

تأثير التغيير الوظيفي على مورفولوجية مدينة سرت

تأليف
د. بشير عبدالله بشير



**تأثير التغير الوظيفي على مورفولوجية
مدينة سرت (1988 - 2006 م)
دراسة في جغرافية المدن**

اسم الكتاب: تأثير التغير الوظيفي على مورفولوجية مدينة سرت
(1988-2006 م) دراسة في جغرافية المدن

المؤلف: د. بشير عبد الله بشير

دار الكتب الوطنية - بنغازي

رقم الإيداع المحلي: 2010/357م

رقم الإيداع الدولي (ردمك): ISBN: 978-9959-1-0671-1

جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة سرت

لا يجوز طبع أو نشر أو نسخ أو تصوير هذا الكتاب أو جزء منه، إلا
بموافقة خطية مقدمة من الناشر مباشرة.

All rights reserved.

No part of this book may be reproduced or transmitted in any form or
by any means, Electronic or mechanical, Including photocopying,
Recording or by any information storage retrieval system, Without the
prior permission in writing of the publisher.

منشورات جامعة سرت



☎ +218 54 5260363 +218 54 5265704

✉ ص.ب. 674

📠 +218 54 5260361 +218 54 5262152

www.su.edu.ly

info@su.edu.ly

تأثير التغير الوظيفي على مورفولوجية مدينة سرت (1988-2006 م) دراسة في جغرافية المدن

تأليف

د. بشير عبد الله بشير

منشورات جامعة سرت



2021

تنويه

هذا الكتاب في أصله رسالة ماجستير بنفس العنوان أجزت بدون ملاحظات من قبل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بتاريخ 2009/9/30م، وأوصت اللجنة بطباعتها ونشرها على حساب الجامعة، إلا أنه ونظراً للظروف والعراقيل الإدارية لم تُطبع أو تُنشر ورقياً على الرغم من حصولها على رقم إيداع محلي ودولي من دار الكتب الوطنية بنغازي، وقد قررت جامعة سرت مشكورة نشرها إلكترونياً بعد ذلك.

وقد تم إجراء تعديلات طفيفة على الأصل والمحافظة على المادة العلمية والشكل كما هو عليه تمكيناً للمهتمين من الاستفادة من أسلوب ومادة الرسالة. هذا ما وجب التنويه إليه مع تمنياتي للجميع بالتوفيق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ
رِزْقِ رَبِّكُمْ وَأَشْكُرُوا لَهُ، بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾﴾

صدقة الله العظيم

(سورة سبأ، الآية 15)

إِهْدَاء

إلى روح والدي
في مثواه الأخير

المؤلف

المحتويات

21	مقدمة
25	مدخل جغرافية المدن
29	الأجيال التخطيطية ومدينة سرت
32	مشكلة الدراسة
34	الهدف من الدراسة
35	حدود منطقة الدراسة
37	أهمية الدراسة
38	مبررات الدراسة
39	منهجية الدراسة
40	التعريفات والمصطلحات والمفاهيم
47	الصعوبات والمعوقات التي واجهت الدراسة
48	الدراسات السابقة
57	الفصل الأول: الجغرافية الطبيعية
59	مدخل
59	1.1- الموقع
62	2.1- الموضوع
68	3.1- التكوينات الجيولوجية

- 4.1- الجيومورفولوجيا وأشكال سطح الأرض.....70
- 5.1- المناخ.....72
- 6.1- التربة.....97
- 7.1- النبات الطبيعي.....100

103 الفصل الثاني: التطور التاريخي لمدينة سرت.....

- مدخل.....105
- 1.2- النشأة.....105
- 2.2- أصل التسمية.....116
- 3.2- نمو المدينة وتطورها.....119
- 4.2- علاقة المركز ببقية أجزاء المدينة.....123
- 5.2- الإقليم المتصل والإقليم المنفصل للمدينة.....128
- 6.2- مدينة سرت ومنطقة نفوذها.....130

145 الفصل الثالث: السكان.....

- مدخل.....147
- 1.3- النمو السكاني.....149
- 2.3- تطور أعداد سكان مدينة سرت.....154
- 3.3- الزيادة الطبيعية.....157
- 4.3- الهجرة.....157
- 5.3- السكان الليبيون وغير الليبيين.....158
- 6.3- توزيع السكان وكثافتهم.....159
- 7.3- السكان حسب العمر والنوع.....161
- 8.3- عدد وحجم الأسر.....165

9.3- الحضرة والريف.....166

167 الفصل الرابع: خدمات المدينة

مدخل.....169

1.4- إمدادات المياه.....169

2.4- الصرف الصحي.....178

3.4- خدمات النفايات والنظافة.....181

4.4- الأحزمة والمناطق الخضراء حول ووسط المدينة.....183

5.4- خدمات الهاتف والبريد.....188

6.4- خدمات الكهرباء.....190

7.4- خدمات المواصلات والنقل.....191

195 الفصل الخامس: وظائف المدينة

مدخل.....197

1.5 الوظيفة الإدارية.....199

2.5- الوظيفة العسكرية.....204

3.5- الوظيفة الصناعية.....211

4.5- الوظيفة التعليمية.....215

5.5- الوظيفة الدينية.....220

6.5- الوظيفة التجارية.....226

235 الفصل السادس: استعمالات الأراضي ومورفولوجية المدينة

أولاً: استعمالات الأراضي.....237

مدخل.....237

1- الاستعمال السكني.....239

- 245.....2- الاستعمال التعليمي
- 247.....3- الاستعمال الصحي
- 250.....4- الاستعمال الديني والثقافي
- 254.....5- الاستعمال الإداري والخدمي
- 257.....6- الاستعمال الصناعي
- 259.....7- الاستعمال التجاري والأعمال
- 266.....8- استعمالات النقل والمواصلات
- 271.....9- الاستعمال الترفيهي
- 298.....ثانياً: مورفولوجية المدينة
- 298.....مدخل
- 299.....1- مورفولوجية المدينة
- 309.....2- الخطة
- 313.....3- ارتفاعات المباني وخط السماء
- 317.....4- قيمة وسعر الأراضي داخل المدينة
- 321.....5- دور الطريق الساحلي في تنمية وتطور ونمو مدينة سرت
- 325.....6- فقدان قلب المدينة لوظائفه بعد هدم المدينة القديمة
- 332.....7- حجم المدينة
- 335.....8- إمكانيات النمو والتطور المستقبلي
- 343**.....التحليل والنتائج والتوصيات
- 343.....التحليل والنتائج
- 350.....التوصيات

353	قائمة المصادر والمراجع
355.....	أولاً: المصادر والمراجع العربية
355.....	1- الكتب
362.....	2- الرسائل الجامعية
364.....	3- التقارير الرسمية
366.....	4- الدوريات
367.....	5- المؤتمرات والندوات
369.....	ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

فهرس الأشكال

- شكل (1): صورة جوية لمدينة سرت 1966م.....31
- شكل (2): المعدلات الشهرية لمتوسط درجات الحرارة لمدينة سرت (1970 - 2003).....78
- شكل (3): المعدلات الشهرية لأكبر درجات الحرارة العظمى لمدينة سرت (1970 - 2003)....79
- شكل (4): المعدلات الشهرية لأقل درجات الحرارة الصغرى لمدينة سرت (1970 - 2003)....80
- شكل (5): المعدلات الشهرية لكميات الأمطار لمدينة سرت (1970 - 2003).....83
- شكل (6): المعدلات الشهرية لعدد الأيام الممطرة لمدينة سرت (1970 - 2003).....84
- شكل (7): المعدلات الشهرية لأكبر كمية مطر سقطت في يوم لمدينة سرت (1970 - 2003) 85
- شكل (8): المعدلات الشهرية للرطوبة النسبية لمدينة سرت (1970 - 2003م).....88
- شكل (9): واردة الرياح لمدينة سرت (1960-2003).....90
- شكل (10): المعدلات الشهرية لأكبر سرعة رياح لمدينة سرت (1970 - 2003).....91
- شكل (11): المعدلات الشهرية لعدد أيام العواصف الرملية لمدينة سرت (1970-2003)92
- شكل (12): المعدلات الشهرية لعدد أيام الضباب لمدينة سرت (1970-2003).....93
- شكل (13): المعدلات الشهرية للتبخر الواقعي لمدينة سرت (1970-2003).....94
- شكل (14): المعدلات الشهرية لعدد أيام العواصف الرعدية لمدينة سرت (1970-2003)....95
- شكل (15): صورة فضائية لمخطط مدينة سرت 2006م.....144
- شكل (16): تطور أعداد سكان مدينة سرت 1954 - 2006م.....156
- شكل (17): الهرم السكاني لمدينة سرت 2006م.....165
- شكل (18): نسبة العاملين في المهن والوظائف بمدينة سرت 2006م.....234
- شكل (19): توزيع استعمالات الأراضي بمدينة سرت 1966م.....275
- شكل (20): توزيع استعمالات الأراضي بمدينة سرت 2006م.....283
- شكل (21): الترتيب الحججي للمراكز الحضرية في ليبيا (1954-1984 م).....334
- شكل (22): الجهات التي تؤثر في مخططات المدن.....341

فهرس الخرائط

- 36..... خريطة (1) التقسيم الإداري لمدينة سرت 2006م
- 61..... خريطة (2) الموقع الجغرافي لمدينة سرت
- 63..... خريطة (3) موضع مدينة سرت والوديان المجاورة
- 69..... خريطة (4) جيولوجية منطقة الدراسة (سرت)
- 71..... خريطة (5) مدينة سرت أشكال سطح الأرض والقطاعات
- 108..... خريطة (6): إقليم المستوطنات الفينيقية
- 133..... خريطة (7): الحدود الإدارية لبلدية سرت 1973م
- 135..... خريطة (8): منطقة نفوذ سرت 1984م
- 138..... خريطة (9): منطقة نفوذ سرت 1995م
- 139..... خريطة (10): منطقة نفوذ سرت 2006م
- 160..... خريطة (11): مساحة الأحياء وعدد السكان بمدينة سرت 2006م
- 172..... خريطة (12): شبكة المياه بمدينة سرت 1966م
- 177..... خريطة (13): شبكة المياه بمدينة سرت 2006م
- 180..... خريطة (14): شبكة الصرف الصحي لمدينة سرت 1966م
- 184..... خريطة (15): الأحزمة والمناطق الخضراء بمدينة سرت
- 193..... خريطة (16): شبكة الطرق بمدينة سرت 2006م
- 203..... خريطة (17): توزيع الخدمات الإدارية بمدينة سرت 2006م
- 210..... خريطة (18): المخطط المستقبلي واتجاهات النمو الحضري بمدينة سرت
- 214..... خريطة (19): موقع الصناعات المختلفة بمدينة سرت 2006م
- 225..... خريطة (20): توزيع المرافق الدينية بمدينة سرت 2006م
- 232..... خريطة (21): المناطق التجارية بمدينة سرت 2006م

- 242..... خريطة (22): الاستعمال السكني للأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 247..... خريطة (23): الاستعمال التعليمي للأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 250..... خريطة (24): الاستعمال الصحي للأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 252..... خريطة (25): الاستعمال الديني للأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 253..... خريطة (26): الاستعمال الثقافي للأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 256..... خريطة (27): المناطق الإدارية والخدمات بمدينة سرت 2006م.....
- 258..... خريطة (28): الاستعمال الصناعي للأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 262..... خريطة (29): المنطقة التجارية القديمة (السوق القديم) لمدينة سرت 1966م.....
- 265..... خريطة (30): الاستعمال التجاري للأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 268..... خريطة (31): استعمالات النقل والمواصلات للأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 273..... خريطة (32): الاستعمال الترفيهي للأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 274..... خريطة (33): الحزام الأخضر بمدينة سرت 2006م.....
- 284..... خريطة (34): استعمالات الأراضي بمدينة سرت 2000م.....
- 285..... خريطة (35): استعمالات الأراضي بمدينة سرت 2002م.....
- 286..... خريطة (36): استعمالات الأراضي بمدينة سرت 2006م.....
- 304..... خريطة (37): النمو الحضري لمدينة سرت 1943م - 2006م.....
- 308..... خريطة (38): المناطق العشوائية التي أزيلت سنة 2001م من المخطط.....
- 320..... خريطة (39): المناطق السكنية العشوائية بمدينة سرت 2003م.....
- 329..... خريطة (40): مخطط مدينة سرت 1979م.....
- 330..... خريطة (41): حدود المخطط الشامل لمدينة سرت 2006م.....
- 331..... خريطة (42): الهيكل الحضري لمدينة سرت 2006م.....
- 336..... خريطة (43): النمو والتطور المستقبلي المحتمل على محاور الطرق لمخطط مدينة سرت.....

فهرس الصور

- صورة (1) : مرفأ سرت 2006م.....66
- صورة (2) : النباتات الطبيعية على شاطئ سرت.....67
- صورة (3): نبات اللبينة شاطئ سرت.....99
- صورة (4): نبات الرتم ساحل سرت.....101
- صورة (5): نقود ذهبية وفوانيس من القرن الرابع الميلادي بمدينة سرت.....111
- صورة (6): مقابر مسيحية من القرن الرابع الميلادي بمدينة سرت.....112
- صورة (7): سراديب وبقايا عمران تحت الأرض من القرن الرابع الميلادي بمدينة سرت114
- صورة (8): مصابيح من العصر البيزنطي بمدينة سرت.....115
- صورة (9): المسجد العتيق بمدينة سرت.....126
- صورة (10): السوق التجاري القديم بمدينة سرت 1966م.....127
- صورة (11): بئر ماء رشح شاطئ سرت.....170
- صورة (12): أول حديقة عامة بمدينة سرت 1966م.....187
- صورة (13): قصر حسان بن النعمان 6 كم غرب سرت.....205
- صورة (14): أول مدرسة ابتدائية بمدينة سرت 1950م.....219
- صورة (15): المباني الإدارية الحديثة بمدينة سرت 2006م.....255
- صورة (16): مهبط طيران بمدينة سرت 1925م.....270
- صورة (17): المجمع الإداري المركزي الحديث وقاعة واقادوقو بمدينة سرت.....307

فهرس الجداول

- جدول (1): قيمة المتوسطات للعناصر المناخية لمدينة سرت 1970 - 2003 م74
- جدول (2): خواص التربة في مدينة سرت.....98
- جدول (3): مراحل تطور المدينة عند تايلور.....141
- جدول (4): عدد سكان المنطقة الحضرية لمدينة سرت ومعدل النمو خلال (1954-
2006م).....151
- جدول (5): النمو السكاني لمدينة سرت خلال 2000 - 2006م.....154
- جدول (6): أعداد السكان الليبيين وغير الليبيين سنة 2006م.....159
- جدول (7): سكان مدينة سرت الليبيون حسب فئات العمر لسنة 2006م.....161
- جدول (8): فئات العمر وعدد النوع وجملة سكان مدينة سرت سنة 2006م.....163
- جدول (9): سكان مدينة سرت حسب الجنس 2006م.....164
- جدول (10): أطوال شبكة المياه بمدينة سرت 2006م.....174
- جدول (11): كمية استهلاك المياه للأغراض الحضرية في مدينة سرت 2006م.....174
- جدول (12): الاستهلاك الشهري والسنوي من المياه بمدينة سرت بالمتر المكعب
(2000م - 2006م).....176
- جدول (13): شبكات الصرف الصحي بمدينة سرت 2006م.....179
- جدول (14): مكونات القمامة المنزلية بمدينة سرت سنة 2005م.....182
- جدول (15): المناطق الخضراء داخل مخطط مدينة سرت ومساحتها.....186
- جدول (16): المباني الإدارية والعامه بمدينة سرت 1966م.....202
- جدول (17): الصناعة التحويلية في مدينة سرت 2006م.....213
- جدول (18): المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والمعاهد العليا الفنية في مدينة
سرت سنة 2006م.....217

- جدول (19): المرافق الدينية في مدينة سرت 2006م..... 222
- جدول (20): عدد حوانيت البيع بالتجزئة والمخازن العامة بمدينة سرت 1966م..... 227
- جدول (21): كمية وقيمة المنتجات الزراعية المباعة في سوق سرت سنة 1962م..... 227
- جدول (22): الوظائف وعدد العاملين بها بمدينة سرت 2006م..... 233
- جدول (23): توزيع عدد المباني بمدينة سرت حسب نوع المبنى واستخدامه سنة 2006م... 243
- جدول (24): حالة المباني بمدينة سرت 2006م..... 244
- جدول (25): المرافق الصحية بمدينة سرت 2006م..... 249
- جدول (26): نسبة حوانيت البيع بالتجزئة والمخازن العامة في مدينة سرت من جملة المتصرفية عام 1966م..... 260
- جدول (27): شبكة الطرق بمدينة سرت 2006م..... 267
- جدول (28): مقارنة استعمالات الأراضي بمدينة سرت خلال سنوات 1966م - 1979م - 2002م - 2006م..... 280
- جدول (29): التغيرات الكمية في استخدام الأراضي الحضرية لمدينة سرت بين سنتي 1979م - 2002م بالهكتار..... 288
- جدول (30): التغيرات الكمية في استعمال الأراضي الحضرية لمدينة سرت بين سنتي 2002م - 2006م بالهكتار..... 292
- جدول (31): قيمة ونسبة الزيادة في مخطط مدينة سرت..... 301
- جدول (32): ارتفاعات المباني في مدينة سرت سنة 2002م..... 315
- جدول (33): ارتفاعات المباني لمدينة سرت 2006م..... 316
- جدول (34): الترتيب الهرمي للمدن الليبية 1984م..... 328
- جدول (35): تطور المنطقة الحضرية لمدينة سرت من 1943م إلى 2006م..... 333

لا تساوي حياة أي مخلوق شيئاً في جوهرها إن لم تكن مفيدة للآخرين، فهذا القول القديم مثل لديّ الإحساس الذي طبع تصرفاتي طوال السنوات الأخيرة، فقد ظهر لي أن أعيش إرضاءً لإحساسي بالشكر والرضا البسيطين، أن أقوم بعمل علمي أكاديمي يخدم المدينة التي أعيش فيها منذ صغري، وقد شكل ذلك هاجساً دائماً جعلني أنجز هذه الدراسة، وألزمني هذا الإحساس الخفي أن أصبح مفيداً، أو على الأقل أن أحاول أن أكون كذلك⁽¹⁾. بصورة عامة تهتم الجغرافيا بدراسة التباين والتشابه الموجود على سطح الأرض والعلاقات المكانية، التي تربط بين الظواهر الطبيعية والبشرية والتي تضيف على كل جزء منه صفة مميزة عن غيره، ولا يقتصر هذا الاهتمام على التباين الأراضى والعلاقات المكانية في المناطق الواسعة، أو ما يسمى بالأقاليم والمناطق العالمية بل تشمل التباين الوظيفي بين الأحياء والقطاعات المتعددة التي تكوّن بنية المدينة، فالمدينة إحدى الظواهر البشرية التي يهتم بها الجغرافي، للبحث عن علاقاتها مع الظواهر القريبة والمحيطية بها والبحث عن خصائصها وتركيبها وأشكالها المتعددة، والتعرف على العلاقات المكانية لكل هذه الخصائص داخل المدينة وما يحيط بها ويؤثر فيها⁽²⁾.

جغرافية المدن من أكثر فروع الجغرافيا البشرية ديناميكية، فإيقاع التغير داخل الحيز الحضري يسير بسرعة كبيرة خصوصاً في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وذلك لتركز عدد كبير من السكان في حيز مكاني محدود

(1) جيمس ريتشاردسن، ترحال في الصحراء، (تر) الهادي مصطفى أبولقمة، منشورات جامعة قاربنوس، بنغازي، 1993م، ص9.

(2) عبد علي حسن الخفاف زانكو- المجلة العلمية لجامعة السليمانية، ج، ب الإنسانيات المجلد 3 العدد2، 1977م ص1.

وما يترتب عليه من كثافة سكانية واستعمالات الأراضي وتنوع في الخدمات، إضافة إلى العلاقات الاجتماعية المتداخلة داخل المدينة.

إن اهتمام الجغرافيين بالمدن في النصف الأول من القرن العشرين ناتج عن تحول أغلب سكان الريف والبادية إلى المدن أو ما يسمى بالهجرة، وقد وصلت النسبة إلى أكثر من (80%) في بعض الدول فمثلاً في ليبيا وصلت نسبة السكان الحضر الذين يسكنون المدن (95%)⁽¹⁾، حسب نتائج التعداد العام للسكان سنة 2006م، وهي من النسب المرتفعة في العالم، أي أن ليبيا ستتحول في غضون سنوات إلى دولة حضرية بالكامل من خلال تحليل نتائج التعدادات العامة للسكان منذ 1954م وحتى 2006م.

ترتب على ذلك نمو سكاني وعمراني كبير للمدن وتعدد وظائفها وتغير في مورفولوجيتها، وهذا ما ستعرض له هذه الدراسة عن مدينة سرت الليبية التي شهدت تطوراً كبيراً خلال الثلاثة عقود الأخيرة.

ستكون هذه الدراسة في ستة فصول، سيتم في الفصل الأول التعرض إلى موقع وموضع المدينة والظروف الطبيعية من مناخ وجيولوجيا وجيومورفولوجية لبيان أثر العوامل الطبيعية على المخطط الحضري، أما في الفصل الثاني سيتم التعرف على التطور التاريخي لمدينة سرت والمراحل التي مرت بها وأصل التسمية والنشأة، في الفصل الثالث سيتم دراسة سكان مدينة سرت من حيث عددهم وتوزيعهم على مخطط المدينة، أما الفصل الرابع سيتعرض إلى خدمات المدينة من مياه وصرف صحي ومناطق خضراء، ليعكس الواقع الحالي والتطور المستقبلي لهذه الخدمات، في الفصل الخامس سيتم دراسة الوظائف التي تقدمها المدينة لنفسها للإقليم المجاور لها وهي الوظائف الإدارية والصناعية والتعليمية وغيرها.

(1) سعد خليل القزيري، دراسات حضرية، بيروت، دار النهضة العربية، بيروت، 2007م، ص 7.

وفي الفصل السادس سيتم دراسة استعمالات الأراضي بمدينة سرت وفق المساحات المخصصة لكل استعمال.

وسيتم التعرض إلى مورفولوجية المدينة من حيث تغيرها عبر الزمن والتطور الذي حدث للمخطط خلال المراحل التخطيطية، ومدى التغير الذي طرأ على المخطط إضافة إلى الإضافة والتعديل والانتهاك للمخطط، وتُختتم هذه الدراسة بالنتائج والتوصيات مُدعمة بعدد من الجداول والصور والخرائط والأشكال والمصادر والمراجع.

نأمل من الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في القاء الضوء على جغرافية مدينة سرت وتطورها ومراحل مخططاتها وأن تنتفع بها هذه المدينة وغيرها من المدن وتساهم في تطورها المستقبلي والله من وراء القصد، والكمال له وحده.

المؤلف
بشير عبدالله بشير

مدخل جغرافية المدن

(Urban Geography, Geography Of Cities , Geography Of Towns)

هي إحدى فروع الجغرافيا البشرية (الاجتماعية)، وقد تطورت خلال السنوات الأخيرة كنتيجة مباشرة للزيادة الطبيعية في عدد السكان على مستوى العالم، والهجرة من الأرياف إلى المدن طلباً للعيش نظراً لتوفر فرص العمل والخدمات التي أصبحت تقدمها المدن خصوصاً بعد ظهور الصناعة وتطورها وما صاحبها من أنشطة متعددة.

المدن بصورة عامة تؤدي وظائف لسكانها وفق الإطار والحيز الذي تشغله، والموضع (Site) الذي تتموضع فيه ويأخذ نمو المدن عدة أشكال وأنماط، ويتم التخطيط لهذا النمو وفق نظريات وخطط ومناهج وبرامج ودراسات وعلوم مختلفة وفي حالة عدم التخطيط لهذا النمو يصبح نمو المدن عشوائياً.

يتسم مخطط أي مدينة بشكل معين وفق الظروف الطبيعية والبشرية في الموضع الذي تشغله ويتغير هذا الشكل من فترة إلى أخرى وفق النمو الطبيعي، والزيادة في عدد السكان وحركتهم داخل وخارج هذا المخطط ووفق الوظائف والخدمات التي تقدمها المدينة بداخلها وفي إقليمها المتصل والمنفصل، أو في نطاقها الإقليمي (City Region) وحتى داخل الدولة وخارجها.⁽¹⁾

شهدت مدينة سرت تطوراً ملحوظاً خلال الثلاثين سنة الأخيرة، في شكل مخططها واستعمالات الأراضي بها، وذلك نظراً لتنوع وتعدد الوظائف التي أصبحت تؤديها خصوصاً الوظيفة الإدارية الناتجة عن اختيار هذه المدينة كإحدى المراكز الإدارية الرئيسية في ليبيا،

(1) عبد علي حسن الخفاف، مرجع سبق ذكره، ص3.

منذ أن أوصت شركة أيطال كونسلت (Ital-consult) في دراستها للتجمعات السكانية (Settlement Pattern Study) في ليبيا سنة 1976م، بأن تكون مدينة سرت مركز نمو إداري وخدمي، لما تتميز به من موقع وموضع ومناخ معتدل إضافة إلى توسطها أقاليم الدولة شرقاً وغرباً وجنوباً ووقوعها على ساحل البحر المتوسط الذي يعطيها ميزة إضافية أخرى.⁽¹⁾

أدى هذا التغير في وظائف هذه المدينة إلى تغيير في شكل ونوع المخطط العام واستعمالات الأراضي (Land uses) بها، وعمليات التخطيط الحضري والتصميم المعماري لأنواع وأشكال المباني والطرق والشوارع وتنظيم الخدمات بأنواعها في شكل جديد وهو تطور ديناميكي يتطلب الوقوف عنده ودراسته، وهذا ما تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء عليه في شكل بحث علمي يستند إلى الحقائق العلمية والنظريات والإحصائيات، كنوع من الدراسات المتخصصة لجغرافية المدن وخصائصها وتركيبها الداخلي.

ودراسة التركيب الداخلي للمدن ليس حديث العهد، فقد بدأ منذ أوائل القرن العشرين عندما أصبحت المدن تنمو في العالم الجديد وأوروبا وأغلب قارات العالم الأخرى، وتغير شكل ونمط مخططات المدن، وقد قام كل من (Gifferson, Morgan, Smailes)⁽²⁾ بالتصدي للدراسة في هذا المجال كل حسب تخصصه، وتعددت الدراسات والنظريات العلمية والجغرافية في مجال جغرافية المدن.

وأطلقت مصطلحات عديدة على المدن، من المدينة القزمية (Microville) إلى المدن الضخمة (Megalopolis)^(*) حتى المدينة العملاقة الماموث (Mammoth City)⁽³⁾، وهي

(1) أيطال كونسلت، "دراسة التجمعات السكانية في ليبيا الملحق" 1976م، طرابلس، ص 10.

(2) عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص 11.

(*) ميغالوبوليس، من ميغا أي عظيم أو ضخم وبوليس أي مدينة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة.

(3) عبد الله عطوي، جغرافية المدن ج 1، دار النهضة العربية، بيروت، 2001م، ص 13.

الصفة التي أصبحت تُوصف بها المدن التي تضخمت من حيث الحجم والشكل وتعدد الوظائف، إضافة إلى قيامها بضم المدن الصغيرة والقرى والأرياف التي حولها وتحولت إلى ظاهرة حضرية عالمية مثل نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

يقول (جرافيت تيلور)⁽¹⁾ وهو أحد الجغرافيين الأستراليين الذين تصدوا لدراسة جغرافية المدن "المدينة الضخمة أو العملاقة عندها استعداد لإنتاج كثير من الشرور، التي ينجم عن المجتمعات المكدسة، وفيها تزداد معظم أنواع الجرائم، ولا يمارس أهلها معظم أنواع الرياضة إلا بطرق الإنابة مثل المباريات الرياضية والملاكمة، وفي أيام الحرب تكون المدن أكثر تعرضاً للغارات الجوية، ومن السهل جداً أن يصل سكانها الذين تضخم عددهم إلى حافة المجاعة، بمجرد أن يتعطل ورود التموين من الخارج، وكلما ازداد ازدحام السكان ارتفعت أثمان الأراضي وتزداد تكاليف النقل"⁽²⁾.

وقد وصل سكان أكبر مدينة في العالم إلى 26 مليون نسمة وهي (طوكيو) في اليابان 2006م، تنمو وتزداد المدن بشكل متسارع وستتحول معه إلى أكبر ظاهرة حضرية في منتصف القرن الواحد والعشرين، وما يعني ذلك من ضغط كبير على الموارد والخدمات إضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناشئة عن تركيز السكان من مختلف الأعمار والأجناس والخصائص في هذا الحيز الجغرافي المحدود، مما يندرج بمشكلة عالمية يترتب عليها من تغير في المعمور الأرضي والجغرافيا السياسية للدول ستظهر آثارها خلال النصف الأول من القرن الواحد والعشرين على أبعد تقدير.

إن إفراط وزيادة الحجم في المدن يصبح نقطة ضعف كبيرة، كما في البيولوجيا حيث تتضخم كائنات عضوية إلى درجة تعجزها عن الحركة والدفاع عن نفسها، كذلك تتضخم

(1) جرافيت تيلور، الجغرافيا الحضرية، الجغرافيا في القرن العشرين، (تر) محمد سيد غلاب، ومحمد مرسي أبو الليل، ج2، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1975م، ص 211.

(2) المرجع السابق، ص 212.

المدن حتى درجة الشلل⁽¹⁾، وتصاب بعدة أمراض مثل انتشار الجريمة والتلوث بأنواعه والازدحام وغيرها من الأمراض الاجتماعية.

في ليبيا نمت وتطورت المدن بشكل كبير، وزاد عدد سكانها خصوصا في الشريط الساحلي، وذلك راجع إلى البيئة الصحراوية القاسية التي تسود أغلب مساحة ليبيا حيث إن (95%) منها صحاري، إضافة إلى وجود أماكن تنمية محدودة في الشريط الساحلي الذي يستوعب أكثر من (85%) من السكان حسب تعداد 2006م.

وإذا ما نظرنا إلى حجم ونوع المدن في ليبيا نلاحظ سيطرة المدينة الواحدة الأولى (Primate city) على الشبكة الحضرية، كما أن الكتلتين السكانييتين الكبيرتين تتمركزان في غرب البلاد وشرقها، ويسيطر كل منهما على مجموعة المدن الصغيرة التي حولها، حيث لا توجد مدن متوسطة⁽²⁾.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة للحد من هذه الأحادية في مركز العاصمة والثنائية في التنافس بين الكتلتين السكانييتين، بمحاولة إعادة توزيع السكان وتنمية المدن والقرى الصغيرة، إلا أن قوة جذب المدينة الأولى فاق كل التوقعات وتحولت مدينة طرابلس عاصمة الدولة إلى أكبر تجمع سكاني في دولة لا يزيد عدد سكانها على ستة ملايين نسمة، تستحوذ طرابلس على أكثر من مليوني نسمة في مساحة لا تتعدى 300 كم².

كما أن ثلثي سكان ليبيا يقطنون إقليم طرابلس التخطيطي (الشريط الساحلي الغربي) في المنطقة الممتدة من مصراتة إلى صبراتة وذلك ناتج عن وجود عاصمة الدولة وسط هذا الإقليم⁽³⁾.

(1) عبد الله عطوي، جغرافية المدن، ج 3، دار النهضة العربية، بيروت، 2003م، ص 45.

(2) محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، ط 2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990م، ص 402.

(3) الهيئة العامة للبيئة، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، طرابلس - ليبيا، 2008م، ص 58.

إن نسبة سكان العاصمة إلى الدولة وعامل التغير خلال الفترة من 1965م - 1995م في طرابلس - ليبيا كان (51.7%) بمعدل نمو لسكانها (4.6%) حيث كان سكان طرابلس يمثلون (13.7%) من جملة سكان ليبيا سنة 1965م وأصبح (65.4%) سنة 1995م وهو دليل على سيطرة المدينة الواحدة في ليبيا على شبكة المدن والقرى والبلدات.⁽¹⁾

وحتى يتم معرفة التطور التاريخي للمخطط ونمو سكان مدينة سرت نستعرض الآتي:

الأجيال التخطيطية ومدينة سرت.

إن أول مخطط شامل وتفصيلي لمدينة سرت كان سنة 1966م، قامت به وزارة التخطيط والتنمية آنذاك من قبل شركة (ماك جي مارشال، ماكميلان ولوكاس). وهو مخطط تم مراعاة المعايير الهندسية، والمعمارية، واستعمالات الأراضي داخل مخطط المدينة ومراعاة النسيج الاجتماعي والحضري والتاريخي للمدينة، تظهر المنطقة الحضرية والعمرانية سنة 1966م في الصورة الجوية شكل (1).

ثم أعد الجيل التخطيطي الثاني 1980 - 2000م الذي صُمم بحيث يتناسب والتطور الحضري الكبير الذي حدث في ليبيا، بعد أن تحول أغلب السكان إلى المدن نتيجة ارتفاع الدخل من النفط، كما أنه عالج الاختناقات التي ظهرت في الجيل التخطيطي الأول.

شُرع في إعداد الجيل التخطيطي الثالث 2005 - 2025م الذي سيكون شاملاً لكل التجمعات السكانية، ويأخذ في الاعتبار النمو الكبير لسكان المدن والتوسع العمراني وما صاحبه من نمو عشوائي ويتم استخدام أحدث الوسائل العلمية في التخطيط، مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)⁽²⁾، حتى يظهر المخطط بشكل

(1) عبد الله عطوي، جغرافية المدن ج 2، دار النهضة العربية، بيروت، 2002م، ص ص 176-179.

(2) سعد خليل القزيري، الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، 2006م، ص 36.

يتناسب وحجم السكان وتطلعاتهم، كما أن هذا الجيل التخطيطي رُوعي فيه الاختناقات التي ظهرت عند تنفيذ الجيل التخطيطي الثاني ومعالجة الخروقات والانتهاكات التي صاحبت تنفيذ المخططات.

مع ملاحظة بأن هناك فترة فراغ تخطيطي من 2000 - 2005م، حيث كان يفترض بأن يتم الإعداد للجيل التخطيطي الثالث اعتباراً من سنة 1996م ويكون بداية العمل بهذا المخطط اعتباراً من سنة 2000م، ولكن تأخر الشروع في الجيل التخطيطي الثالث لأسباب إدارية⁽¹⁾، مع الأخذ في الاعتبار بأن مشروع الجيل التخطيطي الثالث الذي شُرع في تنفيذه سوف لن يُحقق نتائجه والانتهاج من إعداد ومراجعته واعتماده قبل ثلاث سنوات على الأقل، وهذا يُضاف إلى فترة الفراغ التخطيطي السابق ذكرها، على اعتبار أن النمو الحضري مستمر وأن أغلب المدن والقرى الليبية أصبحت تنمو بشكل متسارع وتجاوزت المخطط المعتمد في الجيل التخطيطي الثاني، وهذا يعني أن التنمية الحضرية غير المخططة سبقت التخطيط ينتج عنه نمو عشوائي غير مخطط له، وظهور العيوب الكثيرة التي تدخل في برنامج المعالجة المكلفة في حالة الرغبة في تقويمها بما يتناسب والمخطط المعتمد لاحقاً.

(1) المرجع السابق ص18.

شكل (1): صورة جوية لمدينة سرت 1966م



مشكلة الدراسة.

يُعرف العديد من الباحثين مشكلة الدراسة بأنها عبارة عن تساؤلات غير مُجاب عليها، واستناداً على ذلك فإن مشكلة هذه الدراسة تتلخص في أن استعمالات الإنسان للأراضي، خصوصاً في المدن تأخذ أشكالاً متعددة وصوراً متنوعة وفي حالة عدم التخطيط لهذا الاستعمال وتوجيهه فإن لذلك مخاطر على البيئة الطبيعية وعلى السكان أنفسهم وتوزيعهم بصورة عامة.

مدينة سرت إحدى المدن المهمة في ليبيا ولها تاريخ عريق، وقد نشأت ونمت على ربة عالية من رمال الشاطئ، مقابل ساحل البحر المتوسط في موقع وسط بين شرق البلاد وغربها. نمت المدينة بشكل غير مُخطط حتى سنة 1943م حيث تم تخطيط المدينة بشكل مبدئي، ونظراً للنمو السكاني السريع للمدينة فقد شُرع اعتباراً من سنة 1966م في وضع مخطط شامل للمدينة لمواجهة النمو الحضري وضبط استعمالات الأراضي، إلا أن تأخر وسوء تنفيذ المخطط والانتهاك المستمر له في السنوات الأخيرة أدى إلى تغيير في استعمالات الأراضي، وخاصة بعد انتقال بعض الإدارات المركزية إلى المدينة، وجعلها أحد المراكز الإدارية الرئيسية في الدولة.

شهدت مدينة سرت نمواً سكانياً وعمرانياً ووظيفياً سريعاً، بحيث تجاوز أهداف المخططات التي كانت قد وُضعت في الفترات السابقة الأمر الذي أوجد إشكالات أفرزتها التطورات الطارئة والمتلاحقة التي لم تكن في حسابات المخططين، مما استدعى طرح تساؤلات جديدة من قبيل:

- ما هي الأنماط التي أفرزتها التطورات الطارئة؟
- وكيف يمكن خلق توازن بينها وبين إمكانات المدينة في نظام حضري متسق؟
- وكيفية أخذ ذلك في الحسبان عند وضع الخطط العلمية المدروسة في المخططات اللاحقة؟ وهل هناك تأثير لوظائف المدينة على شكلها وخطتها؟ وما دور الوظيفة الإدارية في هذا التأثير؟.

عليه.. فإن هذه الدراسة تهتم بمعرفة كيفية تطور نمو المدينة وتحديد الشكل العام للمخطط الحضري الحالي، ونمط استعمالات الأراضي بالإضافة إلى معرفة شكل التغير في وظائف المدينة والذي أثر على مورفولوجيتها.

الفروض.

يُقصد بالفروض العلمية الحلول المؤقتة التي يضعها الباحث للسؤال التي تم تحديدها، والفروض تُعد أكثر صور التعبير عن المشكلة العلمية المطروحة.⁽¹⁾

وبناء عليه فإن فرضيات هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- 1- اكتساب مدينة سرت للوظيفة الإدارية على المستويات: المحلية والإقليمية والوطنية أفرز تطوراً في شكل مخطط المدينة الحضري.
- 2- النمو الكبير في عدد سكان المدينة أدى إلى تغير في استعمالات الأراضي وبالتالي تغيرت مورفولوجيتها.
- 3- نمو مدينة سرت وكبر حجمها أدى إلى ظهور وظائف وخدمات جديدة لم تكن تؤدها في السابق.
- 4- تطور وتوسع رقعتها العمرانية وتغير مورفولوجيتها أدى إلى تغير استعمالات الأراضي والتركيب الداخلي للمدينة.
- 5- وقوع مدينة سرت على الطريق الساحلي الذي يربط ليبيا شرقها وغربها والطريق الجنوبي أدى إلى مضاعفة دور المدينة داخل إقليمها.

(1) صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، القاهرة: عالم الكتب، د.ت. ص 50.

الهدف من الدراسة.

إن الهدف الأساسي لأي بحث هو الإجابة عن الأسئلة المطروحة وذلك باتباع قواعد وإجراءات علمية⁽¹⁾، من هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلى وضع إجابات للساؤلات واختبار فرضياتها للتأكد من مدى صحتها من عدمه، ومن الطبيعي أن تتنوع الأهداف من ثانوية إلى رئيسية وهذا من أجل إعطاء صورة واضحة عن المنطقة موضوع الدراسة عليه فإن الوصول للهدف الأساسي لهذه الدراسة يتطلب تحقيق ما يلي:

- 1- دراسة الخصائص الجغرافية وتشمل الجوانب الطبيعية والبشرية للمدينة بحكم أنها ذات تأثير مباشر وغير مباشر على تطور وامتداد المدينة.
- 2- تتبع التغيرات التي طرأت على التركيب المكاني الداخلي للمدينة.
- 3- معرفة اتجاه النمو الحضري للمدينة وتحديد اتجاهه المستقبلي.
- 4- دراسة أثر الزيادة السكانية في المدينة على وظائفها والخدمات التي تؤديها.
- 5- التعرف على الوضع الراهن للمدينة ومعرفة استعمالات الأراضي داخل المدينة وتحديد المشاكل التي تواجه النمو الحضري.
- 6- تحديد نوع الوظائف والخدمات الرئيسية التي تقدمها المدينة.
- 7- تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الطلب المتزايد على الأراضي ومحاولة معالجة مشكلة السكن العشوائي حول أطراف المدينة ورغبة الباحث التوصل إلى نتائج تُصاغ من خلالها مجموعة من المقترحات والتوصيات التي تساعد على حل بعض المشاكل في المدينة.

(1) عبدالله عامر الهماي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قاربونس، بنغازي، 1988م، ص53.

حدود منطقة الدراسة.

1- البعد المكاني.

تتخذ هذه الدراسة من مدينة سرت نطاقاً مكانياً لها، وذلك ضمن حدود منطقتها العمرانية المبنية التي تمتد من الزعفران غرباً إلى منطقة الطويلة شرقاً حتى جامعة سرت والمحمية الوطنية جنوباً والبحر المتوسط شمالاً، وهي تشمل المخطط المعتمد والمنطقة العمرانية المبنية والحضرية شاملة كل المباني والشوارع والمساحات والأراضي الفضاء داخل المخطط وخارجه.

وتنقسم مدينة سرت إدارياً إلى أربع محلات كما هو وارد في الخريطة (1) وهي:

1- محلة سرت المركز (سميت بعدة أسماء منها المنارة، السوق) والذي يمثل المدينة القديمة التي نمت وتطورت حولة المدينة لاحقاً، وتسمى تخطيطياً المنطقة السكنية الأولى.

2- المحلة الثانية في الغرب (سميت في فترة من الفترات ناصر، الفاتح)، وتسمى تخطيطياً المنطقة السكنية الثانية.

3- محلة خليج سرت في الشرق، وتسمى تخطيطياً المنطقة السكنية الثالثة.

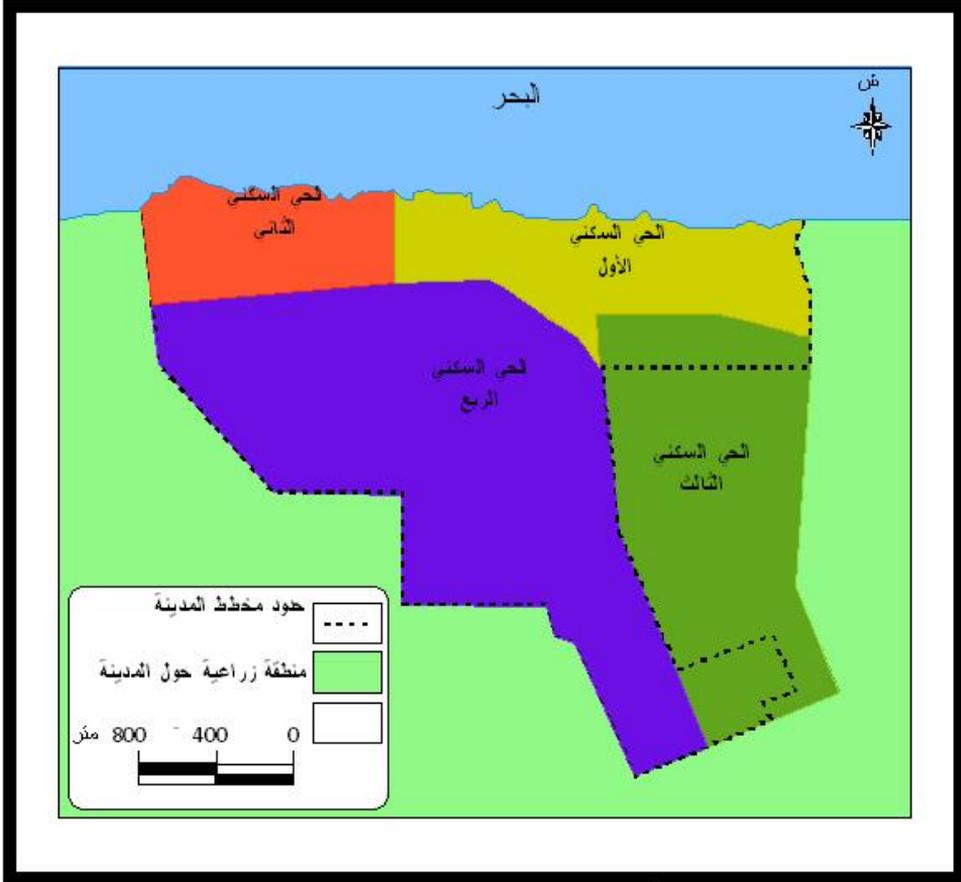
4- محلة الرباط في الجنوب (سميت بعدة أسماء منها سرت الجديدة والجزيرة والوفاء والسبخة)، وتسمى تخطيطياً المنطقة السكنية الرابعة.

وتضم كل محلة العديد من المجاورات السكنية، وهي أصغر تنظيم إداري في المدينة.

تقع منطقة الدراسة عند تقاطع خط طول $35^{\circ} - 16^{\circ}$ شرقاً مع دائرة عرض $12^{\circ} - 31^{\circ}$ شمالاً بمتوسط ارتفاع قدره 20 متراً فوق مستوى سطح البحر.⁽¹⁾

(1) مصلحة التخطيط العمراني، "التقرير النهائي للمخطط العام، (فنامب) الخليج، بلدية سرت"، سرت 1984م، ص3.

خريطة (1) التقسيم الإداري لمدينة سرت 2006م



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على خرائط مصلحة التخطيط العمراني سرت، 2006م، بتصريف.

2- البعد الزمني.

تغطي هذه الدراسة الفترة من نهاية مخطط الجيل الأول 1988م، والفترة التي أصبحت فيها المدينة أحد المراكز الإدارية الرئيسية في ليبيا منذ 1989م وحتى سنة 2008م، إضافة إلى التعرض للفترات التاريخية منذ نشأة المدينة وتطورها خلال العقود الماضية.

أهمية الدراسة.

تعطى هذه الدراسة أهمية في تحديد التركيب الوظيفي لمدينة سرت واتجاهات النمو الحضري والتركيب الداخلي للمدينة وارتباطها بالمناطق المحيطة وتحديد العلاقة مع ظهيرها.

كما أن وقوع المدينة على الطريق الساحلي الرابط بين شرق وغرب ليبيا والطريق الجنوبي الذي يربطها مع الأقاليم الجنوبية، يكسب هذه الدراسة أهمية إضافية، لما تمثله المدينة كحلقة وصل تزداد أهميتها بعد تشغيل الميناء الرئيسي والمطار الدولي بشكل تجارى.

فالمدينة تشكل مثلثاً هاماً وبوابة على ساحل البحر المتوسط بالنسبة للمناطق الجنوبية، كما أن تعدد الوظائف وازدياد دور الوظيفة الإدارية ووجود جامعة سرت كمركز علمي وثقافي يجعل أهمية دراسة هذه المدينة مضاعفة ويكسبها أهمية في أن تكون مدينة ذات نفوذ على ما حولها داخل الإقليم.

إن معرفة الوضع القائم للمدينة والتنبؤ بالمستقبل والتخطيط له لمواجهة المشاكل التي تنتج عن توسع المدينة ومخططها دون دراسة، يؤدي إلى المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة وتجعل دراسة المدينة ذات أهمية. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية.

- 1- قلة الدراسات التي تهتم بدراسة التغيرات المكانية الداخلية التي تشهدها المدن في ليبيا وهذا ضمن الربط بين نموها السكاني وتوسعها المكاني، فمعظم الدراسات تناولت كلاً من العنصرين بمعزل عن الآخر في الدراسة الواحدة رغم العلاقة الوطيدة بينهما.
- 2- يطمح الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقييم فعالية البنية الداخلية لمدينة سرت والمقارنة بين استعمالات الأراضي والوظائف التي تقدمها المدينة مع المعيار المقترح تخطيطياً.

- 3- تهدف هذه الدراسة إلى وضع بعض المقترحات التي قد تساهم في تحديد بعض البدائل المستقبلية لنمو مدينة سرت.
- 4- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على استعمالات الأراضي في المدينة والوظائف التي تقدمها.
- 5- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع الحالي لمخطط مدينة سرت والاتجاهات المستقبلية وكيفية حسن إدارة المخطط وضبط استعمالات الأراضي والمحافظة على البيئة والتراث المعماري في المدينة.
- 6- إحساس الباحث بأهمية دراسة مدينة سرت جغرافياً كمركز عمراني وحضاري مهم جداً شمال وسط ليبيا، وخاصة إذا ما عرفنا أن هذه المدينة قد نمت بشكل سريع في فترة قصيرة من الزمن.
- 7- محاولة تقديم مساهمة من قبل الباحث في معالجة بعض الأمور الحضرية بمنطقة الدراسة.
- 8- قلة الدراسات والبحوث العلمية وخاصة الجغرافية منها عن مدينة سرت.
- 9- تقديم نموذج بحثي يمكن الاعتماد عليه واتخاذ بعض القرارات التي تخص مدينة سرت وتطور وظائفها واستخدامات الأراضي بها ويمكن اعتبار الدراسة مرجعاً سابقاً في الدراسات اللاحقة للبحاث والدارسين والمخططين لما تقدمه من نتائج وتوصيات.
- 10- رغبة الباحث في دراسة خصائص المدينة، حيث إنها تمثل الواقع الذي يعيشه ويشاهده وما تعانيه المدينة من بعض المشاكل باعتباره أحد ساكنيها.

مبررات الدراسة.

يُقصد بمبررات الدراسة الأسباب التي دفعت الباحث إلى تناول موضوع الدراسة واختيار منطقتها وهي تتمثل فيما يلي:

- 1- منذ عام 1973م أصبحت مدينة سرت تنمو سكانياً وتتوسع خارج حدود مخططها أي أن النمو السكاني فاق المخطط المُعتمد.
- 2- اتساع دائرة مخطط مدينة سرت في بعض الاتجاهات مما يتطلب التعرف على أسباب هذا الاتساع.
- 3- معرفة التغير والتوسع في استعمال الأراضي ووظائف المدينة وحركة السكان يحتاج إلى دراسة علمية متخصصة وهو أحد مبررات هذه الدراسة.

منهجية الدراسة.

هناك نقص حاد في البيانات الرسمية المنشورة، وعدم توفر العديد من المعلومات والخرائط وعدم كفاية المتاح منها. عليه استدعت الضرورة القيام بما يلي لتغطية جوانب النقص في المعلومات واعتمدت هذه الدراسة على المنهجية التي تركزت على:

1- المنهج التاريخي.

وذلك بتجميع المعلومات والإحصائيات والوثائق التاريخية، والاستعانة ببعض الإحصائيات والكتب والدوريات والبحوث والدراسات، التي تناولت بعض البيانات الخاصة بالموضوع بالاعتماد على المخططات العامة لمصلحة التخطيط العمراني، إن ذلك ساعد على فهم وإدراك ومعرفة النمو والتغيرات التي حدثت لبنية المدينة وخصائص كل مرحلة من مراحل هذا النمو والتطور.

2- المسح الشامل الذي اعتمد على:

أ- الدراسة الميدانية:

التي شملت الزيارات المتكررة للمؤسسات والهيئات والإدارات العامة من أجل جمع المعلومات والإحصائيات وكذلك إجراء المقابلات مع المسؤولين في المدينة.

ب- التحليل الكمي الإحصائي:

وقد اعتمد على هذا للحصول على تحليل البيانات وتبويبها وتفسيرها وتحليلها وعرضها بطرق علمية، بالإضافة إلى الملاحظات المباشرة من خلال معاينة وفحص المدينة ومعرفة مدى تطبيقها للتشريعات النافذة والاعتبارات البيئية والحضرية.

ج- الحصر الميداني:

تم إجراء حصر ميداني لكل المناطق السكنية والشوارع والأراضي والاستعمالات المختلفة، وتمكن الباحث من تحديد التغيرات التي طرأت على خريطة استعمالات الأراضي وشكل المخطط من خلال العمل الحقل والوقوف على كل مربع أو مساحة من مخطط المدينة المعتمد والمناطق التي تقع خارج نطاق المخطط.

د- الخرائط والصور الجوية:

تعتبر خرائط استعمالات الأراضي من أهم مصادر البيانات وتتبع تطور الاستعمالات زمنياً، وقد تم الاعتماد على هذه الخرائط والصور الجوية بعد تحليلها والاستعانة بها، وقد قام الباحث بإنتاج العديد من الخرائط التي تبين الاستعمالات الواقعية والأراضي التي تقع ضمن المخطط المعتمد للمدينة.

التعريفات والمصطلحات والمفاهيم.

سوف نتعرض خلال هذه الدراسة إلى العديد من المصطلحات والمفاهيم الفنية الخاصة بالتخطيط الحضري والمدن، حتى يلم القارئ غير المتخصص بمحتويات هذه الدراسة والتعرف على المصطلحات المستخدمة وهي:

1- المخطط (Plan)⁽¹⁾:

هو عبارة عن خريطة توضح تقسيم الأراضي إلى استعمالات مختلفة وتكون بمقياس رسم 1:5000 أو 1:10000 أو 1:1000 أو 1:2000.

ويُوضح المخطط شبكات الطرق وحدود المنطقة الحضرية، والمخطط عبارة عن وثيقة أو مستند يوجه النمو ويسيطر على أعمال التنمية العمرانية إلى أن يتم تعديله أو تطويره بمخطط جديد، ولا يجوز تغيير أو تعديل استعمالات واستخدامات الأراضي إلا بموافقة لجنة خاصة بالتخطيط العمراني والتصديق عليه من مصلحة التخطيط العمراني، ويتم اعتماد المخططات من قبل السلطة التنفيذية العليا.

وقد نصت المادة (3) من القانون رقم (5) لسنة 1969م بشأن تخطيط المدن والقرى المنشور في الجريدة الرسمية العدد 11 بتاريخ 17 أبريل 1969م ويُعمل بهذا القانون حتى الآن والذي أوضح أنواع المخططات وفق الآتي:

- المخططات الشاملة (Master Plans).

وهي المخططات التفصيلية التي تتضمن جميع التنظيمات الهندسية والاقتصادية والسكانية، وتُعد للمناطق الحضرية ذات الأهمية الرئيسية من حيث الموقع والإمكانيات الاقتصادية وحجم السكان.

- المخططات العامة (Layout Plans).

وهي المخططات غير التفصيلية التي تقتصر على التنظيم الهندسي وتُعد للمناطق غير الداخلة ضمن المناطق الحضرية سالفه الذكر.

(1) سعد خليل القزيري، مدينة سرت دراسة لعمليات التخطيط والتصميم الحضري، بحث غير منشور قُدم للمؤتمر الجغرافي الخامس، كلية الآداب جامعة التحدي، سرت 1998م، ص5.

- التخطيط الحضري (Urban Planning).

هي عملية تقسيم الأراضي الحضرية للاستخدامات والاستعمالات المختلفة أو المناطق المختلفة بناء على توقعات تطور القاعدة الاقتصادية والعلاقات المكانية وعدد السكان وخصائصهم الديموغرافية واحتياجاتهم المستقبلية آخذين في الاعتبار كل المعطيات الطبيعية والبشرية.

- التصميم الحضري (Urban Design).

هو تخطيط تفصيلي داخل المناطق المختلفة للاستخدامات الحضرية وهو عملية تنظيم المدينة وترتيبها ويهتم بالبعد الثالث، وهو الارتفاع والأشكال الجمالية وتجهيز الطرق والتشجير، والاهتمام بالواجهات، وهو الحلقة التي تربط بين عمليات التخطيط الحضري والتصميمات المعمارية التفصيلية وهي الحلقة التي لا تتوفر في أغلب مدن ليبيا حيث لا يوجد بها تصميم حضري أو نمط معماري خاص.

- التصميم المعماري (Architectural Design).

وهي عمليات تتعلق بتصميم المباني من حيث الشكل والأبعاد والارتفاع والواجهات وتقسيمات المبنى من الداخل واستخداماته المختلفة وفق النظم والقوانين والمعايير الهندسية ووفق البيئة التي يقع بها المبنى حيث لكل بيئة تصميم معماري خاص بها . وهو كذلك مفقود في أغلب المدن الليبية، ولا يوجد تصميم معماري منسجم يراعي النسيج الحضري والاجتماعي والبيئة الطبيعية والبشرية المحيطة، إلا ما ندر.

- التركيب الوظيفي (Functional Structure).

هي مجموعة الوظائف التي تقدمها المدينة لسكانها أو للإقليم الذي تقع فيه، وقد يتعدى ذلك الأقاليم الخارجية، ويتوقف ذلك على نوع الوظيفة وحجمها وقدرة المدينة على تقديم مجموعة الوظائف، وتعدد وظائف المدن ولكن في بعض الحالات تغطي وظيفة معينة على الوظائف الأخرى.

- التركيب الداخلي (Cintenal Structure).

وهو مجموعة المكونات الداخلية للمدينة من مباني سكنية، وتجارية، وطرق، وحدائق، ومقرات إدارية وخدمية، وتبين الخطة العامة للمدينة الأنساق التي يظهر بها هذا التركيب.

- القوة الطاردة من المركز (Centrifugal Force).

وهي قوة الدفع من المركز إلى الأطراف في حالة المدن، ويتحول السكان من مركز المدينة إلى الأطراف لطلب الراحة والهدوء من ضوضاء المركز وازدحامه.

- القوة الجاذبة نحو المركز (Centripetal Force).

وهي قوة الجذب نحو مركز المدينة، وتتمثل في تحول السكان إلى مركز المدينة، حيث الخدمات المتوفرة وتطور وتوسع القاعدة الاقتصادية.

- سنة الأساس (Base Year).

هي السنة التي يتم فيها إعداد وتصميم وإخراج واعتماد المخطط بعد إجراء الدراسات والأعمال الميدانية، بما فيها جرد الأحوال الراهنة.

- سنة الهدف (Target Year).

هي السنة التي ينتهي عندها المخطط، ويتم تنفيذه بالكامل مع ملاحظة بأن ليبيا اتبعت سياسة الجيل التخطيطي، حيث كان الجيل الأول من المخطط سنة 1968م للمدن والقرى الليبية وسنة الهدف 1988م، وقامت بإعداده شركة (ماك مي مارشال، ماكميلان ولوكاس)، (مقرها في إيطاليا) شملت محافظتي مصراتة والخمس، وقد كانت مدينة سرت من بين المدن التي تم إعداد مخطط حضري لها داخل نطاق تخطيط محافظة مصراتة إقليم طرابلس.

- مورفولوجية المدينة (Morphology Of Town).

هو شكل أو نمط أو هيئة المدينة ومخططها والذي تظهر عليه من خلال تركيبها الداخلي واستعمالات الأراضي وشكل وارتفاع المباني وترتيبها والوظائف التي تقدمها للسكان القاطنين بها أو خارجها.

- وظائف المدينة (Functions Of City).

هي الخدمات المتنوعة التي تقدمها المدينة للسكان المقيمين بها، أو خارجها والعابرين عن طريقها، وتتعدد وتتطور وظائف المدن وتنوع، وقد تطغى وظيفة معينة على بقية الوظائف وتصبح غالبية، والوظيفة هي مبرر وجود المدينة.

- سرت المركز (السوق).

سوف تعني كلمة سرت المركز أو منطقة سرت العمرانية أو سرت السوق في هذه الدراسة المنطقة العمرانية فقط، أي المنطقة المبنية فعلاً والموجودة حالياً أو المنطقة التي يخطط لنموها عمرانياً، ويشمل هذا المعنى المناطق التي تتركز فيها حياة المجموعة السكانية أي المناطق السكنية والتجارية والصناعية والإدارية والترفيهية مع خدماتها ومرافقها العامة في مركز المدينة التقليدي، الذي مثل نواة (Core) نشأة المدينة وأصبحت تنمو حوله، سمي بعدة أسماء منها حي المنارة نسبة إلى المنارة (Beacon) التي كانت تضيء ليلاً لتوجيه السفن العابرة للبحر، ثم محلة السوق لوقوعها بالقرب من سوق سرت التقليدي (ازيل سنة 1976م) ويطلق عليه السكان (الكامبو) (*).

ويبدو من خلال هذه التسمية أن هناك معسكراً منذ عهد الاستعمار الإيطالي، في الخمسينيات والستينيات، كان هذا الموضع يتكون من بيوت من الصفيح الأسود والأبيض، ثم تحولت هذه البيوت تدريجياً إلى مباني من الحجر أو الطوب الأسمنتي المعبأ الذي يقوم السكان بصناعته ذاتياً، بعد ذلك أصبحت المباني تبنى من الحجر الجيري الأبيض المورد من مدينة إجدابيا أو من محاجر غرب طرابلس، قبل إن يتم استعمال الحجر الأسمنتي المجوف والأجر الأحمر في بعض الأحيان، وكما نعرف بأن تطور مواد البناء وفق كل فترة زمنية يلعب دوراً بارزاً في عمليات إنشاء المباني والإنشاءات والمسكن وفق حاجة كل مبنى أو وفق ظروف المناخ السائد.

(*) الكلمة في أساسها إيطالية، أما في اللغة الإنجليزية (camp) بمعنى معسكر أو مخيم يمكن أن يكون مؤقتاً.

- مدينة سرت.

المنطقة التي تمتد إليها سلطة المدينة، وهي تمتد إلى خارج نطاق المنطقة العمرانية المذكورة أعلاه وخارج المخطط المعتمد وتشمل المحلات والمنطقة المتصلة بالمدينة مباشرة.

- بلدية سرت.

هي المنطقة التي امتدت إليها سلطة مدينة سرت الإدارية والقانونية ويشمل المناطق التي تقع تحت تأثيرها المباشر منذ سنة 1973م.

- بلدية خليج سرت.

هي المنطقة التي امتد إليها نفوذ وسلطة مدينة سرت خلال عقد التسعينيات، عندما أصبحت مقراً لهذه البلدية وهي تمتد من الكفرة جنوباً حتى زليتن غرباً والواحات وإجدايا شرقاً شاملاً منطقتي بني وليد ومصراتة.

- المنطقة الوسطى.

وهي المنطقة التي تقع شرق وغرب وجنوب مدينة سرت، وسط ليبيا وتشمل الظهير والشريط الساحلي والمنطقة التي تقع جنوباً في الشرق حتى مدينة الخمس في الغرب إلى مرتفعات السوداء والكفرة وتازربو في الجنوب وهي المنطقة التي وقعت تحت تأثير سرت وسلطتها خلال عقد السبعينيات والثمانينيات.

- شعبية سرت.

وهي المنطقة الممتدة من رأس الأنوف شرقاً حتى أبوقرين (الهيشة الجديدة) غرباً وأبو نجيم جنوباً وهي المنطقة التي تقع تحت سلطة وتأثير مدينة سرت مباشرة سنة 2008م.

- بادية سرت.

هي السهول والهضاب التي تقع جنوب مدينة سرت مباشرة، وتمتد حتى خط تقسيم

المياه مع منطقة الجفرة وهي تمثل إقليماً متجانساً من الناحية الطبيعية ويمتد من خط تقسيم المياه لوادي زمزم وحتى جنوب بن جواد ورأس الأنوف شاملة كلاً من المنطقة الرعوية، ويتم استثمارها عند هطول الأمطار في عمليات زراعة الشعير والقمح والرعي غالباً، وقد كانت تمثل قبل اكتشاف النفط في الخمسينيات الموطن الأساسي للسكان الرُّحْل وشبه الرُّحْل والذين هاجروا إلى مدينة سرت بعد اكتشاف النفط وتصديره في الستينيات والسبعينيات وتوفر الخدمات المتنوعة في المدينة .

- الإقليم التخطيطي الخليج .

قُسمت ليبيا إلى أربعة أقاليم تخطيطية يشمل كل إقليم المدن والقرى والتجمعات السكنية، ويعتبر الإقليم التخطيطي الخليج أحد هذه الأقاليم وأكبرها مساحة، كما أنه يحتوي على أكبر مخزون للنفط والغاز والمياه وتتركز أغلب حقول إنتاج النفط والغاز والموانئ النفطية في هذا الإقليم، ويضم مدن الكفرة، إجدابيا، جالو، سرت، راس لانوف وهون وودان وسوكنة وزلة والفقهاء ومرادة والقرى والواحات العديدة، وتعتبر مدينة سرت والمناطق التابعة لها مشمولة في هذا الإقليم.

- المناطق المخططة.

وهي المناطق التي شملتها عمليات التنظيم والتخطيط الحضري، وأصبحت لها خرائط بمقاييس رسم مختلفة، تشمل المباني والشوارع والساحات وغيرها.

- المناطق غير المخططة.

وهي المناطق التي لم تُخطط بعد حضرياً، لعدم وجود تجمعات سكنية ذات أهمية، أو أنها بُنيت بدون تخطيط رسمي معتمد حتى لو كانت ذات تخطيط هندسي جيد.

- المناطق المشوشة.

وهي المناطق التي خُطت في السابق ولم يراعَ فيها أسلوب التخطيط السليم وأصبحت مشوشة أو غير محددة المعالم التخطيطية.

- المناطق العشوائية.

وهي المناطق التي نشأت بصورة غير منظمة، أو بدون تخطيط وبشكل عشوائي ولم يُراعَ فيها الأصول التخطيطية المتعارف عليها، وتنشأ هذه المناطق عادة على أطراف المدن أو حول المخططات المعتمدة، وتتكون في أغلبها من المباني متعددة الأغراض والأهداف، شوارعها ضيقة أغلب الأحيان وغير مرصوفة ولا تتوفر فيها المرافق مثل الصرف الصحي والمياه والكهرباء والاتصالات وغيرها، كما أنها تفتقد للتنظيم وليس لها خطوط أو مسارات تنظيم واضحة، وقد تتكون من أكواخ أو خيام أو بيوت مؤقتة يستعملها العمال الذين هاجروا من القرى والأرياف إلى المدن طلباً للعمل والخدمات.

الصعوبات والمعوقات التي واجهت الدراسة.

تواجه الدراسات والأبحاث العلمية مشاكل متعددة في الدول النامية بصورة عامة، من حيث عدم الحصول على المعلومات والإحصائيات من الأفراد والمؤسسات بشكل منتظم، وبمصدقية تخدم البحث العلمي، وقد واجهت هذه الدراسة العديد من المشاكل والصعوبات التي وقفت عائقاً في سبيل إنجازها في الوقت المحدد،

كما أن دراسة متخصصة مثل هذه الدراسة تحتاج إلى جهد ووقت للحصول على البيانات والمعلومات، وتتمثل أهم الصعوبات التي واجهت الباحث في إعداد هذه الدراسة في النقاط التالية:

- 1- النقص الحاد في البيانات وعدم انتظام القليل المتاح منها في سلسلة زمنية الأمر الذي جعل الباحث يقوم بمسح ميداني استغرق وقتاً طويلاً.
- 2- عدم تعاون العديد من الأفراد والجهات الرسمية في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.
- 3- غياب الوعي بأهمية البحث العلمي لدى الأفراد والمؤسسات، مما يجعل معه تطبيق العلم في التنمية أمراً يحتاج إلى تكاتف الجهود، وتعزيز الثقافة والوعي بأهمية البحوث

والدراسات العلمية المتخصصة لحل المشاكل القائمة واستشراف المستقبل وتطبيق المعايير العلمية.

4- ضعف بعض الأجهزة في الحفاظ على الأرشيف والدراسات والخرائط والمعلومات القيمة التي تصدرها الشركات الاستشارية والفنية والرسمية.

5- سوء الإدارة وعدم تفهم القائمين على المؤسسات لأسلوب البحث العلمي والتخطيط للمستقبل، وغياب التدريب ورفع الكفاءة للموظفين في مجال التخطيط والتنفيذ والحفظ والأرشفة والتوثيق وفن المكتبات.

6- عدم الاستقرار الإداري للمؤسسات الرسمية، مما أدى إلى ضياع الوثائق والمستندات أثناء عملية التنقل أو الدمج أو غيرها لهذه المؤسسات.

الدراسات السابقة.

نمت أغلب المدن الليبية بما فيها سرت بشكل مغاير عن معظم المدن العربية، ما عدا النفطية، لكونها لم تتطور أو تنمو تدريجياً حيث يُقدر أن أكثر من 80% من مساحتها زادت في العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة⁽¹⁾، لذلك فإن الدراسات التي سيرد ذكرها هنا تقتصر على المدن الليبية.

ويمكن تقسيم الدراسات السابقة التي لها علاقة بشكل أو بآخر بهذه الدراسة إلى أربعة أصناف كما يلي:

(1) سعد خليل القزيري، "التحضر"، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا (تح) الهادي بولقمة، سعد القزيري، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت 1995م)، ص 434.

أولاً: دراسات تناولت التغيرات في التركيب المكاني الداخلي لبعض المدن الليبية ضمن دراسة التطور للمدن المدروسة مكانياً ودورها الإقليمي⁽¹⁾.
ويتمثل أهمها في الآتي⁽²⁾:

1- دراسة الهادي أبو لقامة عن مدينة بنغازي سنة 1964م.

حيث درس الهادي أبو لقامة مدينة بنغازي، وتطور المنطقة الحضرية واتجاهات النمو في المدينة، إضافة إلى استعمالات الأراضي ووظيفة كل استعمال، وقد عكست الدراسة الوضع القائم في تلك الفترة، والنظرة المستقبلية للمدينة وفق معدل النمو الطبيعي للسكان أو الهجرة إليها خصوصاً بعد اكتشاف النفط في تلك الفترة، وتعطى هذه الدراسة الأساس لدراسة المدن في ليبيا وتعكس الصورة التي كانت عليها المدن في تلك الفترة، خصوصاً أنها جاءت بعد البدء في التفكير في إنشاء مدينة المرج الجديدة بعد الزلزال المدمر الذي ضرب المدينة القديمة (1963م)⁽³⁾ وكذلك إنشاء مدينة البيضاء الجديدة سنة 1966م وقبلها صدور قرار باعتبارها عاصمة اتحادية لليبيا سنة 1959م⁽⁴⁾.

(1) ينظر إلى كل من:

- Hadi M. Bulugma. (The urban Geography of Benghezi) , PhD thesis, Department of Geography, University of Durham, England, 1964.
- سعد خليل القزيري، التركيب المكاني الداخلي، في منصور البابور (محرر)، مرزق التحضر والقاعدة الاقتصادية ط2، (منشورات جامعة قارونوس، بنغازي، 1995م).
- سعد خليل القزيري، استعمالات الأراضي، في منصور البابور (محرر)، (غدامس التحضر والقاعدة الاقتصادية) ط2، (منشورات جامعة قارونوس، بنغازي، 1995م).
- (2) أحمد عبدالسلام عبد النبي، التركيب المكاني الداخلي لمدينة البيضاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمر المختار، 2003م ص ص 9-11.
- (3) سعد خليل القزيري، التحضر في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سبق ذكره، ص 430.
- (4) أحمد عبد السلام عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

كما قام محمود الخوجة في نفس الفترة بإعداد دراسة عن مدينة طرابلس في إقليمها، بين فيها الوضع القائم في مخطط المدينة واستعمالات الأراضي وعلاقة المدينة بضواحيها، وعكس فيها الدور المتزايد الذي أصبحت تأخذه مدينة طرابلس كعاصمة للدولة وسط سهل الجفارة.

وتطرق عبدالله عومر في دراسة إقليمية عن طرابلس، إلى التطور في وظائف مدينة طرابلس واستعمالات الأراضي ومورفولوجية المدينة، وهي كذلك من الدراسات المبكرة التي تناولت المدن في ليبيا.

2- دراسات متنوعة قام بها سعد خليل القزيري.

قام الباحث سعد خليل القزيري بدراسات عديدة عن التحضر في ليبيا، حيث استعرض في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا تاريخ التحضر وتطور المدن في ليبيا، إضافة إلى مورفولوجية المدن وتقييم مخططاتها وتصنيف المدن من حيث النوع والشكل وعدد السكان والحجم، كما قام الباحث بإعداد مجموعة من الدراسات عن مدينة سرت حيث درس التصميم الحضري للمدينة واستعمالات الأراضي بها وتوسع مخططها، من خلال عمله كخبير في مكتب العمارة للاستشارات الهندسية بنغازي، حيث عاصر دراسة التصاميم المعمارية والتعديل في مخطط المدينة بما يتناسب والدور الذي أصبحت تضطلع به مدينة سرت.

واستعرض في كتاب دراسات حضرية عمليات التخطيط والتصميم الحضري لمدينة سرت حيث تطرق إلى الدور الذي أصبحت تلعبه مدينة سرت في محيطها الإقليمي، ودورها على المستوى الوطني وتطور عمليات التخطيط والتصميم المعماري والحضري للمدينة، بعد اكتسابها عدة وظائف لتنمية الدور الذي أصبحت تلعبه كما تطرق للمراحل التخطيطية للمدينة واستعمالات الأراضي بها.

كما درس الكاتب نفسه مورفولوجية مدينة براك والأبيار وسوسة، وبين تطور مخطط هذه المدن الصغيرة واستعمالات الأراضي بها، وبين مراحل تخطيط كل مدينة والوظائف

التي تقدمها في منطقتها وهي دراسة متخصصة في جغرافية المدن تُبين تطور شكل المخطط طوال الفترة التاريخية من عمر هذه المدن.

كما قام نفس الكاتب بإعداد دراسة عن المدن القديمة في ليبيا، من حيث الواقع الحالي والوضع الذي كانت عليه، وأهمية الربط بين الحاضر والماضي بما يحقق النسيج الحضري المتناسق ويحافظ على التراث الحضري والمعماري ويعكس صور الماضي ويبين جهود الأمم السابقة في هذا المجال.

كما درس استعمالات الأراضي والدور الإقليمي لمدينتي مرزق وغدامس وهما من الواحات الصحراوية التي نشأت بها مدن صغيرة، وتعرض إلى استعمالات الأراضي وخصائص كل استعمال إضافة إلى دور كل وظيفة في تطور المخطط، وتطرق إلى فقدان الهوية التاريخية للمدن بعد هدم المدن القديمة مما يعني قطيعة بين الحاضر والماضي.

3- دراسة محمد المبروك المهدي عن التحضر.

قام الباحث محمد المبروك المهدي في كتابه جغرافية ليبيا البشرية بالتطرق إلى التحضر في ليبيا، وتطور المدن وعمليات التخطيط الحضري والنمو السكاني، وأهمية المدن في زيادة التحضر، حيث أوضح أن نسبة سكان المدن في ليبيا في تزايد مستمر، إضافة إلى تركيز السكان والمدن في المنطقة الغربية، ومركزها طرابلس والمنطقة الشرقية ومركزها بنغازي، ودورها في استقطاب العدد الكبير من السكان، وما ترتب عليه من عدم وجود مدن متوسطة في ليبيا خلال فترة تأليفه للكتاب.

4- دراسة سالمة المنصوري عن مدينة درنة سنة 1995م⁽¹⁾.

درست الباحثة سالمة المنصوري مدينة درنة سنة 1996م، وبينت أهمية موقع المدينة وموضعها واستعمالات الأراضي بها ودورها الإقليمي في المنطقة التي تقع بها.

(1) سالمة محمد المنصوري، مدينة درنة: دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 1995م.

أما في سنة 2003م قام الباحث أحمد عبد النبي عبد السلام بدراسة التركيب المكاني الداخلي لمدينة البيضاء، استعرض فيه استعمالات الأراضي ووظائف المدينة وتقييماً لمخططها موضحاً دورها الإقليمي منذ أن كانت عاصمة اتحادية ثم محافظة وبلدية تخدم المناطق التي حولها في الجبل الأخضر.

ثانياً: أبحاث تناولت التركيب الداخلي الوظيفي لبعض المدن الليبية دون التعرض لدورها الإقليمي وهي⁽¹⁾:

1- دراسة حسن الخياط عن مدينة طرابلس 1970م:

درس الباحث حسن الخياط التركيب الوظيفي لمدينة طرابلس الكبرى سنة 1970م، وتعرض فيها إلى التركيب الداخلي والوظائف التي تقدمها المدينة واستعمالات الأراضي في المدينة ودور كل وظيفة في المخطط.

2- دراسة فوزي الأسدي عن مدينة مصراتة 1979م وأخرى عن مدينة المرج سنة 1983م.

حيث درس الباحث مورفولوجية مدينة مصراتة وتعرض إلى شكل المخطط وتوجيهه، واستعمالات الأراضي في هذه المدينة، وإمكانيات النمو المستقبلي، كما درس نفس الباحث مدينة المرج مستعرضاً موقعها وأهميتها في سهل المرج إضافة، إلى تركيبها الداخلي والاستعمالات المختلفة للأراضي، كما قارن بين المدن الليبية والمدن العراقية من حيث الشكل واستعمالات الأراضي والوظائف والمشاكل التي تواجه هذه المدن، باعتبار أنها تقع

(1) ينظر إلى كل من:

- حسن الخياط، التركيب الوظيفي لمدينة طرابلس الكبرى الجمهورية العربية الليبية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السادس، بغداد، 1970م.
- فوزي الأسدي، تطور مورفولوجية مدينة مصراتة، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة قاربونس، العدد التاسع، بنغازي، 1979م.
- فوزي الأسدي، اقتباس أنماط حضرية غربية في مجتمع عربي، أبعاده، ومشاكله، مجلة جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العين 1983م.

في دول بتروولية، حدثت لها طفرة من النمو الحضري السريع تجاوز المخططات المعتمدة سمته التوسع الأفقي على حساب الأراضي الزراعية التي حولها.

ثالثاً: دراسات اهتم أغلبها بتوسع بعض المدن في ليبيا على حساب الأراضي الزراعية وتطور معدل حصة الفرد من المساحة الحضرية مقابل انخفاض نصيبه من المساحة الزراعية وأهمها⁽¹⁾:

1- دراسة أحمد المصري سنة 1986م: حيث استعرض كيف تتحول الأراضي الزراعية إلى الاستعمال الحضري وزحف العمران على الأراضي الزراعية في كافة المدن الليبية.

2- دراسة مولود بريش سنة 1997 م: عن النمو الحضري لمدينة الزاوية وسط المنطقة الزراعية المحيطة وأثر ذلك على النشاط الزراعي.

كما درست الباحثة نفيسة الزايط مخاطر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة البيضاء سنة 1999م.

ودرس الباحث زين العابدين صقر التطور العمراني والحضري لبعض المدن الليبية لسنة 2000م، مقارنة بالمدن العراقية.

(1) يُنظر إلى كل من:

- أحمد المصري، تحول الأراضي للاستعمال الحضري، أثره وطبيعته في ليبيا، مجلة الفكر العربي، العدد الثالث والأربعون، بيروت، 1986م.
- نفيسة الزايط، الأراضي الزراعية ومخاطر الزحف العمراني، دراسة تحليلية في الجغرافيا الزراعية، منطقة البيضاء، الجبل الأخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 1999م.
- مولود علي بريش، النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.
- زين العابدين صقر، تحليل وتنبؤ التطور العمراني للمدن الليبية الرئيسية، دراسة مقارنة مع المدن العراقية، مجلة كلية الآداب والعلوم، جامعة المرج، العدد الرابع، المرج، 2000م.
- على بو بريق، الزحف الحضري على الأراضي الزراعية بمدينة زليتن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الفاتح، طرابلس، 2002م.

ودرس الباحث علي بوبريق الزحف الحضري على الأراضي الزراعية بمدينة زليتن سنة 2002م.

رابعا - دراسات حاولت تقييم مخططات بعض المدن الليبية:

قامت هذه الدراسات بتقييم المخططات للعديد من المدن الليبية، وكيف تطور المخطط واستعمالات الأراضي في هذه المدن إضافة إلى تطبيق المخطط والتقيد الفعلي والتعديل أو الانتهاك في المخطط المُعتمد حيث درس الباحث ونيس عبد القادر الشركسي تقييم وتطوير مخطط مدينة بنغازي من سنة 1966م إلى سنة 2014م.⁽¹⁾

وقام الباحث عادل الشركسي بإعداد دراسة عن تقييم مخطط مدينة الكفرة سنة 1994م.⁽²⁾

كما درست الباحثة عواطف الأمين تقييم مخطط مدينة الزاوية سنة 1996م.⁽³⁾ ودرس الباحث أبو صاع محمد علي تقييم مخطط مدينة بني وليد سنة 2003م.⁽⁴⁾

ودرس الباحث محمد العماري سكان مدينة بنغازي من 1954م إلى 1995م وتطرق فيها إلى حركة السكان ومعدل المواليد والوفيات والنشاط الاقتصادي للسكان إضافة إلى دور السكان في المخطط المعتمد للمدينة.⁽⁵⁾

(1) ونيس عبد القادر الشركسي، تقييم مخطط مدينة بنغازي 1966-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب - جامعة قارونس، 1990م.

(2) عادل الشركسي، تقييم وتطوير المخطط العام لمدينة الكفرة، في سعد القزيري (محرر)، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، 1994م.

(3) عواطف الأمين، تقييم مخطط مدينة الزاوية لسنة 2000م. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة السابع من إبريل، الزاوية، 1996م.

(4) أبو صاع محمد علي حدود، تقويم مخطط مدينة بني وليد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم بني وليد، 2003م.

(5) محمد مختار العماري، التغيرات السكانية في بلدية بنغازي خلال الفترة 1954-1984م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1997م.

استعرض الباحث علي الميلودي عمورة في كتاب صدر سنة 1998م بعنوان ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، استعرض فيه المأوى والاستيطان البشري في ليبيا منذ العصور الحجرية حتى التحضر الحديث والمعاصر، مستعرضا نشأة العديد من المدن الليبية ونموها وتطورها خلال المراحل التاريخية المتعاقبة، وتطرق إلى التخطيط الحضري والقوانين التي تنظم مخططات المدن والقرى في ليبيا، وهي دراسة متعمقة من باحث متخصص عاصر مراحل التخطيط العمراني والحضري على كافة المستويات⁽¹⁾.

كما قام العديد من الشركات الاستشارية بإعداد دراسات عن مخططات مدينة سرت منها شركة (ماك جي مارشال مكميلان) التي أعدت المخطط الشامل للجيل التخطيطي الأول سنة 1968م، وهو أول مخطط لمدينة سرت ثم قامت شركة (فناماب) بإعداد مخطط الجيل الثاني سنة 1988م بعد أن توسعت المنطقة الحضرية لمدينة سرت، وقامت شركة (أيطال كونسلت) بإعداد دراسة للتجمعات السكانية في ليبيا ومن بينها مدينة سرت وذلك سنة 1976م.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات وتنوعها وتعرضها لدراسة المدن الليبية من الناحية الجغرافية، وأهمية هذه المدن والربط بين المظاهر الطبيعية والبشرية فيها، وكذلك بيان الدور الذي تلعبه هذه المدن في الإقليم الواقعة في نطاقه، إلا أن دراسة شكل المدينة والوظائف التي تقدمها إضافة إلى استعمالات الأراضي ومخططات هذه المدن، يلزم التعمق والتدقيق والدراسة المستفيضة والمتخصصة والتي تهدف إلى إبراز محتوى المدينة الحضري وترتيب المباني ونظام الشوارع والاستعمالات المختلفة للأراضي وسط المدينة ومساحة مخططها، يتطلب ذلك دراسة من هذا النوع وهو ما تحاول هذه الدراسة التعرض له بشكل تفصيلي، كما أن مبرر هذه الدراسة كما ذكرنا يكمن في أن مدينة سرت أصبحت

(1) علي الميلودي عمورة، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998م.

تنمو بشكل متسارع وبشكل واضح من خلال نمو المخطط والمنطقة العمرانية المبنية، وكذلك شكل ونظام المباني والمرافق الخدمية المتعددة وهذا يعطي هذه الدراسة التفصيلية أهمية خاصة كونها تتعرض لأحد أهم المدن الليبية من حيث الموقع.

و يلاحظ مما سبق أنه لا توجد دراسة تتناول مورفولوجية مدينة سرت، كما أن أغلب الدراسات التي تم ذكرها لم تحاول الربط بين وظائف المدن والتأثير على مورفولوجيتها، أما بعضها الآخر فقد درس المدن ضمن توسعها الإجمالي دون الدخول في تفاصيلها الداخلية، وأخيراً ركزت بعض الدراسات على المقارنة بين استعمالات الأراضي الفعلية وبين خريطة استعمالات الأراضي التخطيطية لبعض المدن، ومن هنا فإن هذه الدراسة تحاول تتبع التغيرات في وظائف المدينة والتركيب الداخلي وشكل المخطط من خلال استراتيجية تربط بين هذه المتغيرات جميعها مع التطرق إلى الزيادة في عدد سكان مدينة سرت وكثافتهم حسب الأحياء، وتأثيره على مخطط المدينة.

الفصل الأول

الجغرافية الطبيعية

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- 1.1- الموقع. ✍
- 2.1- الموضع. ✍
- 3.1- التكوينات الجيولوجية. ✍
- 4.1- الجيومورفولوجيا وأشكال سطح الأرض. ✍
- 5.1- المناخ. ✍
- 6.1- التربة. ✍
- 7.1- النبات الطبيعي. ✍

الفصل الأول

الجغرافية الطبيعية

مدخل.

لدراسة أية مدينة أو إقليم يجب التعرف على الخصائص الطبيعية لهذا المكان ومعرفة الظروف البيئية المحيطة بالمدينة، حيث إن العوامل الطبيعية لها دور رئيسي في التأثير على المدينة وشكل مخططها وخصائصها والخدمات التي تقدمها. عليه.. سنتعرض في هذا الفصل إلى الجغرافيا الطبيعية لمدينة سرت، من موقع وموضع ومناخ وجيولوجية وجيومورفولوجية والوضع الزلزالي للوقوف على البيئة الطبيعية للمدينة، ومساهمتهما في نمو وتشكيل وتطور المورفولوجية منذ نشأتها حتى 2008م.

1.1- الموقع.

تقع مدينة سرت في منتصف الساحل الليبي على البحر المتوسط الذي يبلغ طوله حوالي 1900 كم^(*)، ويمثل الضفة الجنوبية لهذا البحر ويعتبر الساحل الليبي أطول السواحل المطلة على البحر المتوسط، وتحتل مدينة سرت موقعاً وسطاً، حيث تبعد عن خط الحدود الغربية حوالي 700 كم وعن خط الحدود الشرقية حوالي 850 كم وعن الحدود الجنوبية حوالي 1500 كم.

أما موقعها عن المدن الرئيسية فهي تبعد عن مدينة طرابلس 470 كم غرباً وعن مدينة

(*) يذكر بعض الباحثين وغيرهم بأن الساحل الليبي طوله 2000 كم، انظر محمد المبروك المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

بنغازي 650 كم شرقاً وعن مدينة مصراتة 250 كم وعن مدينة إجدابيا 400 كم، أما جنوباً مدينة ودان 240 كم في إقليم الجفرة حيث مدن هون، سوكنه، زلة، الفقهاء.

وهي تتصل بشبكة من الطرق الرئيسية والتي تربطها بهذه المدن، إضافة إلى المدن الصغيرة والبلدات التي تقع ضمن منطقة نفوذها، وهي: هراوة، بن جواد ورأس الأنوف شرقاً 200 كم، وأبوقرين (الهيشة الجديدة)، ومنطقة زمزم غرباً من 150 – 170 كم وأبو هادي، وجارف، والقيبية، والغربيات وغيرها من القرى والأرياف التي تقع ضمن منطقة تأثير المدينة مثل: أبو نجيم، ووادي بي الكبير 200 كم جنوب غرب سرت.

وهي بذلك تتوسط إقليمها المتصل والمنفصل إضافة إلى توسطها ليبيا، يربطها مطارها الدولي الذي يقع 15 كم جنوب المدينة بالعالم الخارجي، حيث يعتبر منفذاً رئيسياً ساهم في تعزيز موقع المدينة كقطب حضاري مؤثر في المنطقة التي حولها، وتبين الخريطة (2) موقع مدينة سرت بالنسبة للمنطقة التي تعتبر مقرأً إدارياً لها وللإقليم الذي يربطها بغيرها من المناطق الأخرى إضافة إلى موقعها في وسط الساحل الليبي.

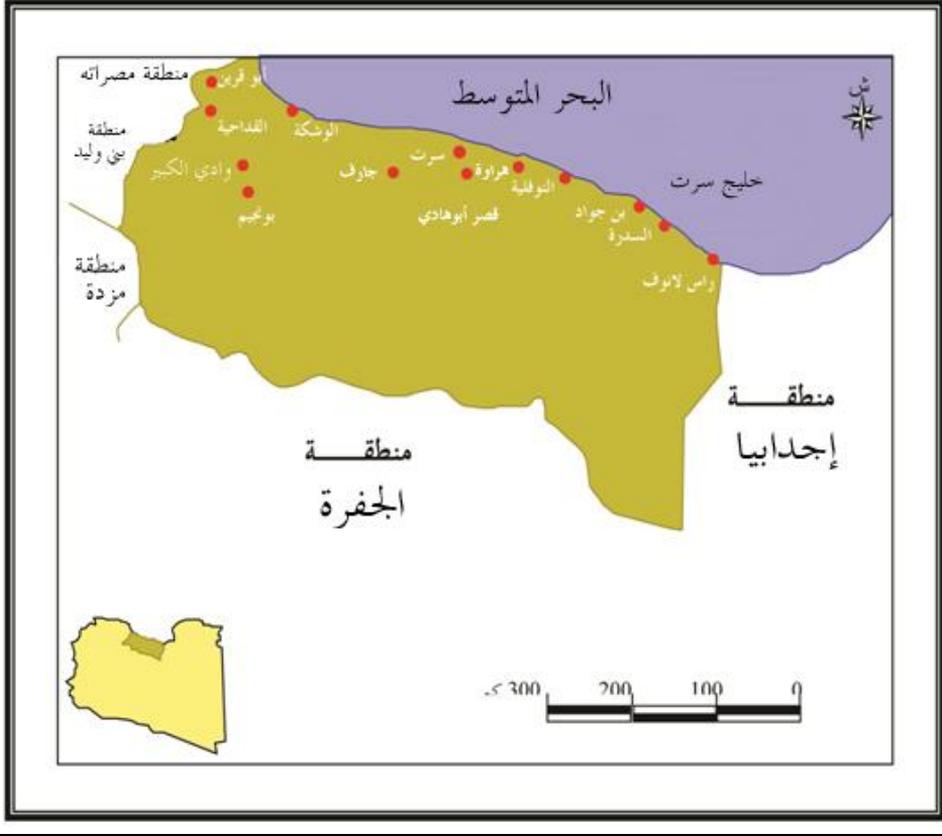
ويتميز موقع مدينة سرت بالآتي:

1- المناخ المعتدل حيث ثبت من خلال تحليل عناصر المناخ لمدة أربعين سنة، وفق البيانات المسجلة، أن مدينة سرت تتمتع بمناخ معتدل حيث الحرارة المعتدلة والرياح الخفيفة والرطوبة النسبية المتوسطة، ولا تزيد درجة الحرارة في أسخن الشهور في فصل الصيف عن 40م، كما أن الرطوبة في متوسطها تبلغ (75%)، يؤثر البحر بشكل مباشر على مناخ المدينة حيث يعمل نسيم البحر على تلطيف درجة الحرارة في النهار وهذا يجعل موقع سرت مناسباً للاستيطان البشري.

2- موقع مدينة سرت مثالي حيث إنها تقع على الطريق الرئيسي، الذي يعتبر شرياناً وطنياً ودولياً يمر من خلاله كل المتجهين شرقاً وغرباً من حدود المغرب العربي غرباً حتى المشرق العربي، إضافة إلى تنقل سكان البلاد أنفسهم من الشرق والغرب والجنوب، وقد لعب هذا الطريق الرئيسي الدور الكبير والفعال في نمو وتطور مدينة سرت عبر السنين.

3- وقوعها في منطقة سهلية خالية من الجبال والمرتفعات باستثناء بعض التلال الرملية على الشاطئ مما سهل عملية نموها شرقاً وغرباً وجنوباً.

خريطة (2) الموقع الجغرافي لمدينة سرت



المصدر: من إعداد الباحث وفق الأطلس الوطني، 1978م، بتصرف.

2.1- الموضع.

تقع مدينة سرت على ساحل البحر المتوسط مباشرة فوق ربوة (Downs) من رمال الشاطئ البيضاء، بمتوسط ارتفاع يقدر بحوالي عشرون متراً، وينخفض المنسوب إلى متر واحد عن مستوى سطح البحر جنوب المدينة عند منطقة الأسبخ التي تكوّن مجرى وادي أتلال الذي يقسم المدينة إلى قسمين، شمالي عند الربوة التي توازي ساحل البحر والهضبة التي ترتفع بمقدار حوالي عشرين متراً فوق سطح البحر، حيث يُكون الوادي مجموعة من الأسبخ التي تكوّنت بفعل الأرساب من طمي وأملاح ومفتتات صخرية، جرها الوادي وترسبت مع جريانه طوال التاريخ الجيولوجي للمنطقة، الجدير بالذكر بأن وادي أتلال طوله حوالي خمسة وسبعين كيلو متراً، من بداية خط تقسيم المياه عند منطقة وادي فرص حتى المصب شرق مدينة سرت.

وتتألف مجموعة خطوط تقسيم مياه الوادي على بعد أكثر من مائة وخمسين كيلو متراً، جنوب شرق سرت ثم إلى حوض الوادي وسط مدينة سرت الذي يقسمها إلى قسمين، ويغذي الوادي مجموعة من الروافد أهمها وادي الزيد، والغربيات.

يتجه الوادي إلى البحر عند منطقة السواوة اثنى عشر كيلو متراً شرق مدينة سرت، وقد تم تنفيذ مجموعة من السدود في السبعينيات للسيطرة على جريان الوادي وتدفق المياه الذي كان يسبب فيضان في مدينة سرت، كما حدث في عام 1973م حيث كان مجموع كمية الأمطار في شهر أكتوبر حوالي 215.7مم^(*)، في أربع وعشرين ساعة، وأدى إلى ارتفاع منسوب المياه في منطقة مجرى الوادي إلى أكثر من مترين وتبين الخريطة (3) موقع مدينة سرت وسلسلة الوديان المجاورة.

(*) كان الباحث شاهداً على كمية الأمطار التي هطلت في تلك السنة من خلال تسكين السكان المتضررين من السيول في المدارس. كمية المطر من سجلات محطة الأرصاد الجوية سرت.

طُور المرفأ عدة مرات كان آخرها في سنة 2004م حيث تم إنشاء حاجز أمواج من القوالب الجاهزة والخرسانة المسلحة والاحجار الضخمة، وذلك على الاحجار الناتئة الموجودة اصلا في الجهة الغربية التي تتعرض للرياح والأمواج الغربية العكسية العاتية كما تُبين الصورة (1)، ويستعمل المرفأ من قبل الصيادين، ويلاحظ من خلال الزيارة الميدانية وفحص الشكل المذكور بقايا المرفأ القديم الذي أنشئ في فترة الاستعمار الإيطالي، واستُعمل في الحرب العالمية الثانية والرصيف الذي شُيد في السبعينيات ولا زال قائماً، ويظهر حاجز الأمواج الجديد أعلى الصورة.

استعمل المرفأ في عملية صيد الأسماك، وكان منفذاً خارجياً لمدينة سرت، حيث يتم تبادل السلع بين المراكب التجارية التي كانت تجوب البحر المتوسط وسكان المنطقة وأشهر المنتجات التي يتبادلها السكان عن طريق المرفأ الملح والشعير والقمح والحيوانات الحية التي كانت تشتهر بها بادية سرت.

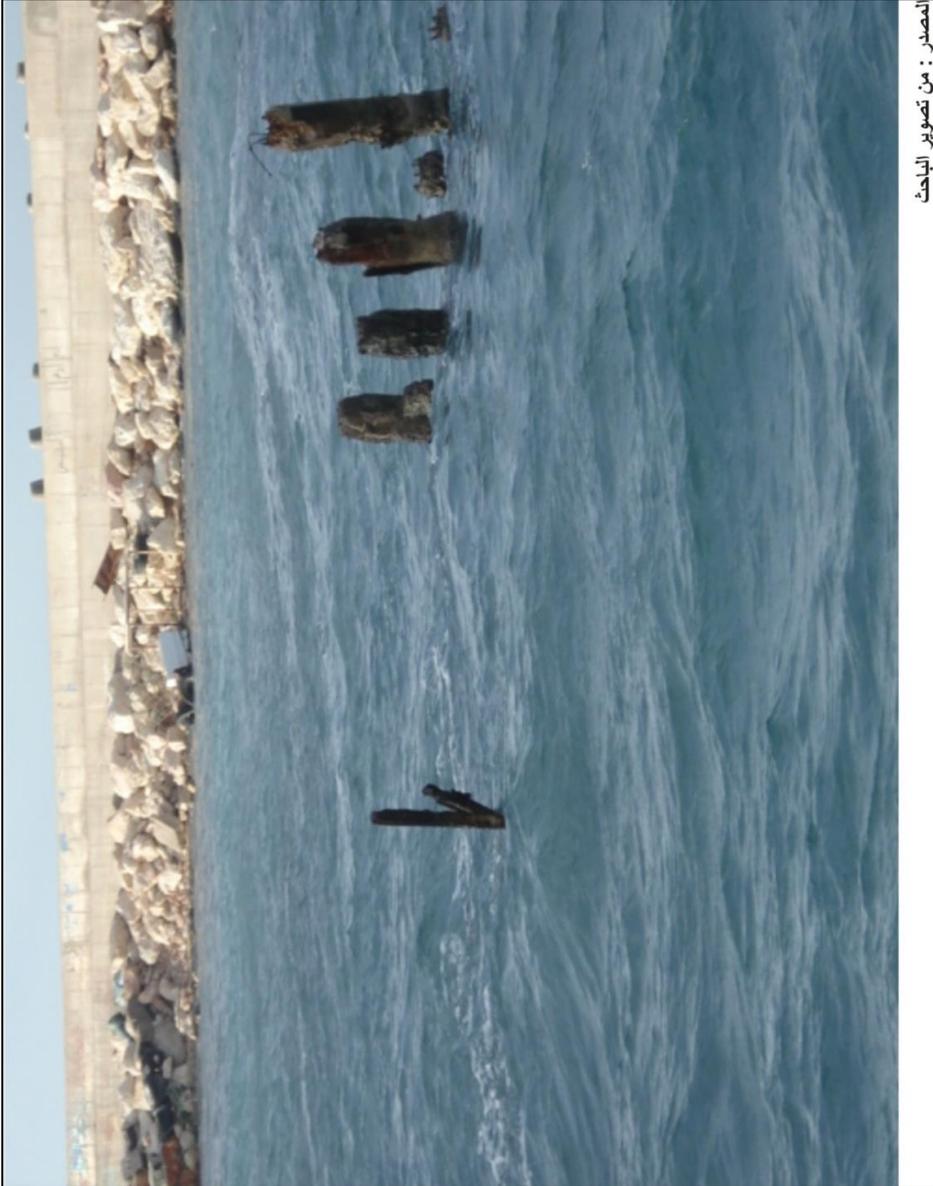
كان ذلك في العهد الفنيقي والروماني عندما أسسوا المدن الثلاث في غرب ليبيا والإغريق الذين أسسوا المدن الخمس (Pentopolis) شرقها، حيث تتابع العمران واستمرت الحياة في مدينة سرت طوال الفترة المذكورة، ووجود هذا المرفأ ساهم بدون شك في هذه الاستمرارية، خصوصاً إذا ما عرفنا أن المرفأ تعتبر عاملاً من عوامل نشأة وتطور المدن.

وتتموضع مدينة سرت على كثبان من الرمال الشاطئية البيضاء في شكل شريط طولي محاذياً لساحل البحر، وتبلغ المسافة بين خط الشاطئ والكثبان في المتوسط أربعمئة متر حيث إن أقرب نقطة عشرون متراً وأبعد نقطة سبعمئة متر، وتنتشر بعض النباتات البحرية على الشاطئ مثل البلوز، القندول، الغاسول، القرضاب، جرو الماء العلق⁽¹⁾ كما تبين الصورة (2).

(1) سعد خليل القزيري، التصميم الحضري لمنطقة الشاطئ والواجهة البحرية لمدينة سرت، بنغازي: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، 1996م، ص 21.

هذا الموضع الذي تأسست عليه سرت منذ إنشائها أثر على مورفولوجيتها والشكل الذي اتخذته في موضعها بعد ذلك، وكما نعرف بأن موضع أي مدينة هو السمة المميزة لما ستظهر عليه مستقبلاً، حيث يبين شكلها والمسار الذي ستأخذه، ويعتبر موضع المدينة مثالياً إذا ما درسنا العوامل الجيولوجية والزلزالية والطبيعية حيث لا توجد جبال أو عوائق طبيعية.

صورة (1) : مرفأ سرت 2006م



صورة (2) : النباتات الطبيعية على شاطئ سرت



3.1- التكوينات الجيولوجية.

الجيولوجيا هي دراسة تركيب الصخور والتربة في المنطقة، وبإلقاء نظرة على خريطة سرت الجيولوجية كما هو وارد في الخريطة (4)، نلاحظ بأن أغلب الرواسب التي تتكون منها صخور وتربة سرت ترجع إلى الزمن الرابع (Quaternary) حيث تتكون وفق الآتي⁽¹⁾:

- الهولوسين (Holocene).

وهي رواسب الوديان الحديثة (QW) ويتكون من الحصى، والرمل، والطفل الرملي، كما أن رمال الشاطئ (Beach Sand) تتكون من فتات القواقع وحببات من الجير والسيلكا، والرواسب الريحية من كتبان وغطاءات رملية، وترسيبات سبخية وتتكون من رمال وغرين وصلصال ومن جبس وملح ورواسب ريحية (Golion Deposits).

- البليستوسين (Pleistocene).

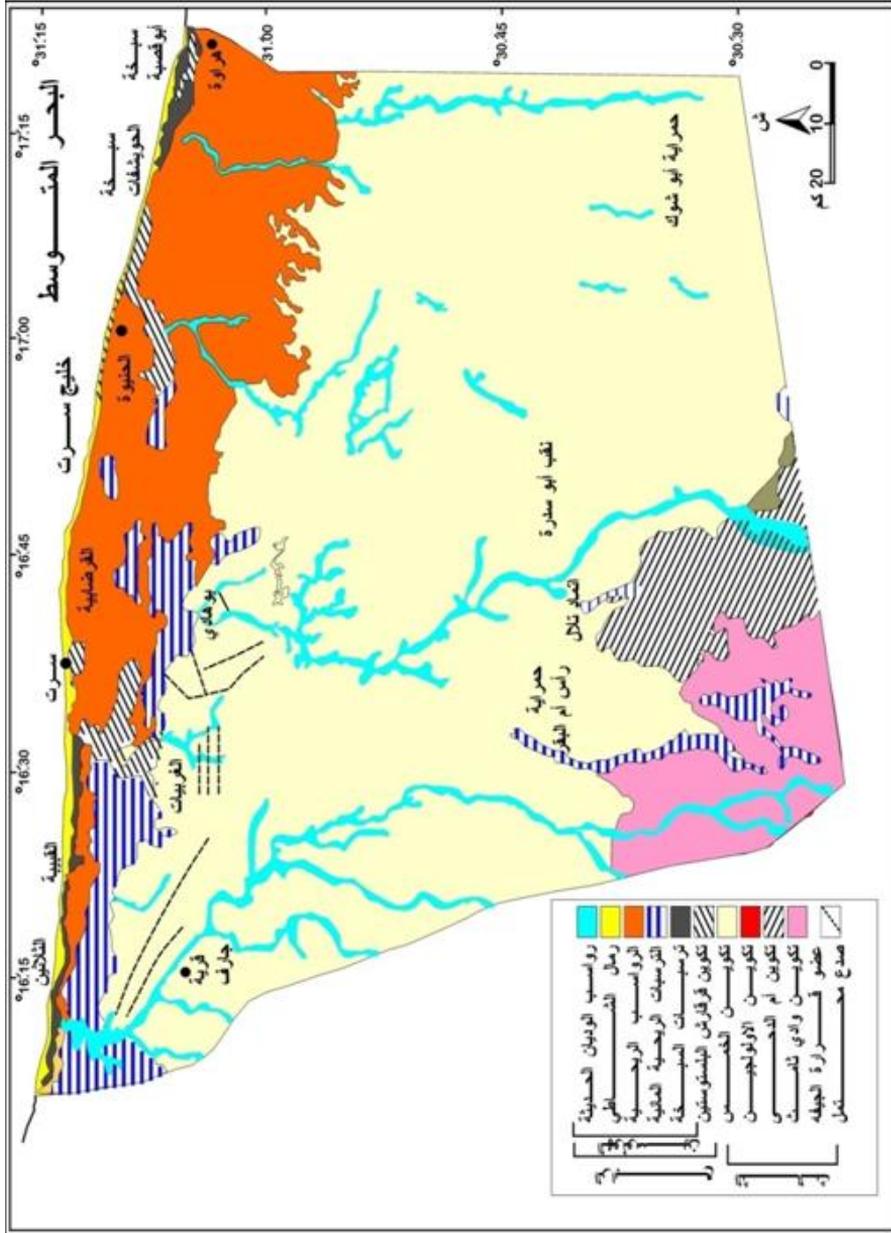
تكوين قرقارش ويتكون من كالكارنيت مع ترسبات الغرين أحياناً.

- الميوسن الأوسط (Middle Miocene).

تكوين الخمس وهو من الحجر الجيري المارلي، والحجر الجيري الرملي، وكالكارنيت، ويلاحظ من خلال فحص الخريطة الجيولوجية بأن هناك صدوعاً وانكسارات أفقية واضحة، وبدراسة التاريخ الجيولوجي للمنطقة يلاحظ أيضاً قلة الحركات الأرضية العنيفة مثل الزلازل والبراكين، حيث إن المنطقة مستقرة جيولوجياً وهي جزء من كتلة قارة جندونا القديمة التي تشكلت منها قارات العالم القديم الثلاثة أفريقيا وآسيا وأوروبا ويفصل بينهما بحر تيتس الذي يعرف الآن بالبحر المتوسط.

(1) مركز البحوث الصناعية، خريطة قصر سرت الجيولوجية، ش د - 33 - 4 - طرابلس 1977م.

خريطة (4) جيولوجية منطقة الدراسة (سرت)



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً للخريطة الجيولوجية الصادرة عن مركز البحوث الصناعية - لوحة قصر سرت طرابلس ليبيا .

4.1- الجيومورفولوجيا وأشكال سطح الأرض.

بدراسة الساحل من ناحية الجيومورفولوجية البحرية نلاحظ الأحجار الناتئة^(*) والصخور البحرية التي تعرضت لعمليات النحت، والتجوية الكيميائية بواسطة أملاح مياه البحر، حيث يُلاحظ وجود الحفر الصغيرة على هذه الصخور نتيجة تآكلها بواسطة الأملاح، كما أن التجوية الميكانيكية ساهمت بوضوح في تشكيل شاطئ سرت، حيث يلاحظ المفتتات الصخرية الصغيرة والأصداف البحرية التي يقذف بها البحر، كما أن الرمال الناعمة البيضاء تنتشر على طول خط الساحل، مما يعطي هذا الشاطئ شكلاً جميلاً يساهم في قيام مصائف مفتوحة ومناطق سياحية مقابل مدينة سرت.

أما خط الساحل تظهر به الصخور الناتئة كما تبين الخريطة (5)، ويوجد حاجز طبيعي صغير وسط الساحل يصلح ليكون مرفأً ويبدو من الدراسات التاريخية بأن هذا الموضع هو المرفأً القديم الذي تكونت على أساسه مدينة سرت الحالية كما ذكرنا.

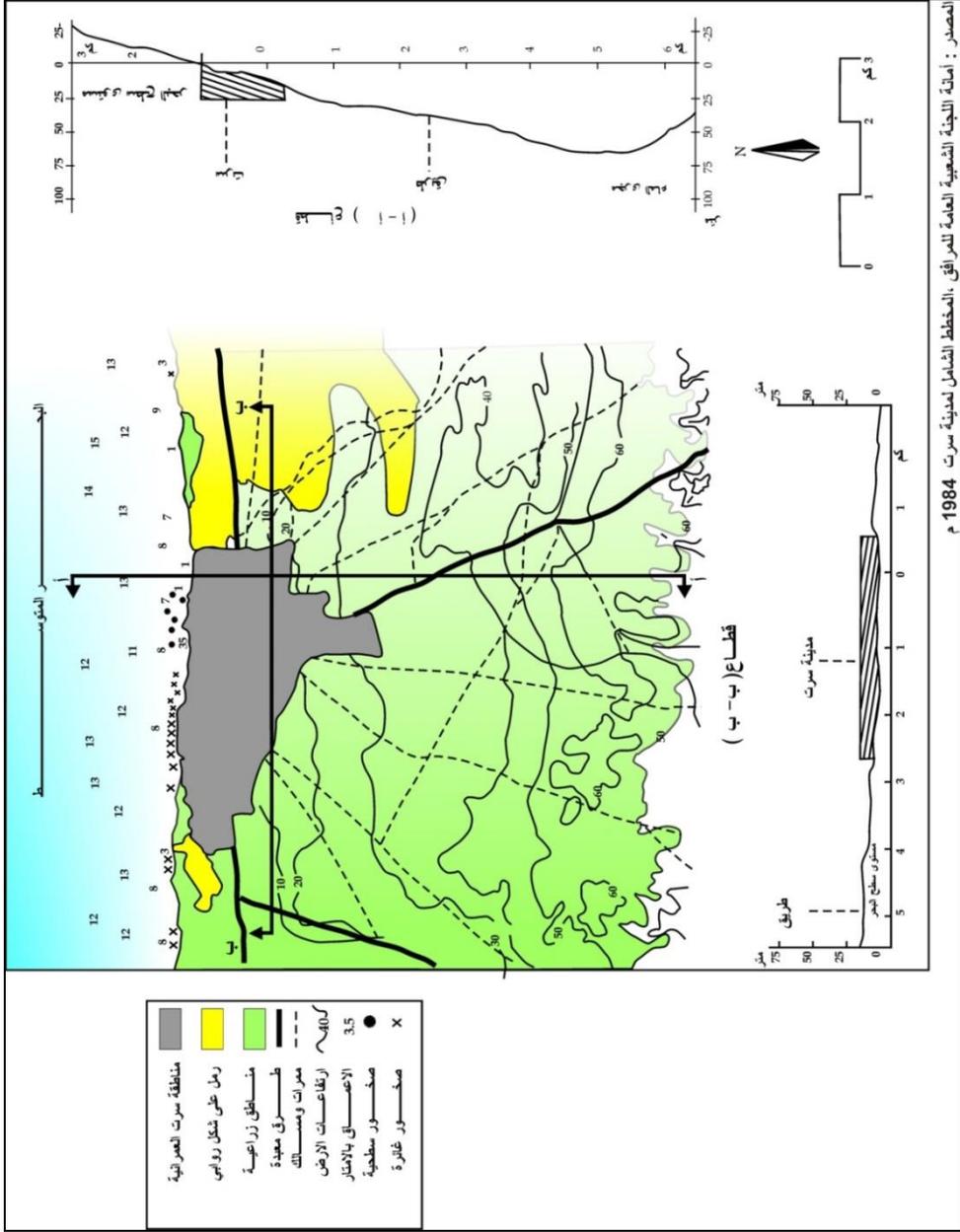
أما من الجهة الجنوبية فإن الأسبخ المنتشرة بعد التلة^(**) تشكل منطقة واضحة وكبيرة، حيث يمتد وادي تلال عند التلة البيضاء وجنوباً عند السهل المرتفع جنوب المدينة حيث تتكون الأحراش والنباتات الصحراوية مثل: الرتم، والديس وغيرها.

أما الاتجاهات الأخرى من المدينة فهي عبارة عن سهل ساحلي بسيط، وتربة لينة ومتماسكة مناسبة لعمليات الإنشاء والبناء والتطوير.

(*) الأحجار الناتئة: هي الصخور التي تبرز فوق سطح ماء البحر تسمى محلياً (حشف).

(**) التلة: هي أعلى منطقة مرتفعة وتتكون من الرمال البحرية البيضاء التي تحتوى على العديد من القواقع والحيوانات البحرية المتحجرة.

خريطة (5) مدينة سرت أشكال سطح الأرض والقطاعات



5.1- المناخ.

تقع مدينة سرت ضمن المناخ الصحراوي شبه الجاف ويمثل مناخ البحر المتوسط (Mediterranean Climate) جزءاً من مناخ المدينة، الذي يمثل أساساً حوض البحر المتوسط الذي نشأت في أجزاء من نطاقاته الحضارات البشرية القديمة وذلك نظراً لاعتدال ظروفه المناخية.

ويعد هذا الإقليم المناخي من أبرز الأقاليم المناخية التي يمكن تمييزها عن غيرها من الأقاليم الأخرى في العالم، حتى أن الفرد العادي عرف الخصائص المميزة لهذا الإقليم منذ القدم، والتي تتلخص في أنه حار جاف صيفاً ودافئ ممطر شتاءً، ويُعزى ذلك إلى تأثير أجزاء هذا الإقليم المناخي بالكتل الهوائية القارية المدارية صيفاً والقطبية البحرية الرطبة شتاءً.

وعند تحرك الكتل الهوائية الرطبة نحو العروض الوسطى ترتفع درجة حرارة الهواء السفلي، ويتسم الجو بعدم الاستقرار (Unstable-air) ويؤدي هذا إلى الاضطرابات الجوية، وتقلب الطقس اليومي الشتوي في إقليم مناخ البحر المتوسط.

في حين تنتقل الكتل الهوائية المدارية الحارة إلى العروض العليا ويتعرض الهواء السفلي لهذه الكتل للبرودة، ويتسم الجو بالاستقرار (Very Stable).

وكما نعرف بأن هذا الإقليم المناخي يمثل إقليم مناخ الصحاري الحارة الجافة في الجنوب وإقليم المناخ البحري المعتدل في الشمال، ومن ثم فإن لحركة الشمس الظاهرية فيما بين المدارين وتزحزح نطاقات الضغط والرياح شمالاً وجنوباً مع هذه الحركة أثرها الكبير في تقلب الطقس الشتوي، وفي تزحزح هذا الإقليم المناخي الانتقالي شمالاً وجنوباً.

ويتأثر هذا الإقليم المناخي كذلك بالانخفاضات الجوية التي تتجه من الغرب إلى الشرق مصحوبة بالرياح العكسية الغربية، وتسبب سقوط الأمطار الإعصارية الغزيرة والمفاجئة وعلى شكل رخات على المناطق الساحلية وقد تصل إلى بعض المناطق الصحراوية.

ففي فصل الشتاء من ديسمبر إلى نهاية فبراير تهب الرياح العكسية الغربية والانخفاضات

الجوية المصاحبة لها، وتسقط الأمطار الغزيرة خاصة في المناطق الغربية من شمال أفريقيا، حيث سلاسل جبال أطلس المرتفعة التي تمتد عمودية عكس اتجاه الرياح الغربية، وبالتالي تقل كمية الأمطار الساقطة كلما اتجهنا شرقاً لسيادة الطابع الصحراوي وقلّة الغطاء النباتي .

أما خلال فصل الصيف من مايو إلى أغسطس تترجح الكتل الهوائية القطبية شمالاً مع حركة الشمس الظاهرية عند تعامدها على مدار السرطان خلال هذا الفصل ويحل محلها الهواء المداري والصحراوي الحار، ومن ثم يتميز فصل الصيف بارتفاع درجة الحرارة والجفاف، حتى عند هبوب الرياح التجارية الشمالية الشرقية من البحر إلى اليابس⁽¹⁾، وهذا ما يحدث لساحل مدينة سرت وضواحيها.

ومن خلال تحليل عناصر المناخ في المدينة من واقع التسجيلات المنتظمة لفترة أكثر من ستين سنة منذ ديسمبر 1944م، يمكن أن نصل إلى معرفة مناخ مدينة سرت بوضوح. بدراسة الجدول (1) والذي يمثل قيمة المتوسطات للعناصر المناخية لمدينة سرت من 1970 - 2003م ولمدة ثلاثين سنة وهي عبارة عن المتوسط الشهري للأمطار والحرارة الجافة والحرارة العظمى والصغرى ويلاحظ مدى تأثير مناخ البحر المتوسط على مدينة سرت حيث تهطل الأمطار في فصل الشتاء وترتفع درجة الحرارة في فصل الصيف.

تطل مدينة سرت على ساحل البحر المتوسط الذي يواجه الصحراء الكبرى مباشرة، وهنا يمتزج المناخ البحري والمناخ الصحراوي ويشكل مناخ سرت حيث إن التيارات البحرية، ونسيم البحر يؤثر على مناخ المدينة من حيث تلطيف درجة الحرارة، كما أن العواصف الرملية والترابية التي تهب من الصحراء لها تأثير كبير على طقس ومناخ مدينة سرت والمنطقة عموماً.

(1) حسن سيد أحمد أبو العينين، أصول الجغرافيا المناخية، دار النهضة العربية، بيروت، "دت" ص 471.

جدول (1): قيمة المتوسطات للعناصر المناخية لمدينة سرت 1970 - 2003 م

العنصر السنة	متوسط درجة الحرارة م	متوسط درجة الحرارة العظمى م	متوسط درجة الحرارة الصغرى م	أدنى درجة الحرارة صغرى م	متوسط الرطوبة النسبية %	متوسط أعلى رطوبة نسبية %	متوسط أقل رطوبة نسبية %	متوسط المجموع الكلي للهطول مم	عدد الأيام الممطرة اليوم	أكبر كمية هطول خلال يوم مم	متوسط سرعة الرياح بالعقدة	أقصى سرعة للرياح درجة بالعقدة	متوسط الضغط الجوي بالمليار
يناير	13.6	18.2	9.0	1	70	99	28	36.2	6.8	51.8	8.7	40	1019.20
فبراير	14.6	19.4	9.8	1.7	68	98	21	22.3	4.2	54.8	8.9	40	1018.21
مارس	16.4	21.	11.6	3.9	68	99	16	15.1	3.4	41.5	9.4	45	1016.37
أبريل	18.8	23.5	14.2	5	67	98	14	4.4	1.6	13.3	19.5	40	1014.18
مايو	21.6	26.2	17.0	7.5	70	99	15	3.0	1.0	1.3	8.6	45	1014.33
يونيو	24.4	28.7	19.9	10	73	99	17	0.7	0.5	9	7.7	39	1014.72
يوليو	25.7	29.6	21.8	13	76	99	26	0.0	0.0	0	7.0	25	1014.56
أغسطس	26.7	30.7	22.6	16.1	75	99	29	0.0	0.1	1	6.9	29	1014.31
سبتمبر	7..26	30.7	22.6	16.1	75	99	29	0.0	0.1	1	6.9	29	1014.31

تابع جدول (1):

متوسط الضغط الجوي بالمليبار	أقصى سرعة للرياح درجة بالعقدة	متوسط سرعة الرياح بالعقدة	أكبر كمية هطول خلال يوم مم	عدد الأيام الممطرة اليوم	متوسط المجموع الكلي للهطول مم	متوسط أقل رطوبة نسبية %	متوسط أعلى رطوبة نسبية %	متوسط الرطوبة النسبية %	أدنى درجة الحرارة صغرى م	أعلى درجة حرارة عظمى م	متوسط درجة الحرارة الصغرى م	متوسط درجة الحرارة العظمى م	متوسط درجة الحرارة م	العنصر / السنة
1016.72	36	7.8	99.2	3.7	22.4	23	99	71	7.4	42.0	18.9	28.1	23.5	أكتوبر
1017.95	40	8.0	53.5	4.4	25.7	24	98	68	5	39.4	14.3	24.0	19.2	نوفمبر
1018.82	42	8.5	51.5	6.6	42.7	27	98	68	3.2	32.0	10.3	19.8	15.1	ديسمبر
1016.25	38	8.2	44.78	33.9	182.9	22.1	99	71	7.3	41.7	15.9	25.0	20.5	المتوسط السنوي

المصدر من إعداد الباحث وفق بيانات غير منشورة المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس - ليبيا.

تقع سرت ضمن المنطقة المعتدلة الدافئة وفق التصنيف العالمي للمناخ. ولكي نلقي نظرة واضحة على مناخ المنطقة لا بد من التعرض إلى عناصره كل على حدة وذلك لما للمناخ من تأثير مباشر على النشاطات البشرية المختلفة زراعية، وصناعية وعمرانية وغيرها.

والجدير بالذكر أن هناك محطة للأرصاء الجوية في مدينة سرت بدأت تسجيلاتها في ديسمبر 1944م، وهي تعمل بشكل منتظم ومستمر في شكل رصدات منتظمة يمكن الاعتماد عليها في دراسة مناخ المنطقة، مع العلم أن الفترة الزمنية التي أقرتها المنظمة العالمية للأرصاء الجوية لدراسة مناخ أي منطقة ثلاثين سنة على الأقل.

تم تحديد المدة التي سيتم دراسة مناخ مدينة سرت على أساسه للفترة من 1970م حتى 2003م، خصوصاً وأن أغلب العناصر الجوية قد تم رصدها خلال هذه الفترة، إضافة إلى التطور الذي حدث لأجهزة القياس والرصد والتحليل خلال السنوات الأخيرة.

وسوف نتعرف على عناصر المناخ التي تم تسجيلها خلال الثلاثين سنة المذكورة، والتي على أساسها يمكن معرفة مناخ مدينة سرت بشيء من التفصيل كما ذكرنا.

1- الحرارة.

كما نعلم بأن عنصر الحرارة من أهم العناصر المناخية، لما تلعبه من عمليات ديناميكية في الغلاف الجوي، حيث ترسل الشمس أشعتها إلى سطح الأرض مختربة الغلاف الجوي الشفاف عادة، وينعكس الإشعاع الشمسي على سطح الأرض في شكل موجات طويلة ليقوم بتسخين الغلاف الجوي في طبقة التروبوسفير وهي الطبقة القريبة من سطح الأرض.

وتتأثر الحياة بأنواعها بعنصر الحرارة التي تعمل على نشأة مناطق الضغط الجوي وبالتالي حركة الرياح وما يترتب عليها من حركة الكتل الهوائية.

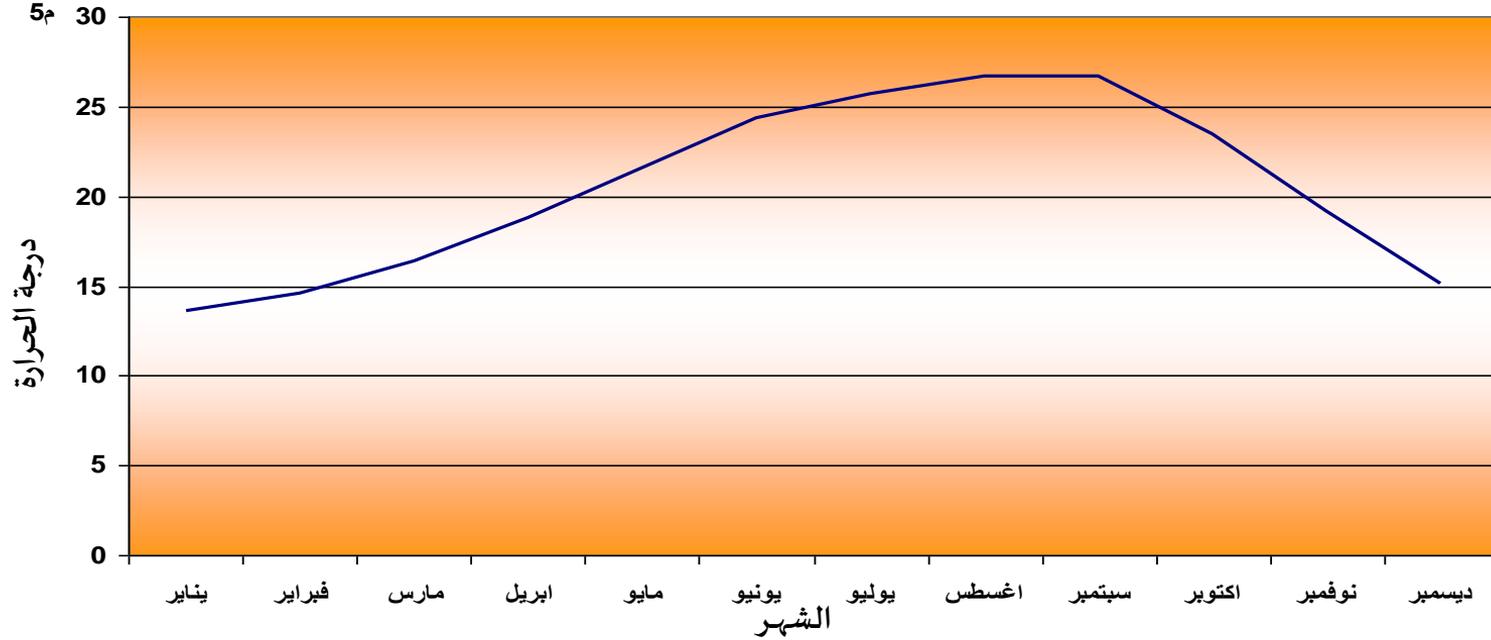
بلغت أقصى درجة حرارة سجلت في مدينة سرت خلال الثلاثين سنة حوالي 48.5 درجة

مئوية كان ذلك في شهر أغسطس سنة 2002م، أما أقل درجة حرارة سُجلت كانت 1.0م شهر يناير 1981م⁽¹⁾.

وهذا يعني أن المدى السنوي لفترة الثلاثين سنة يساوي 47.5م وهو مرتفع ويدل على أن المنطقة ترتفع فيها درجة الحرارة، ويلاحظ من تحليل الشكل (2)، أن درجات الحرارة قد سجلت أرقام مرتفعة في فترة الصيف خاصة شهر أغسطس خلال الثلاثين سنة الماضية حيث زادت عن 45م مسجلة بذلك أعلى درجة حرارة، وبدراسة شكل (3) الذي يبين المعدل الشهري للحرارة للفترة من 1970م حتى 2003م نلاحظ انخفاض الحرارة خلال أشهر ديسمبر، يناير، وفبراير وترتفع الحرارة خلال أشهر الصيف، يوليو، أغسطس، سبتمبر، ويعمل البحر على تلطيف درجة الحرارة خلال النهار، ويبين الشكل (4) المعدلات الشهرية لأقل حرارة صغرى لمدينة سرت 1970-2003م، وبصورة عامة فإن معدل درجة الحرارة في مدينة سرت معتدل ويعتبر مناسباً للنشاط البشري بصورة عامة.

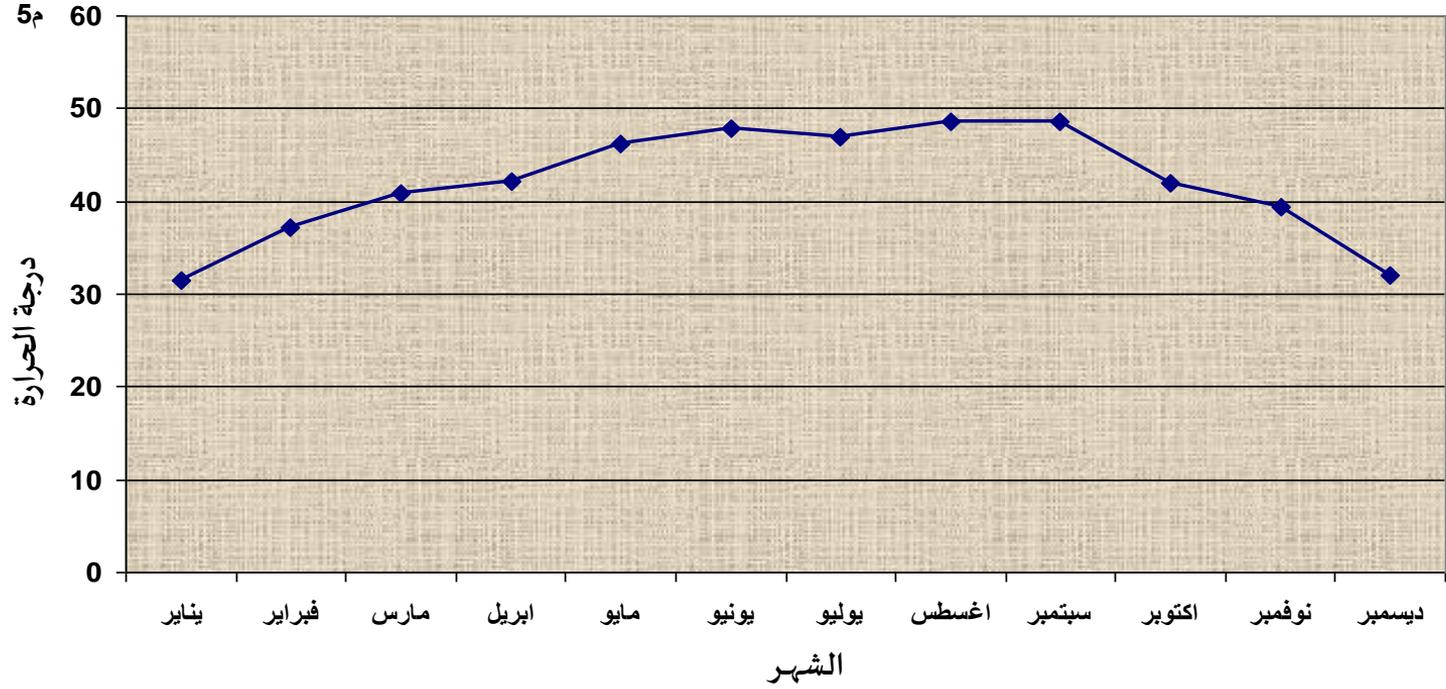
(1) المركز الوطني للأرصاد الجوية، إدارة المناخ، النشرة المناخية، بيانات غير منشورة، طرابلس، 1981م، ص

شكل (2): المعدلات الشهرية لمتوسط درجات الحرارة لمدينة سرت (1970 - 2003)



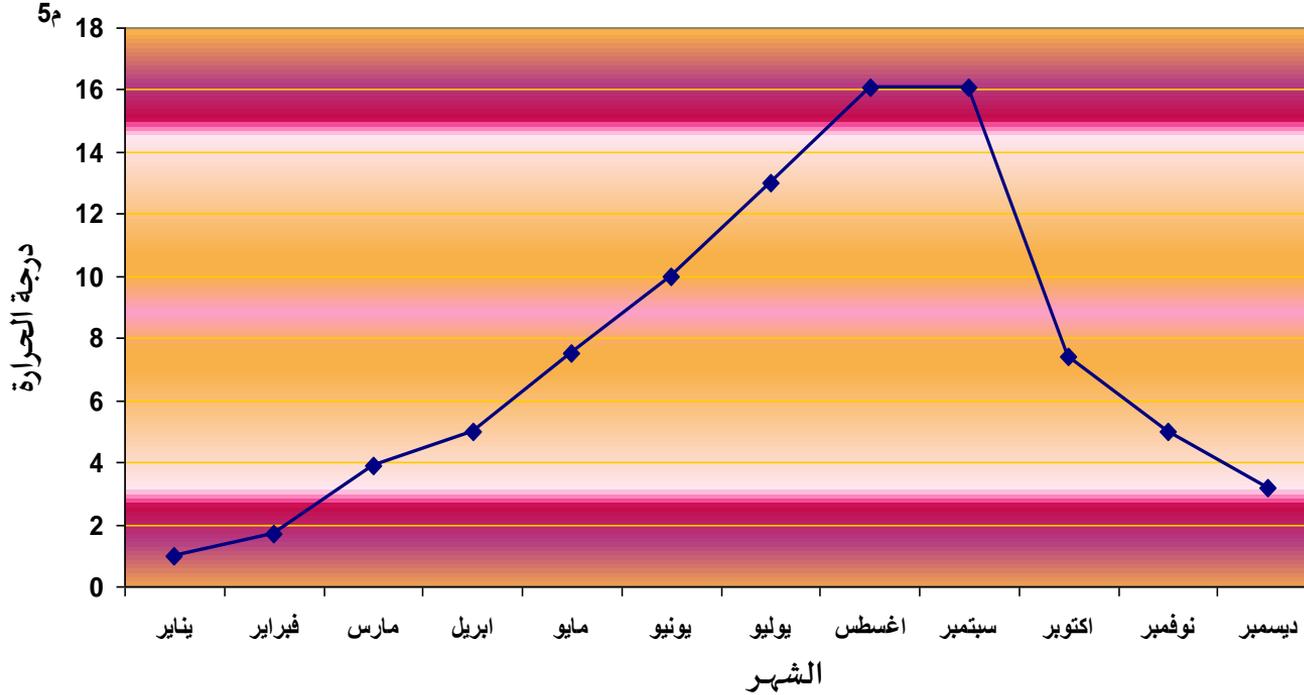
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات إدارة المناخ، المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس

شكل (3): المعدلات الشهرية لأكبر درجات الحرارة العظمى لمدينة سرت (1970 - 2003)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات إدارة المناخ، المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس

شكل (4): المعدلات الشهرية لأقل درجات الحرارة الصغرى لمدينة سرت (1970 - 2003)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات إدارة المناخ، المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس

2- الأمطار.

عنصر المطر من العناصر الهامة جداً لكافة نواحي الحياة وتتوقف عليه جميع أنشطة الإنسان، وبدراسة الشكل (5) الذي يُبين المعدلات الشهرية لكميات الأمطار لمدينة سرت 1970 - 2003م، نلاحظ تعرض مدينة سرت خلال أشهر الخريف والشتاء إلى أمطار متقطعة خلال الموسم، وتحدد أهمية وفعالية المطر وزمن هطولها الأنشطة البشرية وخصوصاً الزراعية، ويُبين شكل (6) المعدلات الشهرية لعدد الأيام الممطرة لمدينة سرت 1970 - 2003م.

يبلغ المتوسط السنوي للمطر في سرت حوالي 182.9 مم، وهذا يعني أن مدينة سرت تقع ضمن المناطق شبه الجافة، ولا تساهم كميات الأمطار الهائلة على مدينة سرت في الميزانية المائية، حيث تعتمد المدينة على مياه النهر الصناعي العظيم بصورة رئيسية.

لا توجد خطة للاستفادة من تجميع مياه الأمطار وتخزينها واستعمالها في العمليات الحضرية، وإن المياه التي تتدفق في شوارع المدينة خلال شهور الخريف والشتاء تذهب مباشرة إلى محطة التنقية والمعالجة غرب مدينة سرت ثم إلى البحر مباشرة، ولم يؤخذ ذلك في الاعتبار عند إعداد وتصميم مخططات المدينة خلال الأجيال التخطيطية التي سبق ذكرها.⁽¹⁾

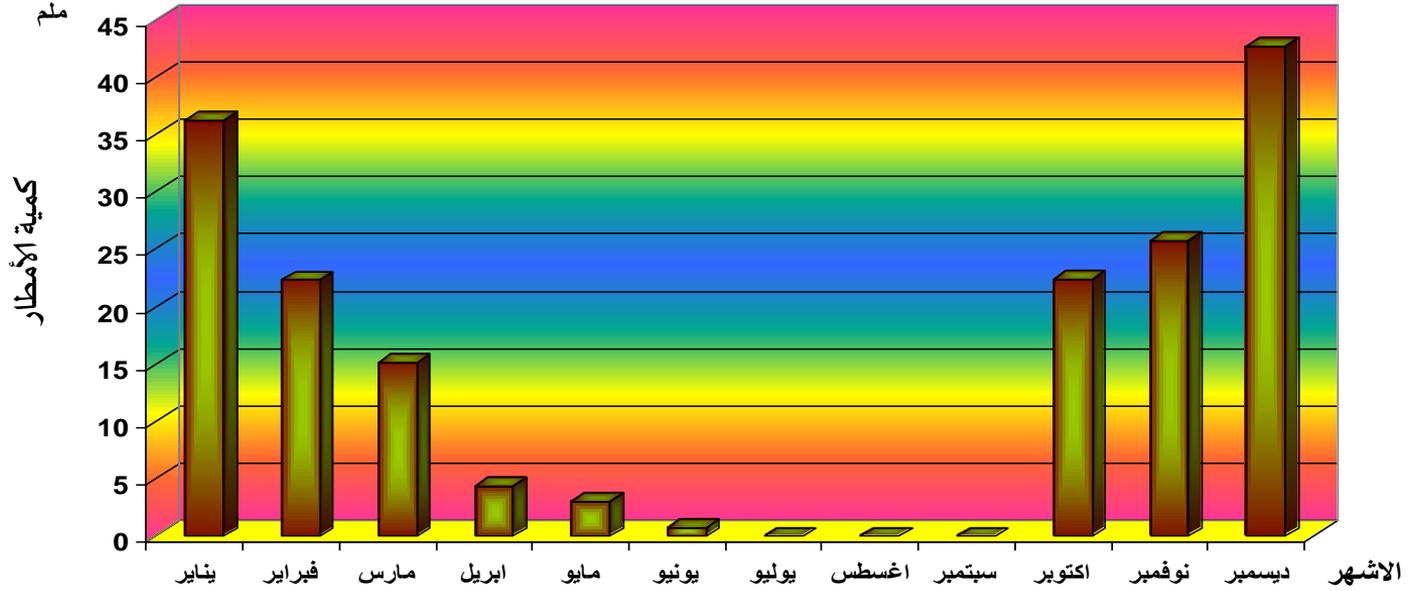
يتم في العادة دراسة تصميم المباني وشبكة الصرف الصحي والشوارع والحدائق والمناطق الخضراء على أساس كمية وشدة الهطول (مطر، برد، ثلج)، إلا أنه ومن خلال الدراسة الميدانية يُلاحظ عدم أخذ ذلك في الحسبان أثناء تصميم أو تنفيذ المخطط الحضري في مدينة سرت، حيث يُلاحظ تجمع كميات كبيرة من الأمطار في شوارع المدينة أثناء الموسم، كما أن عمليات التصريف لمياه الأمطار لم تؤخذ فيها المناسيب وطبوغرافية

(1) الزيارة الميدانية للباحث 2006/3/17م.

المنطقة أو تأثير الرياح السائدة على محطة المعالجة والضخ لمياه الصرف الصحي غرب المدينة، حيث إنها عكس الطبوغرافية وفي اتجاه الرياح السائدة على مدينة سرت وهي الشمالية الغربية، مما يؤثر على طقس المدينة ويسبب تلوث الهواء في سماء المدينة. ويبين الشكل (7) المعدلات الشهرية لأكبر كمية مطر سقطت في اليوم بمدينة سرت، ومن خلال ذلك يمكن تصميم نظام الصرف الصحي لمياه الأمطار وتحديد المناسيب وطرق تصريفها والاستفادة منها في إطار المحافظة على البيئة وترشيد استهلاك المياه التي تعتبر من اغلى الموارد.

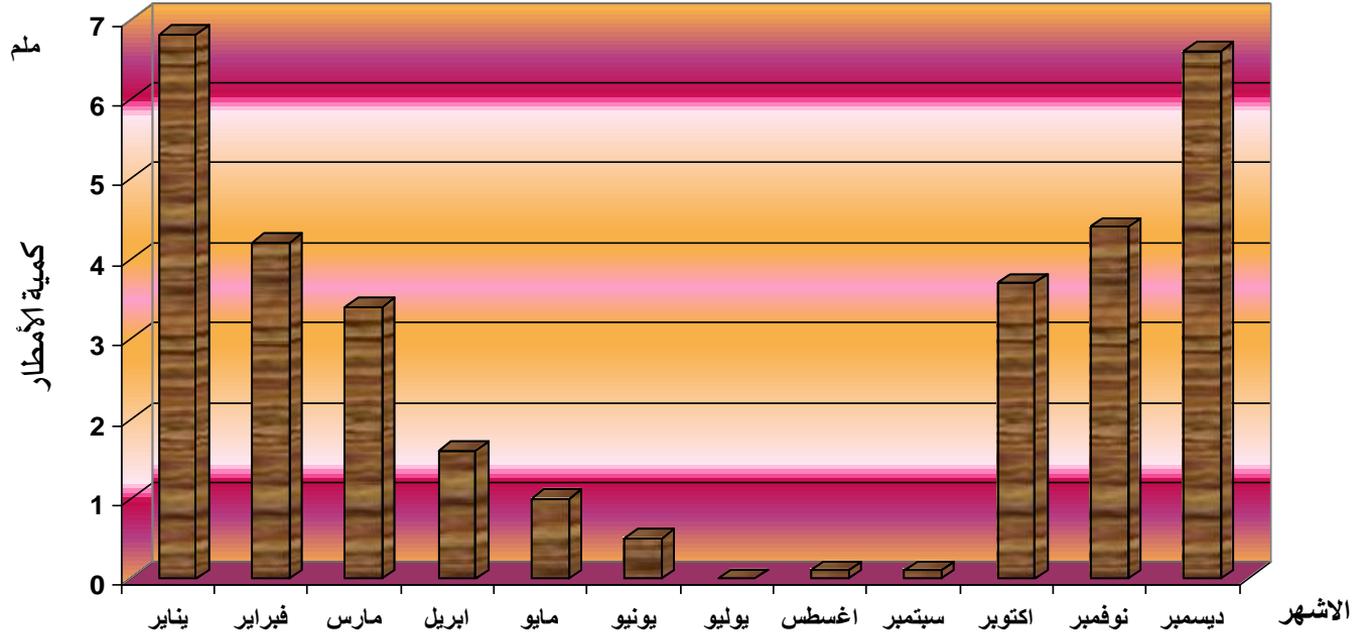
ومن هنا يتبين أهمية الاستفادة من كل قطرة مطر تهطل على المدينة حتى يتم الاستفادة منها وفق الأسلوب العلمي، مثل حصاد المطر الذي يتم تجميعه من الأسطح والشوارع ليتم تنقيته ومعالجته بيولوجيا وكيميائيا حتى تساهم هذه الكميات في الميزانية المائية للمدينة. وكما نعرف أن ليبيا بصورة عامة من الدول التي تعاني من نقص في كميات المياه بسبب قلة الهطول وعدم انتظامه في أغلب السنوات، وهذا يتطلب التخطيط لاستغلال الموارد المائية المتاحة وترشيد استهلاكها بما يُمكن السكان من الاستفادة منها. يتم تعويض النقص في كميات الأمطار من خلال استخدام المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، وهذا ما حدث في مدينة سرت حيث تم في السبعينيات تركيب محطة لتحلية مياه البحر غرب المدينة، بعد ذلك تم إمدادها بمياه النهر الصناعي العظيم وسيتم التطرق إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الرابع عند التعرض لخدمات المدينة.

شكل (5): المعدلات الشهرية لكميات الأمطار لمدينة سرت (1970 - 2003)



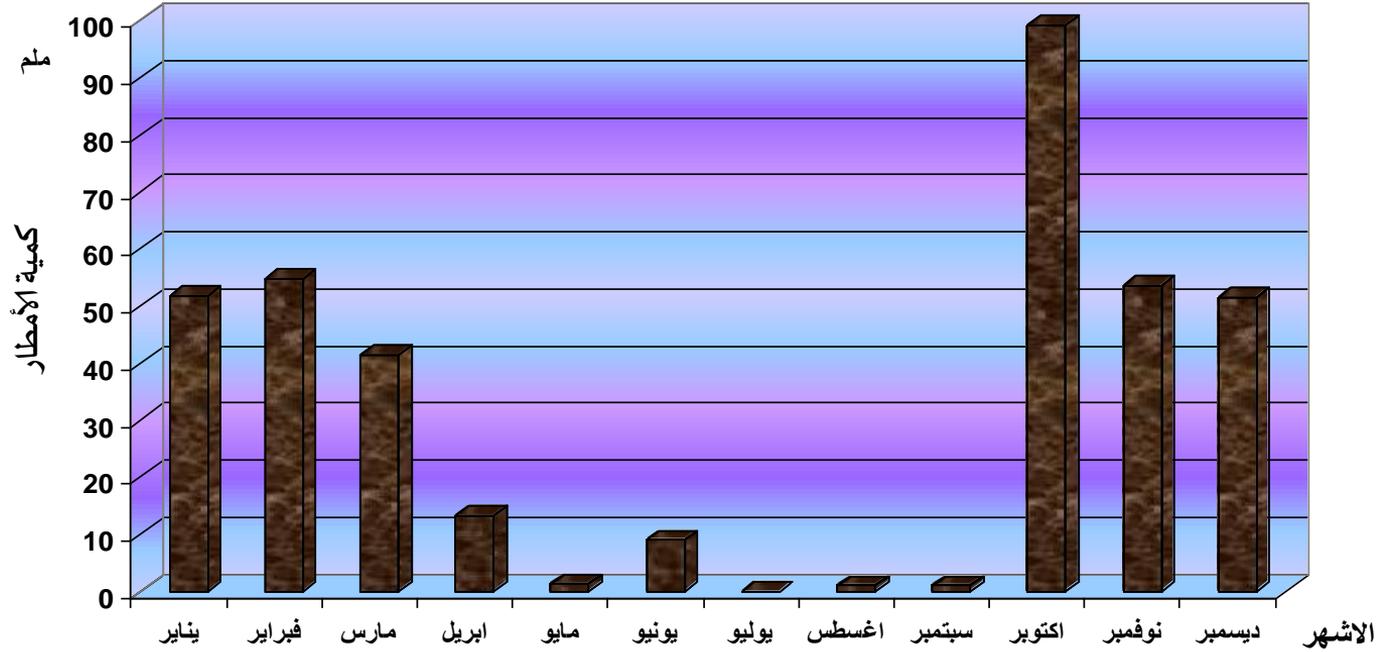
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات إدارة المناخ، المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس

شكل (6): المعدلات الشهرية لعدد الأيام الممطرة لمدينة سرت (1970 - 2003)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات إدارة المناخ، المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس

شكل (7): المعدلات الشهرية لأكبر كمية مطر سقطت في يوم لمدينة سرت (1970 - 2003)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات إدارة المناخ، المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس

3- الرطوبة النسبية.

تُعرف الرطوبة النسبية بأنها كمية بخار الماء في الغلاف الجوي، وتتأثر الرطوبة بعنصري الحرارة والرياح والقرب والبعد عن المسطحات المائية، وللرطوبة أثر واضح في عمليات النشاط البشري بصورة عامة، حيث يتأثر الإنسان بالرطوبة مباشرةً، ويقل نشاطه ويشعر بالضيق عند ارتفاع نسبة الرطوبة في الجو، كما أن العديد من الأمراض تسببها الرطوبة مثل الربو وأمراض الجهاز التنفسي بصورة خاصة.

وبدراسة الرطوبة في مدينة سرت خلال الثلاثين سنة نلاحظ بأن المتوسط العام للرطوبة يبلغ حوالي (75%)، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى سواء على الساحل أو الدواخل ويلعب البحر الدور الأساسي في ارتفاع الرطوبة.

ترتفع الرطوبة خلال شهري أغسطس وسبتمبر وتصل في بعض الأيام إلى 100% حيث يتكون الضباب والشبورة المائية في الصباح الباكر، أما متوسط الرطوبة في الشهر يبلغ (67%) والشكل (8) يبين المعدلات الشهرية للرطوبة النسبية لمدينة سرت خلال فترة الثلاثين سنة.

وتنخفض الرطوبة عندما تتعرض المدينة للرياح الجنوبية الحارة (القبلي) التي تحمل الرمال والغبار، وترتفع الحرارة وبالتالي تنخفض الرطوبة، وللرطوبة علاقة كبيرة بضغط بخار الماء، حيث يمثل ضغط بخار الماء على وحدة المساحة تأثيراً على الكائنات الحية عامة والإنسان خاصة خصوصاً في حالة ارتفاع الرطوبة، وللرطوبة كذلك أثر كبير على المباني والإنشاءات حيث تعمل الرطوبة على تكون مادة الصدأ على القضبان الحديدية في المباني حيث تتضاعف تكلفة صيانة المباني الواقعة على الشاطئ خاصة وفي كافة أنحاء المدينة بصورة عامة.⁽¹⁾

(1) الزيارة الميدانية لمنطقة (الجيزة) الحي السكني المواجه للبحر مباشرة شرق المدينة بتاريخ 2006/8/24م.

لم يُؤخذ في الاعتبار تأثير الرطوبة على الإنشاءات عند تصميم المباني ويلاحظ ذلك تأثيرها بالرطوبة بشكل واضح، لأن المواد الداخلة في عملية البناء والإنشاء في أغلب المدن الليبية لا تُراعى فيها ظروف المناخ بصورة عامة والرطوبة بصورة خاصة، وهذا يرفع تكلفة الإنشاء والصيانة.

إن إعداد التصاميم الهندسية والمعمارية للمخططات العامة والحضرية وتحديد نوعية مواد البناء يجب أن تؤخذ في الاعتبار، من خلال دراسة عناصر المناخ للمنطقة المراد تخطيطها وتنميتها حتى يكون هناك توافق بين المناخ والبيئة الحضرية، بما يُريح السكان ويقلل التكاليف.

وكما نعرف أن الرطوبة مصدرها بخار الماء والأمطار التي تهطل خلال فصلي الخريف والشتاء، والندى الذي يتكون في الصباح الباكر نتيجة انخفاض درجة الحرارة على الأسطح خصوصا الزجاجية، كما أن التربة بجميع أنواعها تحتفظ بالرطوبة بين حبيباتها خصوصا مناطق الاسبخ التي تتشبع بالرطوبة خصوصا المناطق القريبة من ساحل البحر كما في حالة مدينة سرت، تظهر الرطوبة في الأجزاء السفلية من الحوائط حيث تتشبع مواد البناء من رطوبة التربة، يؤثر ذلك على الأساسات والحوائط ويؤدي إلى تأكلها وتفتتها وانهارها إذا لم تتخذ الاجراءات المناسبة لصيانتها في الموعد المناسب وهو ما يؤدي إلى زيادة التكاليف والتقليل من العمر الزمني للمبنى والحاجة إلى صيانتته بصورة مستمرة بين الحين والآخر.

شكل (8): المعدلات الشهرية للرطوبة النسبية لمدينة سرت (1970 - 2003 م)



المصدر: من إعداد الباحث وفق بيانات غير منشورة، المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس.

تقاس الرطوبة بواسطة جهاز يسمى (هيجروجراف)، به خصلة من الشعر الذي يتأثر برطوبة الهواء عند مروره بكشك الأرصاء المثبت به الجهاز، ويتم احتساب الرطوبة من خلال استخراج درجة الحرارة الجافة والمبللة التي تؤخذ من الكشك ويتم استخراجها من سجل خاص مع ضغط بخار الماء ونقطة الندى.

4- الرياح.

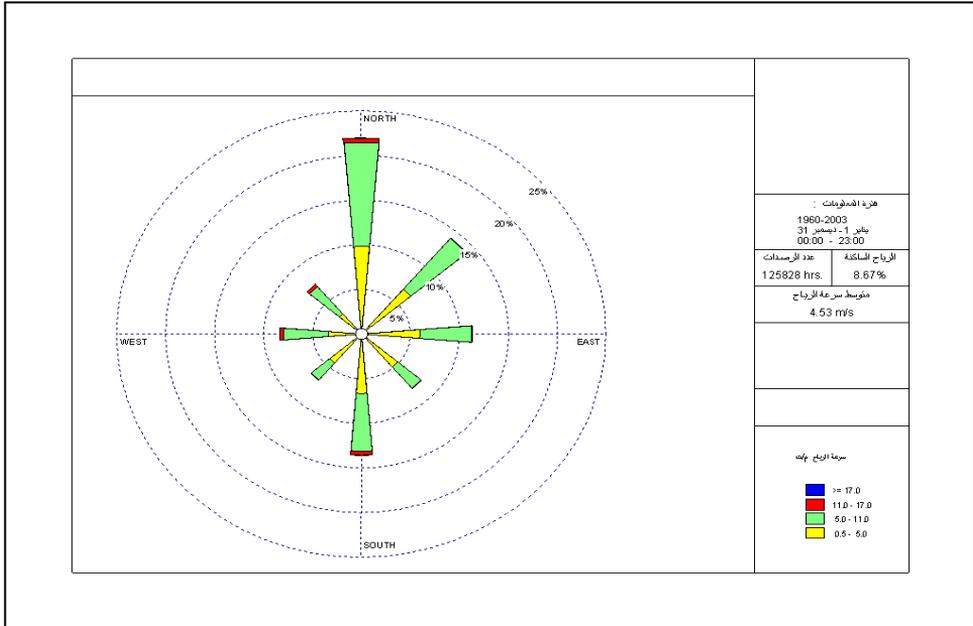
الرياح من العناصر الهامة التي يتم دراستها ووضع التصميم المعمارية في المدن على أساس اتجاهها وسرعتها، وبدراسة حركة الرياح على مدينة سرت خلال ثلاث وأربعين سنة نلاحظ بأن اتجاه الرياح السائد هو شمالية وشمالية شرقية .

وتحليل وردة الرياح (Wind Rose) شكل (9)، نلاحظ أن أغلب الرياح التي تهب على مدينة سرت من القطاع الشمالي والشمالي الشرقي وهذا له تأثير على الحياة الحضرية في المدينة. كما أن مدينة سرت لا تتعرض لرياح قوية أو عنيفة، حيث إن متوسط سرعة الرياح لا يتجاوز أربعين عقدة، وهذا يعني أن المنطقة تعتبر مستقرة من هذه الناحية، ويوضح شكل (10) المعدلات الشهرية لأكبر سرعة رياح في مدينة سرت خلال ثلاثين سنة.

تتعرض مدينة سرت أوائل فصل الصيف وأواخر فصل الربيع لرياح قوية مُحملة بكمية هائلة من الرمال والأتربة قادمة من الصحراء الكبرى من الجهة الجنوبية، تسمى رياح القبلي وهي رياح ساخنة تسبب في انعدام الرؤية وتوقف حركة السير في بعض الأحيان، كما أنها تؤثر على المناطق الزراعية حول المدينة وفي المناطق الخضراء داخلها، وهو ما يتطلب زيادة المساحات الخضراء داخل المدينة والأحزمة الخضراء حولها حتى يتم تثبيت التربة والحد من هذه الرياح القوية والتخفيف من أثارها.

ومن خلال دراسة العناصر المناخية سألفة الذكر يتضح بأن مناخ سرت معتدل ولا يوجد تطرف مناخي لا يساعد على الحياة بشتى أنواعها في هذه المدينة وأن العوامل المناخية تساعد على نمو المدينة حيث اعتدال المناخ بكافة عناصره.

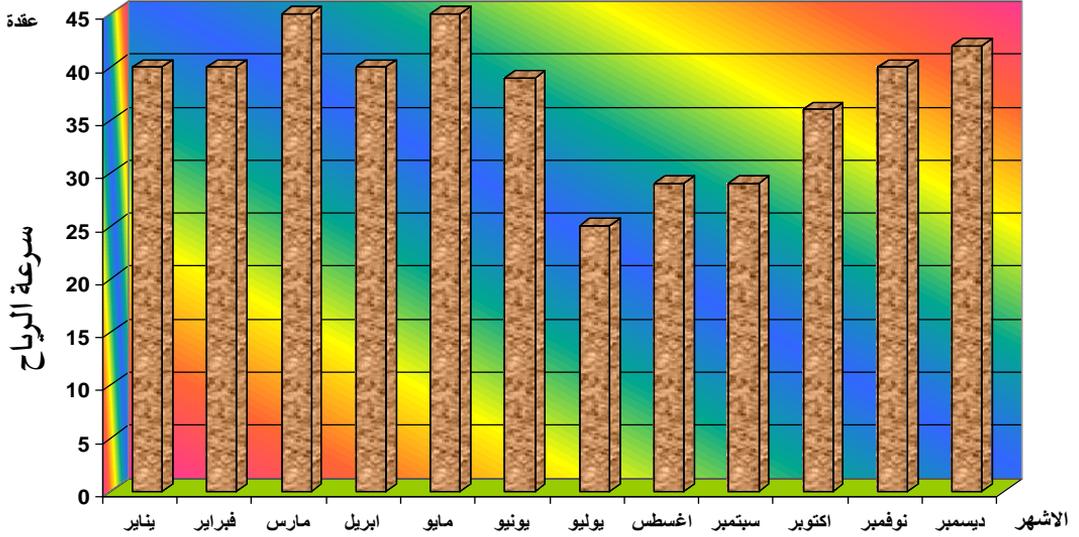
شكل (9): وردة الرياح لمدينة سرت (1960-2003)



المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات غير منشورة، إدارة المناخ بالمركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس - ليبيا.

وهذا يُعطي ميزة إضافية لمدينة سرت تتضح أهميتها من خلال عمليات النمو الحضري الذي شهدته السنوات الأخيرة، ويتجه المناخ بصورة عامة إلى التحسن بسبب انتشار الأحزمة والمزارع الخضراء حول المدينة خصوصاً بعد توفر كميات مناسبة من مياه النهر الصناعي العظيم، وزيادة عمليات الغرس والتشجير في المدينة، ومن خلال دراسة قيم المتوسطات للعناصر المناخية لمدينة سرت التي سبق استعراضها نلاحظ أن المناخ بصورة عامة يعتبر معتدلاً ومستقراً في أغلب أيام السنة كما سبق وأن ذكرنا.

شكل (10): المعدلات الشهرية لأكبر سرعة رياح لمدينة سرت (1970 - 2003)

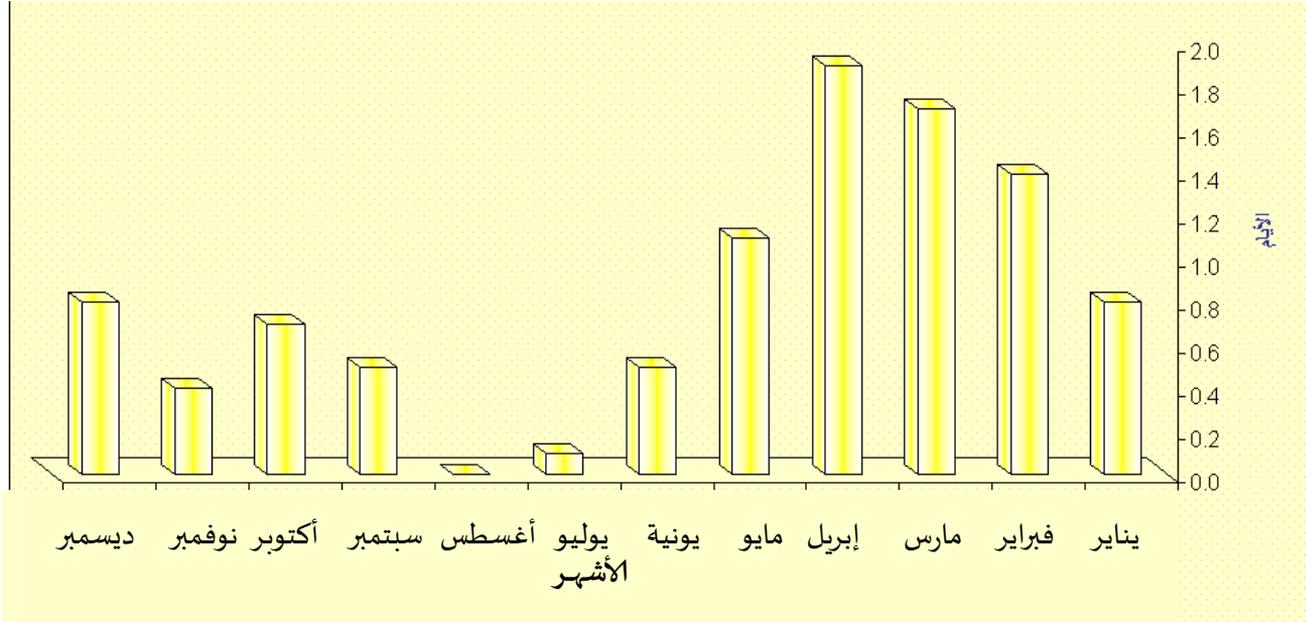


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات غير منشورة، إدارة المناخ، المركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس

أما فيما يتعلق بالعواصف الرملية الترابية التي بينها الشكل (11) الذي يوضح المعدلات الشهرية لعدد أيام العواصف الرملية والترابية السائدة على مدينة سرت، وتشكل هذه الظاهرة حالة مهمة خصوصاً خلال فصل الصيف، حيث ترتفع الحرارة وتزداد شدة الرياح وتظهر العواصف الرملية والترابية التي تعمل على حجب الرؤية وردم الطرق والمزروعات وتكون في أعلى معدلاتها خلال شهر أبريل.

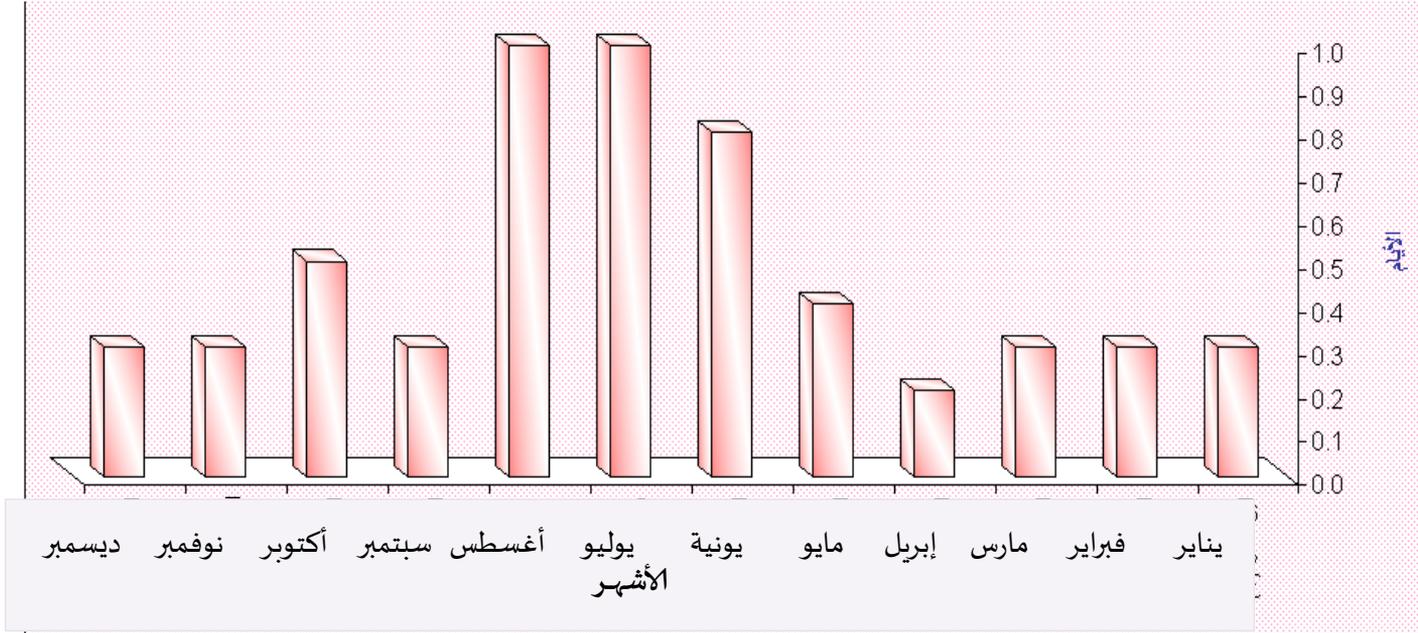
كما أن الضباب والشبورة المائية تتكرران بشكل واضح خلال شهر أغسطس، ويبين الشكل (12) ذلك. أما التبخر الواقعي الذي يُقاس بأنبوب (يتش) وبدراسة الشكل (13) الذي يوضح المعدلات الشهرية للتبخر الواقعي لمدينة سرت، حيث يُلاحظ ارتفاع نسبة التبخر خلال أشهر أبريل وسبتمبر وهي بداية فصل الصيف ونهايته ودراسة التبخر هامة جداً لمعرفة القيمة الحقيقية لتبخر المياه التي تعتبر هامة لكافة الأنشطة.

شكل (11): المعدلات الشهرية لعدد أيام العواصف الرملية لمدينة سرت (1970-2003)



المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات، غير منشورة، إدارة المناخ بالمركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس - ليبيا.

شكل (12): المعدلات الشهرية لعدد أيام الضباب لمدينة سرت (1970-2003)



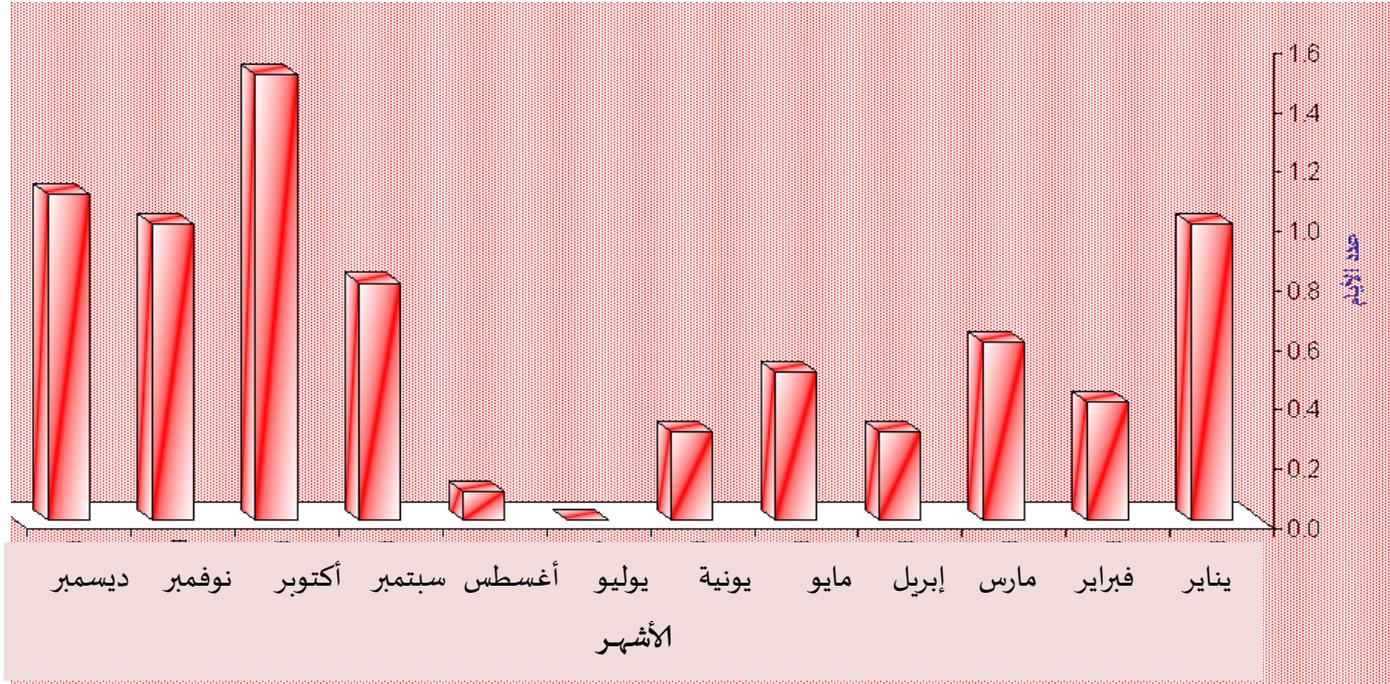
المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات، غير منشورة، إدارة المناخ بالمركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس - ليبيا.

شكل (13): المعدلات الشهرية للتبخر الواقعي لمدينة سرت (1970-2003)



المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات، غير منشورة، إدارة المناخ بالمركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس - ليبيا.

شكل (14): المعدلات الشهرية لعدد أيام العواصف الرعدية لمدينة سرت (1970-2003)



المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات، غير منشورة، إدارة المناخ بالمركز الوطني للأرصاد الجوية، طرابلس - ليبيا.

أما العواصف الرعدية والتي تحدث أثناء فصلي الخريف والشتاء نظراً لتكاثر السحب الرعدية نوع الركام المزمي (cb) الذي ينتج عنه تكون الرعد والبرق، وهو من أخطر أنواع السحب على الملاحه الجوية، ومن خلال دراسة الشكل (14) نلاحظ ارتفاع معدل العواصف الرعدية خلال شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ويناير وتنخفض العواصف الرعدية في الأشهر الأخرى.

الخلاصة.

بتحليل عناصر المناخ لمدينة سرت خلال الثلاثين سنة من 1970-2003م تبين أن معدل الحرارة العظمى بلغ حوالي 33م أما معدل الحرارة الصغرى بلغ 10م أي أن المدى خلال الثلاثين سنة حوالي 23م، ومن هنا يتضح بأن هناك ارتفاعاً في درجة الحرارة خلال فصول الصيف بصورة عامة وانخفاضها خلال أشهر الشتاء، وأن المعدل مرتفع مقارنة ببعض المدن الساحلية نظراً لتداخل الصحراء مباشرة في خليج سرت، أما متوسط الأمطار بلغ حوالي 182.9 مم وهي كمية قليلة خلال الثلاثين سنة، وهذا يعني أن مدينة سرت تقع ضمن المناخ الصحراوي شبه الجاف وفق تصنيف عالم المناخ كوبن (Koppen)، أما كفاءة المطر فيمكن حسابها وفق معامل الجفاف للعالم ديمارتون (Demartronne) وفق المعادلة التالية:

المعدل السنوي للمطر (مم)

المعدل السنوي لدرجات الحرارة (م) + 10

وبتحليل المعلومات المدونة في محطة الأرصاد الجوية سرت لمدة ثلاثين سنة والمتحصل عليها من إدارة المناخ بالمركز الوطني للأرصاد الجوية، تبين أن المعدل السنوي للمطر 182.9 ملم والمعدل السنوي للحرارة 20.5م° وبتطبيق المعادلة السابقة كالآتي:

$$\frac{182.9}{30.5} - \frac{182.9}{10+20.5}$$

يساوي 5.996 بالتقريب 6 ومن خلال جدول ديمارتون لحساب كفاءة المطر ومعدل الجفاف، يتضح بأن مناخ مدينة سرت جاف وشبه جاف، حيث إن معدل الحرارة مرتفع إلى حد ما وأن كميات الهطول قليلة أغلب السنوات.

6.1- التربة.

يمكن تصنيف التربة في مدينة سرت بأنها جافة في أراضي صحراوية بها نمو بسيط في قطاعها، نتيجة لعمليات النحت ويتركز فيها الحجر الجيري بنسبة أعلى من الطبقة التي تليها بأكثر من 5%) (Calciois Fluvisols)⁽¹⁾ وهي تربة فقيرة تتكون من الرمال الناعمة البيضاء في شكل تلال محاذية لخط الساحل، تنمو بعض النباتات الشاطئية بها مثل نبات اللبينة صورة (3).

كما أن الجزء السائد من التربة هو الملحية في شكل أسباخ جنوب المدينة وغيرها، حيث لاتنمو أية نباتات في هذه التربة لملوحتها الشديدة وتوجد بعض الترب الجبسية الجافة التي تقع تحت تأثير مناخ البحر المتوسط أو شبه الصحراوي وهي تربة جيرية ضحلة فوق مواد حجرية غير متماسكة، ويمكن ملاحظة تأثير البحر على تربة مدينة سرت بوضوح من خلال عمليات المدّ البحري على الشاطئ، مع ملاحظة بأن التربة البيضاء الناعمة هي مادة خام للبناء وتستعمل بشكل رئيسي في عملية الإنشاء في مدينة سرت لخلوها من الشوائب.

وتتكون التربة من رمل مع طمي وهي تشمل التربة الطينية والرياحية وتربة الشواطئ وتربة الوديان، وهي رديئة لعدم وجود المواد اللاحمة ومحتوى الليونة ضعيف ومقاومتها ضعيفة وكثافتها قليلة ويُبين الجدول (2) خواص التربة في مدينة سرت من حيث الوزن النوعي والتماسك وقدرة التحمل للإنشاءات، إضافة إلى الخصائص الهندسية والكيميائية للتربة.

ويلاحظ من الجدول أن هناك ثلاثة أنواع من التربة في مدينة سرت وهي التربة الطينية الرياحية⁽²⁾، وهي عبارة عن رمل مع طمي وتعتبر هذه التربة رديئة التدرج وتتكون من

(1) مصلحة المساحة، الأطلس الوطني، ط1، طرابلس، التربة، 1978م، ص 49-50.

(2) الهيئة العامة لاستثمار مياه النهر الصناعي العظيم، تقرير عن التربة في منطقة سرت، غير منشور، طرابلس، 2000م.

مختلف المعادن من جير ورمل ووسطها مستوي، أما التربة الأخرى فهي تربة الشاطئ، وهي عبارة عن رمل دقيق الحبيبات وغير متماسكة وسريعة النفاذية وريئة التدرج.⁽¹⁾

أما تربة الوديان فهي عبارة عن رمل مع طمي وهي تربة رسوبية تعرضت للتجوية بدرجة متوسطة، ويمثلها في ذلك تربة مجرى وادي إتلال وهي جيدة التدرج وقوية التماسك، بها العديد من المواد العضوية، وكمية من كربونات الكالسيوم.⁽²⁾

جدول (2): خواص التربة في مدينة سرت

التصنيف الجيولوجي	تربة طينية ورياحية	تربة الشاطئ	تربة الوديان
التصنيف الهندسي للتربة	رمل مع طمي	رمل دقيق الحبيبات	رمل مع حصي
النظام الموحد	تربة رديئة التدرج	تربة رديئة التدرج	تربة جيدة التدرج
الوزن النوعي	26.3 - 2.57	2.65 - 2.60	2.64 - 2.58
وحدة الحجم كم/م ³	1700-1600	1700 - 1600	2100 - 1800
زاوية الاحتكاك بالدرجة	33 - 28	35 - 30	36 - 32
مقاومة التماسك كيلو نيوتن/م ²	20 - 0	0.0	50 - 0.0
قدرة التحمل كيلو نيوتن/م ²	200 - 100	200 - 100	350 - 200

المصدر: أمانة الزراعة سرت، قسم المياه والتربة، 2006/7/17م.

(1) خالد رمضان بن محمود، الترب الليبية، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس - ليبيا، 1995م، ص 53.

(2) G.E.F.L.I. Soil and water resources survey for hydro agricultural development central zone, Tripoli, 1973, P48.

صورة (3): نبات اللبينة شاطئ سرت



7.1- النباتات الطبيعي.

على الرغم من أن مدينة سرت تقع على ساحل البحر مباشرة ويغلب على تربتها الرملية، إلا أن هناك مجموعة من النباتات الطبيعية تنتشر على الساحل وفي منطقة مصب وادي تلال وفي الأسبخ وسط المدينة ومن بين هذه الأنواع:

السيط (*Ristida-pungens*) ونبات الجمل (*Salsola-Tetrendra*)، نبات القطف (*Mesem*)، نبات المثنان (*The melaea- nirsuta*) نبات الغاسول (*Mesem*)، نبات البلبال (*bryanthemum nod.forv.*) نبات الزيته (*Arthrocnemum glaucum*) نبات التقوفت (شعال) (*Limoniastrum*) والقندول (*Calycotoma spinosvre*) والغردق (*Nitraria retusa*) والباقل (*Anabasis*) والرتم صورة (4) (*Retama,raetam*) والرتم (*Haldxylol salicormisah*) وغيرها من النباتات التي تنمو وتزداد نمواً عقب موسم سقوط الأمطار، وتساهم هذه النباتات في تثبيت التربة ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي، وقد أُزيلت العديد من هذه النباتات عند عمليات إنشاء المباني داخل مخطط المدينة ولم يبق منها سوى النباتات على الشريط الساحلي وعند الأسبخ وسط المدينة وعلى أطرافها التي لم تتعرض لعمليات البناء والتوسع العمراني.⁽¹⁾

(1) فائق حسن "عويدات، التصحر من وادي هراوة شرقاً حتى جارف غرباً"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة سرت، 2006م، ص 74.

صورة (4): نبات الرتم ساحل سرت



خلاصة:

بعد دراسة الجغرافية الطبيعية لمدينة سرت والتعرض إلى العوامل الطبيعية المتنوعة يُمكن ربط ذلك مع استعمالات الأراضي والمباني والإنشاءات داخل نطاق المخطط المُعتمد، وذلك لما لهذه العوامل من تأثير مباشر على هذه المرافق، من حيث تأثرها بالعناصر المناخية المختلفة، وكذلك دراسة التربة ومدى ملاءمتها للإنشاءات.

وقد تم عمل دراسة تفصيلية للتربة لمجموعة من المساكن والعمارات التي قامت الدولة بتنفيذها، إلا أن الكثير من الإنشاءات وخصوصاً المباني السكنية لم تُدرس فيها التربة بشكل دقيق وواضح، مما انعكس على المباني ومدى ملاءمتها، حيث يلاحظ تأثرها بالرطوبة الأرضية وحدوث هبوط جزئي في العديد من المباني خصوصاً المباني المُشيدة في مجرى وادي تلال وسط المدينة.

إضافة إلى مناطق الأسباخ التي كانت منتشرة بين البحر ومجرى وادي تلال، وهو ما يسمى بالأراضي الرطبة الناتجة عن المد البحري على الساحل ومن ثم تبخر المياه وتترك الأملاح في هذه الأحواض تُسمى (Lagoon) تتراكم مع الزمن وتصبح الطبقة العلوية من التربة مشبعة بهذه الأملاح، كانت تستخدم هذه الملاحات في الماضي في استخراج ملح الطعام (كلوريد الصوديوم) الذي يتم تصديره من ميناء سرت الذي سبق الحديث عنه.

الفصل الثاني

التطور التاريخي لمدينة سرت

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- 1.2- النشأة. 
- 2.2- أصل التسمية. 
- 3.2- نمو المدينة وتطورها. 
- 4.2- علاقة المركز ببقية أجزاء المدينة. 
- 5.2- الإقليم المتصل والإقليم المنفصل للمدينة. 
- 6.2- مدينة سرت ومنطقة نفوذها. 

الفصل الثاني

التطور التاريخي لمدينة سرت

مدخل.

في سبيل معرفة المراحل التي مرت بها مدينة سرت، لا بد من التطرق إلى التطور التاريخي للمدينة سرت منذ نشأتها حتى سنة 2008م في سرد تاريخي يغطي الفترات الزمنية منذ نواتها الأولى (Core) إلى أن أصبحت مدينة متعددة الوظائف لها إقليم متصل ومنفصل ومنطقة نفوذ كما سنرى في هذا الفصل.

1.2- النشأة.

لا يعرف أحد كيف تنشأ المدن، وكل ما نعرفه عنها أنها غالباً ما تقوم في مكان ملائم، يساعد على إتمام شروط الحياة واستمرارها.⁽¹⁾

إن منطقة شواطئ البحر المتوسط الجنوبية أو الشمالية بصورة عامة هي موطن للجنس البشري منذ أقدم العصور وقد ظهرت واستوطنت قبائل عديدة في هذه المنطقة خصوصاً خليج سرت حيث سكنتها قبائل المشواش (Meshwesh) من عهد إمبراطورية شيشنق 929-950 ق.م والتي امتدت من حدود لبنان الشمالية إلى تاورغاء حالياً، بما فيها حوض النيل وخليج سرت وظهرت في العصر الفرعوني ضمن قبائل التحنو (Tehenu) وقبائل الريبو (Rebu) والمشواش (Meshwesh) في منطقة سرت، وقبل ذلك وفي العصر

(1) نجم الدين غالب الكيب، صبراته في فلك التاريخ، ط1، طرابلس: الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975م، ص 19.

الحجري الحديث من 3500 - 1300 ق.م ظهرت ثقافات طور الرعاة حيث شملت إقليم سرت، وهذا يدل على أن المنطقة موطن للجنس البشري منذ القدم.⁽¹⁾

وتختلف المصادر التاريخية في تحديد نشأة مدينة سرت بالتحديد، كما أن قلة المصادر التاريخية من مراجع وكتب أو خرائط أو مخطوطات عن المدينة تقف عائقاً في معرفة نشأة المدينة ومراحل نموها وتطورها عبر التاريخ.

إلا أن ما توفر وكُشف عنه من خلال التنقيب الأثري تبين بأن نشأة المدينة يعود إلى تاريخ ما قبل الميلاد، حيث تذكر المصادر التاريخية بأن المدينة نشأت بواسطة مجموعة من القبائل القديمة تسمى: منداسة، وفنطاس، ومنحنا.⁽²⁾

كما أن موقع المدينة على ساحل البحر يؤهلها بأن تكون محطة ساحلية للسفن الشراعية التي كانت تستخدم في تلك الفترة في حوض البحر المتوسط بواسطة التجار والمغامرين من مختلف القبائل والشعوب القاطنة على ضفتي هذا البحر.

ومن أهم هذه المجموعات الكنعانيين وهم من سكان شرق البحر المتوسط في بلاد الشام قدموا من شرق شبه الجزيرة العربية، ويطلق عليهم الفنيقيين نسبة إلى الصبغة الأرجوانية التي كانوا يستعملونها وميزتهم عن غيرهم، وهم شعب بحري من الطراز الأول ينتقل بواسطة السفن، عبروا البحر واشتهروا بالتجارة وبناء المدن الساحلية كمحطات تموين واستراحات والتي من بينها مدينة سرت، وأصبحت محطة تجارية على أيديهم منذ القرن السادس قبل الميلاد.⁽³⁾

حيث اتجهوا غرباً بعد أن هاجمهم ملك آشوريا (تفلات بلاسو) سنة 1110 ق.م في منطقة الشام.

(1) مصلحة المساحة، الأطلس الوطني، 1978م، ص 17.

(2) الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، طرابلس: مكتبة النور، 1968م، ص 181.

(3) علي الميلودي عمورة، ليبيا، تطور المدن والتخطيط الحضري، ط 1، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998م، ص 42.

أنشأ الكنعانيون مجموعة من المدن الصغيرة والمرافئ الساحلية من قرطاجة إلى منتصف ساحل خليج سرت خريطة (6)، وتبادلوا التجارة والسلع مع السكان الأصليين في هذه المنطقة، حيث إن موقع وموضع هذه المدينة أكسبها أهمية في أن تكون محطة لتزويد السفن بالمؤن وغيرها.

ومنطقة خليج سرت عموماً ذات خصائص جغرافية خاصة حيث الأمواج العاتية، والرياح الغربية القوية التي تساهم في حركة قوية للأمواج وتسبب عرقلة حركة السفن في هذا الخليج، ويضطر مرتادو هذه المنطقة للرسو على الساحل لتفادي الدمار والاحتماء بالمرافئ الطبيعية الصغيرة لفترة معينة، حتى تهدأ العاصفة ويستأنفوا السفر من جديد بعد التزود بالمؤن والمواد اللازمة للرحلة، وهذا أعطى مدينة سرت أهمية واضحة حتى تصبح محطة للمؤن في شكل مرفأ صغير على ساحل البحر وخليج يوفرانتا (Euphranta) وهو ما يعرف اليوم باسم خليج سرت⁽¹⁾، يحدده سترابو بأنه الحد الفاصل بين بلاد القرطاجنيين وكوريناياكا⁽²⁾ يزيد عمق المرفأ عن ست قامات(*)، وهو عمق مناسب لرسو السفن، وتشكل بوابته رؤوساً صخرية محددة الارتفاع تساهم في صد الأمواج القوية، وهذا يعني أن المدينة نشأت بحرية في الأساس.⁽³⁾

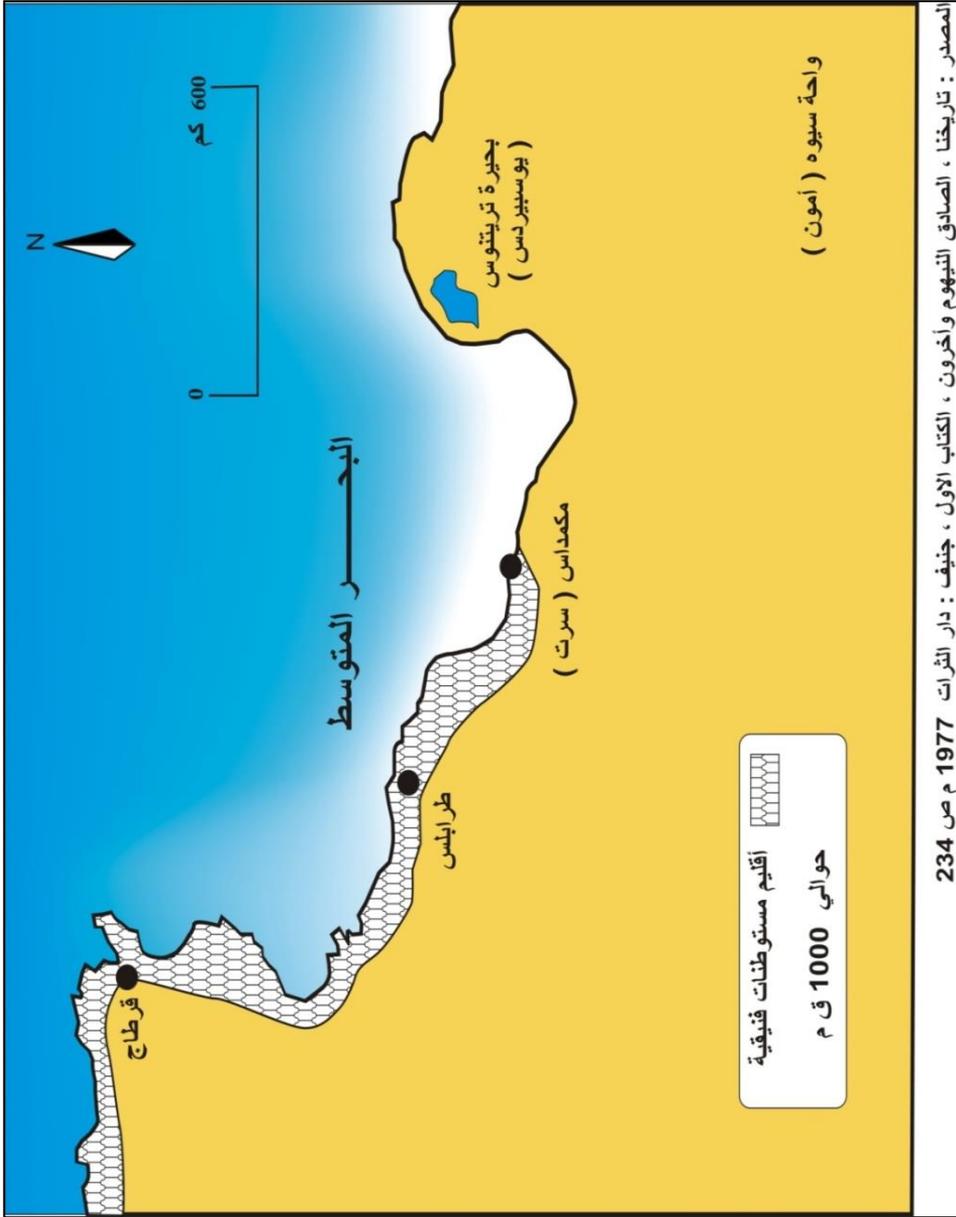
(1) عبدالسلام محمد شلوف، الأسماء القديمة للمدن الليبية، ط1، مجلس تنمية الإبداع الثقافي، بنغازي، 2002م، ص53.

(2) Strabo, geography, trans by Horace 8vols, loeb classtcal libray. london: 1948 X 111 20.

(*) القائمة: وحدة قياس لأطوال وأعماق الآبار والمسطحات المائية استعملت قبل وحدات القياس الحديثة وهي عبارة عن عدد وحدات طول الحبل المستخدم في جلب الماء وتساوي 183 سم أو 6 أقدام. انظر زكي محمد الأيوبي، القاموس الجغرافي، دار العلم للملايين، بيروت، 1988م، ص 378.

(3) الهادي مصطفى أبو لقمة، التاريخ البحري الليبي في الساحل الليبي، ط1، تحرير الهادي أبو لقمة، سعد القزيري، منشورات مركز البحوث والاستشارات الهندسية، بنغازي، 1997م، ص 29.

خريطة (6): إقليم المستوطنات الفينيقية



ذكر الكاتب نجم الدين غالب الكيب في كتابه قصة اكتشاف ليبيا في العصر الحديث، مستعرضاً الدور الذي لعبه خليج سرت للمغامرين حيث قال: "ويغرز مجدافه في البحر الليبي المتلاطم الأمواج فيذوق طعم المغامرة في ضحاضح^(*) سرت الكبرى ويعانق حوريات البحر في خليجها العجيب"⁽¹⁾.

قال ابن سعيد: "سرت من القواعد القديمة المذكورة في الكتب وقد مر بها العرب وبقيت بها قصورهم يسكنون بها، وسرت على البحر وقال بعد أن يتجاوز البحر سرت ينعطف إلى الشمال ويطعن البحر الجنوبي في البحر والطريق من هذه الجهة على الفيوم إلى مصر أقرب منها على الساحل وفي الصحاري بين سرت وبين الفيوم عمل المعز بن المهدي الفاطمي صهاريج لما عزم على الوصول إلى مصر"⁽²⁾.

وتدل الشواهد الأثرية المتوفرة عن مدينة سرت بأن هناك تواجداً بشرياً مستقراً في شكل مستوطنة قبل الميلاد، وأن هذا التواجد البشري كان للمرفأ دور في تطوره عبر التاريخ، أي أن هناك اتصالاً ومنفذاً على هذا البحر.

وقد ذكر أحد الرحالة الجغرافيين الأوروبيين في القرن الثامن عشر مستعرضاً أهمية مرفأ سرت ودورة، وقال: يتم نقل الحلفا والحبوب والملح من ميناء سرت سنة 1898م⁽³⁾، وهذا دليل على أن هناك مرفأ صغيراً في مدينة سرت يمثل حلقة وصل مع البلدان والمدن الأخرى.

(*) ضحاضح: جمع ضحضح وهو الماء اليسير أو الكثير " مختار القاموس " ص 370.

(1) نجم الدين غالب الكيب، قصة اكتشاف ليبيا في العصر الحديث، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان 1975م ص 6.

(2) عماد الدين إسماعيل بن محمد عمر المعروف بأبي الفداء، تقويم البلدان، ج1، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1978م، ص ص 148 - 149.

(3) نيكولاي أيلتش بروشين، تاريخ ليبيا ط2، ترجمة: عماد الدين غانم، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2001م، ص 41.

وإذا أخذنا في الاعتبار بأن مياه الرشح متوفرة على الساحل بشكل ميسر حتى الآن (2008م) على عمق مترين فقط، كما أن المناخ المعتدل لهذه المنطقة ساهم إلى حد كبير في التهيئة لاستقرار بشري في هذا الموضع، حيث الأرض منبسطة وسهلة وعدم وجود عوائق طبيعية.

يحدثنا أبو التاريخ (هيرودوت القرن الخامس قبل الميلاد)⁽¹⁾، بأن أول رحلة كشف في الصحراء الكبرى قد قام بها فتية من أهل سرت من قبائل النسامونسيين وهم شعب ليبي يسكن منطقة سرت في تلك الفترة، حيث ذكر هؤلاء الفتية المغامرون وهم خمسة بأن هناك أنهاراً وحيوانات مفترسة في الصحراء.

وهذا يدل على أنهم وصلوا إلى منطقة نهر النيجر حالياً، أو مصب نهر النيل وقد عاد هؤلاء الفتية من محاولة الكشف الأولى إلى سرت، حيث ذكروا بأن أهل البلاد التي بلغوها سحرة جميعاً.⁽²⁾

وفي عهد الإغريق ونظراً لاهتمامهم بالساحل الجنوبي للبحر المتوسط فقد تمكنوا من السيطرة على المدن الساحلية في شرق ليبيا، وأنشأوا مدناً كثيرة عرفت أهمها باسم المدن الخمس بنتابوليس (Pentopolis)، لم تكن سرت بالدرجة التي تطورت بها هذه المدن، ولكن كانت محطة صغيرة للراحة والتزود بالمؤن، أي أنها أدت دوراً ما في تلك الفترة نظراً لموقعها وسط خليج سرت، وعلى ساحل البحر، ثم جاء الرومان الذين ساهموا في زيادة دور هذه المستوطنة، وتدل الشواهد الأثرية في مدينة سرت أن هناك تواجداً واضحاً للبيزنطيين في أماكن متعددة من سرت، على الرتبة العالية في مواجهة البحر وغرب المدينة في منطقة الزعفران، حيث تم الكشف والعثور على مقتنيات بشرية في شكل ونقود وصحون من الخزف وغرف تحت الأرض وأدوات طبخ تعود إلى العصر البيزنطي كما تبين الصورة (5) التي تمثل

(1) Herodotus, the histories, tran, by A.D Go dley 4 vols loed classical library, London, 1948.

(2) نجم الدين غالب الكيب، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

نقوداً ذهبية وفخاراً من هذا العصر^(*).

صورة (5): نقود ذهبية وفوانيس من القرن الرابع الميلادي بمدينة سرت

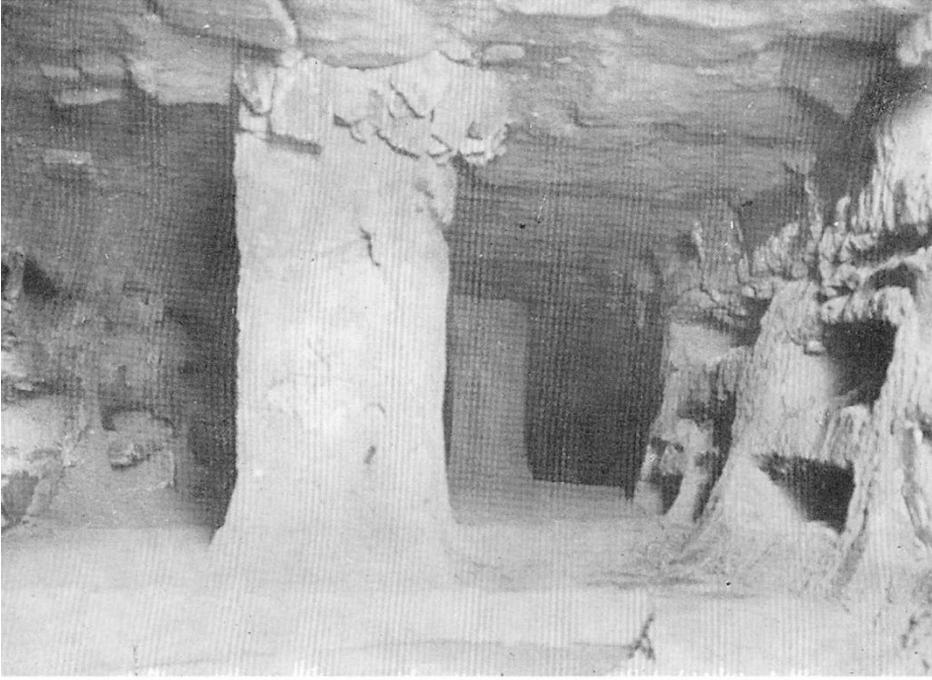


المصدر : من تصوير الباحث بمنطقة الزعفران شرق سرت .

وتوجد مقابر مسيحية من القرن الرابع الميلادي في مركز مدينة سرت القديم في الجهة الغربية من الحديقة أمام مقر بلدية سرت سابقاً صورة (6).

(*) تم العثور على هذه النقود تحت الأرض في منطقة الزعفران غرب مركز مدينة سرت، من خلال الزيارة الميدانية للباحث يوم 2006/9/24م. الموقع اكتشف عندما شُرع في تنفيذ محطة معالجة مياه الصرف الصحي، ضمن مشروع المرافق المتكاملة الذي يشرف عليه جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.

صورة (6): مقابر مسيحية من القرن الرابع الميلادي بمدينة سرت



المصدر : وزارة التعليم والتربية ، مصلحة الآثار ، مجلة ليبيا القديمة ، المجلد 8 ، 1971 م ص 1

وقد ورد وصف لهذه المقابر في كتاب تاريخ ليبيا القديم وتم اكتشاف هذه المقابر سنة 1939م من قبل البروفسور (ر. بارتوتشيني)⁽¹⁾.

وهذه المقابر في شكل سرداب طوله 31.65 متر وعرضه أربعة أمتار وبمعدل ارتفاع للسقف عن الأرضية مترين، ويمتد الديماس والسرداب في اتجاه شمالي غربي إلى جنوبي غربي، السقف محمول على ثلاثة دعائم بمساقط مربعة في استطالة، ويلاحظ وجود تجاويف في الجدران عليها كتابات البعض منها باليونانية، والبعض الآخر باللاتينية مع

(1) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التعليم والتربية، مصلحة الآثار، ليبيا القديمة، مجلة سنوية تصدرها الإدارة العامة للآثار، المجلد الثامن، 1971م، ص 7.

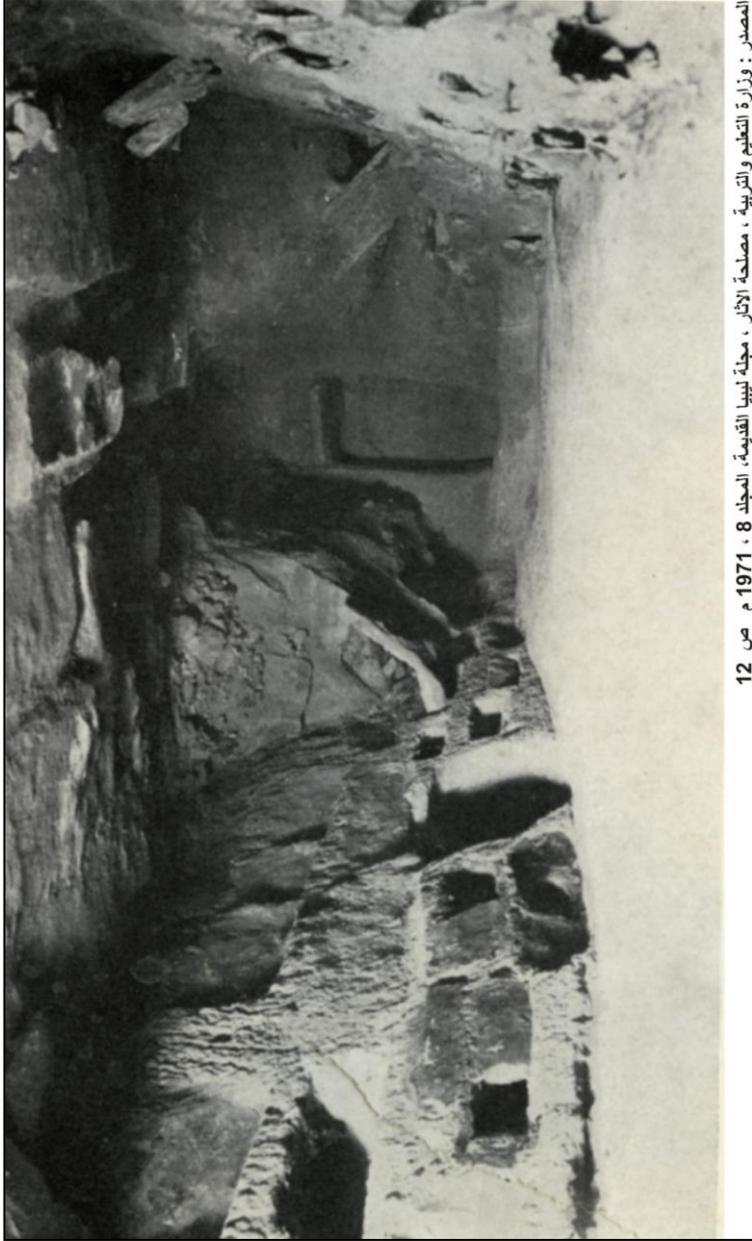
بعض الأسماء العبرية صورة (7) إضافة إلى الزخارف والأشكال والرسوم التي ترمز إلى اسم المسيح بالشكل التقليدي المنتشر في عهد (قسطنطين)، وهذه العلامات والمواد الفخارية تُؤخذ كدليلاً على تحديد زمن المدافن في نهاية القرن الرابع الميلادي، وهناك عدد مئتي مصباح زيتي، يبدو أنه كان يستعمل أثناء عمليات الدفن كما يتم ذلك حتى الآن في الطقوس المسيحية، ويترك هذا المصباح جوار القبر إيماناً منهم بأن هناك حياة بعد الموت والصورة (8) عبارة عن مصابيح من العصر البيزنطي في القرن الرابع الميلادي.

ومن ذلك نلاحظ أن جُل الحضارات القديمة التي ازدهرت على شواطئ البحر المتوسط تركت آثار لها في ليبيا في فترات مختلفة من الزمن وشيدت مدناً صغيرة وأخرى كبيرة على الشواطئ الليبية.⁽¹⁾

وهذا بداية نشأت المدينة ونموها عبر المراحل التاريخية، وكما نعرف فإن لكل مدينة سبباً لإنشائها أو الحاجة التي دعت إلى نشأتها وتطورها، حيث نلاحظ نشأة المدن الصناعية في مناطق توفر المواد الخام، والمدن الدينية حول المعابد والأديرة والكنائس والمساجد، ومن هنا نشأت مدينة سرت على ساحل البحر المتوسط لتكون حلقة وصل بين الإقليم البحري الشمالي أوروبا والإقليم الصحراوي أفريقيا وربط بين الشرق والغرب، ومن هنا امتزجت في هذه البوتقة أغلب الأجناس والأقوام، وخلفت كياناً مادياً ملموساً عبر العصور يسمى مدينة سرت الرابضة على الخليج المسى باسمها حالياً.

(1) عواطف الأمين محمد "نشأة مدينة الزاوية"، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، الزاوية، العدد الثاني، 1997م، ص 165.

صورة (7): سراديب وبقايا عمران تحت الأرض من القرن الرابع الميلادي بمدينة سرت



المصدر : وزارة التعليم والتربية ، مصلحة الآثار ، مجلة ليبيا القديمة، المجلد 8 ، 1971 م ص 12

صورة (8): مصابيح من العصر البيزنطي بمدينة سرت



المصدر : وزارة التعليم والتربية ، مصلحة الآثار، مجلة ليبيا القديمة مجلد 8 ، 1971 ص 18

2.2- أصل التسمية.

أسماء المدن والمواقع هو نتيجة مباشرة للتطور التاريخي الذي شهده هذا الموقع، إضافة إلى دور الجماعات البشرية التي استوطنت أو استقرت في هذا المكان، مدينة سرت بوقوعها على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط جعلها تشهد العديد من الهجرات البشرية وعمليات الاستيطان البشري الذي انعكس على اسم هذه المدينة خلال فترة تواجد هذه الحضارات. كما ذكرنا أن قلة المصادر التاريخية عن هذه المدينة وعدم وجود الأبحاث المتخصصة بها سبب مباشر في عدم معرفة الكثير عنها وخصوصاً أصل التسمية.

فكما نعرف بأن عملية التسمية هي في الحقيقة انعكاس للغة واللهجة المتداولة في فترة من الفترات، وأن توطن العديد من القبائل، والشعوب، والأجناس في هذه المنطقة أدى إلى تغيير في مدلول الاسم واستعمالاته، كما أن اللغات القديمة اندثرت واختفت معها العديد من أسماء الأعلام والبلدان.

وكما سبق وأن ذكرنا فإن الكنعانيين هم أول من أسس المستوطنة كمحطة للراحة والتزود بالمؤن على ضفاف خليج سرت، وبعد الاطلاع على العديد من المصادر التاريخية وفحصها تم الحصول على التسميات التالية لمدينة سرت خلال عمر المدينة، حيث سميت أوفرانتا (Euphranti) وسكنتها قبائل المكاي سنة 320 ق.م وذكرها المؤرخ هيرودوت وسيكلي.

في سنة 270 ق.م خضعت للقرطاجيين (Empire-of-Carthago) وسميت أوفرانتا كبلدة صغيرة (Small-Town) سرت الصغرى (Syrtis-Maior) سنة 146 ق.م إلى 642م، وسميت مكمداس وأوفرانتا.

لم تظهر في عهد الإمبراطور سبتيموس سيفيروس 193-211 ق.م⁽¹⁾، وفي سنة 527-565م حتى عهد الإمبراطورية البيزنطية في زمن الإمبراطور جوسيتاتس سميت مكمداس

(1) الأطلس الوطني، طرابلس: مصلحة المساحة، 1978م ص. 17 - 18.

(Macmades)، وسميت أسبيس (بئر الزعفران) شرق مصب وادي جارف، حيث يبرز خط الساحل ويكون مناسباً لوجود مرسى جيد، وهو أفضل مرفأ في سرتوس كما حدده سترابو آنذاك، إذ تبدو الأرض هضبية الطابع، ويزداد ارتفاعها الذي يمتاز بخصائص مناسبة منها توفر الحماية داخل البحر للمراكب الصغيرة لحمايتها من الرياح القوية، كما يعتبر محطة توقف لتزويد المراكب بالزاد والماء وغيرها.

أكد مؤلف كتاب (La Trpolitaina-Antica) (أنطونيو ميري) أن موقع سرت كان أحد المرافئ الفينيقية الصغيرة التي تحولت مع الوقت إلى خراب، إلى أن جاء الرومان وأعادوا بعث الحياة فيها تحت الاسم المشار إليه (Macomadis-Syrlis)، تماشياً مع سياستهم في ربط عُرى الوصل بين أطراف مملكتهم⁽¹⁾، وقد اتخذها العرب محطة للراحة قرب أشجار النخيل والمراعي الملائمة لإبلهم، حتى يعزموا أمرهم على مواصلة الرحيل متخذين من مقطع الاسم الأخير متمثلاً في سرتس الأيسر نطقاً والأسهل تذكراً مع تحولهم إلى ضم السين بدل كسرهما، ذلك أن جميع من أشار إليها من الجغرافيين العرب، قد تحدثوا عنها كاسم مفرد مع تأكيد أغلبهم على نطق السين مضمومة وسكون الواو⁽²⁾، وقد ذكرها ابن حوقل عن ابن سعيد في القرن العاشر الميلادي حيث قال "وسرت مدينة ذات سور صالح كالمنيع من طين وطابية ونخيلهم بقدر كفايتهم، وهي غلوة بسهم عن البحر وترد إليها المراكب بالمناع" وقد ذكرها من الجغرافيين ابن خردادبة والمقدسي والبكري والعبدي والعياشي في أبحاثهم ورحلاتهم.

في نهاية عهد البيزنطيين سكنتها قبائل لواته 640م، وفي سنة 1154م ظهرت في خريطة الجغرافي محمد الإدريسي في كتابه نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، وبالتالي اختلفت الآراء حول اسم سرت فمنهم من ربطها بالكلمة اليونانية (سرساي) (Surilthaa) بمعنى يسحب

(1) الهادي مصطفى بولقمة، دراسات ليبية، سلسلة 2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998م، ص 260.

(2) الهادي مصطفى بولقمة، مجلة الرواد، العدد الثاني، السنة الرابعة، طرابلس، 1961 ص 51.

أو يجر كما ذكر (بليني) والمقصود هنا السفن التي يتم جرها إلى البحر بعد الرسو، ومنهم من رجعها إلى الأصل الكنعاني (الفينيقي) بمعنى كلمة قرط ثم طورت وحرفت إلى سرت.⁽¹⁾ ومنهم من يردّها إلى كلمة (Deserat) بمعنى صحراء في اللاتينية كما يقول (ديلا أنشيل)⁽²⁾، ولا يوجد مدلول واضح في اللغة العربية عن كلمة سرت، فهي فعل ماضٍ بمعنى سار أي من السير وهذا لا يعطى معنى واضحاً للاسم.

كلمة سرت بالهبروغليفية صفة (DeSirteus) وتعني غير مسكون أو مهجور أو مقفر، اسم (DeSirteum) وتعني مكاناً خالياً أو قفراً أو صحراء.

ووفقاً لما ذكره الباز 1988م نقلاً عن بودج (Budge) فإن كلمة (DeSirte) أتت من الهبروغليفية وتلفظ تسيرت وتعني المكان المهجور أو المتروك، وقد ورد في قاموس الكلمات الجديدة (لجلبرت) ص 158 التعريف التالي لكلمة صحراء (اختفاء شبه كلي لكل الفعاليات البشرية في منطقة هجرها سكانها)⁽³⁾.

ويرجعها البعض إلى المسرة بمعنى سُرت برفع السين ولا يمكن الأخذ بالنص الحرفي لهذا فهي حال كما هو معروف في اللغة العربية، وكما نعرف بأن أغلب أسماء المدن القديمة يكون اسماً لمعبود أو إله لصبغ صفة القداسة على المدينة، ولا يوجد في التاريخ القديم أي مدلول لأي معبود باسم سرت ولهذا نستبعد الجانب الديني في التسمية، ويمكن أن يكون هذا الاسم من لغة قديمة اندثرت ولم تعد تستعمل الآن وهو حال كل اللغات أو اللهجات القديمة.

عليه لا يمكن تحديد أصل تسمية سرت بشكل واضح ومن الذي أطلق هذا الاسم على

(1) أحمد غيث لامة، تاريخ سرت منذ أقدم العصور حتى الحرب العالمية الثانية، ط1، سرت: منشورات اللجنة الشعبية للثقافة شعبية سرت، 2005م، ص 24.

(2) الهادي مصطفى أبو لقامة، التاريخ البحري الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

(3) مصلحة التنمية الزراعية والرعيوية "الخطة الوطنية لمكافحة التصحر في ليبيا" طرابلس 2005م، ص 7.

هذه المنطقة؟ ولماذا؟ وما هو المدلول أو المعنى لهذا الاسم؟ والزمن الذي أطلق فيه؟
وعلىنا أن نلاحظ هنا بأن أسماء المدن يتغير من فترة إلى أخرى حسب الظروف التي
تمر بها فمثلاً، سُميت سرت بالأسماء التي سبق التعرض لها إضافة إلى أنها سُميت في العصر
العثماني باسم قصر سرت، وهو الموقع الذي تشغله محلة سرت المركز الآن (مبنى مصرف
الوحدة وما حوله حيث المقابر المسيحية من القرن الرابع الميلادي تحت الأرض) وقد كان
العثمانيون يطلقون على كل منطقة مرتفعة اسم قصر، حيث تم تشييد قلعة في هذا
الموقع المرتفع وأحيط بسور من جميع الاتجاهات، ويكون لهذا القصر أبواب للدخول إلى
القلعة أو المدينة، وهو نوع من التحصين والدفاع عن المدينة في تلك الفترة.

استمر اسم سرت حتى الآن، وكما نعرف بأن مدينة سرت قد تعرضت خلال مراحل
تاريخها للعديد من الهجمات والغزوات من الرومان، والأتراك، والплиان، حيث كانت
تساهم في صد هذه الحملات التي كانت تستهدف السيطرة على الساحل والتوغل إلى
الدواخل في ليبيا، والقارة الأفريقية كما فعلت فرقة (أوغستا) الخامسة في القرن الرابع
الميلادي عندما وصلت إلى جنوب مرزق وشيدت حصن (كسارا مارا) وهو الأبنية الأكثر
انعزاً في الصحراء الكبرى⁽¹⁾، وهنا نؤكد على أن مدلول الاسم له دور في تسمية المدينة
فإذا ما تم تداول هذا الاسم المشتق من المدلول يصبح شائعاً طوال الفترات التاريخية.

3.2- نمو المدينة وتطورها.

اتجه الفنيقيون غرباً وأقاموا مستعمراتهم على سواحل شمال أفريقيا، ولهذا السبب
أيضاً تأسست دولتهم القوية الوليدة وعاصمتها قرطاج على ساحل جمهورية تونس
الحالية (موضع مطار قرطاج) فقد اضطروا إلى أن يركبوا سفنهم ويغادروا سواحل الشام،
في هجرات جماعية تحت ضغط الآشوريين مبحرين على طول الساحل الجنوبي للبحر

(1) جيمس ويلارد، الصحراء الكبرى، طرابلس: ترجمة ونشر مكتبة الفرجاني 1967، ص 12.

المتوسط، وكلما وجدوا مرفأً مناسباً يصلح لرسو سفنهم عرجوا عليه وأقاموا فيه مركزاً تجارياً أو على الأقل محطة لإصلاح السفن وتزويدها بالماء والمؤن.⁽¹⁾

ومنذ نشأة المدينة كما ذكرنا في القرن السادس قبل الميلاد في شكل مرفأً صغير على ساحل البحر، أستخدم للتزود بالمؤن وأرتبط بالظهير المحاذي لهذا البحر. من هنا نمت المستوطنة من لسان بحري صغير طبيعي إلى مدينة عبر المراحل التاريخية، وعلى الرغم من عدم توفر معلومات عن السنوات الغابرة، إلا أن الحفريات الأثرية تدل على أن هناك مستوطنة بشرية بكل ما تعني هذه الكلمة، حيث المباني القديمة تحت الأرض والسراديب والعملات الذهبية والفخار وأدوات الطبخ والمقتنيات، ظهر ذلك من خلال التنقيب خلال الفترات الزمنية المتعاقبة، وكما عرفنا بأن نشأة المستوطنة كانت طبيعية دون تخطيط ولم تُنشأ بقرار.

إلا أن تعدد وظائف المدينة وكثرة الحركة بها ووقوعها كحلقة وصل بين الشرق والغرب، والشمال، والجنوب، إضافة إلى بساطة السطح وعدم وجود تعقيدات طبوغرافية، حيث الأرض المنبسطة الفسيحة والمناخ المعتدل، أدى إلى نمو المستوطنة ثم البلدة ثم المدينة على الساحل، وتوضح المقابر والمسكن المدفونة تحت الرمال والتي تم اكتشافها حديثاً، بأن مدينة سرت مرت بعدة مراحل من حيث النمو على الساحل، حيث لم يكن هناك موضع معين محدد، وُجدت الآثار في أماكن متعددة في أطراف المدينة الحالية.

وُجدت الآثار البيزنطية، والمسيحية، والإسلامية في أماكن متباعدة عن بعضها، وتوجد مقبرة مسيحية من القرن الرابع الميلادي تبعد عن ساحل البحر حوالي ألف متر أمام مبنى مصرف ليبيا المركزي فرع سرت في الحديقة العامة وهي عبارة عن مقابر تحت الأرض في شكل سراديب كما ذكرنا سابقاً.

(1) الصادق النهوم وآخرون، موسوعة تاريخنا، الكتاب الأول، جنيف: دار التراث، 1977م، ص 233.

نمت المدينة بازدياد عدد سكانها وتطور الحركة التجارية، والخدمية بها حيث أصبحت محطة ومركزاً خدمياً للأقاليم التي حولها، خصوصاً وأن المنطقة تشتهر بكثرة الحيوانات ويساهم الإنتاج الزراعي والحيواني مساهمة فعّالة في تطور الحركة بين المدينة وظهيرها، كما أن المساحات اللازمة للرعي حول المدينة واسعة وأن أغلب مربي الحيوانات لهم دراية واسعة بجغرافية المنطقة والتنقل بين المدينة وبادية سرت.

مارست مدينة سرت دورها في إقليمها طوال مراحل التاريخ من محطة إلى قرية صغيرة إلى بلدة إلى مدينة عصرية حديثة، وقد مثلت في إقليمها دور الريادة من حيث كونها كانت مركز إدارة من مديرية ومتصرفية ثم بلدية وشعبية ومنطقة واكتسبت خصائص المدينة واستطاعت فرض نفسها على الرغم من شدة التأثير والمنافسة من حولها، حيث إن المدينة الأولى الرئيسية (Primate City) طرابلس ذات نمو سريع بسبب تركيز الخدمات والسكان والإدارة تجذب إليها السكان والخدمات بما يؤثر على المدن الأخرى، كما أن أهمية المدن الكبرى في دولة لا يتجاوز عدد سكانها ستة ملايين نسمة، وعلى مساحة قدرها أقل 1.661.500 كم² (*) يفرز تخلل سكاني واضح بين الأقاليم يؤدي إلى تركيز السكان والخدمات والإدارة في المدن الكبيرة والعاصمة تصبح معه نظرية الهامش والمركز ذات دلالات يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار التوزيع الأمثل للموارد والسكان حتى يكون هناك تجانس بين الأقاليم في الدولة.

ومن الصعوبة بمكان أن تواجه المدن الصغرى والمتوسطة شدة التأثير الذي تواجهه من هيمنة المدينة الأولى والثانية وغيرها، خصوصاً إذا ما عرفنا أن التركيز في الإدارة والسوق والتنمية قد أخذ البعد المركزي في أغلب جوانبه، أن نظرية النمو المتوازن فيما يتعلق بالمدن لم يكن مُخطط لها في دولة مثل ليبيا وذلك ناتج عن انعدام التخطيط للتنمية

(*) مساحة ليبيا حالياً بعد استقطاع شريط أوزو لصالح تشاد 1994م الذي تبلغ مساحته 114 ألف كيلو متر مربع.

الحضرية والريفية، أو عدم تنفيذها إذا ما توفرت الدراسات الخاصة بها مثل توصية (أيطال كونسلت) بشأن المستوطنات في ليبيا حيث يُلاحظ أن هذه الدراسة على الرغم من أهميتها، خصوصاً في الفترة التي ظهرت فيها 1976م إلا أنها لم تُنفذ ولم تلقَ استجابة من السكان أو الجهات الرسمية.

وُضعت خطة تنمية خماسية خلال سنوات 1963 إلى 1968م بعد الشروع في تصدير النفط والحصول على موارد مالية، تزامنت مع الشروع في مخطط الجيل التخطيطي الأول 1968م، والذي شمل المدن والقرى في كافة أنحاء ليبيا وتم الإعداد والتخطيط وتنفيذ خطة التنمية الثلاثية 1973-1975م، التي خصص لها ميزانية مناسبة لإنشاء وتطوير مستوطنات بشرية مُخططة، على الرغم من التركيز على الزراعة خلال هذه الخطة باعتبارها المصدر الأساسي للغذاء، والصناعة لخلق اقتصاد متنوع قادر على مواجهة التقلبات العالمية نتيجة تذبذب أسعار النفط، ويكون هناك تنوع في الدخل القومي وعدم الاعتماد على مصدر واحد، يظهر ذلك من ملامح الخطة والاستراتيجية التي وضعت للاقتصاد الليبي الناشئ. ثم اتباع أسلوب النمو المتوازن في التنمية حيث تم التوجه إلى الأرياف والقرى والبادي لتنميتها وفق الظروف المحلية لكل منطقة، وتم إنشاء العديد من المشاريع الزراعية، ويمكن أن نعتبر ذلك مرحلة أولى في سبيل توطين السكان الرحل وشبه الرحل من البدو والحد من الهجرة إلى المدن.

تم تنفيذ المشاريع الاستيطانية والتجمعات السكانية حول هذه المشاريع واستقر السكان في تلك المناطق خلال فترة السبعينيات.

إلا أن عدم تحقيق المستهدفات من التنمية الزراعية بسبب قلة مصادر المياه وضعف التربة في كثير من المناطق، خصوصاً الصحراوية وضعف شبكة النقل إضافة إلى عدم توفر الخدمات التي تساعد على بقاء السكان في هذه المناطق، كما أن الصناعة لم تُساهم في توطين السكان، حيث النقص الواضح في المواد الخام ونقص الأيدي العاملة المُدربة وسوء الإدارة، نتج عنه عدم استكمال تنفيذ سياسة الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية

والزراعية والصناعية وازدادت عمليات الاستيراد لكل المواد الاستهلاكية والغذائية. كما أن سكان هذه الأرياف والقرى والبوادي الذين تم توطينهم في المناطق الزراعية والصناعية، اتجهوا في الثمانينيات إلى المدن الكبيرة خصوصاً طرابلس - بنغازي - ومصراته - الزاوية - وغيرها حسب نوع وهدف المهاجر ورغبته. استقطبت مدينة سرت بطبيعة الحال عدداً كبيراً من السكان من كل المناطق التي حولها مثل: أبو نجيم - وأبو هادي - بن جواد - والهيشة الجديدة - وزمزم بسبب توفر الخدمات في مدينة سرت وخصوصاً بعد إنشاء جامعة سرت وتحول المدينة إلى مركز إداري خدمي على مستوى الإقليم وعلى المستوى الوطني في بعض الأحيان.

4.2- علاقة المركز ببقية أجزاء المدينة.

مركز مدينة سرت يقع في المدينة القديمة على الربوة العالية المحاذية لساحل البحر وهو نواة المدينة (Core) حيث المسجد العتيق صورة (9). نشأت حلقات وصل من طرق ومسالك للمدينة حيث أخذ النمو يزداد نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة المستمرة من الأرياف والقرى المجاورة، خصوصاً خلال فترة الستينيات والسبعينيات كنتيجة مباشرة لاكتشاف النفط وتخصيص المبالغ المالية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المدن ومن بينها مدينة سرت. مركز المدينة يضم العديد من مراكز الخدمة مثل: المباني والمقرات الرسمية للدولة، والمحال التجارية والورش والأسواق المفتوحة المتخصصة، حيث كان هناك سوق خاص بالتمور، والخضراوات واللحوم والصوف، والزيت والسمن، والشعير، وسوق آخر للحيوانات لا يبعد عن المركز سوى ثلاثمائة متر.

ويتجمع السكان خلال فترة النهار وطوال أيام الأسبوع لتبادل السلع والخدمات في شكل حركة تجارية طبيعية بين الريف والمدينة، حيث يتم تسويق منتجات الريف والبادية من الصوف، السمن، الحيوانات الحية، مثل الأغنام، والماعز، والإبل، والمنتجات الزراعية

مثل: الشعير، القمح، وأعلاف الحيوانات.

ويقوم سكان هذه المناطق الريفية ببيع هذه المواد لسكان المدينة الذين يرحبون بهم ويتبادلون معهم السلع والمنتجات، ويقوم سكان الريف والبادية بشراء المواد التموينية والتمور والملابس وغيرها.

يلاحظ أن عمليات البيع والشراء تتم في بعض الحالات بالمقايضة أو تحت الحساب، مما يدل على الثقة المتبادلة بين سكان الريف والمدينة وهذا يدل على التجانس الاجتماعي⁽¹⁾ في تلك الفترة.

المركز تتوفر به حديقة عامة واحدة وجامع تم إنشاؤه خلال العهد العثماني الثاني، وتم صيانته وتوسيعه عدة مرات. وعلاقة مركز مدينة سرت الذي كان يسمى (قصر سرت) قوية مع كل المناطق والقرى المجاورة للمدينة، وتعتبر سرت مركزاً إدارياً وخدمياً، خصوصاً بعد مدّ شبكة الطرق وتوفير الاتصالات ووسائل المواصلات بين هذه المدينة والأقاليم التي تتبعها، ويمكن أن نقول بأنها أصبحت المدينة الأم لهذه التجمعات.

ما يميز مركز المدينة أنه متكامل حيث توجد الأسواق المتخصصة والمفتوحة إضافة إلى التصنيف الدقيق للسلع والخدمات التي تقدم للسكان صورة(10).

إن ضواحي المدن (Suburbs) اتخذت أشكالاً تجعلها لا تنتمي إلى المدن أو إلى الريف ولهذا يسميها البعض (Rur-ban) أي الحافة الريفية الحضرية⁽²⁾، وتمتزج فيها الشخصيتان الريفية والحضرية ويمكن أن نلاحظ ذلك بوضوح على أطراف مدينة سرت حيث إن ضواحي السواوة والغربيات والزعفران هي حافة ريفية حضرية تكتسب الصفة الريفية إضافة إلى تأثرها اليومي بمدينة سرت، ويتوقع بأن تتغلب الصفة الحضرية على هذه

(1) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، 1988، ص 19.

(2) وليد عبدالله المنيس، أثر لوائح التخطيط الحضري ومنهجيته الفكرية والسياسية على المدن، تحليل ومقارنة، مجلة الجمعية الجغرافية العربية، العدد 32، الجزء (أ)، القاهرة، 1998م، ص 145.

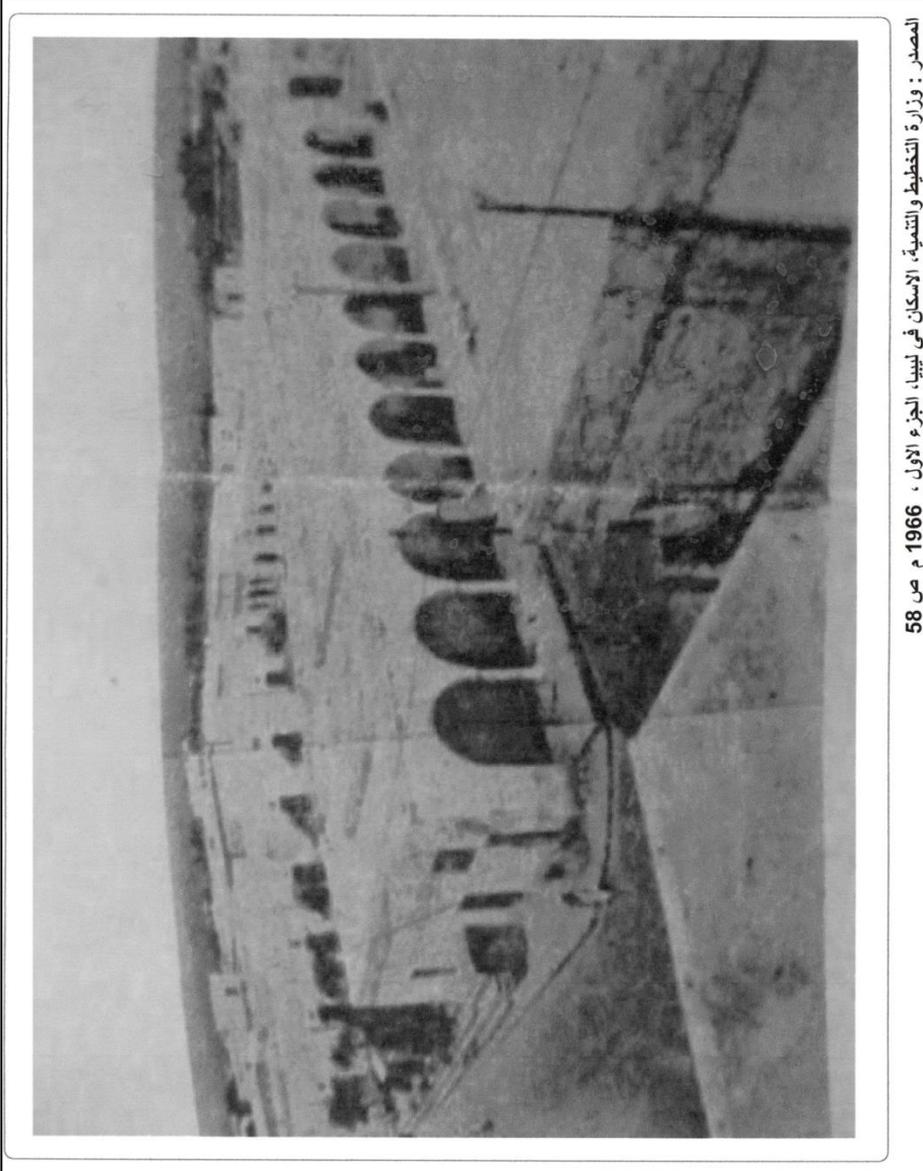
الضواحي مع توسع مخطط مدينة سرت وزيادة عدد السكان. تطور العمران وزاد خارج نطاق المخطط المعتمد أو من خلال مخطط الجيل الثالث للمنطقة الذي يتم تنفيذه حالياً (2008م)، بحيث يتواصل العمران حتى يصل إلى محاور الطرق الرئيسية جنوب وغرب وشرق المدينة، وهي الطرق التي تربط مدينة سرت وضواحيها بكل من الغرب حيث العاصمة طرابلس والمدن الأخرى، ثم الشرق حيث بنغازي المدينة الثانية في ليبيا والمدن الأخرى والجنوب مدينة سبها عاصمة الجنوب والمدن الأخرى.

صورة (9): المسجد العتيق بمدينة سرت



المصدر : من تصوير الباحث

صورة (10): السوق التجاري القديم بمدينة سرت 1966م



المصدر : وزارة التخطيط والتنمية، الإسكان في ليبيا، الجزء الأول ، 1966 م ص 58

5.2- الإقليم المتصل والإقليم المنفصل للمدينة.

لكل مدينة ظهير تؤثر فيه ويؤثر فيها ولمدينة سرت إقليم متصل بها مباشرة يساهم مساهمة فعّالة في زيادة حركة النمو، وتلاحظ الحركة اليومية بينها وبين هذا الإقليم ويتأثر هذا الإقليم مباشرة بالمدينة من حيث النشاط الاقتصادي بأنواعه ويستفيد الإقليم المتصل من الخدمات التعليمية، والصحية والتجارية التي تقدمها المدينة، ويتحرك السكان مباشرة داخل هذا الإقليم حيث تساهم القوى العاملة في الحركة الاقتصادية والأنشطة المتنوعة.⁽¹⁾

حركة السكان لها دور أساسي في زيادة النشاط الاقتصادي بين المدينة وضواحيها وإقليمها ومن بين هذه الأقاليم المتصلة، الزعفران، والسواوة، والمنطقة الزراعية الواقعة حول المدينة وهي في حركة مستمرة لسكانها، وتنمو المدينة بشكل متسارع وتقوم بالتداخل مع الإقليم المتصل بحيث يتوقع في المستقبل إن يكون هذا الظهير جزءاً من المدينة، خصوصاً الزعفران حيث إن النمو الحضري يتجه غرباً في الوقت الحالي (2008م).

تتوسع المدينة على حساب الإقليم المتصل الذي بدأ يتحول إلى جزء من المدينة بشكلها، وخطتها، وأسلوب معيشتها داخل الرقعة التي تحويها، ولا توجد أية عوائق طبيعية تحد من هذا التوسع والنمو والأرض منبسطة وسهلة، وإمكانية النمو متوفرة على حساب الأرض الزراعية في الإقليم المتصل.

إن التنمية الزراعية الشاملة التي بدأت اعتباراً من سنة 1972م، حيث تم استصلاح واستزراع عدة وديان في المنطقة الوسطى سميت الصلول الخضري.

كانت هذه الوديان الجافة مرعى للحيوانات، تمت تنميتها لخلق تجمعات سكنية زراعية ريفية، حتى يتم استيطان واستقرار السكان في هذه الوديان. أغلب سكان منطقة سرت وما حولها رحل أو شبه رحل وتمثل البداوة سمة أساسية من سماتهم ويتطلب

(1) عبد علي حسن الخفاف، مبادئ جغرافية المدن، (أربد) دار الكندي للطباعة، 2000، ص 149.

استقرار هؤلاء السكان أن يتم تنمية المناطق التي يقطنون فيها، وذلك للحد من الهجرة إلى المدينة أو المدن الأخرى وخلق مجتمع ريفي زراعي قادر على التكيف مع البيئة الطبيعية.

وفعلاً تم استصلاح وزراعة وديان جارف، تلال، والقيبية، هراوة، بن جواد، تامت، أزكير، زمزم، أبو نجيم، الوشكة، مراح، بي الكبير، اللود، الحنيوة، العامرة إضافة إلى الشريط الساحلي الممتد من مدينة سرت حتى بلدة بن جواد بما فيها سهل القرضابية.

وتمت تنمية المراعي في كل من بن جواد، الهيشة الجديدة، كما تمت تنمية القرى والأرياف المجاورة لهذه المناطق وتهدف هذه السياسة إلى استقرار السكان في هذه المناطق حتى لا يهاجروا إلى المدن، والاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية، وحتى يكون هناك توزيع للسكان على كافة الرقعة المنتشرة حول المدينة وعلى أطرافها.

أما الإقليم المنفصل يمكن اعتبار أن منطقة التأثير متبادل بين سرت والمناطق الأخرى التي تجاورها مثل مصراتة وطرابلس والجفرة وإجدابيا وسبها، حيث يلاحظ أن هناك حركة واضحة للسكان والأنشطة الاقتصادية بين مدينة سرت وهذه المدن والمناطق الأخرى، ولكل مدينة من هذه المدن درجة تأثير على مدينة سرت كما أن لمدينة سرت درجة تأثير على هذه المدن وهي عملية طبيعية لحركة السكان والقوى العاملة والسلع بين الأقاليم داخل الدولة، ويمكن اعتبار نفوذ سرت ومنطقة تأثيرها يمتد إلى أبعد من ذلك إلى قارة أفريقيا والمنطقة العربية حيث يلاحظ تواجد العمالة العربية والأفريقية في المدينة. كما أن سرت أصبحت محطة مهمة من الناحية الجيوستراتيجية بعد تزايد نشاط المدينة على مستوى القارة الأفريقية وتعدد المؤتمرات واللقاءات الأفريقية على أرض سرت، هو دور جديد اكتسبته سرت بعد تغير دورها من مدينة تسيطر على إقليمها ومنطقة نفوذها، إلى مدينة أصبحت تؤثر في القارة وحوض البحر المتوسط خصوصاً بعد إنشاء المطار الدولي والميناء التجاري إضافة إلى الطريق الساحلي الدولي المار بسرت وكان لهذا الدور الأثر الواضح على شكل وخصائص ووظائف المدينة، وهو ما يعني مناطق التأثير والتأثر (Cause - effect) يلعب العامل الاجتماعي والاقتصادي الدور البارز في زيادة ومضاعفة هذا التأثير وغيره.

6.2- مدينة سرت ومنطقة نفوذها .

تعد كل مدينة مركزاً لتقديم الخدمات إلى منطقة واسعة يتضاءل تأثيرها كلما ابتعدنا عن المدينة حيث تظهر تأثيرات مدن غيرها، ويمكننا أن نلاحظ تأثيرات المدينة عند دراسة المناطق المحيطة بها، إذ تُشكل تلك التأثيرات ما يطلق عليه أقاليم المدينة ذات الصفة الواحدة مثل:

1- إقليم المنطقة التجارية (Trade Area).⁽¹⁾

2- الإقليم الذي يزود سكان المدينة في مواسم معينة بالمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية.

ويقصد بإقليم المنطقة التجارية الدائرة التي تقع تحت تأثير نفوذ المدينة من الناحية الاقتصادية، وتزويد المدينة بالمواد الخام من الريف والمناطق المحيطة بالمدينة والبيع والشراء لجميع المواد التي يتم تبادلها بين المدينة ومنطقة نفوذها في جميع الأوقات، وهو عبارة عن حركة دائمة تتوقف على نوع الخدمة وفعاليتها إضافة إلى شبكة الاتصالات والمواصلات ووسائل النقل المستخدمة في عملية التواصل بين المدينة ومنطقة تأثيرها.

الإقليم الزراعي هو الذي يزود سكان المدينة في مواسم معينة مثل مواسم الحصاد، وجني الثمار، والإنتاج الحيواني من لحوم، وأصواف، وألبان وغيرها، والتي تتم خلال موسم معين يُحدد بموعد المحصول.

وإذا ما استعرضنا منطقة نفوذ مدينة سرت منذ نشأتها نلاحظ بأن لها تأثيراً قوياً على كل المناطق المحيطة بها وتزداد قوة التأثير كلما قربت المسافة وتضعف كلما زادت المسافة. وقد تعاضم دور مدينة سرت خلال الأربعين سنة الأخيرة على المناطق المحيطة بها حيث نلاحظ شدة التأثير بالنسبة لمنطقة السواوة، والقرضابية، وأبوهادي، جارف، والقبيبة، والزعفران، وسلطان، وهرارة، وبن جواد.

(1) نفس المرجع السابق، ص 147.

وهي بلدات (*) وقرى تقع على الساحل أو في الدواخل، وهي تمثل مدينة سرت ومنطقة تأثيرها ومواقع القرى والبلدات والمسافة بينها وبين المدينة نلاحظ بوضوح التأثير ومناطق الاتصال والارتباط.

وكما ذكرنا فقد تم خلال فترة السبعينيات استصلاح مجموعة من الأودية التي كانت غير مستصلحة، وتم إنشاء مجموعة ومنظومة من القرى والتجمعات السكنية حول هذه الوديان، اقتصت هذه الوديان بالإنتاج الزراعي والحيواني وأصبحت تزود مدينة سرت بالمواد الغذائية واللحوم وغيرها، أي أنها منطقة مادة خام وظهير للمدينة، مع ملاحظة بأن جزءاً كبيراً من سكان مدينة سرت هاجر إلى هذه التجمعات والأودية بعدما توفرت فيها الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ابتداءً من سنة 1977م.

كان هؤلاء السكان قد هاجروا إلى مدينة سرت خلال الخمسينيات والستينيات بعد اكتشاف النفط، وما نتج عنه من توفر للخدمات وسوق العمل في المدن بصورة عامة، بعد أن كان هؤلاء يتنقلون في البوادي والأرياف حول منطقة سرت أو ما يسمى بادية سرت، وهي عبارة عن سهول واسعة تمتد إلى مسافات كبيرة يعتمد السكان على الأمطار التي تهطل من فترة أخرى، ويجوبون السهول والصحارى بحثاً عن الكلاً لحيواناتهم في حركة موسمية ويعرفون بالسكان الرُّحل وشبه الرحل. إذن هناك تبادل في المواقع بين مدينة سرت وضواحيها وأريافها مرة ينتقل السكان إليها مرة أخرى يهاجرون منها حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية.

وإذا ما تتبعنا منطقة نفوذ مدينة سرت نلاحظ بأنه في سنة 1973م عندما أجرى التعداد الرسمي الثالث للسكان في ليبيا كان عدد السكان بالمنطقة المركزية في المدينة والتي كانت تسمى محلة السوق 11250 نسمة منهم 8408 حضر و2842 ريف، وبلغ عدد الأسر 1921 أسرة منهم 1412 حضر و509 ريف، وكانت بلدية سرت تابعة لمحافظة الخليج ومقرها إجدابيا

(*) بلدات: جمع بلدة وهي عبارة عن تجمع سكاني أصغر من المدينة وأكبر من القرية.

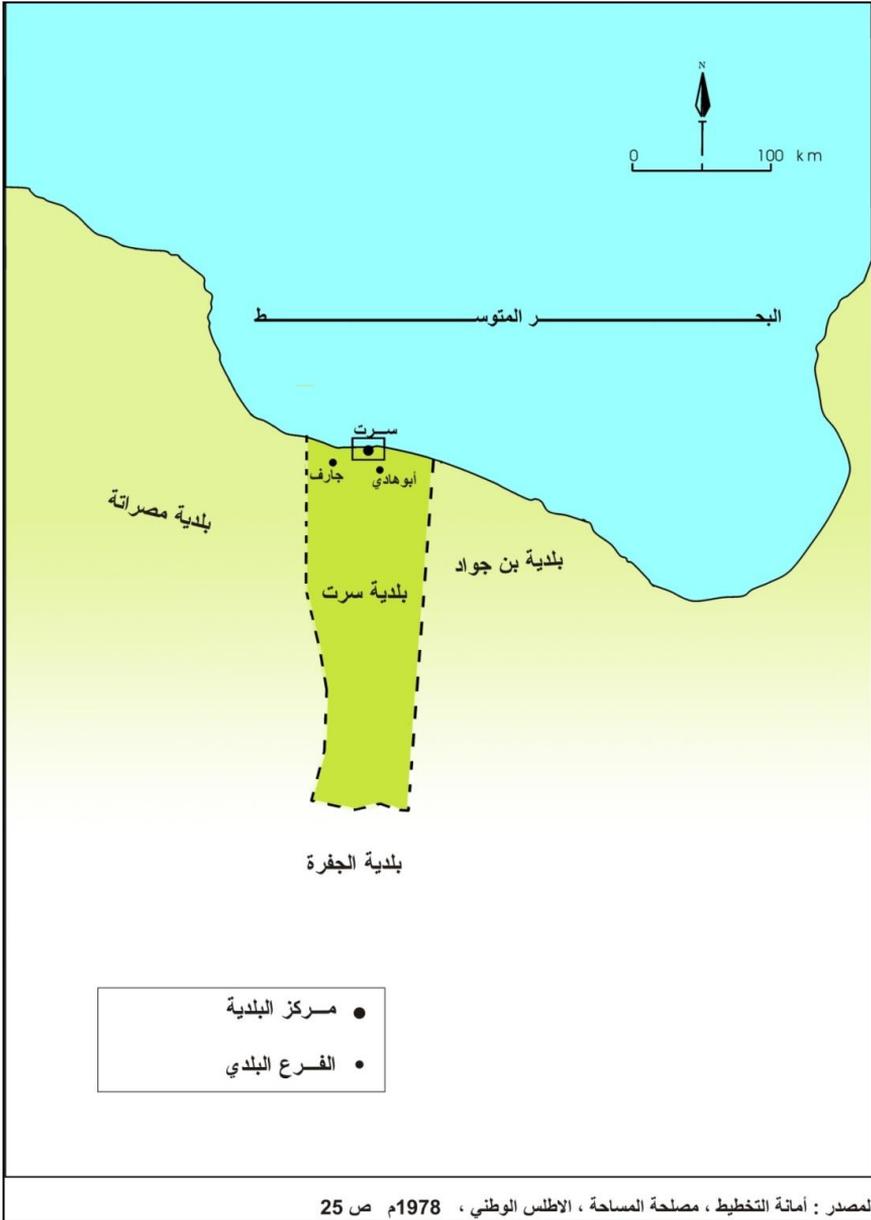
وتتكون من ثلاثة فروع هي سرت، أبوهادي، وادي جارف وبلغ إجمالي سكان البلدية 22797 نسمة منهم 8408 نسمة حضر و14389 نسمة ريف، وبلغ عدد الأسر 3905 منهم 11412 حضر و12493 ريف، وبلغ عدد سكان الفرع البلدي سرت المكون من محلات السوق والأربعين والوعيرات والزعفران والعامرة 16713 نسمة منهم 8408 نسمة حضر وهم القاطنون في محلة السوق مركز المدينة و8305 نسمة ريف وبلغ عدد الأسر بالفرع 2905 منهم 1412 أسرة حضر و1493 ريف.⁽¹⁾

وقد كانت بن جواد بلدية سنة 1973م تتبعها هراوة 70 كم شرق سرت، حيث يصل إليها نفوذ بن جواد الإداري ولكن نفوذ سرت امتد إلى بن جواد والنوفلية والسدرة ورأس الأنوف وهراوة، وذلك من خلال ارتباط هذه المناطق بمدينة سرت من الناحية الخدمية حيث إنها تمثل منطقة سوق إقليمي لهذه المناطق وتُبين الخريطة (7) الحدود الإدارية لبلدية سرت سنة 1973م بمساحة قدرها 16790 كم².

أما في سنة 1984م التعداد الرابع أصبحت سرت بلدية مستقلة، بعد إلغاء نظام المحافظات، تتكون من تسعة فروع وهي سرت المركز الذي يتبعه خمس محلات، وهي أبو زاهية عدد سكانها 3056 نسمة 1347 أسرة، وصنفت حضر والقرضابية 7407 نسمة 1113 أسرة حضر ثم المنارة 9769 نسمة 1552 أسرة حضر، والزعفران 6449 نسمة 1792 حضر وأخيراً الجزيرة 8626 نسمة 1320 أسرة حضر، وتتكون المنطقة الحضرية المعمارية من محلي المنارة التي تمثل سرت المركز (السوق) والجزيرة جنوب المركز بعدد إجمالي للسكان قدره 18395 نسمة وبعده 2572 أسرة وقد بلغ المجموع الكلي لفرع سرت المركز 35307 نسمة بعدد 15124 أسرة خلال التعداد المشار إليه.

(1) وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973م، ص 48.

خريطة (7): الحدود الإدارية لبلدية سرت 1973م



وبلغ عدد سكان فرع الصلول الخضر الذي يتكون من ست محلات وهي الغربيات، تلال، الحنيوة، قضاوار، السد، القببية 18136 نسمة بعدد 2184 أسرة.⁽¹⁾

أما فرع بن جواد الذي ضم سبع محلات وهي ناصر والسدرة والنوفلية والجرم والوادي الأحمر وهراوة والعامرة، يبلغ عدد سكانه 16966 نسمة وعدد الأسر 1944 أسرة، وبلغ عدد سكان فرع هون الذي يتكون من محلتين هما هون الشمالية وهون الجنوبية 8443 نسمة وعدد الأسر 1442، أما فرع ودان الذي يضم محلتين هما ودان الشمالية وودان الجنوبية بلغ عدد سكانه 7691 نسمة وعدد الأسر 1178 أسرة.

ثم فرع سوكنة الذي يضم محلتين هما سوكنة المركز والفقهاء بمجموع سكان قدره 8123 نسمة وعدد الأسر 1178 أسرة، وفرع زلة الذي يتكون من محلة واحدة هي زلة بعدد سكان قدره 5967 نسمة وعدد 798 أسرة.

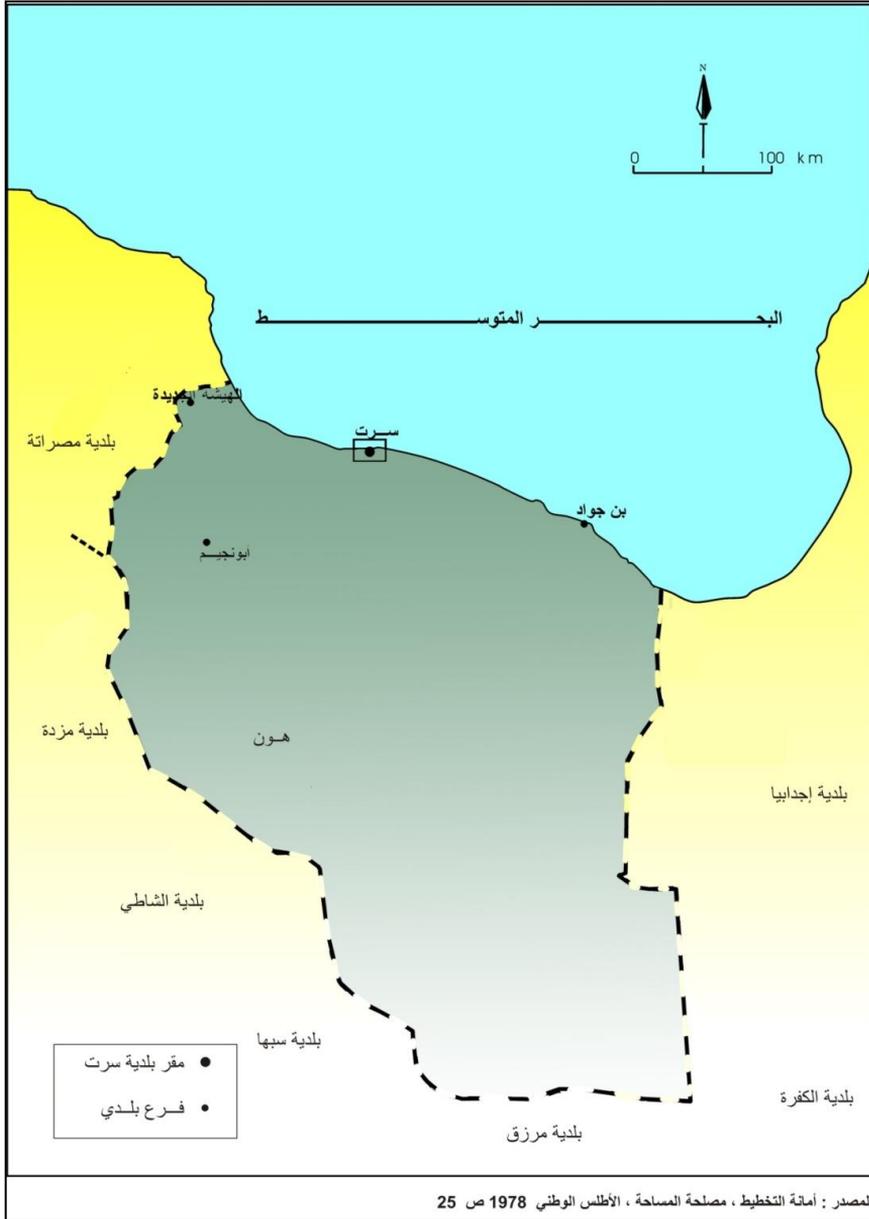
ثم فرع الهيشة الجديدة يضم خمس محلات هي العبادلة والهيشة الجديدة وعبادلة الهيشة والقداحية وزمزم بمجموع سكان قدره 7623 نسمة وعدد أسر 1204 أسرة.

وأخيراً فرع أبو نجيم ويتكون من محلة واحدة بنفس الاسم يبلغ عدد سكانه 1293 نسمة وعدد الأسر 156 ويبلغ المجموع الكلي لسكان بلدية سرت 1984م 109579 نسمة وعدد الأسر 15208 أسرة.

وقد كانت هذه الفروع والمحلات تابعة مباشرة لمدينة سرت المقر الإداري للبلدية في تلك الفترة ويبين الخريطة (8) الحدود الإدارية لبلدية سرت سنة 1984م بمساحة قدرها 186750 كم².

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984م، بلدية سرت، 1989م، ص52.

خريطة (8): منطقة نفوذ سرت 1984م



في سنة 1995م عندما أجرى التعداد الخامس للسكان في ليبيا كانت مدينة سرت مقر بلدية خليج سرت في المنطقة الوسطى من ليبيا ودخل ضمن نفوذها كل من الكفرة، إجدابيا الواحات، الجفرة، سوف الجين، مصراتة، زليتن بمساحة إجمالية قدرها 903820 كم² أي أكثر من نصف مساحة ليبيا بمجموع سكان قدره 896186⁽¹⁾ نسمة وبلغ مجموع المحلات التابعة للمنطقة الوسطى سنة 1995م أربعاً وثلاثين محلة ويبين الخريطة(9) الحدود الإدارية لبلدية خليج سرت سنة 1995م.

في سنة 2006م عندما أجرى التعداد السادس للسكان في ليبيا بلغ عدد سكان شعبية سرت التي كانت تتبعها الجفرة 193720 نسمة وعدد الأسر 29355 أسرة حيث كان التقسيم الإداري يتكون من إحدى وثلاثين محلة وكانت مدينة سرت المقر الإداري للشعبية، أي أن نفوذ المدينة امتد إلى الجفرة جنوباً بمساحة قدرها 186750 كم²، وعند تتبع نفوذ مدينة سرت ومنطقة نفوذها حول المنطقة التابعة لها يتبين بأنه اعتباراً من سنة 1973م أصبحت سرت مقراً للبلدية، حيث كانت في تعداد 1964م تابعة لمقاطعة مصراتة، أما في سنة 1954م كانت تابعة لولاية طرابلس عندما كانت البلاد مقسمة إدارياً إلى مقاطعات وولايات، ونظراً لموقع مدينة سرت وسط الساحل الليبي على الطريق الساحلي الرئيسي الذي يربط ليبيا شرقها بغربها وجنوبها ازداد نفوذ مدينة سرت بعد زيادة أعداد السكان وأصبحت تمثل مدينة هامة ذات وظائف متعددة تقدم الخدمة لكافة المناطق التي تتبعها، وعلى الرغم من توصية شركة (أيطال كونسلت) سنة 1976م بأن تكون مدينة سرت المقر الإداري الرسمي للإدارة في ليبيا إلا أن ذلك لم يتم إلا سنة 1989م حيث أصبحت مدينة سرت إحدى المقدرات الإدارية في ليبيا، ونقلت إليها بعض المؤسسات الرسمية والعديد من المؤسسات والإدارات الخدمية في ظل سياسة توزيع الخدمات والسكان وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة، وربط الساحل الأوسط بين بنغازي وطرابلس حيث المدينتان الرئيسيتان

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995م، طرابلس، ص 42.

ذات الثقل السكاني الكبير، ولما تمثله منطقة الوسط من فراغ سكاني يمثل نقطة ضعف في كيان ليبيا الجيوبوليتيكي^(*). وقد قدّر عدد الوظائف التي تحتاجها سرت باعتبارها مركزاً إدارياً في ليبيا حوالي 5000 وظيفة وهذا يعني أنها ستجذب حوالي 25000 نسمة⁽¹⁾ من السكان بمتوسط خمسة أفراد للأسرة الواحدة خلال الخمس سنوات الأولى اعتباراً من 1989م، ويوضح الخريطة (10) منطقة نفوذ مدينة سرت سنة 2006م.

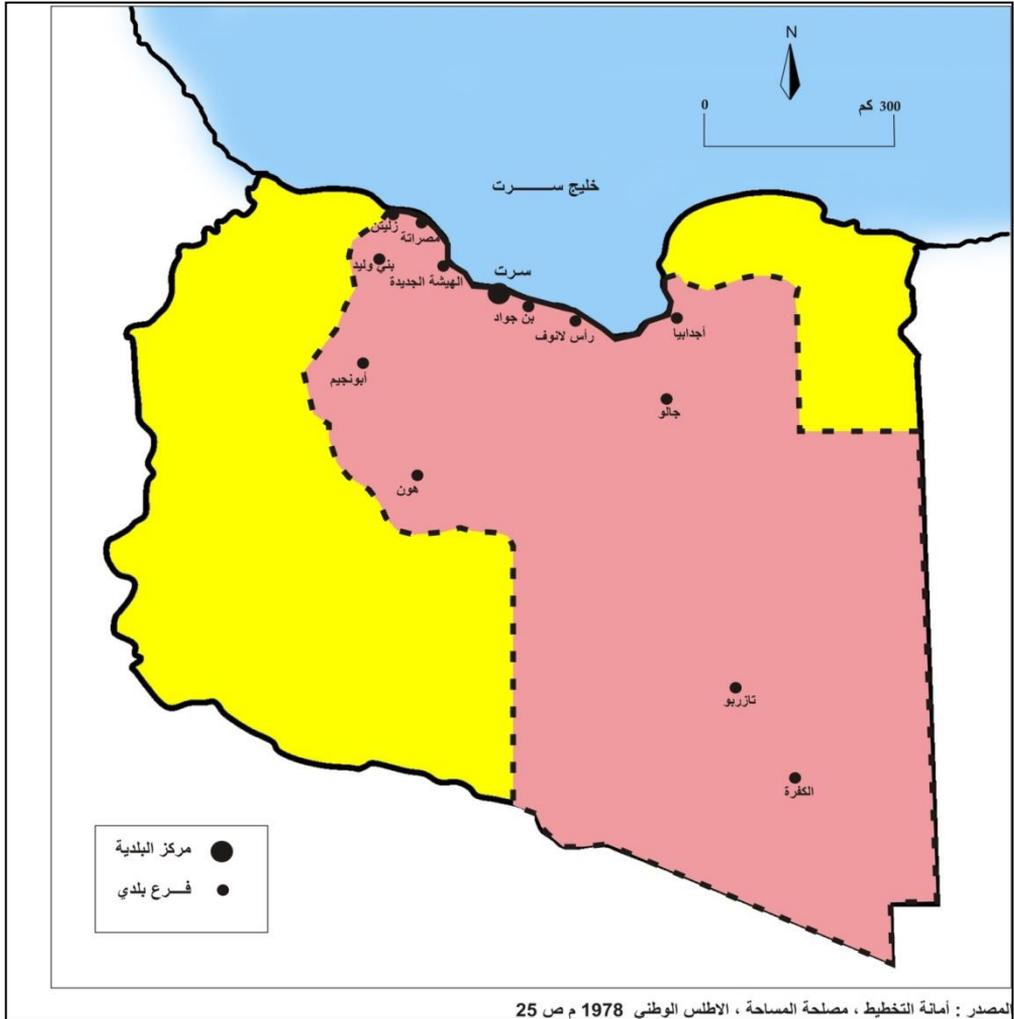
تقاسمت مدينة هون بإقليم الجفرة الوظيفية الإدارية على مستوى الدولة حيث تم إنشاء وتجهيز مُركب من المباني الحديثة في هذه المدينة مارست فيه الأعمال الإدارية والخدمية على مستوى ليبيا إضافة إلى مدينة سرت اعتباراً من سنة 1996 إلى سنة 1999م.⁽²⁾

(*) الجيوبوليتيكا علم استخدام موارد وموقع الدولة وامكانياتها الطبيعية والبشرية بشكل استراتيجي.

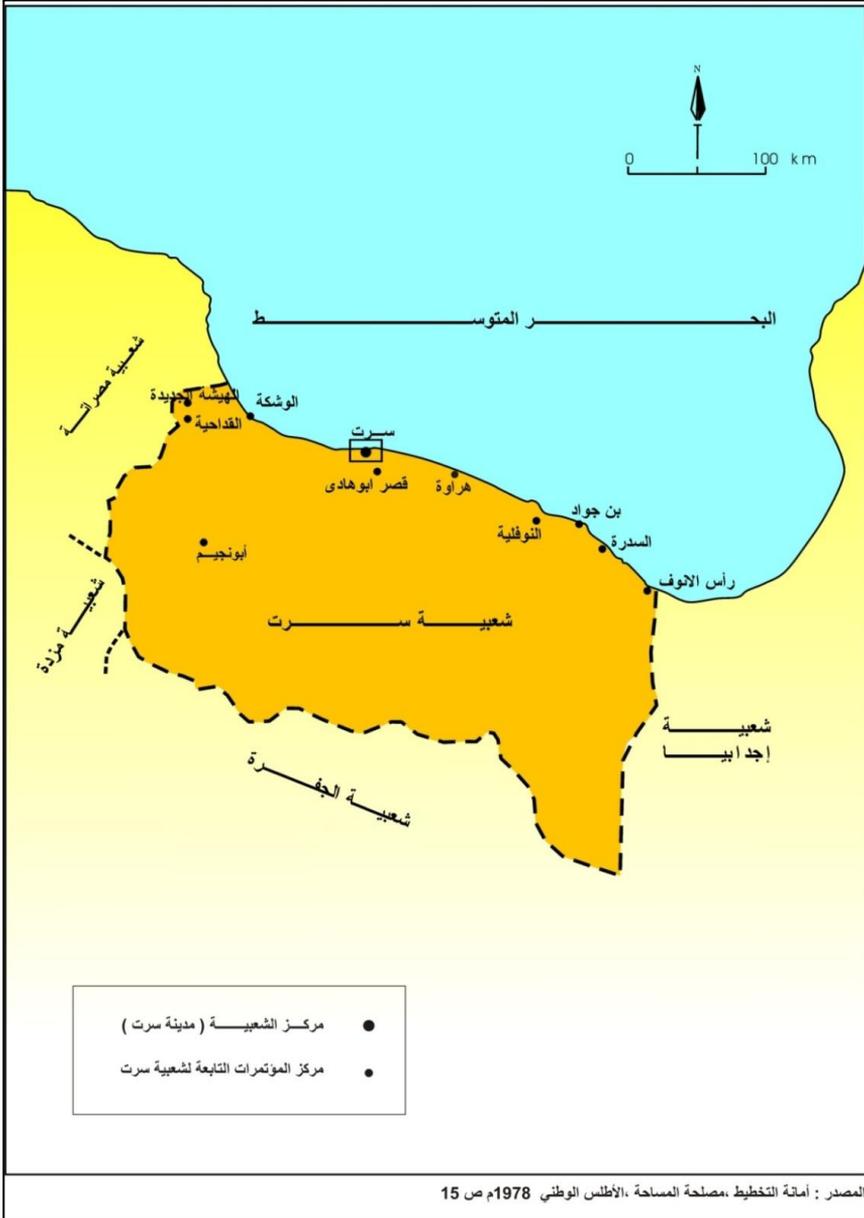
(1) سعد خليل القزيري، دراسات حضرية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، طرابلس، التقرير السنوي، 2006م، ص 7.

خريطة (9): منطقة نفوذ سرت 1995م



خريطة (10): منطقة نفوذ سرت 2006م



خلاصة.

وأخيراً إن تطور المدينة عبر التاريخ يعطينا فكرة واضحة عن الحياة والاستمرارية لهذه المدينة ونمط المباني والنسيج الحضري خلال المراحل التاريخية، وكذلك الوظائف ومبرر وجود أي مدينة، وقد حاول (جرافيت تايلور) عند دراسته لنشأة وتطور المدن في الولايات المتحدة الأمريكية، أن يضع مراحل معينة للمدينة منذ نشأتها وحتى اندثارها⁽¹⁾، مراعيًا التطور التاريخي وشكل وخطة المدينة وفق التطور الطبيعي للأشياء، وقد لاحظ بأن طبيعة ومجال المدينة يتطلب تتبع النمو واستعمالات الأراضي لكافة الأغراض، بحيث يعكس الزمن الذي مرت به المدينة، وعلينا هنا أن نؤكد بأن العلامة ابن خلدون هو أول من أشار إلى التمدن وتطور العمران والاهتمام بالبيئة في مقدمته المشهورة حيث يقول (لا بد للعمران البشري من سياسة تنظم شئونه وترعاه)⁽²⁾، ويوضح الجدول (3) مراحل تطور المدينة عند (تايلور) وإذا ما تم تطبيق ذلك على مدينة سرت نلاحظ الآتي:

1- نشأت سرت كمحطة صغيرة على ساحل البحر فوق تلة من الرمال الشاطئية على شكل مرفأ صغير يتجمع حوله عدد بسيط من السكان، ويمكن تسمية ذلك بمرحلة شبه الطفولة والنشأة الأولى في سنة 600 ق.م بواسطة الفينيقيين كما ورد في الفصل الرابع عن دراسة التطور التاريخي لمدينة سرت.

2- ظهرت الشوارع في المدينة وأصبحت تتفرع من الشارع الرئيسي الذي كان عبارة عن طريق يمر غرباً وشرقاً، وأصبحت هناك مجموعة من المساكن والمباني البسيطة، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الطفولة أي أن المدينة أصبحت تكتشف نفسها وتحاول إثبات وجودها وفق الموضع والموقع الذي حدد علاقتها بالمناطق والأقاليم المجاورة ولعبت طرق المواصلات الدور الحاسم في هذا النمو.

(1) جرافيت تايلور مرجع سبق ذكره، ص 212.

(2) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دمشق: دار الفكر، ط1، 1979م، ص 288.

جدول (3): مراحل تطور المدينة عند تايلور

المسعى	الوصف	المرحلة
شبه الطفولة (النشأة)	محلة ومركز صغير يتكون من شارع صغير واحد ضيق.	الأولى
الطفولة	يبدأ النظام الشبكي بالظهور في تخطيط المدينة وتتعدد الشوارع.	الثانية
الصبا	اتصال واضح بين الحي التجاري ووسط المدينة تشمل عدداً من الشوارع وتكون هناك أحياء سكنية بالحي التجاري.	الثالثة
المراهقة	يبدأ ظهور الأحياء السكنية في المدينة ويمتد العمران إلى خارجها ثم تنفصل الأحياء السكنية عن بعضها وتنقسم الأحياء الكبيرة منها إلى أربع مناطق تبدأ بالقصور وتنتهي بالأحياء الفقيرة المهملة يحدث هذا عندما يصل سكان المدينة إلى 30 ألف نسمة.	الرابعة
النضج	شوارع عريضة وتقاطع شبكي للطرق وارتفاع للمباني واستغلال لكافة الأراضي داخل المخطط.	الخامسة
النضج المتأخر	تخطيط حديث مدن عصرية شوارع عريضة قاطعة للتوزيع الشبكي القديم.	السادسة
الهرم	أحياء هجرها أهلها ومدينة راكدة (المدن القديمة).	السابعة

المصدر: جرافيت تايلور، الجغرافيا الحضرية في الجغرافيا في القرن العشرين، ج 2، (تر) محمد سيد غلاب، محمد مرسي أبو الليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص 21.

3- نشأة السوق وسط المدينة إضافة إلى الجامع والمباني الرسمية وأصبح هناك تخصص في المحال التجارية، إضافة إلى تصريف المنتجات الزراعية والحيوانية الواردة من ظهير المدينة وبدأ الحي التجاري في الظهور وانفصال الأحياء السكنية، وفي حالة مدينة سرت أصبحت أحياء المنارة والسوق والحي الجنوبي واضحة وأطلقت أسماء محلية على هذه الأحياء، تعددت الشوارع وأصبحت تعج بالحركة ويمكن تحديد تاريخ هذه المرحلة في سنة 1835م، عندما أسس راسم باشا في العهد العثماني الثاني سوق مدينة سرت والمدينة القديمة التي أزيلت نهائياً سنة 1975م، ولم يبق منها سوى الجامع العتيق والمدرسة القديمة ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة حسب تصنيف (جرافيت تايلور) لمراحل المدينة بالصبا أي المرحلة التي تبلغ فيها المدينة أشدها، وتصبح فتية وتحاول فرض نفسها داخل الموضوع والإقليم الذي حولها.

4- امتد العمران خارج نطاق المنطقة المركزية والمدينة القديمة بشكل واضح وتحولت مدينة سرت إلى خارج نطاق المخطط الأول 1968م، وذلك بسبب زيادة عدد السكان والنمو العمراني وتأثير الأقاليم المجاورة، إضافة إلى هجرة السكان من الريف والبادية إلى المدينة كما أن المركز أصبح يتوسع رأسياً وظهرت المباني المتعددة الطوابق واتسعت منطقة السوق وانفصلت الأحياء السكنية بشكل واضح وأصبحت أربعة وهي الحي السكني رقم (1) ويسمى السوق أو سرت المركز حيث المدينة القديمة ثم الحي السكني رقم (2) غرب المدينة على شاطئ البحر والذي امتد بشكل مواز للطريق الساحلي وساحل البحر ثم الحي رقم (3) شرق المدينة والذي امتد جهة الجنوب الشرقي، إلى أن وصل إلى منطقة السواوة وأبو زاهية وهي منطقة زراعية حول مدينة سرت، ثم الحي رقم (4) جنوب الطريق الساحلي الذي امتد جنوباً حتى منطقة الغربيات ومجرى وادي تلال، خصوصاً بعد أن أزيلت المنطقة الخاصة (معسكر الجيش) التي كانت تشكل عائقاً في سبيل زيادة نمو المدينة من الناحية الجنوبية، وامتد هذا الحي إلى الغرب حيث وصل إلى مصب وادي تلال، وامتد على طول مجرى الوادي واتجه الحي شرقاً على

طول طريق بنغازي الرئيسي وطريق الجفرة، ويعتبر هذا العي من أكبر أحياء المدينة وقابلاً للنمو نظراً لاتساع المنطقة الملاصقة للمدينة، وعدم وجود عوائق طبيعية إلا أن ذلك سيكون على حساب الأراضي الزراعية في هذه المنطقة.

وتعتبر الفترة الحالية (2006م) من أسرع فترات النمو العمراني في مدينة سرت، حيث تتوسع المدينة في كافة الاتجاهات عدا الشمال حيث البحر وبذلك ستصبح معه مدينة سرت بحلول عام 2025م ذات مائة ألف⁽¹⁾ نسمة من السكان، وسيكون شكل المخطط دائرياً بعد أن كان شريطياً ينمو حول محاور الطرق.

وتوضح الصورة الجوية شكل (15) مدينة سرت داخل المخطط إضافة إلى المناطق الملاصقة للمدينة (2006م)، والتي يتوقع أن تصبح ضمن مخطط المدينة خلال السنوات اللاحقة ويلاحظ اتجاهات النمو والمناطق الزراعية حول المدينة إضافة إلى وادي أتلال غرب سرت.

هذا وضع مخطط مدينة سرت سنة 2006م، وإذا ما قارنا ذلك مع الصورة الجوية سنة 1966م التي سبق الإشارة إليها في مقدمة هذه الدراسة نلاحظ التطور الكبير للمدينة واتساع رقعة المخطط خلال الخمسين سنة الماضية، بل إن مدينة سرت استمرت منذ نشأتها معمورة، وإن قل هذا المعمور أو زاد خلال المراحل التاريخية المتعاقبة إلا أنها حافظت على استمراريتها، ولم يحدث لها ما حدث مثلاً لمدن صبراتة ولبده حيث أصبحتنا أطلال.

وعامل الاستمرارية هنا هام لأي مدينة ويشكل تاريخها ومراحل اضمحلالها وتطورها، كما أن المدن التي حافظت على الاستمرارية تواجه مشكلة النقص بل انعدام الآثار، الناتج عن عمليات هدم القديم واحلال الجديد بدلاً منه وهكذا، وهذا ما جعل بعض المدن دون هوية تاريخية.

(1) مكتب البحوث والاستشارات الهندسية، مشروع الجيل الثالث للمخططات، نطاق الخليج، سرت الواقع والرؤية المستقبلية، 2006 - 2025م، طرابلس، 2007م، ص 18.

شكل (15): صورة فضائية لمخطط مدينة سرت 2006م



الفصل الثالث

السكان

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- 1.3- النمو السكاني. ✍
- 2.3- تطور أعداد سكان مدينة سرت. ✍
- 3.3- الزيادة الطبيعية. ✍
- 4.3- الهجرة. ✍
- 5.3- السكان الليبيون وغير الليبيين. ✍
- 6.3- توزيع السكان وكثافتهم. ✍
- 7.3- السكان حسب العمر والنوع. ✍
- 8.3- عدد وحجم الأسر. ✍
- 9.3- الحضر والريف. ✍

الفصل الثالث

السكان

مدخل.

السكان هم الرأس مال الاجتماعي الذي تقوم به وعليه التنمية، ويساهم السكان في كافة الأنشطة داخل المدن، وتلعب حركة السكان الدور الأساسي في نمو المدن من حيث هجرتهم، أو الزيادة الطبيعية من مواليد ووفيات داخل الكتلة السكانية.

دراسة السكان بصورة عامة تختص بها جغرافية السكان وسوف نلقى الضوء هنا على خصائص ونمو سكان مدينة سرت، وأماكن تواجدهم داخل المخطط المعتمد وخارجه ومدى تأثير السكان على مورفولوجية المدينة، من خلال استعمالات الأراضي والتطور الذي حدث للمخطط خلال المراحل التاريخية المتعاقبة.

يبلغ عدد سكان شعبية سرت حسب التعداد العام للسكان سنة 2006م 141378 نسمة وهو ما يشكل (35%) من إجمالي إقليم الخليج الذي يضم كلاً من الكفرة، إجدابيا، الجفرة و(3%) من إجمالي سكان ليبيا.

ويبلغ عدد سكان مدينة سرت داخل المخطط المعتمد 56681 نسمة منهم 28981 ذكور و27700⁽¹⁾ إناث، وإذا ما استعرضنا تطور عدد سكان مدينة سرت بداية القرن العشرين منذ 1917م عندما تعرض المؤرخ الإيطالي (أوغسطيني) المتخصص في الدراسات الأنثروبولوجية في كتابه سكان ليبيا إلى عدد سكان المدن والقرى والأرياف، حيث قدر^(*) عدد سكان

(1) الهيئة العامة للمعلومات، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(*) اعتمد أوغسطيني على شيوخ القبائل في معرفة عدد السكان.

مدينة سرت حوالي 2000 نسمة.⁽¹⁾

وفي سنة 1964م كان عدد السكان شبه الرحل في المناطق المجاورة لسرت 9800 نسمة، وهم السكان الذين يجوبون المنطقة حول مدينة سرت يستقرون فترة ثم يعاودون التنقل طلباً للرزق ويمتهنون حرفة الرعي والزراعة الموسمية، و5400 نسمة من السكان الرحل الذين ينتقلون خارج نطاق مدينة سرت في البوادي والأرياف والتي تسمى بادية سرت، وهم يمتهنون كذلك حرفة الرعي والبحث عن الكالأ عندما يهطل المطر ويسكن هؤلاء بيوتاً متنقلة من الشعر والوبر.

إن استعراضنا لخصائص هؤلاء السكان وعددهم يتيح لنا معرفة الهجرة إلى مدينة سرت خلال السنوات الماضية، والتي لعب هؤلاء السكان الدور الأساسي في عملية التوطن والسكن في المدينة، مما زاد من عدد سكان المدينة وما يترتب عليه من تغير في خصائص السكان وحركتهم إضافة إلى تغير استعمالات الأراضي وتغير في شكل المدينة ومخططها.

في سنة 1954م عندما تم إجراء أول تعداد عام للسكان في ليبيا بلغ عدد سكان مدينة سرت حوالي 4877 نسمة، تم إجراء التعداد الثاني الرسمي للسكان في ليبيا سنة 1964م حيث بلغ عدد سكان سرت 7100 نسمة. وعلينا أن نلاحظ هنا إلى أنه بعد سنتين من إجراء هذا التعداد أي في سنة 1966م تم الشروع في تنفيذ مخطط الجيل التخطيطي الأول 1968-1988م. كان لظهور المخطط الأول الأهمية البارزة في توفر قطع الأراضي والمشروعات الإسكانية والتي أدت إلى حركة السكان من الريف إلى المدينة لتوفر السكن وفرص العمل، وهذا يدل على أن حجم سكان المدينة وزيادة الرقعة الحضرية خلال الفترة من 1954م حتى 1964م.

كما أن ظهور النفط وبداية إنتاجه وتصديره، والذي أعطى عائداً إضافياً كبيراً للدخل

(1) هنري دي أغسطيني، سكان ليبيا، (تر) خليفة التليسي، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1978م، ص1.

القومي في ليبيا وسمح لها بتسخير ذلك في خطط التنمية ومن بينها المدن والإسكان والخدمات وغيرها، أدى إلى إعادة توزيع السكان داخل ليبيا من حيث زيادة سكان المدن والهجرة من الأرياف والقرى إلى المدن.

زاد عدد سكان مدينة سرت إلى الضعف من سنة 1973م إلى 1984م حيث كان 8408 نسمة وأصبح 18395 نسمة خلال تسع سنوات، حيث بلغت نسبة الزيادة (105%) وبلغ ما بين (10 - 20%) سنوياً وهذا أعلى من معدل النمو العام للتحضر في ليبيا⁽¹⁾ وتقدمت مدينة سرت إلى مرتبة متقدمة في ترتيب المدن الليبية.

حيث أصبحت في المرتبة العاشرة سنة 1995م بعد أن كانت في المرتبة الثالثة عشرة سنة 1984م والمرتبة 14 سنة 1973م و15 سنة 1964م و17 سنة 1954م⁽²⁾ وهذا يعني أن معدل النمو السكاني مستمر بشكل واضح كنتيجة مباشرة لتعدد الوظائف التي أصبحت تقدمها المدينة خصوصاً الوظيفية الإدارية كما سنعرف لاحقاً.

1.3- النمو السكاني.

النمو السكاني من أهم المتغيرات التي توضح تطور عدد السكان خلال الفترات التعدادية، ودراسة الجدول (4) والذي يوضح عدد سكان سرت المركز وهي المنطقة الواقعة داخل نطاق المخطط المعتمد والتي كانت تسمى قصر سرت أو سرت السوق، ويوضح الجدول مقدار الزيادة في هذه المنطقة العمرانية ومعدل النمو السنوي ومقدار الزيادة بين التعدادين ونسبة هذه الزيادة وفق التعدادات العامة للسكان من سنة 1954م حتى 2006م، حيث نلاحظ بأن مقدار الزيادة من سنة 1954م إلى سنة 1964م بلغت 1546 نسمة بمعدل نمو قدره (2.8%) وبلغت نسبة الزيادة (31.7%) خلال العشر

(1) محمد المبروك المهدي، مرجع سبق ذكره ص 408.

(2) سعد خليل الفزيري، دراسات حضرية، مرجع سبق ذكره ص 15.

سنوات، حيث كان عدد السكان في سنة 1954م حوالى 4877⁽¹⁾ نسمة، وأصبح 6423 نسمة في سنة 1964م⁽²⁾.

أما الفترة التعدادية الثانية من 1964م إلى 1973م بلغت قيمة الزيادة 1985 نسمة بمعدل نمو قدره (2.8%) وبلغت نسبة الزيادة (30.9%) خلال التسع سنوات حيث كان عدد السكان سنة 1964م حوالى 6423 نسمة وأصبح 8408⁽³⁾ نسمة في سنة 1973م الفترة من سنة 1973م إلى سنة 1984م ولمدة إحدى عشرة سنة، بلغت قيمة الزيادة 9987 نسمة بمعدل نمو قدره (7.1%) وبلغت نسبة الزيادة (118.8%)، حيث كان عدد السكان في سنة 1973م حوالى 7408 نسمة وأصبح 18395 نسمة سنة 1984م، وتعد هذه الفترة من أعلى معدلات النمو السكاني حيث تراكمت مع زيادة العائدات النفطية مما أسهم في نهضة عمرانية كبيرة جذبت الكثير من السكان إلى مدينة سرت وزادت من معدل الهجرة الوافدة من الريف والمناطق المجاورة للمدينة ومن بعض المدن الأخرى في ليبيا.

أما خلال الفترة من سنة 1984م حتى سنة 1995م وهي إحدى عشرة سنة بلغت قيمة الزيادة في عدد سكان مدينة سرت 9305 نسمة بمعدل نمو قدره (3.7%)، وبلغت نسبة الزيادة (33.6%) خلال الفترة المذكورة حيث كان عدد السكان في سنة 1984م حوالى 18395⁽⁴⁾ نسمة وأصبح 27700 نسمة⁽⁵⁾ سنة 1995م.

-
- (1) وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1954م، طرابلس، ص 12.
 - (2) وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان، 1964م، طرابلس، ص 44.
 - (3) أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد نتائج التعداد العام للسكان، 1973م، طرابلس، 1979م، ص ص 29 - 30.
 - (4) أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان 1984م، طرابلس، ص 68. 69.
 - (5) الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، نتائج التعداد العام للسكان، 1995م، طرابلس، ص 67. 68.

جدول (4): عدد سكان المنطقة الحضرية لمدينة سرت ومعدل النمو خلال (1954-2006م)

سنة التعداد	عدد السكان (نسمة)	معدل النمو%	مقدار الزيادة بين التعدادين	المدة	نسبة الزيادة%
1954	4.877	-	-	-	-
1964	6423	%3.1	1546	10 سنوات	%31.7
1973	8408	%3.4	1985	9 سنوات	%30.9
1984	18395	%10.7	9987	11 سنة	%118.7
1995	27700	%4.6	9305	11 سنة	%50.6
2006	56681	%9.5	28981	11 سنة	%104.6

المصدر:

- 1- وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1954م، ولاية طرابلس، محافظة مصراتة، متصرفية سرت.
- 2- وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء، التعداد العام للسكان 1964م، مقاطعة مصراتة، متصرفية سرت.
- 3- مصلحة الإحصاء والتعداد نتائج التعداد العام للسكان، الخليج، 1973م، جدول رقم (1) ص 29. 30.
- 4- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان 1984م - بلدية سرت جدول رقم (1) صفحة 69.68.
- 5- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق نتائج التعداد العام للسكان 1995م، المنطقة الوسطى جدول رقم (1 - 1) و جدول (2.1)، ص 67، 68.
- 6- الهيئة العامة للمعلومات النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006م، ص 59.

ونلاحظ هنا انخفاض معدل النمو عن المعدل السابق، وذلك لاعتماد الزيادة السكانية على الزيادة الطبيعية من مواليد ووفيات، وأن عامل الهجرة أصبح قليلاً بعد أن استقر الوضع السكاني لمدينة سرت بعد الطفرة النفطية وانخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة، والذي انعكس بدوره على التنمية في المجال السكاني وانخفاض مخصصات التنمية والإسكان بصورة خاصة، أما الفترة الأخيرة من سنة 1995م إلى سنة 2006م بلغت الزيادة 28981 نسمة خلال الإحدى عشرة سنة بمعدل نمو قدره (6.5%) وبلغت نسبة الزيادة (104.6%) حيث كان عدد السكان سنة 1995م حوالي 27700 نسمة وأصبح 56681 نسمة سنة 2006م.⁽¹⁾

واتسمت الفترة التعدادية من سنة 1995م إلى 2006م بارتفاع في معدل النمو السكاني مرده تغير التركيب الوظيفي للمدينة الناتج عن سيطرتها على المناطق التي حولها، باعتبارها مركز خدمة إقليمياً إدارية يقع وسط ليبيا وأصبحت المدينة منطقة جذب لكونها إحدى المراكز الإدارية في ليبيا مما ضاعف دور المدينة واتساع رقعتها نتيجة الزيادة في عدد السكان الناتجة عن عامل الهجرة إليها إضافة للزيادة السكانية الطبيعية.

وإذا ما استعرضنا النمو السكاني خلال السبع سنوات الأخيرة بدراسة الجدول (5) الذي يبين النمو السكاني في مدينة سرت خلال الفترة من سنة 2000م إلى 2006م، نلاحظ بأن معدل النمو السنوي كان (1.8%) وهو يدل على أن هناك استقراراً في معدل النمو السكاني وأن عامل الهجرة أصبح لا يشكل أية قيمة في عملية النمو السكاني، وأن هذه القيمة ناتجة عن الزيادة الطبيعية هو الفرق بين المواليد والوفيات خلال السنة وهي الفترة التي فقدت فيها المدينة مركزها الإداري الأول على مستوى ليبيا، وأن الموظفين وعائلاتهم الذين كانوا يعملون في مدينة سرت عادوا إلى مدنهم الأصلية وأصبحوا لا يشكلون أي نسبة في عدد سكان سرت، وفي خلال نصف قرن تضاعف عدد السكان اثنتي عشرة مرة، حيث كان 4877 نسمة سنة 1954م وهو أول تعداد رسمي أجري في ليبيا

(1) الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان، 2006م، طرابلس، ص 59.

وأصبح 56681 نسمة سنة 2006م وهو التعداد الأخير، وهذا يدل على دور عامل الهجرة في زيادة عدد سكان المدينة، إضافة إلى الزيادة الطبيعية الناتجة عن المواليد والوفيات، وتُعزى أسباب الهجرة إلى الدور الذي أصبحت تلعبه مدينة سرت في إقليم الخليج خصوصاً بعد اكتشاف النفط في الخمسينيات وما ترتب عليه من توفر وظائف وخدمات استقطبت السكان من الأرياف والبوادي والقرى التي تقع ضمن مجال تأثير مدينة سرت، إضافة إلى تطور دور المدينة وتعدد الوظائف التي أصبحت تقدمها من مركز حضري صغير على الساحل يقدم الخدمة للعابرين للطريق الرابط بين الشرق والغرب، إلى مركز محلي يقدم خدمات للمناطق المجاورة، إلى مركز بلدي توسعت مناطق نفوذه وتأثيره على المناطق التي حوله، إلى مركز على مستوى الإقليم، حيث أصبحت سرت أول مدينة متوسطة بين مصراتة وإجدابيا على ساحل خليج سرت، وهذا يعني وقوعها بين القطبين الحضريين التقليديين الكبيرين طرابلس وبنغازي، اللذين يمثلان الثقل السكاني والحضري الكبير في ليبيا، إضافة إلى وقوع سرت وسط منطقة صحراوية ممتدة الأطراف تسيطر على القرى والمناطق التي حولها باعتبارها مركز خدمة متنوعة.

تضاعف دور المدينة خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، بعد أن أصبحت تقدم الوظيفة الإدارية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، حيث أصبحت مركزاً لعدد أربع محلات وسط المدينة ومقر للشعبية التي تمتد منطقة نفوذها من رأس الأنوف شرقاً إلى الهيشة الجديدة غرباً حتى أبو نجيم جنوباً على مساحة قدرها (91.879.90 كم²) بمجموع سكان يبلغ 141373 نسمة.⁽¹⁾

وتضاعف هذا الدور مرة أخرى بتمركز الإدارات الرئيسية في الدولة واحتضانها للعديد من اللقاءات والمؤتمرات الدولية خلال السنوات الأخيرة.

(1) مكتب الجامعة للاستشارات الهندسية، طرابلس، مشروع الجيل الثالث للمخططات - إقليم الخليج التخطيطي - ملخص مخطط الإقليم الفرعي التخطيطي سرت، 2008م، ص 8.

جدول (5): النمو السكاني لمدينة سرت خلال 2000 - 2006م

معدل النمو السنوي %	المجموع		غير الليبيين		الليبيون		السنة
	%	بالآلاف	%	بالآلاف	%	بالآلاف	
1.8	100	38327	11.4	4372	88.6	33955	2000
1.8	100	56681	8	4497	92	52184	2006

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لنتائج التعداد العام للسكان 2006م. أما سنة 2000 فهي تقدير.

2.3- تطور أعداد سكان مدينة سرت.

تعد سرت قطب النمو الرئيسي ضمن شعبية سرت، وذلك لأنها تمثل مقر الإدارة التنفيذية على المستوى الوطني، أما ما يخص الدور الذي تلعبه على مستوى الشعبية فإنها توفر كل الخدمات للمناطق المجاورة لها، حيث يوجد بها المستشفى الرئيسي الوحيد إضافة إلى الجامعة ومقرات الإدارة التنفيذية على مستوى نطاقها، إضافة إلى ما توفره من فرص عمل للسكان بواسطة مرافقها الخدمية المختلفة كالاتصالات والخدمات التعليمية والصحية والمصارف والتأمينات والمؤسسات التجارية والصناعية المختلفة وغيرها.

وتشير بيانات السكان التفصيلية لمدينة سرت وفق التعدادات العامة للسكان الرسمية والتي أجريت على المستوى الوطني أن عدد سكان مدينة سرت قد ارتفع من 4877 نسمة لسنة 1954م وهو أول تعداد رسمي للسكان على مستوى ليبيا إلى 7100 نسمة سنة 1964م وهو التعداد الثاني ثم ارتفع إلى 18408 نسمة سنة 1973م و18495 نسمة سنة 1984م من 27700 نسمة سنة 1995م إلى 56681 نسمة سنة 2006م وهو التعداد الأخير ويمثل حجم سكان مدينة سرت ما نسبته 40.1% من جملة سكان شعبية سرت البالغ عددهم 141378 نسمة حسب تعداد 2006م.

ويؤشر ذلك إلى أن حركة الهجرة من الريف إلى المدينة وعودة الليبيين من المنفى في الدول

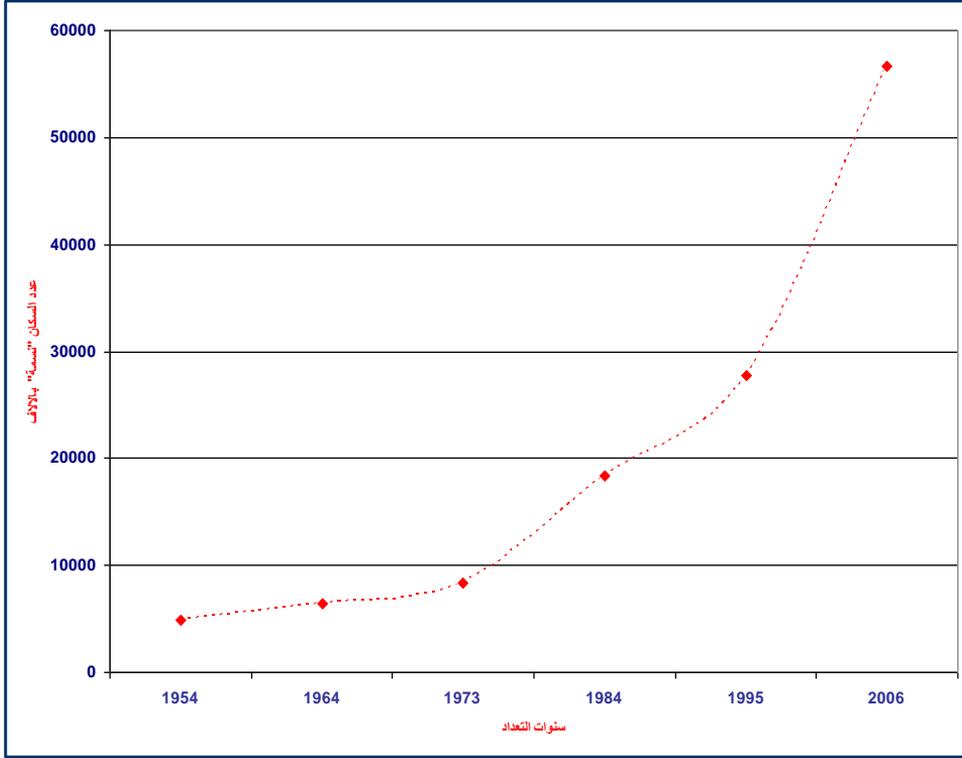
المجاورة بعد فترة الاستعمار الإيطالي لليبيا قد أسهم في زيادة عدد السكان بالمدينة، هذا وقد شهدت مدينة سرت بعد ذلك تراجعاً ملحوظاً في معدل النمو خلال النصف الثاني من الثمانينيات وخلال عقد التسعينيات نظراً لتراجع عامل الهجرة وارتفاع سن الزواج والأحوال الاقتصادية التي أدت إلى تراجع حركة بناء المساكن مما أثر بدوره على تراجع حالات الزواج ونرجح الارتفاع في معدل النمو السنوي خلال الفترة التعدادية الأخيرة إلى عاملين هما:

1- توافد أعداد كبيرة من سكان الأرياف من المنطقة باتجاه المدينة نظراً لما توفره من مساكن وخدمات ومرافق كما عملت الأرياف على طرد سكانها نتيجة التناقص في المخزون الجوي للمياه بالأودية التي أقيمت عليها المشروعات الزراعية خلال بداية عقد السبعينيات مما نتج عن إهمال القطاع الزراعي وتدني مردوديته.

2- يؤخذ على التعداد السكاني لمدينة سرت سنة 1995م أنه ذكر المدينة على أنها محلتان فقط وفي تعداد 2006م على أنها أربع محلات وهذا جعل الفارق بين عدد السكان كبيراً جداً مما يعطى معدل عن سكان سنوي وصل إلى حدود (6.5%) سنوياً.

وبين الشكل (16) تطور أعداد سكان مدينة سرت خلال الفترات التعدادية من 1954م إلى 2006م ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك زيادة واضحة في أعداد سكان مدينة سرت، وهذا دليل على أن المدينة مستقطبة للسكان عن طريق الهجرة الداخلية من المدن والقرى الأرياف المجاورة أو عن طريق الزيادة الطبيعية للسكان من واقع ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات بسبب تحسن الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها.

شكل (16): تطور أعداد سكان مدينة سرت 1954-2006م



المصدر:

- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1954م.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1964م.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973م.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984م.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995م.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006م.

3.3- الزيادة الطبيعية.

إن زيادة عدد السكان هو محصلة العلاقة بين المواليد والوفيات إضافة إلى ما يكسبه سكان منطقة ما عن طريق الهجرة، ومع أن التزايد في أعداد المواليد لمدينة سرت لا يظهر تأثيره بوضوح نتيجة لمجموعة من الاعتبارات من بينها تغير القيمة الاجتماعية والاقتصادية للطفل من كونه دعماً مستقبلياً للأسرة إلى كونه عبئاً عليها إضافة إلى الموقف الاجتماعي السلبي من زيادة المواليد في الأسرة، وما يترتب عليه من تزايد في أعباء الإعالة، كما أن تأخر سن الزواج حيث وصل متوسط العمر عند أول زواج إلى ثلاثة وأربعين سنة وفقاً لبيانات تعداد 2006م وتحديد سن الزواج عشرون سنة للذكور وثمانين عشرة للإناث.

وقد بلغ معدل المواليد ببلدية سرت 19.6 في الألف أما معدل المواليد في مدينة سرت فهو يصل إلى 25.6 في الألف أما معدل الوفيات فقد شهد انخفاضاً بلغت نسبته 7 في الألف.⁽¹⁾

4.3- الهجرة.

ترجع أهمية دراسة ظاهرة الهجرة للدور الذي تلعبه في معادلة النمو السكاني وأهميتها الحيوية في تقديرات القوى العاملة، كما أن أهمية معرفة اتجاه الهجرة تفيد في رسم السياسات الإسكانية والزراعية والتعليمية وغيرها وتسهم الهجرة في تقدير وتقييم حجم الهيكل السكاني، وتحديد الاتجاهات المتوقعة للنمو السكاني والهجرة الداخلية لا يمكن قياسها وتحديدها بسهولة إلا أن تأثيراتها دون شك تنعكس على عدد أكبر من السكان. وتعتبر مدينة سرت من المدن المستقطبة للهجرة كونها تمثل مقراً رئيسياً للمباني

(1) مكتب البحوث والاستشارات الهندسية، طرابلس، مشروع الجيل الثالث للمخططات، الإقليم الفرعي سرت، 2006م، ص 37.

الإدارية على المستوى الوطني، إضافة إلى ما تشهده من حركة تنموية وعمرانية واقتصادية، كما أن موقعها في منتصف الطريق الساحلي كمركز خدمات ونقطة اتصال إلى مدن الجنوب، وتلعب الهجرة الوافدة إلى مدينة سرت دوراً مهماً في التغيرات الديموغرافية خاصة في الحجم والتركيب العمري والنوعي للسكان حيث تستقطب المدينة حملة الشهادات العلمية والكوادر الفنية من باقي المناطق.

وتشهد المدينة حركة هجرة مغادرة خاصة إلى مدينة طرابلس ومدينة بنغازي، وبالرجوع إلى البيانات الخاصة بحركة الهجرة والتي تم الحصول عليها من مكتب السجل المدني سرت اتضح بأن معدلات الهجرة الوافدة إلى المدينة بلغت (2.3%)⁽¹⁾، ويتضح من هذا المعدل أن حركة الانتقال من الأرياف المحيطة بالمدينة قد شهدت زيادة ملحوظة كون المدينة المركز الرئيسي للبلدية، وما تتميز به من خدمات متنوعة تقدمها لسكانها بالإضافة إلى حركة الهجرة الوافدة من بقية مناطق الدولة إلى المدينة.

أما بالنسبة للهجرة المغادرة من المدينة بلغت (0.7%) وقد كان اتجاه الهجرة المغادرة نحو مدينتي طرابلس وبنغازي، ومما سبق يتضح بأن صافي الهجرة بلغ (1.5%) مما ساهم في زيادة نمو السكان بالمدينة.

5.3- السكان الليبيون وغير الليبيين.

تمثل نسبة السكان الليبيين بمدينة سرت إلى غير الليبيين حوالي (92%) أي نسبة السكان غير الليبيين تساوي (8%)، وتم الاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان 2006م لاستخراج هذه النسبة ويوضح الجدول (6) أعداد السكان الليبيين وغير الليبيين سنة 2006م ونسبتهم ومعدل النمو السنوي.

(1) مقابلة شخصية مع مدير المكتب السجل المدني سرت بتاريخ 2006/12/18م.

جدول (6): أعداد السكان الليبيين وغير الليبيين سنة 2006م

معدل النمو السنوي	المجموع		غير الليبيين		الليبيون		السنة
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1.8%	100	56681	8	4497	92	52184	2006

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006م.

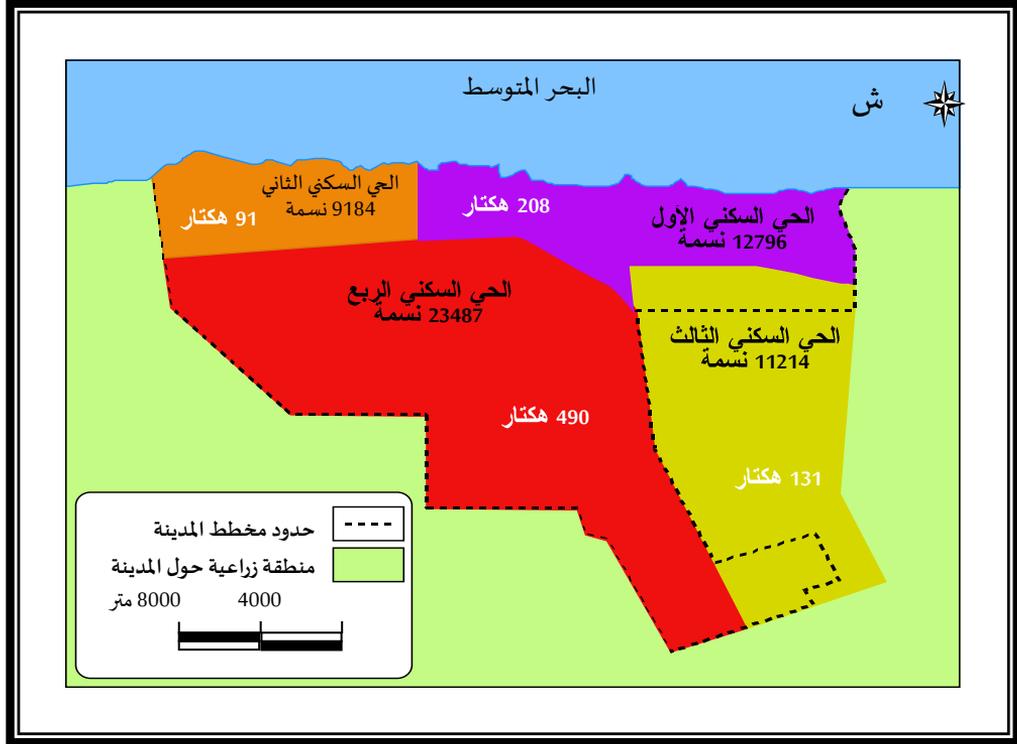
ومن خلال الجدول يتضح أن الغالبية العظمى من السكان هم من الليبيين أي أن نسبة السكان غير الليبيين لا تمثل إلا نسبة بسيطة من سكان المدينة.

6.3- توزيع السكان وكثافتهم.

قدرت مساحات الأحياء السكنية الأربعة الواقعة ضمن المخطط الحضري القائم بحوالي تسعمائة وعشرين هكتاراً، منها واحد وتسعون هكتاراً للحى السكنى الثانى الذى يبلغ عدد سكانه وفق تعداد 2006م 9184 نسمة بكثافة سكان تصل إلى حدود 100.9 شخص/هكتار، وهو يمثل أعلى كثافة مقارنة ببقية أحياء المدينة يليه الحى السكنى الثالث بمساحة تقدر بحوالى مائة وواحد وثلاثين هكتاراً وعدد سكانه 11214 نسمة بكثافة سكانية تصل إلى 85.6 شخص/هكتار، ثم الحى السكنى الأول بمساحة تقدر بحوالى 208 هكتار وعدد سكانه 12796 نسمة وبكثافة سكانية تصل إلى حدود 61.5 شخص/هكتار، وأخيراً الحى السكنى الرابع الذى تقدر مساحته بحوالى 490 هكتاراً وهو من أكبر الأحياء مساحةً ويبلغ عدد سكانه 23487 نسمة إلا أنه أقل كثافة حيث تقدر بحوالى 47.9 شخص/هكتار⁽¹⁾ ويوضح خريطة (11) الأحياء الأربعة ومساحتها وعدد السكان بها.

(1) المرجع السابق، ص 6.

خريطة (11): مساحة الأحياء وعدد السكان بمدينة سرت 2006م



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على خرائط مصلحة التخطيط العمراني سرت، 2006 م

يُبين التعداد العام للسكان 2006م أن سكان مدينة سرت قد بلغ 56681 نسمة يتوزعون على مساحة من الأرض حسب المخطط الحضري الممتد قدرها 1327.28 هكتار وهذا يبين أن كثافة السكان بالمدينة يبلغ حوالي 406 أشخاص / هكتار وهذا يعني أن كثافة السكان في مدينة سرت منخفضة قياساً بالمدن الكبيرة في ليبيا.

7.3- السكان حسب العمر والنوع.

يقصد بالتوزيع حسب السن تقسيم السكان إلى مجموعات حسب فئات سنهم، ويمكن تقسيم سكان مدينة سرت إلى ثلاث فئات عمرية كبرى وهي فئة صغار السن أو الشباب 0-19 سنة، وفئة متوسطي الأعمار أو الناضجين 20-64 سنة وفئة كبار السن أو الشيوخ 65 سنة فأكثر، وتفيد دراسة تركيب السكان حسب الأعمار المسؤولين عن التخطيط ورسم السياسة العامة للدولة في مختلف الميادين لارتباط التركيب العمري بالنشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي والحيوية الديموغرافية للسكان، إضافة إلى تحديد إمكانيات الدولة من القوى البشرية وقدرتها على تأدية الخدمات وبين الجدول (7) السكان حسب فئات العمر سنة 2006م.

جدول (7): سكان مدينة سرت الليبيون حسب فئات العمر لسنة 2006م

فئات السن	العدد	%
19-0	33775	59.5
64-20	21361	37.7
65 فأكثر	1546	2.8
المجموع	56682	% 100

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006م.

ويُلاحظ هنا بأن فئة صغار السن مرتفعة 59.5%، مما يزيد معدل الإعالة تليها فئة الشباب نسبة 37.7%، ثم كبار السن 2.8% وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمدن الأخرى.

كما يوضح الجدول (8) فئات العمر من حيث النوع وإجمالي سكان مدينة سرت سنة 2006م، وتبدأ من فئة العمر 0-4 حتى فئة العمر 80 فما فوق، ويُلاحظ ارتفاع فئات الأعمار من 0-4 حتى 45-49 أي أن مجتمع مدينة سرت يتصف بأنه شاب وهذا يرفع معدل الإعالة، حيث إن أغلب هذه الفئات هم من الشباب الذين في سن الدراسة أي أنهم قادرون على العمل ولكن لا يعملون بحكم أنهم منتسبون إلى مؤسسات التعليم.

أما التركيب الجنسي للسكان والمقصود به توزيع السكان إلى ذكور وإناث عادة ما تكون أعدادهم متقاربة، واختلاف عدد الذكور عن عدد الإناث في فئة الأعمار من الأمور الهامة له تأثير بالغ في أوضاع السكان من حيث الاحتياجات النوعية ووظائفهم الاقتصادية والاجتماعية وتصل النسبة المئوية للإناث في مدينة سرت إلى حوالي 48.6% أما للذكور تصل النسبة إلى 51.4%.

جدول (8): فئات العمر وعدد النوع وجملة سكان مدينة سرت سنة 2006م

الرقم	فئات العمر	ذكور	إناث	جملة
1	4-0	2575	2475	5050
2	9-5	2861	2849	5710
3	14-10	3247	3047	6294
4	19-15	3533	3313	6846
5	24-20	3720	3520	7240
6	29-25	3433	3333	6766
7	34-30	2700	2450	5150
8	39-35	1537	1600	3137
9	44-40	1144	1083	2227
10	49-45	858	758	1616
11	54-50	858	808	1666
12	59-55	572	542	1114
13	64-60	552	542	1094
14	69-65	572	572	1144
15	74-70	276	266	542
16	79-75	266	256	522
17	+80	274	286	560
المجموع		28981	27700	56681

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006م، ص1.

وتمثل النسبة النوعية (نسبة الذكورة) في مدينة سرت 106 ذكر لكل 100 أنثى وفق تعداد 2006م والجدول (9) يوضح السكان حسب الجنس في مدينة سرت.

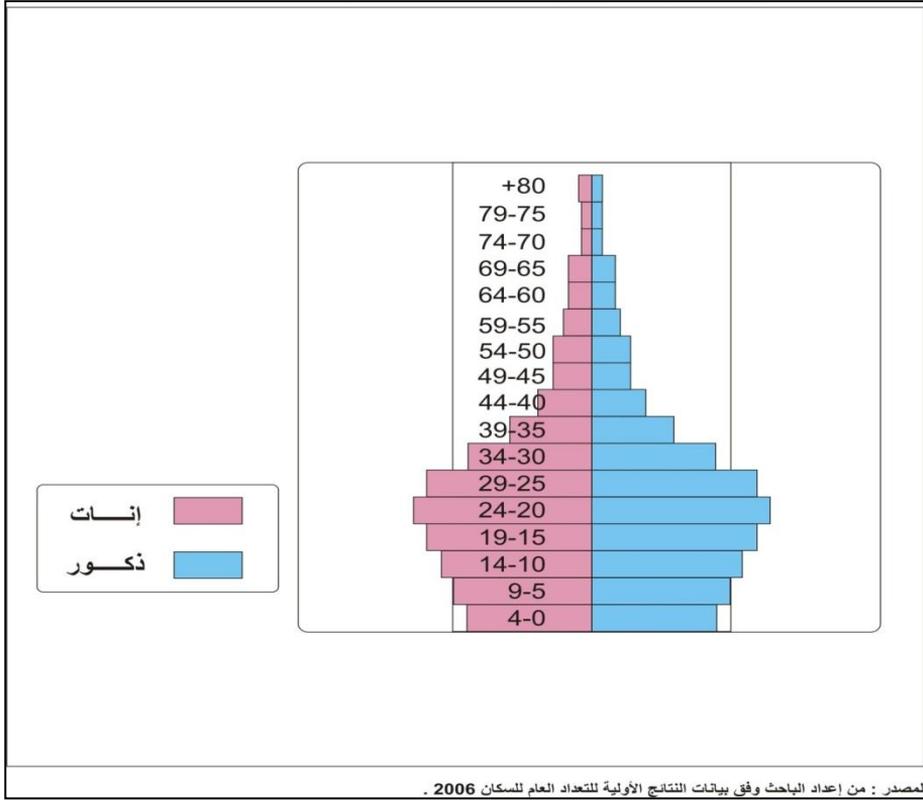
جدول (9): سكان مدينة سرت حسب الجنس 2006م

الإجمالي	المجموع		غير ليبينين		المجموع	ليبينون	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور		إناث	ذكور
56681	28069	286612	1711	2786	52184	26358	25826

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006م.

وبدراسة الشكل (17) الذي يمثل الهرم السكاني لمدينة سرت لسنة 2006م، نلاحظ بوضوح بأن قاعدة الهرم والتي تمثل الفئة العمرية لصغار السن أصبحت تتناقص وهذا يرجع كما ذكرنا إلى ارتفاع سن الزواج لدى الشباب ونقص المواليد، إضافة إلى انخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإعالة خلال السنوات الأخيرة ورغبة الأسرة في الحد من المواليد والتنظيم الطوعي ونلاحظ ارتفاع الفئات العمرية من 14-10 و 19-15 و 20-24 ومرد هذا إلى أن فترة نمو السكان ومعدل النمو كان مرتفعاً خلال السنوات السابقة لسنة 2006م أي خلال التعدادات العامة للسكان، وخصوصاً خلال فترة السبعينيات حيث ارتفاع مستوى الدخل وارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة وزيادة المواليد الناتجة عن تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية في تلك الفترة، انعكس على هذه الفئات خلال التعداد الأخير بقيت قمة الهرم دون تغير وستشهد ارتفاعاً خلال الفترة التعدادية القادمة والنتائج عن تقدم للفئات العمرية المشار إليها أعلاه، وما لذلك من تأثير على المجتمع من حيث ارتفاع نسبة كبار السن وما يتطلب ذلك من إعالة وتكاليف لهذه الفئة غير العاملة اقتصادياً وهناك تطابق كبير بين الهرم السكاني لمدينة سرت والهرم السكاني لليبيا بصورة عامة.

شكل (17): الهرم السكاني لمدينة سرت 2006م



8.3- عدد وحجم الأسر.

لحجم الأسرة دلالات مهمة في فهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للسكان، فكل حجم الأسرة يؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة وانخفاض مستوى المعيشة ويدل على الترابط الأسري وقوته، كما يدل أيضاً على ارتفاع معدلات الإنجاب وزيادة صغار السن، ويمثل بالتالي تغلب صفة الشباب على المجتمع وارتفاع معدل النمو السكاني به، وقد بلغ عدد الأسر بمدينة سرت خلال سنة 2006م 7576 أسرة مجموع أفرادها 56681 نسمة، بمتوسط قدره 7.5 أفراد للأسرة الواحدة وهو معدل مرتفع، ويلاحظ من خلاله

كبر حجم الأسرة وعدد أفرادها، إضافة إلى زيادة الخصوبة، ومعدلات الإنجاب، وانخفاض الوفيات.

وقد ظهر في تعداد سنة 1995م، بأن متوسط حجم الأسرة في ليبيا حوالي 6.4 فرداً للأسرة مما يعني تقارب متوسط حجم الأسرة بمدينة سرت مع المتوسط العام للدولة.

9.3- الحضر والريف.

اختلفت الآراء حول تصنيف السكان، من حيث الحضر والريف واكتسابهم للخصائص الحضرية، كما أن التعدادات العامة للسكان منذ سنة 1954م، اختلفت في توضيح أو تعريف دقيق للحضر والريف، وتباينت بعد ذلك كل التعدادات حول هذا المصطلح، كما أن هذا الموضوع محل خلاف بين العديد من دول العالم، ومن خلال دراسة خصائص سكان مدينة سرت وكثافتهم وتوزيعهم وهجرتهم، نلاحظ بأن التصنيف الحضري للتجمعات السكانية على المستوى الوطني، تشير إلى أن سكان مدينة سرت داخل نطاق المخطط المعتمد هم من الحضر مع الاتجاه إلى بقاء بعض الملامح والسلوك الريفي في بعض الأحيان.

الفصل الرابع

خدمات المدينة

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

- 1.4 - إمدادات المياه. ✍
- 2.4 - الصرف الصحي. ✍
- 3.4 - خدمات النفايات والنظافة. ✍
- 4.4 - الأحزمة والمناطق الخضراء حول ووسط المدينة. ✍
- 5.4 - خدمات الهاتف والبريد. ✍
- 6.4 - خدمات الكهرباء. ✍
- 7.4 - خدمات المواصلات والنقل. ✍

الفصل الرابع

خدمات المدينة

مدخل.

هناك مجموعة من الخدمات الأساسية التي تقدمها المدينة للسكان القاطنين فيها بصورة مباشرة، وتقدم هذه الخدمات كذلك للسكان المتوردين على المدينة خلال فترات مختلفة، وتُكمن أهمية دراسة هذه الخدمات للتعرف على حجم الخدمة ونوعيتها وكيفية تقديمها ومدى كفاءتها وتطور هذه الخدمة منذ البدء في استعمالها.

تلعب هذه الخدمات دوراً أساسياً في استقرار السكان، وبالتالي التأثير على مساحة المخطط وشكل المدينة، ويمكن اعتبار مدينة بدون خدمات مستحيلة الوجود، كما أن الخدمات عندما تُقدم بشكل جيد تساهم في استقرار السكان ورفاهيتهم، وستعرض في هذا الفصل إلى الخدمات المتنوعة التي تقدمها مدينة سرت.

1.4- إمدادات المياه.

الماء عنصر أساسي من عناصر الطبيعة ويلعب دوراً أساسياً في الحياة، ويتم استخدام الماء في عدة أغراض منها الزراعية، والصناعية، والحضرية، أي الاستهلاك البشري المباشر في عملية الشرب، والنظافة، وري الحدائق، والمنتزهات داخل مخطط المدينة.

اعتمدت مدينة سرت منذ نشأتها على آبار سطحية قليلة العمق على ساحل البحر، حيث مياه الرشح باعتبار أن المدينة تقع مباشرة على الساحل، حيث تعمل حبيبات الرمال البيضاء على ترشيح مياه البحر، لتصبح صالحة للاستعمال، ويلاحظ ذلك من خلال الآبار المنتشرة على طول ساحل المدينة ويصل عمق البئر من مترين إلى خمسة أمتار

حسب نوع التربة والموقع الذي فيه البئر صورة (11).

صورة (11): بئر ماء رشح شاطئ سرت



المصدر : من تصوير الباحث

وعمليّة ترشيح المياه، هي عمليّة ذاتية تتم عندما تحصل عمليّة مد البحر إلى الشاطئ تتسرب المياه العذبة إلى باطن الأرض ويتم ترشيح الأملاح والمواد العالقة في الرمال، ويقوم السكان بالحفر يدوياً حتى يتم الوصول إلى هذه المياه، حيث يتم نقلها للاستفادة منها في عمليّة الاستخدام المنزلي، وسقي الحيوانات، وري الأشجار، والنباتات المنزلية التي يعتمد عليها السكان في الاكتفاء الذاتي من الخضراوات والأشجار المنزلية خلال الموسم.

استمر هذا الوضع حتى عام 1964م عندما تم تنفيذ أول شبكة من المواسير في منطقة مركز المدينة⁽¹⁾، وتم ربط المدينة بعدد ثلاث آبار مياه من قصر أبوهادي عشرون كم جنوب مدينة سرت، حيث تتوفر المياه الصالحة للشرب من المخزون الجوفي والسطحي للمياه، وقُدّرت الكمية المنتجة من هذه الآبار بحوالي أربعة وخمسين متراً مكعباً في الساعة⁽²⁾، وكانت كمية المياه تكفي للاستهلاك البشري والحضري نظراً لمحدودية سكان المدينة في تلك الفترة حيث كانوا 7100 نسمة حسب تعداد 1964م، مع ملاحظة بأن الماء كان يُباع في براميل سعة مئتي لتر قبل إنشاء الشبكة المذكورة، وتبين الخريطة (12) شبكة مياه سرت سنة 1966م.⁽³⁾

تزايد عدد سكان المدينة بعد ذلك نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة، وتضاعف العدد خلال العشرين سنة التالية، وأصبحت المدينة تعاني من نقص حاد في كمية المياه، حيث لم تعد تكفي آبار الرشح الساحلية أو كمية المياه من قصر أبو هادي وزادت المباني والإنشاءات والاستخدامات الحضرية، مما انعكس على عمليّة الاستهلاك من المياه، تم التفكير جدياً في حل هذه المشكلة، حيث تم في سنة 1976م الشروع في تنفيذ محطة لتحلية مياه البحر غرب المدينة بمنطقة الزعفران، وبلغت الكمية المنتجة من هذه المحطة

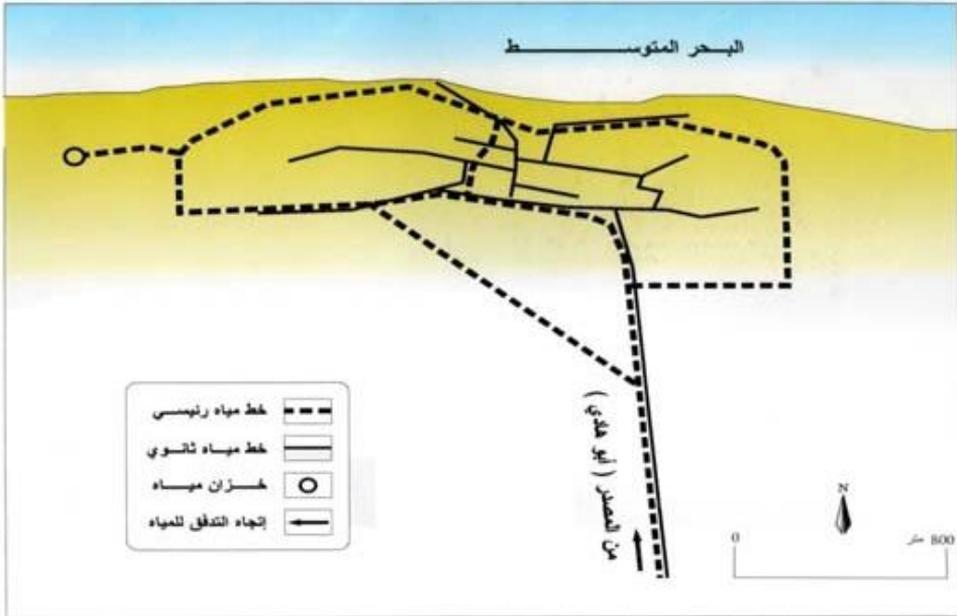
(1) وزارة التخطيط والتنمية، الإسكان في ليبيا، الجزء الأول، 1964، ص 156.

(2) مصلحة التطوير العمراني، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره، ص 162.

(3) وزارة التخطيط والتنمية المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره، ص 162.

حوالي 3.3 ملايين متر مكعب/سنة 1977م⁽¹⁾، زاد عدد سكان المدينة وتضاعف مرة أخرى وحدث عجز في إمدادات المياه نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وتوسع المنطقة الحضرية إضافة إلى تغير وظائف المدينة، وتطور الأنشطة التي تمارسها، حيث دخلت الصناعات الصغرى وما تبعها من زيادة في السكان، كما أن توسع المخطط العام والحضري للمدينة، وزيادة عمليات البناء والتعمير أدى إلى الطلب المتزايد على المياه. ونظراً لحاجة محطة التحلية إلى الصيانة المستمرة وارتفاع تكاليف هذه الصيانة، وتوقفها من فترة إلى أخرى، أدى إلى ضعف في إمدادات المياه، وأصبحت المدينة تواجه مشكلة حقيقية في إمدادات المياه لكافة الاستخدامات.

خريطة (12): شبكة المياه بمدينة سرت 1966م



(1) مصلحة التخطيط العمراني، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سابق، ص 2.

ازداد الضغط على موارد المياه بعد أن أصبحت المدينة تنمو بشكل متسارع نتيجة الزيادة في عدد السكان وتعدد الوظائف كما ذكرنا، حيث زادت الوظيفة الإدارية وما يتبعها من وظائف خدمية أخرى، وفي سنة 1993م تدفق النهر الصناعي العظيم إلى شرايين المدينة، وتم تنفيذ الشبكة الثالثة للمياه من أنابيب (PVC) التي تقاوم التآكل نظراً لوجود أملاح كثيرة في التربة في أغلب أنحاء المدينة، حيث لوحظ تآكل الشبكتين الأولى والثانية، المتكونتين من أنابيب (الجلفناين) في الأولى والزهر في الثانية بلغ، معدل الضخ من مياه النهر الصناعي حوالي 3م60.000 في اليوم، حيث تم تنفيذ مجموعة من الخزانات العلوية والسفلية غرب المدينة وشرقها، وحُلّت مشكلة المياه في المدينة، وبلغت كمية المياه المتدفقة سنة 2003م حوالي 3م34723 في اليوم الواحد، وفي سنة 2006م بلغ الاستهلاك اليومي خمسين ألف متر مكعب، مع ملاحظة بأن استهلاك المدينة خلال فصل الصيف يرتفع ليصل إلى أكثر من 3م54000 في اليوم، وينخفض في الشتاء إلى حوالي 3م28000 في اليوم، وهذا راجع إلى كثرة استعمال المياه في فصل الصيف⁽¹⁾، وهو أمر طبيعي نتيجة ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف وزيادة الطلب على المياه في كافة الاستخدامات.

ويتوقع أن يزداد الطلب على المياه في المدينة خلال السنوات القادمة نتيجة الزيادة في عدد السكان، إضافة إلى نمط الاستهلاك للمياه بعد إنشاء شبكة الصرف الصحي، حيث زاد معدل الاستهلاك بعد ربط المنازل بشبكة الصرف الصحي الحديثة ضمن مشروع المرافق المتكاملة، وقد تم وضع خطة لمواجهة الطلب المتزايد على المياه والتخطيط للمستقبل بالشروع في تنفيذ محطة لتحلية مياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية غرب مدينة سرت بحوالي عشرين كيلو متراً، حيث يتوقع بأن تُساهم هذه المحطة في زيادة إمدادات المياه للمدينة وتوفير الطاقة الكهربائية.

كما أن هناك خطة علمية مدروسة تتعلق بتنقية وتصفية مياه الصرف الصحي عند

(1) مقابلة شخصية مع مدير شركة الأشغال العامة والخدمات سرت 2006/8/24م.

محطة المعالجة، ليتم استعمالها في الأغراض الخاصة بسقي الحدائق والاستعمال الصناعي وعمليات التنظيف وخلق موازنة مائية بين الطلب والعرض من المياه حفاظاً على موارد المياه والبيئة، ويبلغ طول شبكة المياه بمدينة سرت ستمائة وخمسة وأربعون كيلو متر سنة 2006م خريطة (13) حيث يبلغ طول الشبكة الرئيسية والفرعية مئتين وعشرة كيلو متر داخل مخطط مدينة سرت كما هو موضح في الجدول (10).

جدول (10): أطوال شبكة المياه بمدينة سرت 2006م

سنة التنفيذ	أطوال شبكة المياه (كم)		الموقع
	فرعية	رئيسية	
1990	435 كم	210 كم	مدينة سرت داخل المخطط

المصدر: شركة الأشغال العامة والخدمات سرت 2006م.

وتبلغ كمية المياه المستعملة في الأغراض الحضرية في مدينة سرت كما يبين الجدول (11) ثمانية وسبعين ألف متر مكعب في اليوم منها أحد عشر ألف من المياه الجوفية الواردة من أبو هادي والغربيات وسبعة آلاف من محطة التحلية وستون ألفاً من منظومتي النهر الصناعي العظيم السرير وجبل الحساونة عن طريق وصلة السدادة.

جدول (11): كمية استهلاك المياه للأغراض الحضرية في مدينة سرت 2006م

إجمالي الاستهلاك	النهر الصناعي	محطة التحلية	المياه الجوفية
م ³ يوم	م ³ يوم	م ³ يوم	م ³ يوم
78.000	60.000	7000	11000

المصدر: شركة الأشغال العامة والخدمات سرت 2007م.

وبدراسة الجدول (12) الذي يُبين الاستهلاك الشهري والسنوي من المياه بمدينة سرت نلاحظ اختلافها بين شهر وآخر وبين سنة وأخرى، حيث بلغ المتوسط السنوي لسنة 2000م حوالى 608.662 ألف متر مكعب و1.359.326 ألف متر مكعب في سنة 2006م، ويلاحظ بوضوح الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة عدد السكان ونمط الاستهلاك الحضري للمياه.

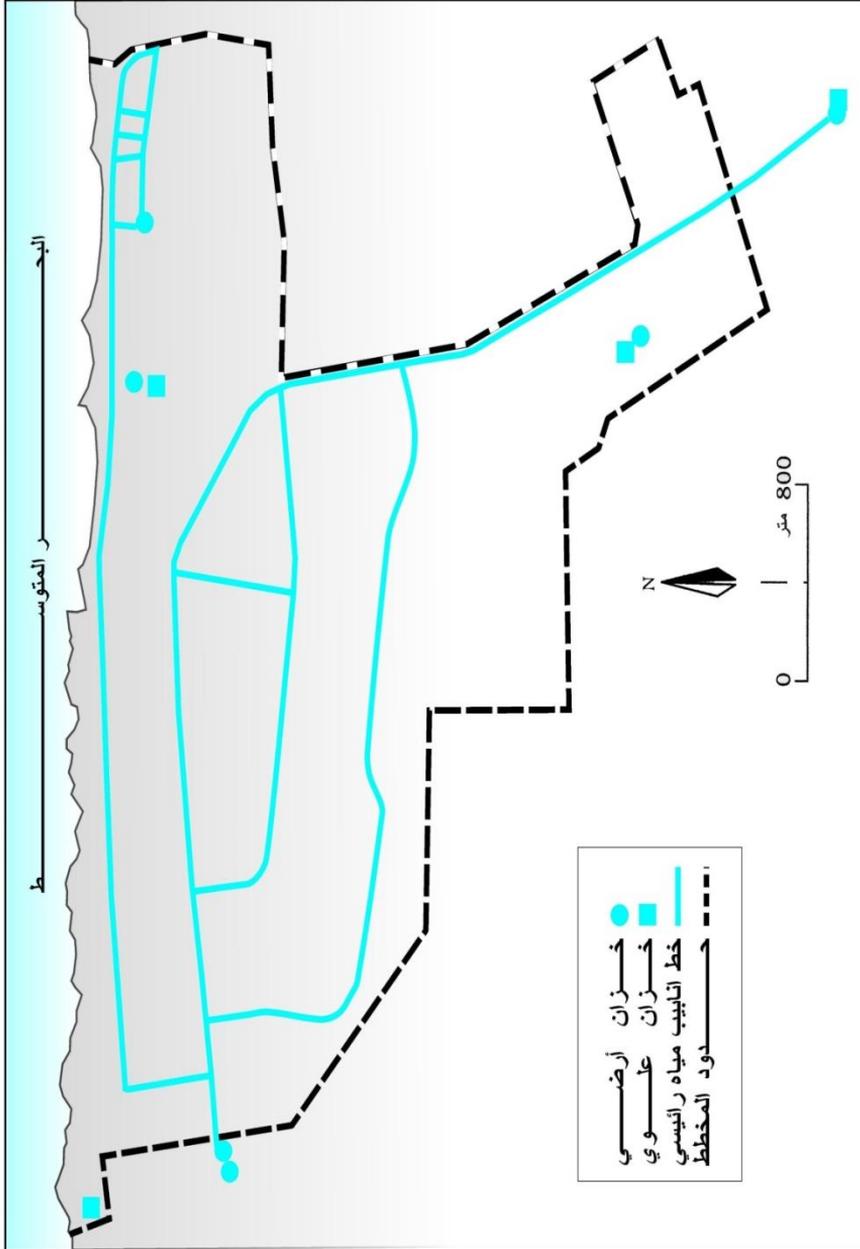
والجدير بالذكر بأن خزانات المياه الضخمة أو البحيرات المُعلقة كما يطلق عليها، والتي أنشئت لغرض تخزين المياه الجوفية القادمة من الجنوب الشرقي والجنوب الغربي من ليبيا عن طريق منظومتي النهر الصناعي العظيم، وهي خزان القرضابية الكبير وسعته 18.4 مليون متر مكعب وخزان القرضابية الصغير 6.8 ملايين متر مكعب، بحيث تبلغ كمية المياه التي تستوعبها هذه البحيرات المُعلقة 22.2 مليون متر مكعب وتقع هذه البحيرات شرق مدينة سرت على بعد حوالى ثمانية كيلو مترات، ويُنتظر أن تساهم هذه الكمية الهائلة من المياه في زيادة مساحة الأراضي المزروعة حول مدينة سرت وبالتالي المساهمة في النشاط الزراعي والاقتصادي وتغذية المدينة.

جدول (12): الاستهلاك الشهري والسنوي من المياه بمدينة سرت
بالمتر المكعب (2000م - 2006م)

المتوسط الشهري	المجموع	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر السنة
608.662	7303.954	749.488	718.801	806.612	699.845	651.967	651.298	667.812	673.766	575.001	596.428	512.828	600.420	2000
585.323	7023.884	622.369	575.599	630.242	401.153	719.002	854.618	662.516	642.139	726.442	779.105	653.145	624.510	2001
759.926	9119.1234	10008.425	948.631	972.852	896.486	915.971	947.3	761.341	781.169	749.927	828.205	665.786	650.420	2002
1.052.412	2712.318.0	1.029.177	1.046.250	1.093.036	1.048.879	1.134.904	1.062.366	1.030.390	1.041.220	995.957	1.021.334	866.340	840.510	2003
1.126.420	921.079	1.209.541	1.153.622	1.302.718	1.178.476	1.260.280	1.235.996	1.167.813	1.219.999	10105.776	1.602.785	909.242	900.100	2004
1.298.945	15.515.355	1.214.902	1.211.980	1.417.043	1.463.587	1.587.037	1.593.200	1.318.900	1.298.220	1.203.965	1.182.201.	1.013.867	1.010.210	2005
1.359.226	16.310.720	1.277.479	1.307.659	1.446.491	1.557.892	1.604.302	1.554.433	1.414.519	1.382.949	1.329.056	1.333.240	1.104.100	1.002.500	2006

المصدر: شركة الأشغال العامة والخدمات، سرت 2007م.

خريطة (13): شبكة المياه بمدينة سرت 2006م



2.4- الصرف الصحي.

نظراً لعدم وجود شبكة للصرف الصحي في مدينة سرت في السابق، يتم التخلص من مياه الصرف الصحي عن طريق الآبار السوداء داخل نطاق كل منزل، ويتم التخلص من مكونات هذه الآبار عند امتلائها بواسطة السيارات، حيث يتم سكب ذلك إما في البحر مباشرة وما لذلك من تأثير على البيئة البحرية من تلوث للشاطئ وعلى الأحياء البحرية بصورة خاصة، أو سكب هذه المخلفات في التربة حول المدينة، وما يسببه من تلوث للمياه الجوفية والتربة حيث إن المواد الكيماوية، والمخلفات الصناعية، وغيرها الناتجة من تحلل المواد العضوية تؤدي إلى تلوث التربة.

تم تنفيذ أول شبكة صرف صحي في مركز المدينة سنة 1966م بطول ثلاثة آلاف متر بقطر يساوي عشرة بوصة⁽¹⁾، وتبين الخريطة (14) شبكة الصرف الصحي في مدينة سرت سنة 1966م، مع تطور المدينة وزيادة عدد السكان أصبحت الحاجة ملحة إلى زيادة الشبكة، حيث تم في سنة 1978م الشروع في تنفيذ الشبكة الثانية في المنطقة السكنية الأولى والثانية والثالثة وهي المناطق السكنية الحديثة التي بُنيت على شكل مجاورات سكنية، في إطار تنفيذ مخطط الجيل التخطيطي الثاني.

ونظراً لعدم استكمال محطة المعالجة الرئيسية في المدينة، وتعثّر تنفيذها في الموعد المحدد لها نتيجة الحاجة إلى مواصفات جديدة للمحطة، تأخذ في حسابها الزيادة اللاحقة في عدد سكان سرت، فلم يتم الاستفادة من هذه الشبكة بالصورة المطلوبة واستمر الاستعمال التقليدي للخزانات الأرضية داخل نطاق كل منزل، ولم يتم استغلال هذه الشبكة رغم تنفيذها.

وبعد ذلك تم الشروع في تنفيذ مشروع المرافق المتكاملة منذ أكثر من أربع سنوات،

(1) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره ص 163.

حيث تم تصميم وتنفيذ شبكة من الأنابيب الخاصة بعمليات نقل المخلفات ومياه الصرف الصحي إلى محطة التنقية والمعالجة غرب المدينة، وقد تطلب ذلك القيام بأعمال مدنية لتحديد نقاط التجميع بما يُسهل تدفق هذه المواد مباشرة إلى محطة المعالجة، يلاحظ بأن ذلك أدى إلى زيادة كبيرة في استهلاك المياه، بعد أن تم تنفيذ الشبكة وربط المنازل وغيرها على هذه الشبكة وبلغ طول شبكة الصرف الصحي أربعمئة كيلومتر، منها مائة وستون كيلو متراً رئيسية ومئتان وأربعون فرعية نُفذت سنة 1990م كما يبين الجدول (13).

جدول (13): شبكات الصرف الصحي بمدينة سرت 2006م

سنة التنفيذ	أطوال شبكة الصرف الصحي (كم)		موقع شبكة الصرف الصحي
	فرعية	رئيسية	
1990	240 كم	160 كم	سرت

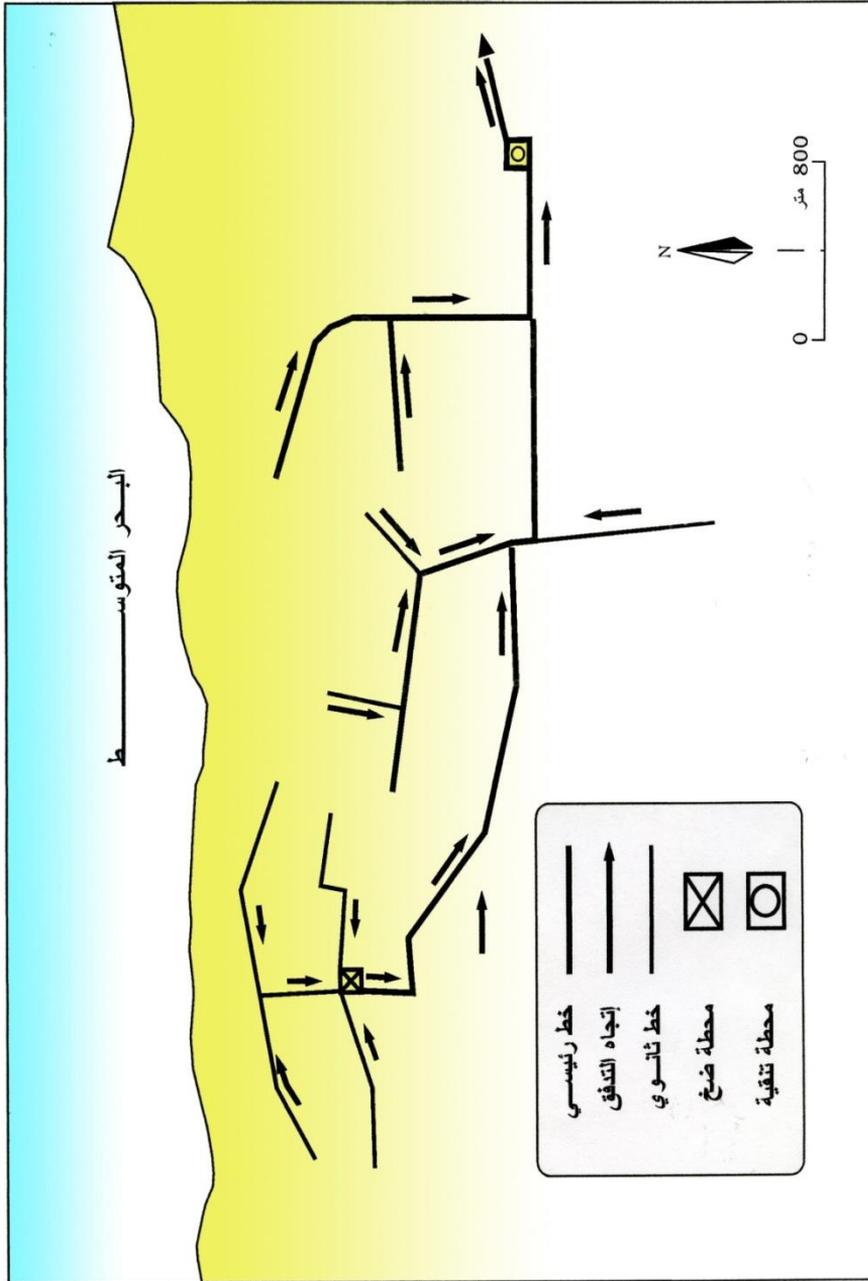
المصدر: شركة الأشغال العامة والخدمات سرت 2007م.

وبعد الانتهاء من تنفيذ واستكمال مشروع المرافق المتكاملة، تصبح كل منطقة المخطط من مباني ومرافق عامة متصلة بشبكة الصرف الصحي، أي أن نسبة الاستعمال للشبكة ستكون (100%) داخل نطاق المخطط المعتمد.

أما محطة تنقية مياه الصرف الصحي، فهي تعمل بكامل طاقتها وتقع غرب مدينة سرت ويتم التخلص من المياه بعد معالجتها بطرحها في البحر مباشرة.

وحق يتم الاستفادة من المياه التي تنتج من محطة المعالجة، فإن ذلك يحتاج إلى وضع خطة علمية مدروسة يتم من خلالها ري الحدائق والغابات، وإنشاء مصنع للأعلاف الخضراء قائم على مياه الصرف الصحي، وذلك للحفاظ على البيئة من التلوث والتقليل من استهلاك المياه وترشيدها باعتبارها مورداً هاماً في هذه البيئة الصحراوية الجافة.

خريطة (14): شبكة الصرف الصحي لمدينة سرت 1966م



3.4- خدمات النفايات والنظافة.

يتم طرح النفايات وهي مخلفات الاستهلاك البشري من المواد العضوية والمعدنية والخشبية بتجميع هذه النفايات من المنازل والطرق والممرات والأزقة الصغيرة، وقد كان هذا النظام محدوداً جداً سنة 1966م، حيث تقوم البلدية بنقل القمامة مرة واحدة في اليوم من الشارع الرئيسي ومنطقة السوق وسط المدينة بواسطة عربة يجرها حصان⁽¹⁾، ويتم طرح القمامة في حفرة على بعد كيلو متر واحد خارج المدينة ويتم حفر أخرى بعد امتلاء الأولى وهكذا.

في سنة 1982م تم الشروع في جمع النفايات بشكل منتظم وبمعدل ست مرات في الأسبوع وتُنقل إلى منطقة الردم الواقعة على مسافة خمسة عشر كيلو متر غرب سرت عند منطقة الأسباخ، يُلاحظ زيادة عدد مرات الجمع والنقل مقارنة بسنة 1966م، وذلك ناتج عن زيادة عدد السكان والاستهلاك والنمو الحضري الواضح، مما تطلب معه زيادة كمية النفايات وقد قامت الهيئة العامة للبيئة فرع سرت سنة 2005م، بإعداد دراسة عن القمامة المنزلية بمدينة سرت وفق الجدول (14) الذي يبين النسبة المئوية من المخلفات وقد بلغ متوسط كمية القمامة 136413 طن سنة 2005م.⁽²⁾

وهي كمية كبيرة مقارنة بالوضع الذي سبق الإشارة إليه، وهذا يدل على زيادة الاستهلاك الناتج عن ارتفاع مستوى دخل الفرد، إضافة إلى زيادة عدد السكان وما ينتج عنها من طرح مخلفات متنوعة، وقد بلغت نسبة المخلفات العضوية بين (50-70%) من جملة المكونات، تليها مخلفات الورق (15.6%) والبلاستيك (15.9%) والمعادن (2-5%) والزجاج (1-3%) والخشب (1-4%) والأقمشة وغيرها (3-5%) والجلود والمواد الأخرى المشابهة (7-10%)، ويُلاحظ هنا تنوع المخلفات وزيادتها وقد اتخذت شركة الأشغال

(1) المرجع السابق، ص 164.

(2) مقابلة مع مدير فرع الهيئة العامة للبيئة سرت 2006/12/24م.

العامة والخدمات سلسلة من الإجراءات التنفيذية لتجمع وحفظ وطرح القمامة وفق الأصول البيئية المتعارف عليها، وذلك للحفاظ على البيئة خصوصاً بعد أن تم رصف أغلب شوارع المدينة، وتم توزيع الأكياس البلاستيكية والصناديق على المنازل، ويتم تجميع القمامة بواسطة سيارات مُجهزة، ويتم التخلص منها في منطقة الأسبخ المنتشرة غرب المدينة، بطريقة غير قانونية أو بيئية تفتقر للمعايير الفنية التي يجب أن تُراعى عند التخلص من المخلفات بأنواعها.

يُوصى وفي سبيل ضمان سلامة البيئة، بأن يتم إنشاء مصنع لفرز وإعادة تدوير القمامة وصناعتها، بحيث يتم الاستفادة من المخلفات بشكل اقتصادي وبما يساهم في رفاهية السكان وخلق مواطن عمل لهم من منتجات هذه المخلفات.

جدول (14): مكونات القمامة المنزلية بمدينة سرت سنة 2005م

النسبة المئوية %	المواد
75-50 %	المخلفات العضوية
15-6 %	الورق العادي والمقوى
15 – 7 %	البلاستيك
5 – 2 %	المعادن
3 – 1 %	الزجاج
5 – 3 %	الأقمشة والجلود
4-2 %	الأخشاب
10 – 7 %	مواد أخرى

المصدر: الهيئة العامة للبيئة فرع سرت، بيانات غير منشورة، 2005م.

4.4- الأحزمة والمناطق الخضراء حول ووسط المدينة.

تلعب الأحزمة الخضراء حول المدن دوراً مهماً في تثبيت التربة والتخفيف من شدة الرياح والعواصف الرملية والترابية، وتُصبح مناطق محمية ويجعل بيئة المناطق الخضراء صالحة لتكاثر ونمو الأشجار والنباتات وتساهم في التنوع الحيوي، وتحافظ على التوازن البيئي ويعطي المنطقة اللون الجمالي والطبيعي الخلاب خصوصاً في فصل الربيع، كما أن للأشجار فوائد عدة في تصفية وتنقية الجو، وزيادة بخار الماء في الغلاف الجوي نتيجة عملية التمثيل الضوئي والنتح التي يقوم بها النبات.

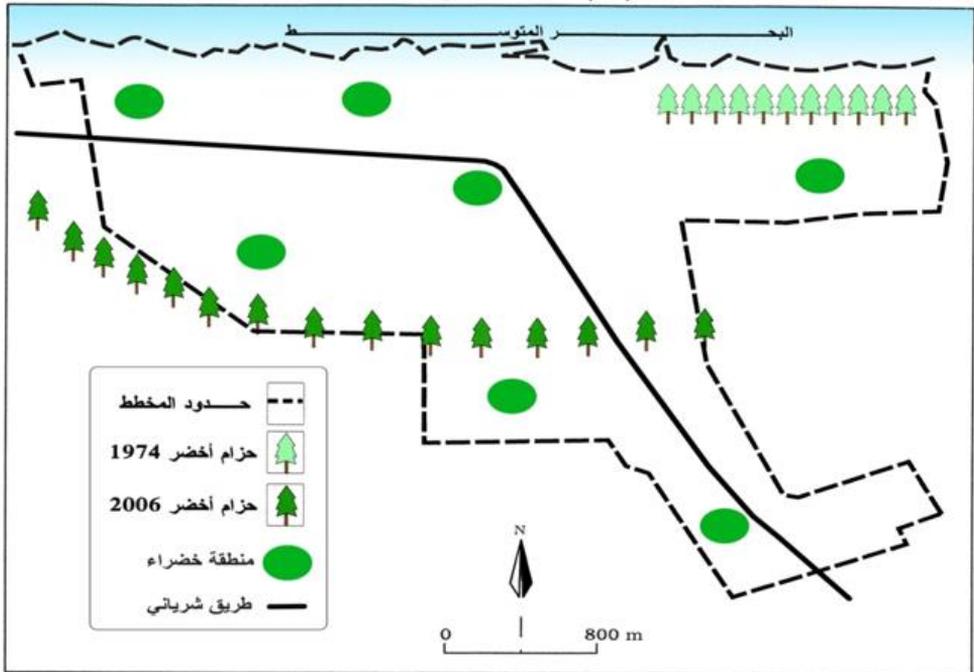
وكما نعرف بأن النبات هو الكائن الحي الوحيد الذي يقوم بامتصاص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي وإطلاق غاز الأكسجين، وكلنا نعرف أهمية هذا الغاز في عملية التنفس، ودور ثاني أكسيد الكربون في زيادة درجة الحرارة والتغير المناخي وما يسمى بظاهرة تأثير البيوت الزجاجية (Green House Effect) التي أصبحت تؤرق الأوساط العلمية والمنظمات البيئية.

يحيط بمدينة سرت حزام أخضر من أشجار الغابات، تم غرسها في الستينيات، وهي على شكل قوس يمتد من منطقة الزعفران عند مصب وادي تلال وحتى طريق بنغازي شرقاً، طول هذا الحزام يبلغ حوالي ثمانية كيلو متر بعرض ثلاثمائة متر كما تبين خريطة (15).

وقد كان هذا الشريط يشغل أيضاً منطقة الشاطئ شرق المدينة عند منطقة المنارة حتى منطقة الطويلة، أُزيلت هذه الغابات سنة 1973م، بعد أن تم الشروع في تشييد سبعمائة وحدة سكنية في تلك المنطقة (الجيزة البحرية)، مما أفقد مدينة سرت غابة ومنطقة خضراء جميلة كانت تساهم في تلطيف وتحسين الجو، وتضيف منظرًا جمالياً للمدينة وكانت متنفساً للسكان يزورونه أثناء الصيف وفي العطلات، ويعتبر موقعها متميزاً على شاطئ البحر، خصوصاً إذا ما عرفنا بأن البديل كان عبارة عن غابة من الخرسانة

(Concrete Jangle) في شكل مباني من دورين ذات تصميم معماري سيئ، ولم يكن بهذا المجمع من المباني أي منطقة خضراء كما أن الموقع المتميز وقيمة الأراضي الواقعة على الواجهة البحرية كان يفترض بأن يتم إنشاء مباني ذات خدمات تتصل بالترفيه والسياحة. ويلاحظ أن هذه المباني أصبحت تُشوه المنظر الجمالي لموقع سرت على البحر، وأن سعر الأراضي وقيمتها والتي تستغلها هذه الغابات الخرسانية لا يتناسب مع الموضع الحساس ولم تكن بديلاً مناسباً للغابات من الأشجار التي أزيلت والتي كانت تمارس دور المنتزه الوطني للسكان في المدينة القديمة وما حولها.⁽¹⁾

خريطة (15): الأحزمة والمناطق الخضراء بمدينة سرت



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لخرائط مصلحة التخطيط العمراني سرت 2006 م

(1) الدراسة الميدانية للباحث يوم 2006/2/14م.

أما المناطق الخضراء وسط المدينة أو حتى المساحات الفضاء داخل المخطط ضرورية لخلق توازن بين الإنشاءات والمباني، والمادة الخضراء في هذه المناطق مما يُعطي المنطقة طابعاً معمارياً وطبيعياً يُساهم في زيادة جمال البيئة.

كما أن المناطق الخضراء لها دور كبير في تلطيف الجو داخل المخطط، وتقوم بتثبيت التربة ومواجهة الرياح والغبار كما ذكرنا، وامتصاص الضوضاء التي تصدرها وسائل النقل والمحركات، والضجيج الناتج عن الحركة اليومية، كما أنها مصدر للألوان المتعددة التي تعطي المخطط المنظر الجمالي، وتساهم في الحد من التلوث البصري، لما فيها من أزهار وورود ونباتات تفوح منها الروائح الزكية، والتي تساعد على رفاهية السكان داخل المخطط ويقضون فيها أوقات فراغهم بعد عناء العمل.

ويتم تصميم المناطق الخضراء بحيث تتناسب مع كل حي أو مجاورة لتعكس الروح الجمالية والطبيعية للمنطقة التي تقع فيها، وتكون هذه المناطق ملاعب للأطفال لما بها من إنشاءات للترفيه واللعب وما تكسبه من طقس جميل خصوصاً أثناء الصيف والربيع، حيث إن الظلال الصادرة من هذه الأشجار تكون مناسبة للترفيه على السكان.⁽¹⁾

ويتم احتساب المناطق الخضراء داخل المخطط من قبل المهندسين والمخططين من المساحة الكلية للمخطط وفق معايير وحسابات معينة يراعى فيها الجانب الجمالي والترفيهي، بحيث لا تقل مساحتها عن (20%) من مساحة المخطط الشامل للمدينة بأي حال من الأحوال، وإذا ما استعرضنا مساحة المناطق الخضراء داخل مخطط مدينة سرت، نلاحظ بأن هذه المساحات قد تقلصت عدة فترات وزحفت المباني الخرسانية على الكثير من المناطق الخضراء، وتم انتهاك المخطط عدة مرات وخلال فترات مختلفة، حيث يلاحظ من خلال الجدول (15) بأن نسبة المناطق الخضراء في مدينة سرت قد تناقص، بل وأن نسبة

(1) أسماء إسماعيل كبلان، تقرير حول المسطحات الخضراء في مدينة سرت، تقرير غير منشور، 2004م، ص1.

التنفيذ في بعض السنوات كانت صفرأً عكس الاستعمالات الأخرى للأراضي، مثل الاستعمال التعليمي الذي وصلت نسبة الاستعمال فيه إلى (109%)، الاستعمالات التجارية والأعمال (126%)، الاستعمال الرياضي والترفيهي (31%)، الاستعمال الصحي (40.6%)، حيث بلغت نسبة المناطق الخضراء المزروعة داخل مخطط المدينة والمنفذة وفق المخطط الحضري عام 1988م حوالي (1.69) %⁽¹⁾ فقط.

والجدير بالذكر بأن أول حديقة عامة أنشئت بمدينة سرت سنة 1966م جنوب المدينة القديمة كما تُبين صورة (12) ولا زالت قائمة حتى الآن (2008م)، ويبلغ عدد الحدائق داخل مخطط مدينة سرت ست حدائق وثمانية مساحات فضاء، يمكن أن تصبح حدائق ومناطق خضراء في السنوات القادمة.

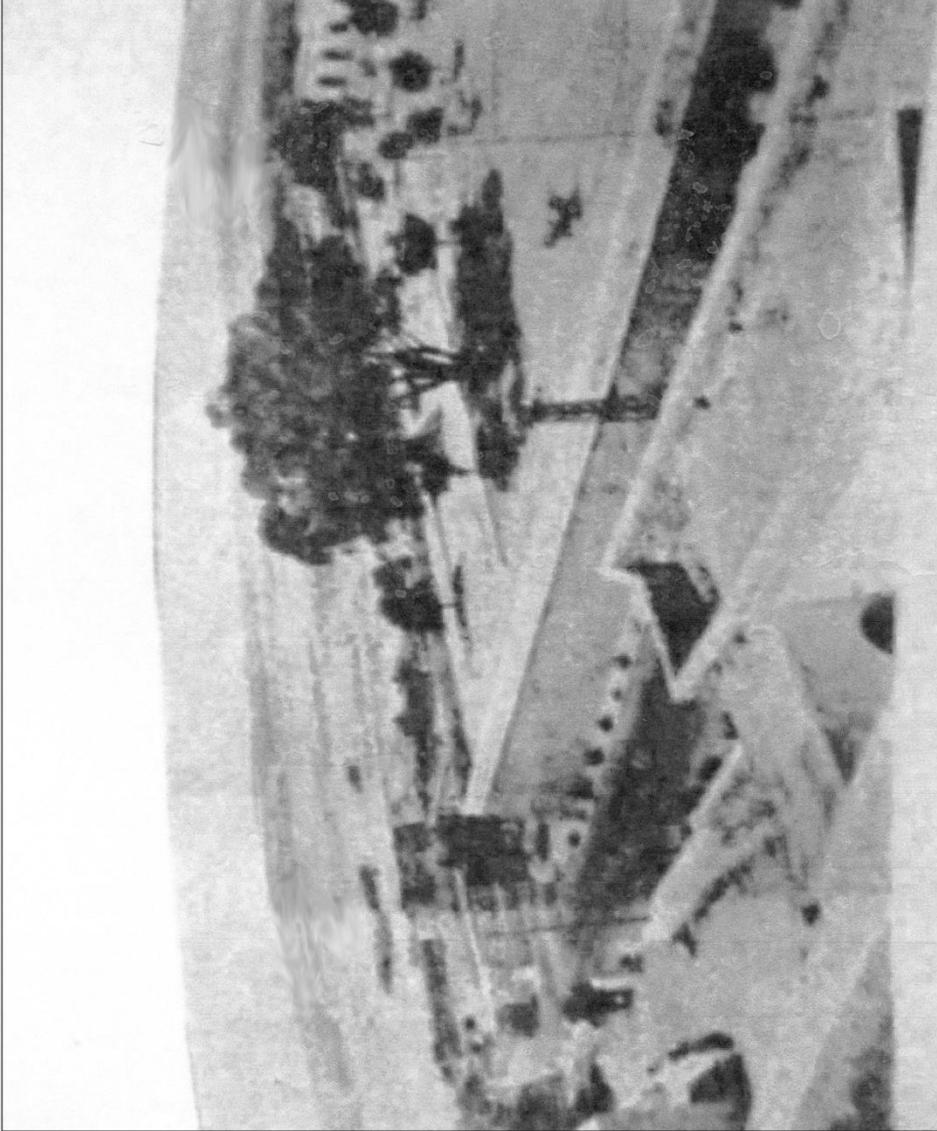
جدول (15): المناطق الخضراء داخل مخطط مدينة سرت ومساحتها

ر.م	اسم المنطقة	الموقع	المساحة / هكتار
1	منطقة الشاطئ	شاطئ البحر	82.18
2	منطقة الحزام الأخضر	جنوب سرت	79.10
المجموع			161.28

المصدر: مصلحة التخطيط العمراني سرت، تقرير حول المسطحات الخضراء مدينة سرت 2005م.

(1) مصلحة التخطيط العمراني سرت، تقرير غير منشور حول المسطحات الخضراء في مدينة سرت 2005م، ص4.

صورة (12): أول حديقة عامة بمدينة سرت 1966م



المصدر : وزارة التخطيط والتنمية، الإسكان في ليبيا 1966 م ص 75

ومن خلال الجدول (15) نلاحظ بأن نسبة المناطق الخضراء إلى مساحة المخطط غير كافية في مدينة متوسطة عدد سكانها يتجاوز 50.000 نسمة حسب تعداد 2006م، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار الزيادة الطبيعية للسكان وفق معدل النمو، وإمكانية الهجرة إليها بعد أن أصبحت مركزاً إدارياً يُقدم كافة الخدمات إلى المناطق والأقاليم التي حولها، بل تعدى ذلك إلى المستوى الوطني، مع ملاحظة بأن هناك اهتماماً واضحاً خلال السنوات الأخيرة بالحدائق والمناطق الخضراء داخل المخطط، يتضح ذلك من خلال إزالة العديد من المباني والإنشاءات القديمة، وإنشاء حدائق ومناطق فضاء بدلاً منها وهذا يدل على زيادة الوعي البيئي لدى الجهات المسؤولة.

5.4- خدمات الهاتف والبريد.

تلعب الاتصالات الدور الحاسم في ربط المدينة بغيرها من المدن والدول الأخرى، وإذا ما استعرضنا التطور التاريخي للاتصالات والبريد في مدينة سرت، نلاحظ أن هناك ثماني وأربعين قناة من الموجات القصيرة تربط مدينة سرت بكل من بنغازي وطرابلس، وبلغ عدد الهواتف التي تعمل في المدينة خمسة عشر هاتفاً سنة 1966م، أغلبها في الإدارات الرسمية ويوجد عدد خمسين صندوقاً بريدياً ومكتباً لتوزيع الطوابع، وخدمات الطرود وغيرها يقع مكتب البريد وسط المدينة.⁽¹⁾

في سنة 1984م بلغت سعة المقسم الهاتفي الآلي 8000 خط، وترتبط سرت بشبكة (الميكروويف) الوطنية التي تبلغ سعتها تسعمائة وخمسين قناة.⁽²⁾

وتُقدم خدمات الهاتف والاتصالات بصورة عامة، بواسطة الكابل المحوري المظموور الذي يربط ليبيا شرقها بغيرها، وبلغ عدد صناديق البريد سنة 1984م أربعمائة صندوق.

(1) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(2) مصلحة التخطيط العمراني، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره ص 17.

أزيل مبنى البريد والهاتف الرئيسي وسط المدينة مع المدينة القديمة سنة 1975م، وتم إنشاء مبنى حديث ومقسم متكامل على الحافة الجنوبية للتلال الرملية الشاطئية الموازية للساحل، وقد تم تطويره أخيراً بحيث يسع المقسم اثنتي عشر ألف خط هاتفي بشبكة أرضية تشمل كل أحياء المدينة، وترتبط سرت بواسطة القمر الصناعي العربي (عربسات)، الذي تم تركيب محطة أرضية له في مدينة سرت في الجانب الغربي للمدينة وهي محطة حديثة رقمية تقوم بتبادل كافة الاتصالات المحلية والدولية بين مدينة سرت والعالم الخارجي.

كما أن هناك منظومات سيادية أخرى، مثل الكابل البحري المغمور والموجات السنتمترية وشبكة الهاتف المحمول المدار وليبياننا، والهاتف اللاسلكي الريفي والذي تبلغ سعته ستة وعشرين ألف خط، وبلغ عدد صناديق البريد عشرة آلاف وخمسين صندوق حجم كبير وصغير ومتوسط، ويشمل البريد أقسام الطرود والطوابع والحوالات البريدية والرسائل المسجلة والرسائل العادية والإرساليات والبريد الرسمي والبرق والتلكس والهاتف العمومي، الذي يعمل على مدى أربع وعشرين ساعة وتُباع بطاقات الدفع المسبق للاتصالات المحلية الدولية في هذا المكتب.

تبلغ نسبة شبكة الهاتف الأرضي حوالي (90%) و(10%)⁽¹⁾ هوائي، وجاري العمل على أن تكون الشبكة أرضية بالكامل، ويمكن اعتبار خدمات البريد والهاتف والاتصال السلكي واللاسلكي بمدينة سرت في مرحلة متقدمة جداً، وأن الاتصالات متوفرة بأنواعها في المدينة والمناطق التي حولها، خصوصاً بعد أن يتم الانتهاء من تنفيذ كابل الألياف البصرية الذي يجري تنفيذه الآن (2008م).

(1) مقابلة شخصية مع مدير الإدارة الفنية بالشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية فرع سرت
2006/4/24م.

6.4- خدمات الكهرباء.

تلعب الكهرباء دوراً أساسياً في تنمية وتطوير أية مدينة، حيث إنها المصدر الأساسي للطاقة المحركة لجميع الفعاليات الاقتصادية، وإذا ما استعرضنا تطور خدمات الكهرباء في مدينة سرت منذ إنشاء أول محطة توليد سنة 1960م، على بُعد خمسين متر من شاطئ البحر بعدد اثنان محرك تبلغ قوة كل واحد منهما ستين كيلو وات/ساعة توفر (30%) من الكهرباء للمدينة، في سنة 1966م تم تركيب عدد محطتين سعة كل واحدة اربعمائة وخمسون كيلو وات/ساعة على طريق بنغازي شرق المدينة.⁽¹⁾

في سنة 1976م تم تركيب محطة تحلية مياه البحر وإنتاج الطاقة الكهربائية، وهي محطة بخارية تتألف من ثلاث وحدات سعة سبعة ميغا وات لكل وحدة وعدد وحدتين أخرى سعة عشرة ميغا وات، وتغذي الطاقة الكهربائية من المحطة إلى شبكات الضغط المنخفض والمتوسط لسرت عن طريق نقل الطاقة أحد عشر كيلو فولت الموازي للطريق الساحلي.

في سنة 1982م تم تركيب محطة تحويل الجهد العالي الوطنية 220 كيلوفولت، وتم ربط محطة التحويل مع المحطة البخارية على البحر.

تتغذى مدينة سرت من شبكة الكوابل الأرضية جهد KV30، ويبلغ استهلاك الطاقة حالياً بمدينة سرت 42⁽²⁾ ميغاوات للأغراض السكنية والتجارية والصناعية، وبصورة عامة فإن خدمات الكهرباء والطاقة في مدينة سرت متكاملة ولا يوجد انقطاع للتيار الكهربائي، وهناك خطة لتطوير الشبكة كما تم تركيب منظومة التحكم الآلي الوطني، وأصبحت تعمل منذ 2007م في إطار تطوير المنظومة الوطنية وربطها بالمنظومات العربية المجاورة وحوض البحر المتوسط.

(1) وزارة التخطيط والتنمية، مرجع سبق ذكره ص 164.

(2) مقابلة شخصية مع مدير إدارة التخطيط بشركة الكهرباء، سرت 28/10/2008م.

7.4 - خدمات المواصلات والنقل.

تلعب شبكة المواصلات الدور الأساسي في حركة السكان والمواد الخام والمنتجات الاستهلاكية بين الأقاليم، كما أن وسائل النقل لها الدور الفعال في توزيع هذه المواد وفق حاجتها، كما أنها تلعب الدور الأساسي في نقل الركاب داخل المدينة وخارجها.

ترتبط سرت بالطريق الساحلي الذي يربط ليبيا والدول العربية، وهو طريق هام جداً يساهم مساهمة فعّالة في تطور مدينة سرت، كما تم ربط مدينة سرت بطريق جنوبي إلى ودان وسبها والجنوب الليبي، جعل المدينة تتمتع بتنوع كبير للطرق والمنافذ التي تساهم في تنميتها واتصالها مع الأقاليم الأخرى.

يوجد بمدينة سرت عدد كبير من السيارات الخاصة والعامة وسيارات الأجرة والحافلات الكبيرة والصغيرة، التي تساهم في نقل السكان داخل المدينة وإلى المدن الأخرى مثل طرابلس ومصراته وإجدابيا وبنغازي وسبها وودان وغيرها.

تُوجد شبكة من الطرق الرئيسية والشريانية والخدمية داخل مخطط مدينة سرت، وتعمل هذه الطرق على ربط التجمعات السكانية بعضها ببعض، إضافة إلى ربطها بالمراكز الخدمية وتبين الخريطة (16) مسارات الطرق وأنواعها داخل مدينة سرت.

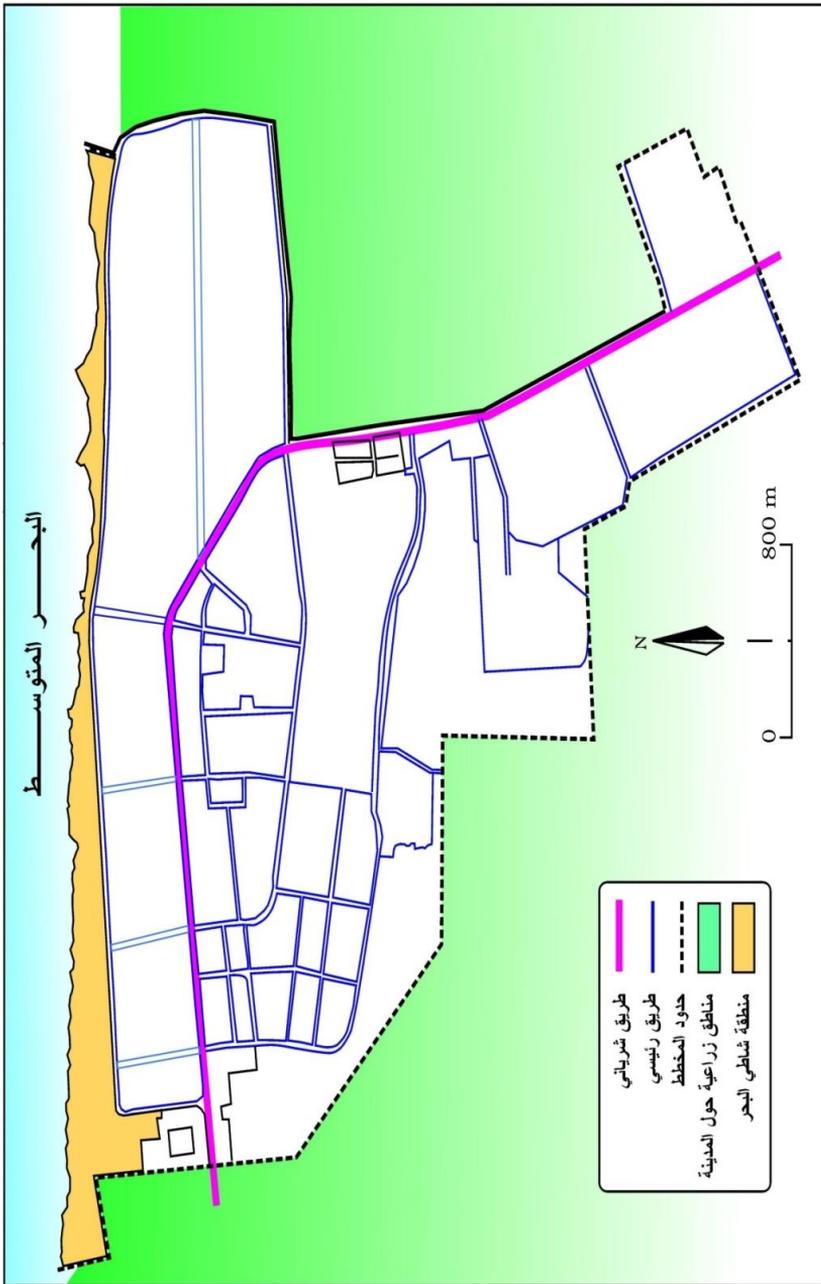
يساهم النقل البري بما نسبته 99% من الحركة بين المدينة والمناطق الأخرى.

ساهم النقل الجوي خلال فترة الثمانينيات في حركة النقل بين المدينة والمدن الأخرى، وذلك باستخدام المهبط الساحلي 17 كم غرب سرت، والذي يعتبر جزءاً من الطريق الساحلي، حيث قامت شركة الخطوط الجوية العربية الليبية بتسيير رحلتين أسبوعياً بواسطة طائرة متوسطة نوع فوكر 27.

استمر هذا الوضع إلى سنة 1988م، حيث تم افتتاح مطار سرت الدولي الذي أصبح يربط سرت بكل من طرابلس وبنغازي وسبها، بمعدل رحلة لكل منهما أسبوعياً بواسطة طائرة نوع فوكر 28 و ETR و CRJ، تهبط العديد من الرحلات الخاصة والعارضة بمختلف

الطائرات منها البوينج 747 الجامبو وغيرها. من الطائرات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. لا توجد خدمات للنقل البحري ركاب أو بضائع لمدينة سرت سوى بعض الرحلات الخاصة عن طريق ميناء سرت التجاري الجديد شرق المدينة، ولا يساهم النقل البحري بأي نسبة في عمليات النقل في الوقت الحالي (2008م) بالشكل المنتظم، يتوقع أن ينتظم هذا النشاط خلال السنوات القادمة ويساهم في عمليات النقل المتنوعة.

خريطة (16): شبكة الطرق بمدينة سرت 2006م



الفصل الخامس

وظائف المدينة

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

1.5- الوظيفة الإدارية. ✍

2.5- الوظيفة العسكرية. ✍

3.5- الوظيفة الصناعية. ✍

4.5- الوظيفة التعليمية. ✍

5.5- الوظيفة الدينية. ✍

6.5- الوظيفة التجارية. ✍

الفصل الخامس

وظائف المدينة

مدخل.

لكل مدينة وظيفة أو مجموعة وظائف تؤديها داخل مخططها أو لضواحيها أو في إقليمها، مدينة سرت اكتسبت عدة وظائف منذ نشأتها من محطة للقوافل والتزود بالمؤن للسفن الراسية على الشاطئ إلى سوق موسمي للمنتجات الزراعية، والحيوانية إلى مركز تجاري وتبادل للسلع بين الشرق والغرب، إلى مقر إداري لمتصرفية ومديرية، ثم بلدية، ثم أحد المراكز الإدارية الرئيسية في ليبيا.

ارتبط وجود المدن بوظائفها واقترن تطورها وتزايد دورها في الإقليم، بتطور هذه الوظائف والحقيقة لم يبق في الوقت الحاضر من المدن ما يقدم وظيفة واحدة.

فتحديد المدن على أساس نشاطها الوظيفي يهدف إلى تحديد الوظيفة الأساسية التي شجعت على ظهور المدينة وتطورها، وتتنافس الوظائف داخل المدينة فتبدو بعض الوظائف أساسية، ويلاحظ في مدن العالم النامي بصورة خاصة حيث تستحوذ المدن الأولى والعواصم على أغلب الوظائف والأنشطة وتمثل مراكز سياسية، وتجارية، وخدمية، وعقدة المواصلات والنقل، ومراكز تجمع للمعاهد والجامعات، والأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية الأخرى.

كما ذكرنا مدينة سرت مارست عدة وظائف على مر العصور فمنذ نشأتها كمحطة للتزود بالمؤن، والمستلزمات اللازمة للسفن، والمراكب التي كانت ترسو على ساحل البحر، أما بسبب الرياح والأمواج العاتية أو للراحة واستئناف الرحلة من جديد، هذا يعني أنها كانت تقدم خدمة وهي وظيفة من وظائف المدن.

ثم تطورت هذه الوظيفة على مر العصور وأصبحت المدينة تمارس وظائف جديدة بزيادة عدد السكان، وعمليات التبادل التجاري بينهم، وتنوع الأنشطة المتعددة التي يمارسها السكان المقيمون فيها، أو القادمون إليها والمغادرون منها، وسنتعرف بالتفصيل على الوظائف التي كانت تؤدّيها مدينة سرت لنفسها، أو في الإقليم التي تمارس فيه نشاطها وفق سرد تاريخي لهذه الأنشطة والوظائف للتعرف على مبرر وجود هذه المدينة منذ نشأتها والدور الذي لعبته وتلعبه الآن (2008م) وسط الإقليم الجغرافي المتصل بها أو المنفصل عنها.

في السبعينيات دخلت المدينة مرحلة التوسع العمراني وبلغت مساحة المدينة عدة أضعاف ما كانت عليه سابقاً، وتركز هذا التوسع بالاتجاهين الشرقي والغربي من مركز المدينة على جانبي الطريق العام.

وقد صاحب هذا التوسع العمراني نمو كبير في الوظائف والخدمات المتنوعة بسبب زيادة السكان في المدينة وارتفاع المستوى المعيشي، وهو ما حصل في أغلب المدن الليبية بعد اكتشاف النفط وقد كانت أهم هذه الوظائف هي الوظيفة الإدارية والتعليمية حيث تأسس فرع لجامعة قاريونس ببنغازي في سرت سنة 1989م وشرع في تأهيل المدينة كمركز إداري كما سنرى لاحقاً.

وبذلك تطورت وظائف وخصائص المدينة الاقتصادية من مدينة ذات وظيفة واحدة وهي الوظيفة الخدمية للمناطق التي حولها أو الوظائف قليلة متجانسة إلى مدينة ذات وظائف متنوعة وكثيرة.

وظائف المدينة (Function Of City) هي الخدمة التي تقدمها المدينة لتلبية حاجات سكانها وسكان المناطق المحيطة بها، وسندرس في هذا الفصل بالتفصيل الوظائف المتنوعة التي تقدمها مدينة سرت.

1.5 الوظيفة الإدارية.

تأسست سرت كمحطة خدمات، ولم تنشأ لأسباب توفر المواد الخام مثلاً أو وجود معدن معين لتكون مهياًة للاستيطان البشري.

كان هذا منذ سنة 600 ق.م عن طريق قبائل قديمة، إلى أن أتخذها الفنيقيون مرسى لسفهم، ثم طورها الرومان وخصوصاً في العصر البيزنطي، وتدل الشواهد الأثرية المتناثرة في كافة أنحاء مدينة سرت على وجود مستوطنات بيزنطية كانت على درجة من التنظيم والإدارة، حيث وُجدت النقود الذهبية والفضة والفخار، والصلصال، والأواني الخاصة بالطبخ، والمدافن، والحجرات، والممرات، والسرديات التي كانت تربط المستوطنات ببعضها.

استمر هذا إلى أن فتحها العرب في عهد عمرو بن العاص حيث اتجه إليها بشر بن أبي أرطاة سنة 641م⁽¹⁾، وكانت تسمى مكمداس، ومرت المدينة كغيرها من المدن الليبية بفترة اضمحلال نتيجة الصراع بين قورينة وبرنيق وبين الرومان والقرطاجنيين، حيث غطت الرمال أغلب معالمها، وأصبحت أغلب خرائب وأطلالاً لا تسكنها إلا بعض القبائل البدوية الرُّحل، والتي كانت تعتمد على حرفة الرعي حول أطراف المدينة، وهذا يعني تراجع الوظيفة الخدمية التي كانت تقدمها سرت، ولم يستأنف وضع المدينة من جديد إلا خلال الفتح الإسلامي كما ذكرنا، حيث تم الاهتمام بالقلع والحصون في الأطراف والتي تقع خارج المدينة.

في العهد العثماني مارست سرت الوظيفة الإدارية، حيث أصبحت سرت قضاء من الدرجة الثانية تابعة لبرقة ثم انتقلت سنة 1847م إلى طرابلس وألحقت بسنجق الخمس⁽²⁾، استمر ذلك إلى سنة 1912م، حيث احتلها الإيطاليون وأصبحت تحت السيطرة الإدارية المباشرة لطرابلس.

(1) على الميلودي عمورة، مرجع سبق ذكره ص 75.

(2) هنريكو دي أغسطيني، مرجع سبق ذكره ص 328.

تم بناء سوق مدينة سرت على يد أحمد راسم باشا سنة 1835م⁽¹⁾، حيث تم بناء الجامع، والمباني الإدارية، وإعادة بناء المرفأ. وتم إقامة سور خارجي حول المدينة حيث سميت بقصر سرت.

هذا يعني أن المدينة مارست الخدمات منذ نشأتها سنة 600ق.م كما ذكرنا وذلك نظراً لموقعها على البحر وتوسطها الشرق والغرب، والجنوب.

وإذا ما استعرضنا دور الوظيفة الإدارية في نمو وتطور سرت خلال السنوات العشرين الأخيرة، نلاحظ بأن زيادة المباني الإدارية والخدمية وانتشارها داخل مخطط المدينة حيث بلغت نسبة المباني الإدارية الخدمية حوالي (30%) من إجمالي المباني في المدينة، كما أن المجمع الإداري الرئيسي شرق المدينة والذي صُمم ونفذ على أحدث طراز وتم تجهيزه بأحدث التقنيات والإدارة الحديثة الإلكترونية ساهم في فعالية وتطور الوظيفة الإدارية للمدينة، حيث تبلغ المساحة الكلية للمجمع حوالي اثنتين وأربعين هكتاراً ويضم عشرين مبنى كاملاً مكوناً من ثلاثة أدوار متكاملة، إضافة إلى الحدائق والمنتزهات حول هذه المباني وخدمات الهاتف والبريد والكهرباء والمياه والصرف الصحي المتكاملة داخل هذا المجمع الإداري، تتوسط القاعة الكبرى للمؤتمرات هذه المنطقة وتبلغ مساحة القاعة كاملة حوالي 44.000م² (2) وهي تضم مجمع للقاعات المجهزة والحديثة والتي تستعمل في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية على أعلى المستويات، وبهذا أضف لمدينة سرت البعد الإقليمي والدولي وزاد قيمة الوظيفة الإدارية لهذه المدينة وضاعف دورها وبالتالي أثر على شكل المخطط والمدينة بصورة عامة.

وإذا ماتبعنا التطور التاريخي للوظيفة الإدارية لمدينة سرت، نلاحظ من خلال الجدول (16) والذي يمثل المباني الإدارية والعامّة بمدينة سرت سنة 1966م، أن هناك مجموعة

(1) أحمد غيث لامة، مرجع سبق ذكره ص 26.

(2) جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

من المباني التي كانت تستعمل في تقديم خدمة إدارية حيث يلاحظ بأن بعض المباني قد أنشئت خلال العهد العثماني مثل مبنى النقل كما أن فترة الثلاثينيات والأربعينيات شهدت إنشاء العديد من المباني الإدارية والخدمية، واستمر هذا الوضع خلال الخمسينيات والستينيات بتطور الوظيفة الإدارية للمدينة وفق وضعها كمركز إداري ومحلي وعلى مستوى الإقليم وقد بلغ عدد المباني الإدارية العامة بمدينة سرت سنة 1966م تسعة مباني تقع كلها في مركز المدينة الذي كان يشغل المدينة القديمة التي كانت تشمل كذلك المنطقة السكنية والعمرانية والسوق التجاري، وبدراسة الخريطة (17) الذي يمثل توزيع الخدمات الإدارية على مساحة مخطط مدينة سرت، حيث نلاحظ انتشار الخدمات الإدارية في جميع أجزاء المدينة وهو دليل على أهمية وتعظيم دور الوظيفة الإدارية في المدينة خصوصاً خلال السنوات الأخيرة والذي ضاعف بدوره الخدمات بجميع أنواعها وما يترتب على ذلك من تطور ملحوظ في هوية ودور المدينة.

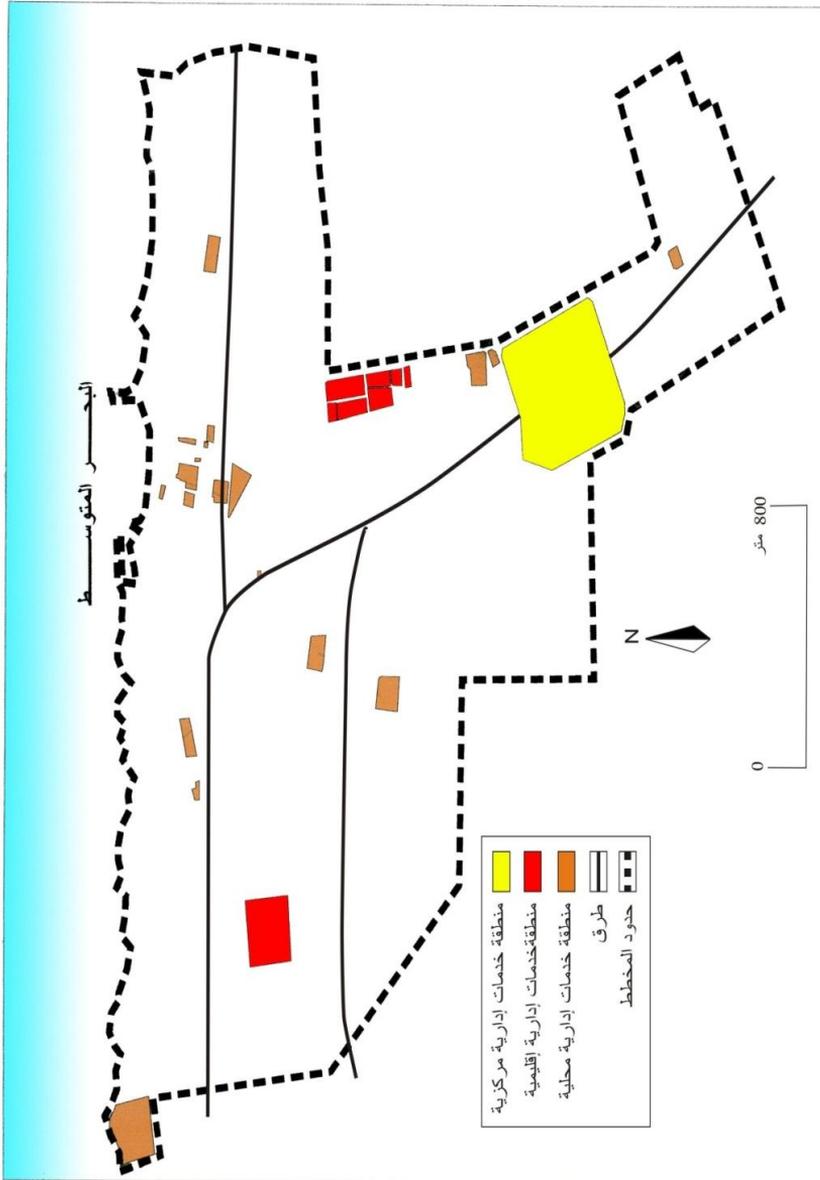
يبلغ مجموع السكان العاملين في الوظيفة الإدارية 7222 فرداً بنسبة (27.7%) من مجموع الوظائف على مستوى سرت والبالغ عددها 26066 وظيفة وهي أعلى نسبة من بين الوظائف الأخرى، ويمثل هذا الدور الإداري والخدمي الذي أصبحت تقدمه سرت على المستوى المحلي المتمثل في المحلات الأربعة المكونة للمدينة وعلى المستوى الإقليمي باعتبارها مقر للبلدية ومركز للعديد من المؤسسات المالية ثم على المستوى الوطني لوجود المقرات الإدارية على مستوى ليبيا إضافة إلى الأنشطة على المستوى القاري والدولي بانعقاد العديد من المؤتمرات على أرض مدينة سرت وما يساهم في مضاعفة دور الوظيفة الإدارية والخدمية.

جدول (16): المباني الإدارية والعامّة بمدينة سرت 1966م

الرقم	اسم المبنى	تاريخ الإنشاء	عدد الأدوار	حالة المبنى	طريق الوصول إليه	ملائم أم لا
1	المتصرفية	1961	1	جيدة	جيدة	نعم
2	المديرية	1930	1	جيدة	جيد	لا
3	البلدية	1957	1	جيدة	جيد	نعم
4	المحكمة	1930	1	سيئة	جيد	لا
5	وزارة الزراعة	1957	1	جيدة	جيد	نعم
6	وزارة النقل	منذ العهد التركي	1	سيئة	جيد	لا
7	مكتب البريد والبرق	1930	1	حسنة	حسن	لا
8	مركز البوليس	1930	1	جيد	نعم	
9	المسلخ	1940	1	جيدة	سيء	لا

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، 1966م-1988م، ص 127.

خريطة (17): توزيع الخدمات الإدارية بمدينة سرت 2006 م



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لخرائط مصلحة التخطيط العمراني سرت 2006 م

2.5- الوظيفة العسكرية.

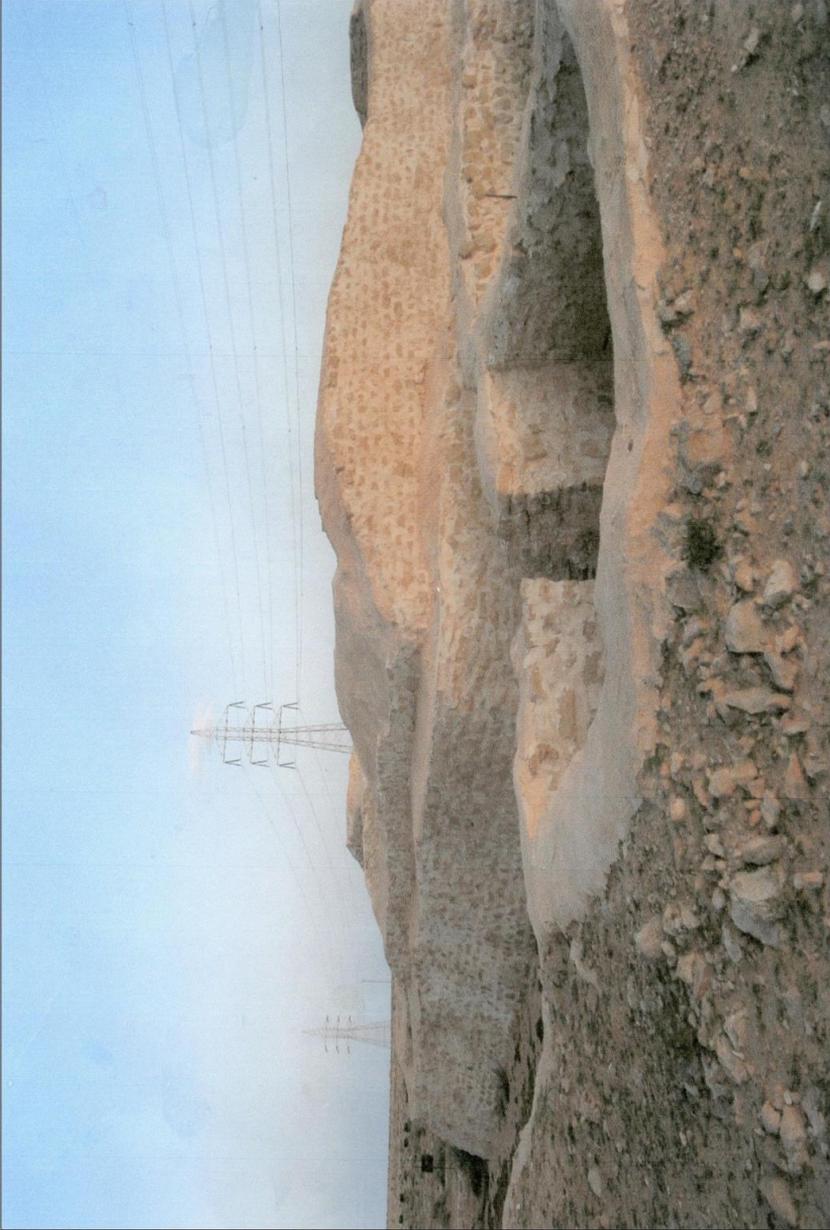
تنشأ أغلب المدن على أساس حربي، حيث تكون مقراً للجنود وتكون موقعاً محصناً أو موقع إمداد تعكس الطبيعة الحربية لها واكتسابها لهذه الوظيفة.

وفي العادة يكون عدد العاملين في المواقع العسكرية مرتفعاً في المدن الحربية، كما أن للموقع الدور المهم في إنشاء المدن الحربية حيث تنشأ في الثغور والممرات الوعرة أو في الجبال، أو السهول التي يتوقع منها ظهور العدو، إلا أن هذه الوظيفة تقلصت في الوقت الحاضر نظراً لتطور الأسلحة، وعدم جدوى الحماية منها، حيث أصبحت تعبر القارات، ولم يعد لتحصين المدينة إلا دور بسيط في حالة الحرب البرية فقط.

مدينة سرت خلال تاريخها الطويل لعبت دوراً حروبياً واضحاً من خلال الشواهد التاريخية، حيث إنها كانت ممراً للقوات ومقراً في بعض الأحيان، ونظراً لموقع المدينة في الشمال بين الشرق والغرب والجنوب، فقد كان لها دور في العمليات الحربية، والحملات المتلاحقة بين مختلف الأمم والجماعات، وتدلل الدراسات والمخلفات الأثرية، بأن المدينة كانت لها أسوار لحمايتها، وبها قلاع، وحصون يستخدمها المحاربون، ووجدت أدوات ومعاول حربية في أماكن متفرقة من المدينة، وهذا يدل على أن سرت لعبت دوراً هاماً في الأحداث التي كانت على مر التاريخ.

في القرون الوسطى وعند اتساع الدولة العربية الإسلامية غرباً، كانت سرت حصناً وقلعة من القلاع التي استخدمها العرب الفاتحون في التوسع غرباً، وما قصور حسان غرب سرت إلا دليلاً على ذلك كما تبين الصورة (13).

صورة (13): قصر حسان بن النعمان 6 كم غرب سرت



المصدر : من تصوير الباحث

وشهد التاريخ العديد من المدن التي أنشئت على أساس حربي، وهي في العادة تكون في مناطق وعرة من الناحية الطبيعية، أو أنها في مناطق الحدود والتزاغات بشكل مُحصن.

أثناء العهد العثماني اتخذت المدينة قاعدة للانطلاق إلى الغرب والجنوب، من خلال موقعها المناسب كما ذكرنا وأصبحت مقراً للجنود والمحاربين في تلك الفترة، زادت أهمية المدينة من الناحية الحربية عند احتلال الإيطاليين لها في 1912/12/13م، حيث أصبحت مقراً للقيادة العسكرية الإيطالية التي اتخذتها منطلقاً للسيطرة على المناطق الجنوبية من البلاد، وعزز ذلك دور المدينة من الناحية الحربية.

اكتسبت سرت أهمية بالغة أثناء معركة القرضابية في 1915/4/28م التي تُعرف في كافة المصادر الإيطالية باسم معركة قصر أبي هادي⁽¹⁾، عندما داهمتها القوات الإيطالية من الغرب وسيطرت عليها وجعلتها قاعدة لمهاجمة المجاهدين في حطية القرضابية جنوب مدينة سرت، واتخذها العقيد (مياني) مقراً لقواته.

انهزمت القوات الإيطالية الغازية في القرضابية هزيمة نكراء وتفرق جيش (مياني)، وعاد إلى مدينة سرت، وأعدم عدد كبير من المجاهدين الأسرى والأهالي من النساء والأطفال العزل، تقدرهم المصادر الإيطالية بحوالي 700 شخص على شاطئ سرت، وانسحبت القوات الإيطالية تحت ضغط المجاهدين من سرت.

عقد فيها مؤتمر للسلام والوحدة الوطنية 1921/1/21م لتوحيد الحركة الوطنية، وأصبحت مقراً لقيادة المجاهدين بعد ذلك، إلى أن عاد واحتلها الإيطاليون في 1924/11/23م بعد عمليات الاسترداد كما يسميها الإيطاليون، وهي المرحلة الثانية التي قامت فيها القوات الإيطالية بإعادة احتلال المناطق الساحلية التي فقدتها بعد القرضابية، والتوغل إلى الجنوب للقضاء على المقاومة الشعبية وتطبيق سياسة الأرض المحروقة والمعتقلات واستخدام الطيران لأول مرة في المعارك الحربية.

(1) خليفة محمد التليسي، مُعجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931م، الدار العربية للكتاب 1983م، ص 405.

وقد بنى الإيطاليون حامية كبيرة في سرت على التلة العلوية المحاذية للبحر عند منطقة المنارة، وشيدت قلعة كبيرة (فورتى)^(*) وعدة مخازن للعتاد وعناصر للجنود، وقد أزيلت هذه الإنشاءات سنة 1975م، عندما تم الشروع في بناء 700 وحدة سكنية في هذا الموقع.

لم تكن القرضابية أهم وأكبر المعارك من حيث عدد القوات المتحاربة، ولكنها كانت أهم المعارك من حيث النتائج الباهرة، التي حققتها بهزيمة الإيطاليين على يد المجاهدين من كافة مناطق ليبيا وانحسارهم في بعض المدن الساحلية، وقد كانت سرت قاعدة مهمة وسميت القرضابية معركة الوحدة الوطنية، ولعبت المدينة دور المدينة الحربية في تلك الفترة، وخلال الحرب العالمية الثانية كانت سرت مسرحاً لمعارك لقوات الحلفاء والمحور ودارت على أرضها العديد من المعارك بين القوات المتحاربة، وفقدت المدينة جزءاً كبيراً من مبانيها، وهُدمت بسبب الحرب وهجرها السكان نتيجة الحرب التي فُرضت عليهم .

لم يطرأ أي تغير على دور الوظيفة الحربية بسرت خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م حتى عام 1972م، حيث تم إنشاء حامية صغيرة في مدينة سرت لتدريب الأهالي والمدارس على السلاح كنوع من الاستراتيجية الحربية الحديثة التي اتبعتها الدولة في تلك الفترة وهي تدريب المواطنين على حمل السلاح.

تعزز دور سرت العسكري سنة 1976م عندما تم إنشاء منطقة عسكرية جنوب المدينة واتخذت سرت كمقر للمنطقة العسكرية الوسطى من الخمس غرباً إلى إجدابيا شرقاً حتى الكفرة والجفرة جنوباً.

وأصبحت سرت قاعدة مهمة، وزادت أهمية المدينة من الناحية الاستراتيجية والحربية كسياسة اتبعتها الدولة في سبيل خلق تجمع سكاني لتعبئة الفراغ الكبير في منطقة الوسط، وكنوع من الخطة لملء هذا الفراغ الذي يشكل نقطة ضعف في الكيان الجيوبولوتيكي الليبي على ساحل البحر المتوسط.

(*) الفورتى هو المكان المُحصن الذي يتخذه الجنود مقرأً لهم (مصطلح محلي).

وحيث إن مدينة سرت تطل على الخليج المسمى باسمها، والذي يعتبر خليجاً تاريخياً وجزءاً من المياه الداخلية والإقليمية الليبية بعد أن أعلنت ليبيا بأن خليج سرت جزء لا يتجزأ من السيادة الليبية سنة 1973م⁽¹⁾، وفق قانون البحار، وإعلان ليبيا قبل ذلك سنة 1959م تحديد مياهها الإقليمية. تضاءلت أهمية مدينة سرت من الناحية العسكرية، وأصبحت هامة في التصدي للمحاولات التي تستهدف المساس بأمن ليبيا وخليج سرت، وقد حدثت مواجهات فعلية ساخنة في خليج سرت يوم 19/8/1981م، عندما تصدت القوات المسلحة الليبية للطائرات والأساطيل الأمريكية التي حاولت الدخول والاقتراب من خليج سرت، وسميت بالمواجهة الساخنة في خليج سرت، واكتسبت مدينة سرت بعداً جديداً في دخولها في مواجهات خارجية لقوى استعمارية طامعة، وعزز من دور الوظيفة العسكرية، ثم المواجهة الأخرى في 24 مارس 1988م، عندما قامت القوات الأمريكية بقصف أحياء مدينة سرت، لمحاولة السيطرة على خليج سرت، وقد أدت المدينة دورها كاملاً في هذه الفترة، وكان عدد الأفراد العاملين في القوات المسلحة يزداد بازدياد أهمية المدينة وموقعها من الناحية العسكرية والاستراتيجية.

وحيث إنها مقر لقيادة المنطقة العسكرية الوسطى من ليبيا، ساهمت في العديد من الأنشطة التي عززت دورها العسكري، وعلينا هنا أن نبين بأن موقع ومقر الجيش أو المنطقة الخاصة التي ظهرت في مخطط الجيل الثاني 1980-2000م، كانت عائقاً بشرياً في سبيل نمو المدينة من الناحية الجنوبية، حيث استمر نمو المدينة مقيداً جنوباً، وتوسعت على الأطراف شرق غرب في شكل شريط موازي للبحر والطريق العام.

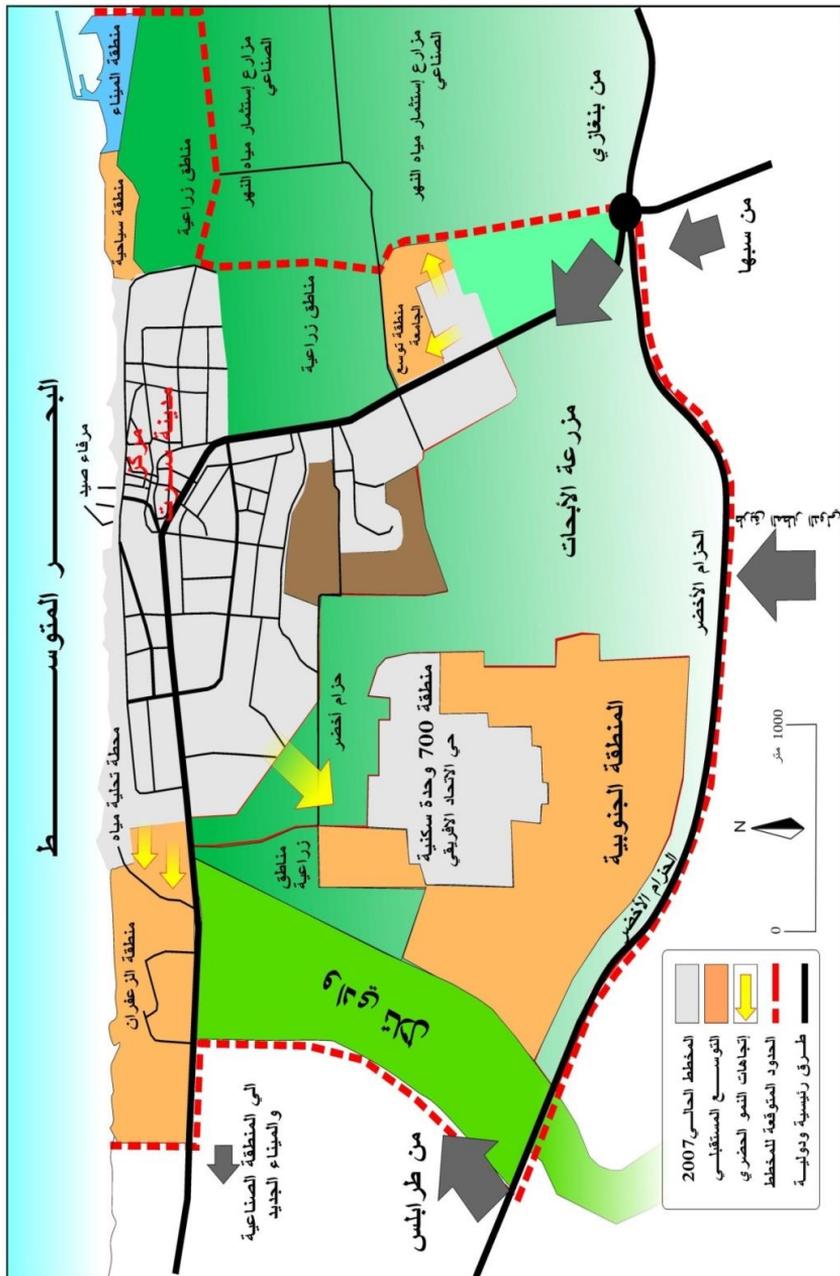
أصبحت المنطقة الخاصة (معسكر الجيش) جزءاً من المنطقة المعمارية بعد ذلك، وتم تنميتها وشيدت المباني والإنشاءات بهذه المنطقة، وتوسع المخطط بشكل كبير حيث تم

(1) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الإعلام الخارجي، المواجهة الليبية الأمريكية فوق مياهنا الداخلية 1982م، ص51.

استحداث 700 وحدة سكنية ثم 1000 وحدة سكنية أخرى في هذه المنطقة وأصبحت منطقة تنمية مستقبلية سيكون لها الدور الكبير في زيادة مخطط المدينة وتوسعها الحضري واتجاهاتها المستقبلية ويتوقع بأن يصل المخطط إلى الطريق الساحلي جنوب هذه المنطقة، وإذا ما استمرت حركة التنمية، ومعدل النمو الطبيعي وزيادة عدد سكان مدينة سرت، واستكمال مخطط الجيل الثالث، إن ذلك سيكون له الأثر المباشر في زيادة رقعة المخطط والمنطقة الحضرية، مما يجعل مورفولوجية المدينة تتغير بشكل كبير وسيكون شكل المدينة بشكل جديد يختلف كلياً عما هو عليه الآن (2008م) الخريطة (18) تبين المخطط المستقبلي واتجاهات النمو الحضري لمدينة سرت.

وهنا علينا أن نؤكد بأن مدينة سرت لم تكن من المدن العسكرية أو الحربية التي تقع على الحدود أو الثغور مثل مدينة طبرق، إذا ما استثنينا وقوعها على ساحل البحر المتوسط وهو الحد الشمالي للمنطقة الاقتصادية الليبية والمياه الإقليمية حتى خط 32.5 درجة شمالاً، وأنها تقع وسط خليج سرت الكبير وعلى أبواب خليج السدرة الداخلي الذي يحوي أهم موانئ تصدير النفط في ليبيا أي المنطقة الاقتصادية الهامة بالنسبة للدولة، ما يجعل منها منطقة هامة من الناحية الجيوستراتيجية نظراً لموقعها وسط الساحل الليبي.

خريطة (18): المخطط المستقبلي واتجاهات النمو الحضري بمدينة سرت



المصدر : مصلحة التخطيط العمراني، الجبل التخطيطي الثالث، 2005-2025 م، سرت 2006 م

3.5- الوظيفة الصناعية.

للصناعة دور كبير في نشأة وتطور المدن منذ بداية عصر الصناعة الحديثة، حيث يتم إنتاج المادة الخام وصناعتها، ويتطلب ذلك توفر الأيدي العاملة التي تحتاج إلى المسكن والمأكل والخدمات الضرورية اللازمة، ولهذا تكون المدن الصناعية في مواقع الخامات والمناجم، وفي مناطق المصانع وتوفر الأيدي العاملة.

والصناعة لها دور كبير في زيادة وانتشار المدن على المستوى العالمي، وهي السبب الرئيسي في هجرة سكان الريف إلى المدن، حيث استقطبت المدن الصناعية العدد الكبير من سكان الريف لاستخدامهم كأيدي عاملة في الأغراض الصناعية، والصناعة عموماً مرتبطة بالحضارة والمدنية.

وعندما تتطور الصناعات داخل المدينة ينتج عنها فائض وإنتاج، ويتم تبادله وتزداد الخدمات التجارية، والخدمات الأخرى المصاحبة في المدينة، وتنمو المدينة ويتركز السكان داخل المدينة، وتنشط حركة النقل والمواصلات من وإلى المدينة، لتصريف نواتج الصناعات والمنتجات وإحضار المواد الخام اللازمة للصناعة ويؤخذ على الصناعة بأنها الملوث الرئيسي للمدن، حيث تعمل الصناعة على استنزاف الموارد الطبيعية، وتعمل على تناقص المناطق الخضراء، وتلوث البيئة في المدينة، وتم الاتجاه حديثاً إلى توطين الصناعة خارج نطاق المدن لما لها من تأثير على نمط الحياة في هذه المدن.

بدراسة الوظيفة الصناعية لمدينة سرت، نلاحظ بأن هذه الوظيفة تمثل مرتبة متأخرة في نشاط المدينة، حيث لا توجد المصانع الكبيرة أو المواد الخام أو غيرها، المدينة لازالت بكرة في الصناعة ولا توجد سوى صناعات بسيطة وورش لصيانة وإصلاح السيارات.

كما أن تواجد المنطقة الصناعية على الطريق الرئيسي المؤدي لمدينة سرت أدى إلى الكثير من حوادث السير، جعل السلطات المختصة تفكر في نقل المنطقة الصناعية خارج نطاق المنطقة السكنية والحضرية، وهذا ما تم فعلاً سنة 1984م عندما تم نقل المنطقة

الصناعية للمرة الثالثة إلى شرق المدينة في المنطقة الزراعية حيث تبعد حوالي 1000 متر عن الطريق الرئيسي داخل المدينة ونمت وتطورت المنطقة الصناعية وأصبحت مساحتها أكثر من 30 هكتاراً.

وبعد اختيار المدينة أحد المراكز الإدارية الرئيسية سنة 1989م، وزيادة أهمية دور الوظيفة الإدارية والخدمية للمدينة وإنشاء المجمع الإداري الرئيسي شرق المدينة بالقرب من المنطقة الصناعية ونظراً لأن التربة التي تشغلها هذه المنطقة زراعية، حيث ساهمت الصناعة في تلويث التربة الزراعية وتشويهه واجهة المدينة الشرقية، كما أن الدخان والملوثات التي كانت تصدر من المنطقة الصناعية والتي كانت تتجه إلى سكان المدينة والمنطقة الحضرية خصوصاً عندما تكون الرياح جنوبية حيث تنقل الرياح هذه الملوثات إلى مركز المدينة والأطراف وتسبب في زيادة تلوث جو المدينة.

تم إلغاء المنطقة الصناعية وإزالتها كلياً سنة 2002م ونُقلت خارج نطاق مخطط المدينة عند منطقة الزعفران 7 كم غرب سرت، حيث التربة سبخية والمساحة كافية لتطور المنطقة الصناعية وإذا ما أخذ في الاعتبار قيود البيئة والسلامة العامة وعدم السماح بالبناء السكني بالقرب من هذه المنطقة، إلا أنه ومن خلال الملاحظة العامة لاتجاه تطور ونمو المنطقة الحضرية والسكنية لمدينة سرت خارج نطاق مخطط الجيل الثالث المقترح نلاحظ بأن هناك مباني سكنية تنمو بصورة عشوائية غرب المدينة ويمكن أن تصل وتلتصق بالمنطقة الصناعية مرة أخرى وهذا يخالف أصول التخطيط السليم.

ويلاحظ من الجدول (17) بأن هناك مجموعة من الصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية ومواد البناء بمدينة سرت سنة 2006م، يبلغ مجموع المنشآت الصناعية 309 منشأة ويبلغ عدد العاملين في مجال الصناعة 774 عاملاً مع ملاحظة بأن كل العاملين في الورش والمصانع المقامة خارج مخطط المدينة هم من سكان مدينة سرت ويساهمون في اقتصاد المدينة، وبدراسة الجدول المذكور نلاحظ أن الصناعات الغذائية والهندسية هي أكثر الصناعات تواجداً بمدينة سرت، ومن حيث القوى العاملة فإن عدد العاملين في

صناعة مواد البناء يبلغ 192 شخصاً وصناعة الغزل والنسيج بمجموع عاملين قدره 299 شخصاً.

جدول (17): الصناعة التحويلية في مدينة سرت 2006م

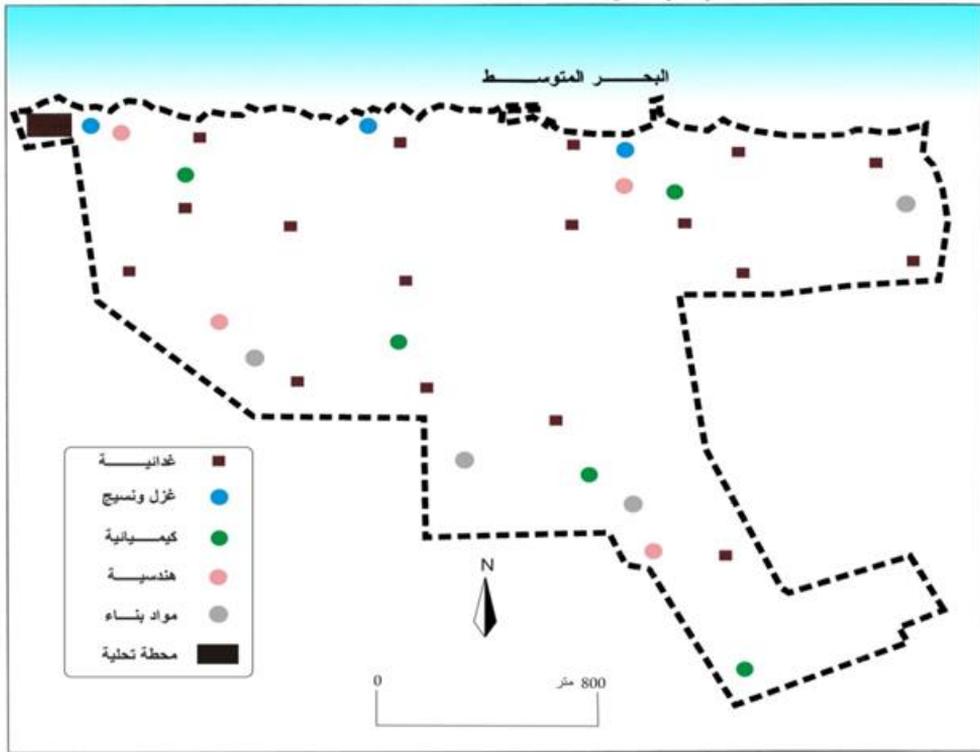
عدد العاملين	عدد المنشآت	نوع الصناعة
144	94	غذائية
299	24	غزل ونسيج
66	26	ورق وأثاث
10	8	الكيميائية
63	97	الهندسية
192	54	مواد البناء
774	309	المجموع

المصدر: مكتب الصناعة سرت 2006م.

وقد شيدت بعض المصانع في فترة الثمانينيات، حيث تم إنشاء مصنع للأحذية والملابس بأنواعها إضافة إلى مصانع المواد المطاطية والبلاستيك وصناعة المواسير إضافة إلى الصناعات الغذائية البسيطة، إلا أن هذه المصانع توقفت بسبب عدم توفر المواد الخام وارتفاع سعر التكلفة وعدم قدرة المنتجات على المنافسة، إضافة إلى طغيان الوظيفة الإدارية والخدمية واتجاه القوى العاملة في الصناعة إلى النشاط الثالث بعد أن اكتسبت المدينة الوظيفة الإدارية بعد تطور مخططها واتساع رقعتها، أما المنطقة الصناعية التي تحوي الورش والمصانع الصغيرة كانت داخل نطاق مخطط مدينة سرت سنة 1966م جنوب المنطقة السكنية مباشرة ثم نُقلت إلى شرق المدينة على طريق بنغازي نهاية المخطط في تلك الفترة سنة 1978م، فقد اختفت كلياً بعد زيادة العمران جنوباً وشرقاً وغرباً.

إلا أن زحف النمو العمراني وتوسع المخطط جعل المنطقة الصناعية تقع داخل نطاق المنطقة السكنية والخدمية مرة أخرى وما لهذا من مضار على صحة المواطنين والبيئة. أما مواقع الصناعات المتنوعة نلاحظها من خلال الخريطة (19) الذي يبين المناطق الصناعية ومواقع الصناعات التحويلية داخل مخطط المدينة، حيث نلاحظ الانتشار الواضح لهذه الصناعات باعتبارها مرتبطة مباشرة بالسكان مع ملاحظة بأن أغلب الصناعات الثقيلة خارج مخطط المدينة.

خريطة (19): موقع الصناعات المختلفة بمدينة سرت 2006 م



المصدر : من إعداد الباحث ولغا لخرائط مصلحة التخطيط العمراني سرت 2006 م

ويبلغ عدد العاملين في الأنشطة الصناعية 774 فرداً من السكان بنسبة (3%) من مجموع العاملين اقتصادياً في كافة الأنشطة البالغ عددهم 26066 فرداً، وهنا نلاحظ النسبة المنخفضة لهذا النشاط، ويرجع ذلك إلى أن الصناعة لا تلعب دوراً كبيراً في الوظائف التي تقدمها مدينة سرت مقارنة بالوظائف الأخرى.

وبصورة عامة فإن الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر كان لها الدور البارز في إنشاء وتطور المدن وزيادة التحضر، أما في ليبيا فإنه عدا مدن مصراتة ورأس الأنوف والبريقة لا تلعب الصناعة دوراً كبيراً في عمليات التحضر في المدن الليبية الأخرى.

4.5- الوظيفة التعليمية.

تلعب الوظيفة التعليمية في أي مدينة الدور الرئيسي، لما تمثله المؤسسات التعليمية من دور في تطور ونمو المدينة، سواء من حيث الإنشاءات والمباني الخاصة بالأغراض التعليمية أو عدد الطلاب والتلاميذ والعاملين في حقل التعليم، وما يمثلونه في عدد السكان.

تُوصف عادة المدن التي تحتوي عدداً كبيراً من الجامعات، والمعاهد العليا، والكليات، بالمدن الجامعية، حيث يُلاحظ أن أغلب الخدمات التي تقدم تكون لها علاقة بالجامعة مثل المكتبات، والمطابع، ودور النشر، الإسكان الطلابي، ووسائل النقل الخاصة بالطلاب، والإسكان الخاص بأعضاء هيئة التدريس، أو العاملين في حقول التعليم المختلفة، وعادة ما تكون الحركة فيها موسمية، أثناء العام الدراسي، وتنخفض هذه الحركة خلال فترات العطلة، ويلاحظ هذا في العديد من مدن العالم التي تسودها الوظيفة التعليمية أو الثقافية.

أما المدن التي تكون متعددة الوظائف، وتغلب عليها الوظيفة التعليمية، حيث ترتفع فيها نسبة التعليم والعاملين فيها عن غيرها من الأنشطة والخدمات، وفي هذه الحالة

يلاحظ اندماج هذه الوظيفة في الوظائف الأخرى وتصبح مكملة لها. ودراسة الوضع التعليمي لمدينة سرت جدول (18) الذي يوضح المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، نلاحظ بأن المدينة تقوم بتقديم وظيفة تعليمية واضحة، حيث انتشار المدارس والمعاهد العليا، وروض الأطفال، والجامعة التي أعطت بُعداً ودوراً كبيراً لهذه الوظيفة، واحتلت المدينة الجامعة موقعاً متقدماً ساهم في رفع كفاءة العناصر البشرية وتخرج الكوادر الأكاديمية والفنية لسوق العمل للمدينة وغيرها من المدن والضواحي.

الجامعة أنشئت سنة 1989م كفرع من جامعة قاريونس ببنغازي في شكل كليتين، ثم أصبحت جامعة مستقلة سنة 1992م تحوي الآن (2008م) 13.000 طالب وطالبة في مختلف الكليات الجامعية وعددها 12 كلية و4 فروع كليات في المناطق المجاورة.⁽¹⁾

تبلغ المساحة من المخطط الذي تشغله الجامعة 25 هكتاراً وتبلغ مساحة الأنشطة التعليمية كلها 120 هكتاراً وتضم العديد من المدارس والمعاهد العليا.

يتوقع أن تتوسع الجامعة وتزيد مساحة المخطط المخصص لها على حساب المنطقة التي حولها بحيث تبلغ المساحة الكلية أكثر من 40 هكتاراً.

تعتبر جامعة سرت مدينة جامعية حديثة، حيث تتوفر كافة الخدمات مثل الفندق الجامعي، والمصرف، والبريد، والإسكان الطلابي والوظيفي، وكذلك المعامل، والقاعات الدراسية، إضافة إلى مزرعة الأبحاث الزراعية، ومراكز الأبحاث العلمية التابعة للجامعة، وهي مدينة جامعية أعطت بُعداً وامتداداً لمدينة سرت وضواحيها، أكسبتها وظيفة تعليمية على درجة من الأهمية.

يتوقع أن تزداد الإنشاءات الجامعية والمدرجات، والمكتبة المركزية، والمعامل، والكليات بحيث تصبح الجامعة من أكثر المساحات في مخطط مدينة سرت الحضري.

(1) مقابلة شخصية مع الكاتب العام جامعة سرت، 2008/8/28م.

جدول (18): المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والمعاهد العليا الفنية في مدينة سرت سنة 2006م

م	اسم المؤسسة التعليمية	الموقع	عدد الطلبة	عدد الفصول	فترة العمل
1	سرت المركزية	المنارة	1439	44	صباح ومساء
2	الفتح	المنارة	1339	48	صباح ومساء
3	عمار بن ياسر	خليج سرت	356	13	صباح ومساء
4	ابن خلدون	المنارة	914	32	صباح ومساء
5	طلّاع النصر	رقم 2	922	28	صباح ومساء
6	شهداء تاقرفت	"	625	19	صباح ومساء
7	الخلود	"	215	9	صباح ومساء
8	القدس	الجزيرة	1152	41	صباح ومساء
9	سنا يوسف	"	1166	37	صباح ومساء
10	الجيل الجديد	"	256	9	صباح ومساء
11	المجد	"	1260	35	صباح ومساء
12	صقور الخليج	خليج سرت	907	30	صباح ومساء
13	خليج سرت	"	965	36	صباح ومساء
14	الاتحاد الأفريقي	الجزيرة	510	16	صباح
15	المنارة	رقم 2	720	22	صباح
16	شهداء القرضابية	رقم 2	761	20	صباح
17	خولة بنت الأزور	المنارة	979	24	صباح
18	أسماء بنت أبي بكر	"	120	5	صباح
19	عقبة بن نافع	رقم 2	879	24	صباح ومساء
20	الثورة العربية	المنارة	1525	43	صباح
21	الرباط الأمامي	الجزيرة	162	4	صباح

م	اسم المؤسسة التعليمية	الموقع	عدد الطلبة	عدد الفصول	فترة العمل
22	خليج سرت	خليج سرت	250	8	صباح ومساء
23	معهد التدريب المهني	"	318	8	صباح
24	روضة المستقبل	الجزيرة	100	6	مساء
25	روضة المجد	"	80	6	مساء
الإجمالي			17920	567	-

المصدر: مكتب التعليم سرت، 2006م.

أما فيما يتعلق بالمدارس فقد أنشئت أول مدرسة ابتدائية في مدينة سرت عام 1942م صورة (14) وأصبح عدد المدارس حالياً (2008م) 25 مدرسة.

وهذا يدل على التطور الكبير الذي شهده قطاع التعليم والتدريب خلال الثلاثين سنة الأخيرة، والتنمية الكبيرة التي وُجّهت لهذا القطاع الخدمي والحيوي، حيث إن نسبة المساحة المخصصة للنشاط التعليمي 75 هكتاراً سنة 2006م كانت 10 هكتار سنة 2000م. وتبلغ نسبة المساحة المخصصة للخدمات التعليمية من مخطط المدينة حوالي (5.6%) سنة 2006م وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالخدمات الأخرى وعدد السكان في المدينة. وهذا يعطى الوظيفة التعليمية الدور البارز في وظائف مدينة سرت التي تقدمها.

يبلغ عدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي والمتوسط والمعاهد العليا سنة 2006م حوالي 17920 طالباً بمجموع 567 فصلاً دراسياً وبمساحة كلية قدرها 75 هكتاراً، وهذا يعني التطور الذي حدث للوظيفة التعليمية لمدينة سرت صاحب التطور في دور المدينة وتعدد بقية وظائفها والذي انعكس بالتأكيد على هذه الوظيفة المهمة، وبالتالي على شكل المخطط ونمط استعمالات الأراضي في المدينة.

صورة (14): أول مدرسة ابتدائية بمدينة سرت 1942م



المصدر : من تصوير الباحث

يبلغ عدد السكان العاملين في نشاط التعليم حوالي 6803 فرداً بنسبة (26.1%) من مجموع الوظائف الأخرى، وتأتي هذه الوظيفة في المرتبة الثانية بعد الوظيفة الإدارية وهذا دليل على تطور الوظيفة التعليمية خلال السنوات الأخيرة خصوصاً بعد إنشاء الجامعة، ويمكن اعتبار مدينة سرت من المدن الثقافية والجامعية حيث انتشر الكليات والمعاهد الفنية إضافة إلى المدارس في كافة أنحاء المدينة وارتفاع عدد العاملين في هذا النشاط.

5.5- الوظيفة الدينية.

العلاقة بين الوظيفة الدينية وحياة المدن علاقة قديمة وثيقة، فالدين بطبيعته عملية جماعية، ولا بد من التركيز النووي، ولهذا كان الدين عاملاً أساسياً في نشأة كثير من المدن، وكلما تعمقنا أبعد في التاريخ اشتدت هذه العلاقة، ويضفي الدين صفة القداسة على المدينة التي يغلب عليها الطابع الديني، وقد مارست كثيراً من الأمم والشعوب طقوسها الدينية في المدن، وأصبح مكان العبادة هو الأساس الذي تكونت ونشأت عليه أغلب المدن. تتعدد أنواع المدن الدينية فمنها مدن الحكم الديني والمدن التذكارية ومدن الأضرحة والأديرة والحج ولكل مدينة خصائص معينة تتفق مع العقيدة التي يمارسها ويعتقدونها سكان المدينة.⁽¹⁾

فمثلاً الإسلام ساهم في تطور المدن بدرجة أكبر من أي دين آخر فالدين الإسلامي يُمارس في المدينة بشكل جماعي، فالمدن التي ازدهرت في الغالب المدن التي اكتسبت الوظيفة الدينية وأعطتها الروح والمعنى الذي ساهم في بقاء المدينة وتطورها عبر التاريخ.

يتم اختيار مواضع ومواقع المدن الدينية وفق الطقوس والعقائد التي يمارسها سكان المدن وقد تكون المدينة منعزلة في كثير من المعتقدات، ولكن الإسلام استطاع أن يفتح على كل الشعوب والأمم من خلال حرية ممارسة الطقوس والعقائد الدينية وعدم انعزاله

(1) عبد علي الخفاف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 127.

مثل بقية الأديان، وهذا أضاف للعديد من المدن التي حكمها المسلمون بعدا حضاريا تجسد في حرية المعتقد.

وقد تحافظ المدن على وظيفتها الدينية لمدة من الزمن وقد تستمر معها وتكون في العادة مرتبطة بالوظائف الأخرى مثل الوظيفة الإدارية والتجارية والوظائف المتعددة الأخرى.

وإذا ما استعرضنا الوظيفة الدينية لمدينة سرت من خلال دراسة الشواهد التاريخية والأثرية من مساجد ومقابر وأنشطة دينية أخرى، نلاحظ بأن المدينة اكتسبت الوظيفة الدينية منذ نشأتها ولازالت تمارسها.

حيث كان هناك مسجد صغير بني بالحجر والطين بمنطقة المنارة على التلة الرملية بمركز المدينة السابق ظهر من خلال خريطة استعمالات الأراضي القائمة بمدينة سرت سنة 1966م، ويبدو أنه أُزيل مبكرا في إطار تطوير مخطط مدينة سرت.

كما ظهرت في خريطة استعمالات الأراضي القائمة في تلك الفترة مقبرة مسيحية على شاطئ البحر أُزيلت بواسطة الشركة الفرنسية التي قامت بتنفيذ الطريق الساحلي سنة 1968م، وأقيم بدلاً منها مساكن للشركة المذكورة.

وإذا ما استعرضنا الجدول (19) الذي يمثل المرافق الدينية لمدينة سرت في الوقت الحالي (2008م)، نلاحظ بأن هذه الوظيفة تشكل نسبة لا بأس بها من نشاط المدينة حيث يوجد حوالي 12 مسجداً داخل مخطط المدينة بمساحة كلية قدرها 50.000م² وتوجد عدد 3 مدارس دينية إضافة إلى مقبرة إسلامية تم إيقاف الدفن فيها منذ أكثر من 35 عاماً وهي تقع وسط المدينة وتسمى مقبرة الأسطى حسين.

يستعمل سكان مدينة سرت حالياً المقبرة الكائنة خارج مخطط المدينة عند منطقة الزعفران في بن همال، والتي يتوقع أن تصبح ضمن حدود المخطط العام والشامل للمدينة خلال السنوات القادمة، نتيجة النمو العمراني والحضري.

جدول (19): المرافق الدينية في مدينة سرت 2006م

المحلة	اسم المرفق	ر.م
الجزيرة	مسجد الرباط	1
الجزيرة	مسجد عثمان بن عفان	2
الحى الثاني	مسجد عمر بن الخطاب	3
المنارة	مسجد القدس	4
المنارة	المسجد العتيق*	5
خليج سرت	مسجد قرطبة	6
الحى الثاني	مسجد ذات الصوراي	7
المنارة	مسجد بدر الكبرى	8
المنارة	المسجد الكبير	9
المنارة	مسجد عبدالرحمن بن عوف (جديد)	10
الجزيرة	مسجد الفرقان (الرباط) جديد	11
الجزيرة	الأوقاف وشئون الزكاة	12
المنارة	زاوية قرآنية (بن عيسى)	13
الحى الثاني	منارة قرآنية	14
المنارة	مقبرة قديمة (المقبرة القديمة) الأسطى حسين	15
المنارة	زاوية أبو سنيينة	16

* - أقدم مساجد مدينة سرت

المصدر: مكتب الأوقاف وشئون الزكاة سرت .2006م.

وبهذا فإن مدينة سرت مارست ولازالت تمارس الوظيفة الدينية، مثل بقية الوظائف وأن هذه الوظيفة صاحبها منذ نشأتها حتى الآن دون انقطاع.

تشغل الوظيفة الدينية من مساحة المخطط حوالي 7 هكتار سنة 2006م، وهو ما نسبته (0.5%) مما يدل على أهمية ودور الوظيفة الدينية لمدينة سرت، ويتوقع أن يتضاعف دور هذه الوظيفة بزيادة عدد السكان وممارستهم الشعائر الدينية.

هذه الوظيفة لم يكن مبرر وجودها، أي لم تكن هي السبب في نشأة المدينة، ولم تؤسس المدينة على أساس ديني كما سبق وأن ذكرنا، حيث إن المدينة أُسست كمحطة للتزود بالمؤن وكاستراحة للسفن التي كانت تجوب الساحل، وكانت محطة للراحة بالنسبة للعابرين عن طريق البر والبحر، ولم يكن الأساس الديني السبب في نشأة مدينة، سرت حيث لم يكن هناك معبود أو غيره تأسست عليه المدينة.

إن المقابر المسيحية الموجودة في مدينة سرت منذ القرن الرابع الميلادي، والتي سبق التطرق إليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، دليل على أن هذه المدينة أدت وظيفتها الدينية منذ زمن طويل.

كما أن المقابر اليهودية والمسيحية السابقة للإسلام، والموجودة في مدينة سرت قبل إزالتها أو زحف العمران عليها يدل على أن الوظيفة الدينية كانت قائمة، حيث وُجدت بقايا مقبرة يهودية في مدينة سرت في المنطقة التي يقع بها المجمع الإداري المحلي جنوب شرق مركز المدينة، والمقبرة المسيحية التي كانت شمال المدينة عند الشاطئ كما ذكرنا.

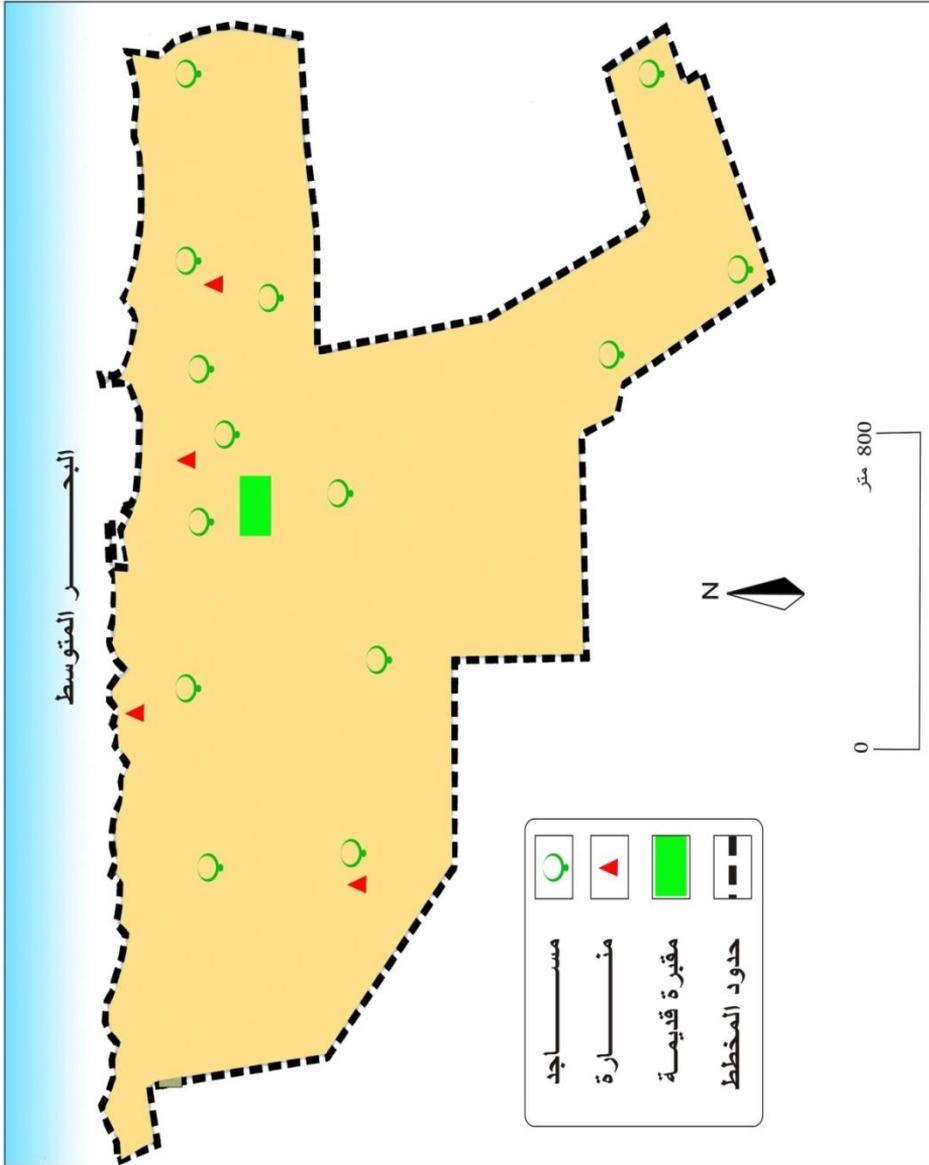
قام بشر بن أبي أرطأة بفتح سرت سنة 641م قادما من الشرق ودخل سكان المنطقة الإسلام، وهذا ترتب عليه إنشاء مكان للعبادة والصلاة لممارسة الشعائر الدينية، وأتاح تجمع للناس ساهم في فعالية المدينة وزيادة نشاطها، من خلال حركة الناس من وإلى المسجد أو الجامع.

أسس أول مسجد مبني في مدينة سرت سنة 1710م⁽¹⁾ من قبل العثمانيين وهو المكان الذي شكل نواة تكون مدينة سرت الحالية، حيث تم تشييد المباني الأخرى حول الجامع وكذلك مساكن الناس حتى تكون قريبة من الجامع لممارسة الشعائر الدينية، وهذا دليل على أن هناك سكاناً تأسس الجامع لأجلهم ويعني هذا أن الوظيفة الدينية لمدينة سرت كانت فاعلة على مر الزمن.

ومن خلال الخريطة (20) التي تبين توزيع المرافق الدينية بمدينة سرت سنة 2006م نلاحظ بأن هناك توزيعاً لهذه الخدمات على كافة أحياء المدينة خصوصاً بعد زيادة عدد السكان في الفترة الأخيرة، مما تطلب معه الحاجة إلى المساجد والمرافق الدينية المتنوعة وهذا دليل على أن الوظيفة الدينية في مدينة سرت لها دور بارز بين الوظائف الأخرى، ولا تغلب الوظيفة الدينية على مدينة سرت كالمدين الدينية الأخرى مثل: مكة المكرمة، المدينة المنورة، زليتن، الجغبوب، ولكن وجود أماكن عبادة وممارسة السكان لشعائهم الدينية يعطي المدينة طابعاً من الخدمة أو الوظيفة الدينية.

(1) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره، ص 129.

خريطة (20): توزيع المرافق الدينية بمدينة سرت 2006م



6.5- الوظيفة التجارية.

من بين الوظائف الهامة التي تقدمها مدينة سرت لسكانها وسكان المناطق المجاورة الوظيفة التجارية، ويبدو أنها من عوامل قيام المدينة ونشاطها نظراً لوقوعها وسط إقليم صحراوي رعوي وزراعي واسع ينتج عنه تعدد المنتجات الحيوانية والزراعية وما يتطلبه من تسويق، كما أن محور النقل الذي يمثله الطريق الساحلي الرئيسي وطريق الجنوب المؤدي إلى ودان وسبها يلعب دوراً أساسياً في تنمية التجارة وتبادل السلع بين المدينة وبقية الأقاليم. يبلغ عدد العاملين في الوظيفة التجارية 2571⁽¹⁾ غالبيتهم يمارسون تجارة المفرد وبيع المواد الاستهلاكية لسكان المدينة.

تنتشر المحلات التجارية وسط المدينة وعلى محاور الطرق، وباستعراضنا لتطور هذه الوظيفة نلاحظ بأنها نشأت مع نشوء المدينة، حيث مثلت المدينة حلقة وصل واتصال بين المناطق وخصوصاً المنتجات الحيوانية والزراعية الموسمية كما ذكرنا بلغت المساحة التي تشغلها الوظيفة التجارية سنة 1966م حوالي 1.5 هكتار⁽²⁾، شاملة منطقة السوق الرئيسي والحوانيت الأخرى إضافة إلى بعض المحلات في الأحياء السكنية وخمسة أسواق متخصصة مفتوحة لبيع التمور والحبوب والآخر لبيع نبات الحلفا والصوف الخام والقش وسوق لبيع الفواكه والخضار وهو مغطاً، السوق الرابع يستعمل لتخزين الحبوب والأعلاف وغيرها، أما السوق الخامس فهو سوق الحيوانات الحية ويعمل حوالي 150 شخصاً في هذه المحال والأسواق وهي تمثل القطاع الخاص.

(1) مقابلة شخصية مع السيد / مدير مكتب الاقتصاد والتجارة والاستثمار سرت، 24/12/2007م.

(2) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره ص 61.

جدول (20): عدد حوانيت البيع بالتجزئة والمخازن العامة بمدينة سرت 1966م

العدد	نوع المحل التجاري
7	حوانيت بيع الأغذية
9	حوانيت بيع اللحوم
12	مقاهي
86	مخازن عامة
114	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت 1966م. 1988م، ص 65.

جدول (21): كمية وقيمة المنتجات الزراعية المباعة في سوق سرت سنة 1962م

القيمة الإجمالية ج/ل	الكمية المباعة سنة 1962	سعر الوحدة ج ل	الوحدة	المادة
1183	2310	0.512	مرطة	قمح
22015	6015	0.366	مرطة	شعير
525	112460	0.043	كيلو	خضار وفواكه
				تمور
1448	5770	0.251	مرطة	أ - كاملة
4177	1880	2.222	قنطار	ب- معجون
1345	6060	0.222	ليتر	زيت الزيتون
9340	23820	0.393	كيلو	لحوم طازجة
43149	4394	9.900	عدد	حيوانات حية
		3.0.0	قنطار	لحم
83974			المجموع	

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، المجموعة الإحصائية عام 1962م.

كما يوجد عدد ثلاثة مطاعم وعدد فندقين صغيرين وعدد محطتين لتوزيع الوقود بأنواعه وهناك عدد من محلات الحلاقة والخياطين ومحجري العقود والكتبة ومحلات القرطاسية وتقع كلها في المنطقة المركزية للمدينة (CBD) أو ما يسمى بالسوق.

ومن خلال دراسة الجدول (20) الذي يوضح عدد الحوانيت الخاصة بالبيع بالتجزئة والمخازن العامة بمدينة سرت سنة 1966م، نلاحظ بأن عدد محلات بيع الأغذية سبعة محال أما محلات بيع اللحوم كانت تسعة محال وعدد المقاهي اثنا عشر مقهى وبلغ عدد المخازن العامة المتصلة بالخدمات التجارية ستة وثمانين مخزناً أو مستودعاً بهذا يبلغ عدد المحال التجارية مائة وأربع عشرة سنة 1966م.

أما كمية وقيمة المنتجات الزراعية والحيوانية المباعة في أسواق سرت سنة 1962م والتي يبينها الجدول (21) نلاحظ بوضوح بأن هناك حركة تجارية رائجة في تلك الفترة وهو ما يعني ممارسة مدينة سرت للوظيفة التجارية في تلك الفترة.

ارتفعت مساحة الأراضي المخصصة للأغراض التجارية إلى سبعة عشر هكتار سنة 1979م أي ما يعادل 2.8م² / نسمة⁽¹⁾.

وعلى هذا نلاحظ هنا بأن مركز المدينة الذي سبق وأن تم التطرق إليه في البداية قد أُزيل بالكامل سنة 1975م كما سبق وأن ذكرنا، وهو يمثل المدينة القديمة والسوق والمنطقة الإدارية التي تنتشر فيها المكاتب الرسمية.

تحول نمط الوظيفة التجارية في سرت اعتباراً من سنة 1979م إلى القطاع العام، وأصبحت كل المحال والأسواق عامة حيث تم إنشاء أول سوق عام على طريق بنغازي وهو عبارة عن مجمع متكامل ويشمل كل الأصناف مع ملاحظة بأن هذا السوق قد أُزيل سنة 2004م وتحول إلى حديقة عامة. بلغ عدد الأسواق المجمع المتوسطة في مدينة سرت خمسة أسواق تقع في الأحياء السكنية ويرتادها السكان للتسوق كما أن هناك بعض

(1) مكتب المرافق، التقرير النهائي للمخطط العام، منطقة الخليج، بلدية سرت، مرجع سبق ذكره ص.ص 7-15

الأسواق المتخصصة وسط المدينة إضافة إلى المنشآت العامة لبيع القرطاسية والإطارات وغيرها من المواد اللازمة للسكان، واعتبرت مدينة سرت مركزاً خدمياً وتجارياً للمناطق التي حولها في تلك الفترة أي أنها مركز تجميع خدمات تجارية وتوزيع في نفس الوقت.

في نهاية الثمانينيات عادت التجارة بواسطة القطاع الخاص بالتوازي مع القطاع العام وانتشرت المحال التجارية وسط المدينة وعلى جانبي الطرق، توسعت الوظيفة التجارية خلال السنوات العشر الأخيرة وأصبحت تشغل حوالي ثلاثين هكتاراً أي ما نسبته (3%) من مساحة المخطط، إلا أن نمط وشكل المحال التجارية تغير بشكل واضح عما كان عليه من حيث النوع والتوزيع حيث كان النمو والتوزيع عشوائياً دون أن يُراعى المخطط وتغيرت الاستعمالات السكنية إلى تجارية وانتشرت أشرطة التسوق (Shopping ribbons) على جانبي الطرق وخصوصاً الشارع الرئيسي، حيث إن (80%) من المحال التجارية تقع في هذا الشارع الذي يفصل مدينة سرت إلى قسمين شمالي حيث محلة سرت المركز والحي الثاني والجنوبي. حيث محلة الرباط الأمامي، ولم تكن هناك منطقة مركزية للتسوق بل أشرطة وبؤرة تجارية في الأحياء السكنية خلق حالة من الإرباك لخطوط التنظيم الناتجة عن زيادة عدد وسائل النقل والمواصلات، وارتفاع معدل ملكية السيارات الخاصة وانتشار المحال في الأحياء السكنية وعلى جانبي الطرق مما أعاق الحركة.

ويمكن تحديد المناطق التجارية بمدينة سرت من خلال دراسة الخريطة (21) وفقاً للآتي:

1- منطقة الأعمال المركزية (CBD) Central Business District.

وهي قلب المدينة القديم حيث توجد بعض المحال الصغيرة أغلبها خدمية إضافة إلى الخدمات الإدارية الأخرى، ويُلاحظ بأن هذه المنطقة قد فقدت أهميتها بعد سنة 1975م، عندما تم هدم المدينة القديمة والمنطقة التجارية وفي سنة 1990م عندما أُعيد إحياء نشاط هذه المنطقة من جديد وأصبحت تعود الحياة إلى هذا القلب شيئاً فشيئاً، وتتكون هذه المنطقة من مصرف الوحدة فرع سرت، مصرف ليبيا المركزي فرع سرت، المصرف العقاري، مركز الشرطة، المصرف الزراعي، ومدرستين ابتدائية، ومدرسة إعدادية، وثانوية

إضافة إلى بعض المكاتب الرسمية العامة، ومحال بيع القرطاسية وخدمات التصوير، وعدد مسجدين ومدرسة دينية وحديقة عامة وفوج الكشاف.

2- مراكز التسوق الخارجية.

وتنتشر خارج نطاق المنطقة المركزية ويبعد عنها حوالي من 1 إلى 2 كم شرقاً وغرباً وجنوباً وهي تمثل بؤرة تجارية نشأت بعد هدم السوق القديم، وبعد أن توسعت المدينة وزاد عدد سكانها مما تطلب معه أن تنشأ هذه المراكز قريبة من الأحياء السكنية، ويبلغ عدد هذه المراكز خمسة تقع وسط الأحياء السكنية الخمسة التي تكون بنية المدينة، وهي تشكل النطاق الخارجي (Outer belt) للمنطقة المركزية بعد أن تم إعادة إحيائها من جديد.

3- مراكز التسوق الممتد على طول الشوارع العامة.

تنتشر أغلب المحال والمنشآت التجارية والخدمية على جانبي الشوارع الرئيسية والفرعية وخصوصاً الشارع الشرياني الذي يقسم المدينة إلى قسمين، وهو الشارع الرئيسي الذي كان يمثل الطريق الساحلي الرئيسي قبل إن يتم تحويله إلى جنوب المدينة.

يبلغ عدد المحال التجارية المتنوعة في هذا الشارع 504⁽¹⁾ وهي تمثل أشرطة تسوق تعج بالحركة من فترة الصباح حتى منتصف الليل، حيث تنتشر المقاهي والمطاعم والخدمات المتنوعة على طول هذا الشارع الرئيسي ويخدم هذا الشارع وهذه الأشرطة سكان المدينة والمناطق المجاورة لها.

4- مراكز التسوق المحلية.

وهي تقدم خدماتها أساساً لسكان الأحياء لذلك فأغلب محال هذه المراكز تقدم المواد الغذائية والمنزلية والخدمية وتشكل مرحلة أولى في نظام التدرج التجاري بالمدينة، كما توجد بعض المحال المتفرقة تقدم خدمات للسكان المقيمين بالقرب منها.

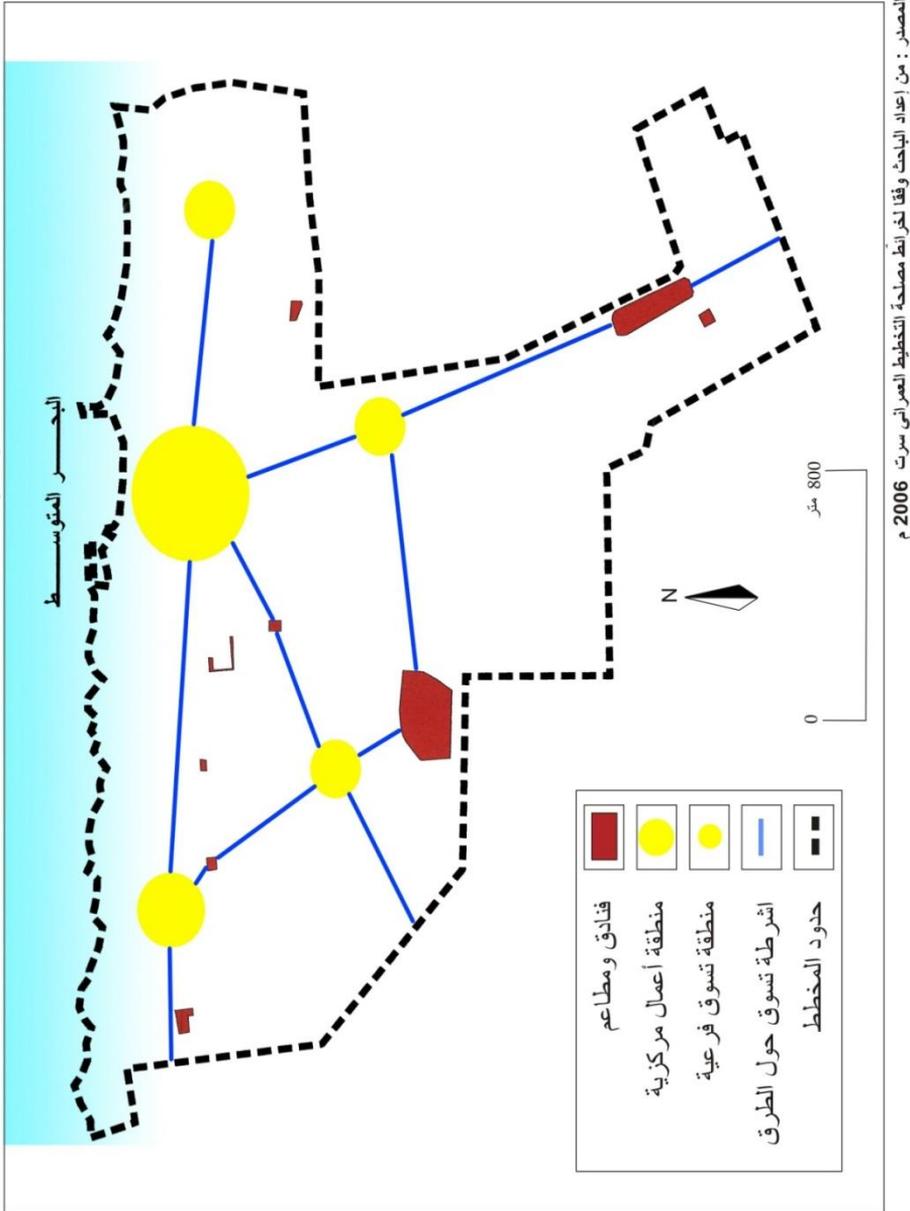
(1) مقابلة شخصية مع مدير مكتب الرخص سرت حول المناشط التجارية في سرت، 28/8/2006 م

مما تقدم يظهر لنا أهمية الوظيفة التجارية في تقديم الخدمات لسكان المدينة وإقليمها في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة الراغبة في العمل ولا شك أن احتمال تطور هذه الوظيفة كبير جداً في المستقبل نظراً لتقدم المدينة وتطورها وتوسع رقعتها وازدياد عدد سكانها.

ويبلغ عدد العاملين في الأنشطة التجارية من مجموع السكان النشطين اقتصادياً سنة 2006م ما مجموعه 2571 فرداً⁽¹⁾ بنسبة (9.9%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع وظائف أخرى مثل الصحية والنقل والوظائف الأخرى التي لا تمثل سوى نسبة بسيطة من مجموع الوظائف، وهذا راجع إلى ارتفاع النشاط التجاري في المدينة وهو من الأنشطة المصاحبة للدور الذي أصبحت تقدمه سرت على المستوى الوطني.

(1) الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006م، ص ص 185. 194.

خريطة (21): المناطق التجارية بمدينة سرت 2006م



خلاصة:

وبعد أن تمت دراسة وتحليل الوظائف الهامة لمدينة سرت والتي لعبت الدور الأساسي في تغير دور المدينة ونمط استعمالات الأراضي بها وبالتالي شكلها يمكن استخلاص ذلك من خلال دراسة الجدول (22).

جدول (22): الوظائف وعدد العاملين بها بمدينة سرت 2006م

الوظيفة	عدد العاملين بها	نسبتهم
الإدارة	7222	27.7%
التعليم	6803	26.1%
الخدمات	5800	22.3%
التجارة	2571	9.9%
الصحة	1500	5.7%
النقل	1181	4.5%
الصناعة	774	3.0%
صيد الأسماك	215	0.8%
الإجمالي	26066	100.0%

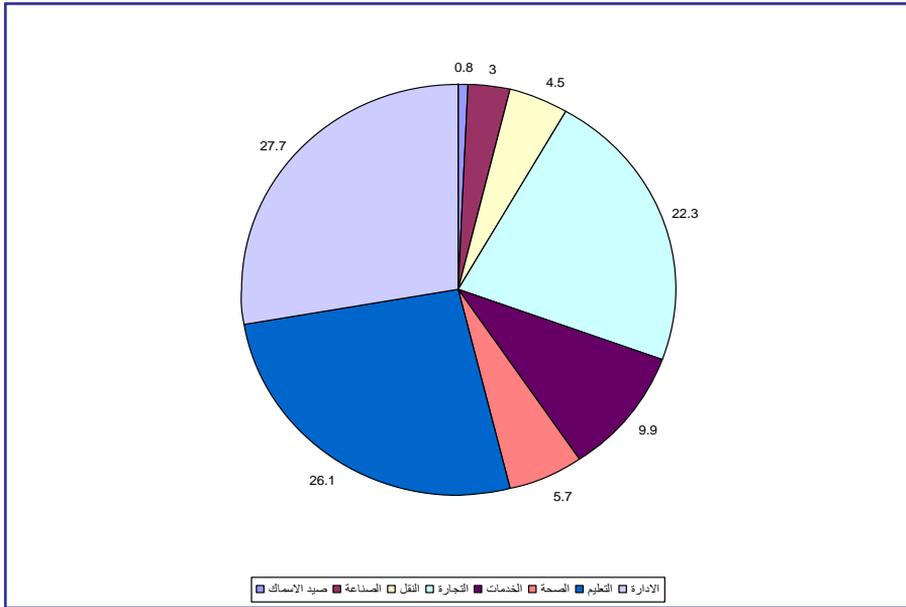
المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان 2006م.

وتبين من دراسة الجدول الذي يمثل الوظائف التي تقدمها سرت وعدد الأفراد من السكان العاملين اقتصادياً، بأن عدداً كبيراً من الوظائف يلعب دوراً أساسياً في أنشطة سرت، إضافة إلى تنوع وتعدد الوظائف وقد احتلت الوظيفة الإدارية والخدمية والتعليمية الصدارة من مجموع الوظائف الأخرى، وهذا دليل على أن تطور وتعدد وظائف سرت على كافة المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، أدى إلى زيادة وتطور مساحة المخطط واستعمالات الأراضي وتغير مورفولوجية مدينة سرت طوال المراحل التاريخية المتعددة،

ويوضح الشكل (18) نسبة العاملين في أقسام المهن والوظائف في المدينة ونلاحظ بوضوح الوظائف الإدارية والخدمية والتعليمية وارتفاعها على الوظائف الأخرى.

وحيث إن مدينة سرت هي مدينة ساحلية وتقع على البحر مباشرة، وهذا شجع العديد من سكان المدينة على ممارسة نشاط الصيد البحري منذ فترة طويلة حيث كان عدد قوارب الصيد خمسة وثلاثين قارباً سنة 1990م وعدد العاملين في نشاط الصيد البحري خمسة وسبعون شخصاً وعدد مجمعات التبريد واحد وكمية الإنتاج من السمك سنة 1989م 253403 كجم⁽¹⁾ أما عدد العاملين في هذا النشاط بلغ 215 شخصاً نسبتهم (0.8%) من مجموع الوظائف سنة 2006م.

شكل (18): نسبة العاملين في المهن والوظائف بمدينة سرت 2006م



المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لبيانات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006م

(1) مكتب التخطيط فرع سرت، النشرة السنوية 1990م، ص 20.

الفصل السادس

استعمالات الأراضي
ومورفولوجية المدينة

ويشتمل هذا الفصل على النقاط الآتية:

✍ أولاً: استعمالات الأراضي.

- 1- الاستعمال السكني.
- 2- الاستعمال التعليمي.
- 3- الاستعمال الصحي.
- 4- الاستعمال الديني والثقافي.
- 5- الاستعمال الإداري والخدمي.
- 6- الاستعمال الصناعي.
- 7- الاستعمال التجاري والأعمال.
- 8- استعمالات النقل والمواصلات.
- 9- الاستعمال الترفيهي والفضاء.

✍ ثانياً: مورفولوجية المدينة

- 1- مورفولوجية المدينة.
- 2- الخطة والمخطط.
- 3- ارتفاعات المباني وخط السماء.
- 4- قيمة وسعر الأراضي داخل المدينة.
- 5- دور الطريق الساحلي في تنمية وتطور ونمو امتداد مدينة سرت.
- 6- فقدان قلب المدينة لوظائفه بعد هدم المدينة القديمة.
- 7- حجم المدينة.
- 8- إمكانيات النمو والتطور المستقبلي.

الفصل السادس

استعمالات الأراضي ومورفولوجية المدينة

أولاً: استعمالات الأراضي.

مدخل.

عند دراسة إقليم المدينة أو نطاقها، يتم الاعتماد على وظائف السكان في معظم الأحوال لتحديد الوظائف التي تمارسها المدينة، وهو ما يسمى التصنيف الوظيفي للمدينة، حيث تتحدد الهوية للمدينة ويتم إطلاق الوظيفة على المدينة، نقول مدينة تجارية أو إدارية أو صناعية حسب الوظيفة السائدة، أو التي تمثل نسبة أكبر لعدد العاملين من سكانها في أي نشاط من الأنشطة.

فمثلاً عندما يكون العاملون في الصناعة (60%) تسمى المدينة صناعية، وعندما يكون (20%) من السكان عاملين في تجارة الجملة تسمى مدينة لتجارة الجملة وقد صنف هرس (Harres) سنة 1943م المدن على أساس الوظيفة، وقد يتم إطلاق مصطلح مدينة متعددة الوظائف على المدينة التي تقدم وظائف عديدة، منها الإدارية والسياسية والتجارية وغيرها كما سبق وأن ذكرنا في الفصل السابق.

وعند دراسة التركيب الداخلي للمدينة من الناحية الوظيفية يتم اتباع أسلوب آخر وهو الوظيفة التي تشغلها الأماكن المختلفة في المدينة، أي وظيفة كل قطعة أرض في المدينة بدل الوظيفة التي يعمل فيها كل فرد من السكان.

وتبين ذلك خرائط استعمالات الأراضي (Urban Land Uses)⁽¹⁾ وهو دراسة خصائص ووظيفة كل قطعة من الأرض داخل المدينة وأوجه استعمالها، ومدى كفاية هذا الاستعمال ومطابقتها للمواصفات والمعايير التي يتم تحديدها بدقة وذلك لتحقيق أكثر قدر من الرفاهية للسكان في استعمالات الأراضي ومراعاة الظروف الطبيعية والبيئية في هذا الاستعمال، ويتوقف نمط وشكل استخدام الأراضي على الموقع الجغرافي للمدينة وكذلك الموضوع والتركيب الجيولوجي ونوع التربة وجيومورفولوجية الأرض التي تقع بها المدينة^(*).

عليه فإن استعمال الأراضي داخل حيز المدينة له أهمية بالغة في إظهار المدينة بالشكل اللائق والمنظم بحيث يكون لكل مساحة قيمة معينة، تؤديها بما يؤدي إلى تكامل كل الاستعمالات والوظائف مع بعضها لتؤدي الدور الكامل واللازم داخل المخطط المعتمد، لأجل رفاهية وسلامة السكان في هذا الحيز الجغرافي الهام، وبغض النظر عن التطوع الواسع للسكان نحو مستقبل مدينتهم وطول الوقت المقرر لتنميتها، فإن التخطيط يبدأ الآن ويجب أن يُبنى على أساس المدينة الموجودة فعلاً والتخطيط لمستقبل استعمالات الأراضي لمدينة ما، وهذا يتطلب تحضير وجرّد للاستعمالات الحالية للأراضي بعناية وسيساعد هذا الجرد على تحديد ما يجب إبقاؤه من المظاهر الطبيعية والبشرية الموجودة في المدينة وما يجب إزالته، ومن هذا يمكن الوصول إلى نموذج لضبط استعمالات الأراضي في المستقبل.

(1) يعد أسلوب مطابقة الخرائط أحد الطرق التي يستعملها الجغرافيون في بحثهم عن العلاقات السببية ينظر إلى كل من:

- روجر منشل، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد غلاب، دولت أحمد صادق، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973م)، ص ص 70-83.

- محمد على عمر الفراء، مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1983م)، ص 172.

(*) تشترك العوامل الطبيعية في تأثيرها على نمط توزيع استعمالات الأراضي داخل المدينة فيؤثر ذلك في شكل تركيبها الداخلي، ومن ثم مظهرها الخارجي أيضاً (Morphology).

تعاني الجهات المناط بها مهام تخطيط المدن الواقعة في الأقاليم التي تنخفض بها نسبة التربة الصالحة للزراعة من مشكلة مُركبة تتمثل في صعوبة الاختيار بين استغلالها للإنتاج الغذائي لسكان المدن وبين تخطيطها لإقامة مباني للخدمات الحضرية لسكان المدن ذاتها، إذ أصبحت هذه المشكلة من أهم الصعوبات التي تواجه مخططي المدن⁽¹⁾.

ويمكن اعتبار مدينة سرت من المدن التي سارت على مخطط لم يُراع مسألة المحافظة على التربة الصالحة للزراعة، حيث توسعت المدينة على حساب المناطق الزراعية التي حولها، وللأراضي الزراعية أهمية بالغة في تغذية المدينة، خصوصاً أن الأراضي الزراعية حول مدينة سرت قليلة ومحدودة وفقيرة وهشة وتحتاج إلى معالجة دائمة، وهذا ناتج عن غياب ما يسمى بالتخطيط الإقليمي (Regional Planning)، حيث لا يقتصر مجال التخطيط الإقليمي على المدينة فقط بل يشمل المناطق الريفية المحيطة بها⁽²⁾، لدراسة التفاعل والتأثير والتأثر بينهما.

وسيتم في هذا الفصل التعرض إلى استعمالات الأراضي بمدينة سرت، وذلك من خلال سرد تاريخي لتطور هذا الاستعمال منذ إنشاء المخطط، ومن خلال التطور الذي حدث للمنطقة العمرانية في المدينة طوال الفترات الماضية، إضافة إلى تأثير وظائف المدينة على استعمالات الأراضي وبالتالي على مورفولوجية المدينة وهي:

1- الاستعمال السكني.

يعتبر الاستعمال السكني من أهم الاستعمالات للأراضي في أية مدينة، حيث يمثل النسبة الأكبر من مساحة ونطاق مخطط المدينة، ويشمل المباني والمسكن الخاصة بالإيواء للسكان ويختلف نوع وشكل وتصميم هذه المباني أو المساكن حسب وظيفة كل مبنى ونوع المناخ والبيئة وموضع المدينة.

(1) على الحوات، التخطيط الحضري، (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990م) ص 129.

(2) فؤاد الصقار، التخطيط الإقليمي، ط3، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994م) ص 279.

بلغت مساحة الاستعمال السكني في مدينة سرت سنة 1966م حوالي 28.3 هكتار أي ما نسبته (35.4%) من مجموع استعمالات الأراضي البالغة 79.9 هكتار وهي أكبر نسبة في تلك الفترة.⁽¹⁾

بلغ عدد المساكن سنة 2002م حوالي 6960 وحدة سكنية، وتبلغ المساحة الإجمالية للمناطق السكنية بمدينة سرت 4045 هكتاراً بنسبة (26.6%)، والكثافة السكنية القائمة حوالي 80 شخصاً في الهكتار في المنطقة ذات الكثافة السكنية المنخفضة إلى أكثر من 200 شخص في الهكتار في المنطقة المركزية⁽²⁾، ويعزى انخفاض الكثافة السكنية إلى أن النسبة الكبيرة من المباني ذات الدور الواحد والدورين ووجود أراضي فضاء داخل المخطط والمنطقة العمرانية عموماً.

إن أغلب الوحدات السكنية هي مساكن لأسرة واحدة، حيث إن نسبة (8.7%) من هذه الوحدات توجد ضمن مباني متعددة الأدوار، وهي العمارات الجديدة الواقعة جنوب وشمال المدينة. تتشكل المساكن في مجموعة من المجاورات السكنية^(*) تتوزع على أنحاء المدينة كما تبين الخريطة (22)، حيث ترتبط بشوارع خدمية موصلة إلى مناطق التخديم للحي أو المجاورة بصورة عامة، أن نسبة الإشغال في مباني مدينة سرت السكنية يصل إلى (100%) حيث لا توجد مساكن خالية وأن الكثافة السكنية في هذه المجاورات تتفاوت حسب موقع الأحياء من مركز المدينة أو مركز الحضرية، وبلغت 37 شخصاً لكل هكتار⁽³⁾، بلغ عدد سكان مدينة سرت حسب تعداد سنة 2006م 56681 نسمة للمحلات الأربعة وبلغت مساحة المخطط المستغل سنة 2006م حوالي 1327.28 هكتار. يتم ربط هذه

(1) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره، ص 106.

(2) بلدية سرت، مشروع إعادة النظر في مخطط مدينة سرت، مرجع سبق ذكره، 2002م، ص 12.

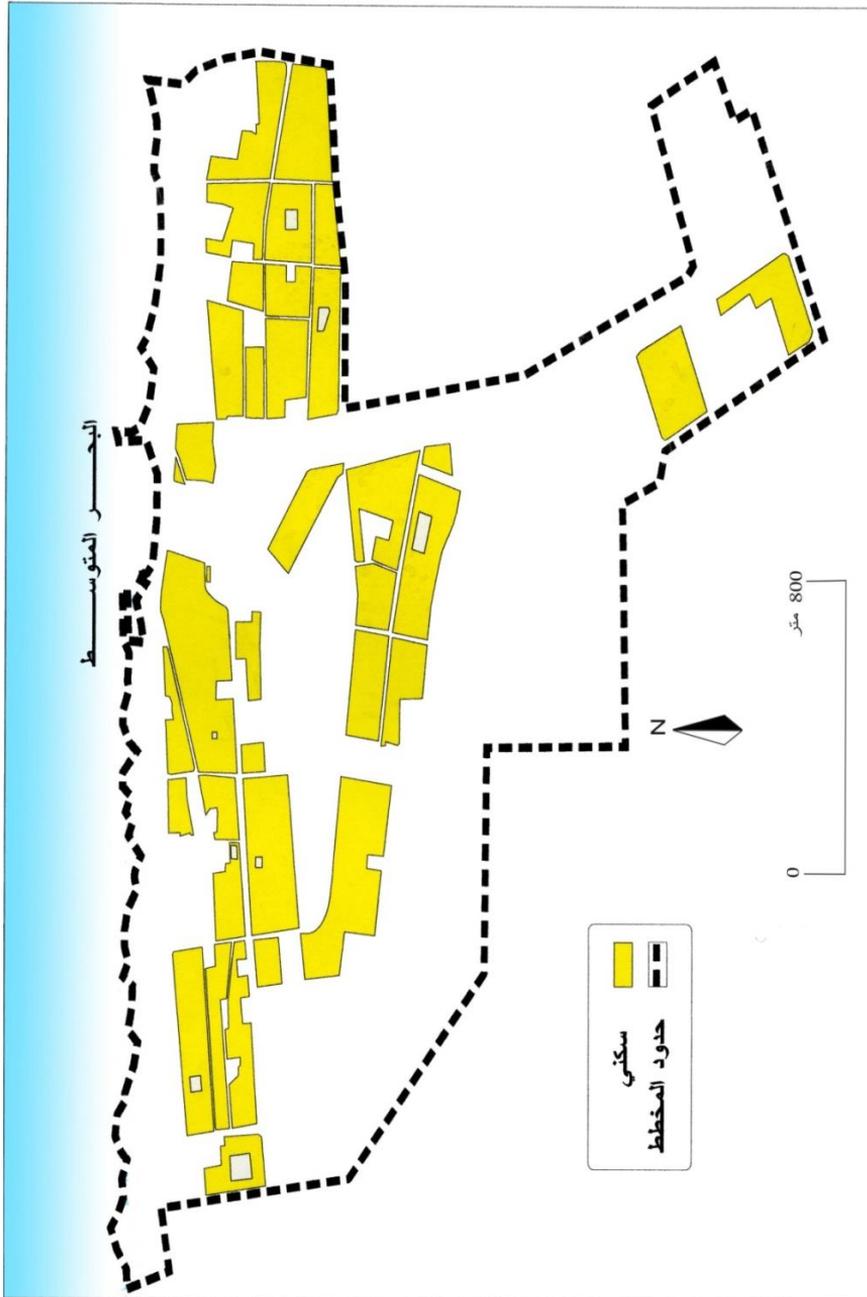
(3) مكتب الجامعة للاستشارات الهندسية، نتائج المخطط الإقليمي والمخططات المحلية لإقليم الخليج التخطيطي 2007م ص 31.

المجاورات بواسطة طرق رئيسية وطريق شرياني رئيسي يمر وسط المدينة ويتحرك السكان وسط هذا الحيز لتأدية أعمالهم والتسوق وغيرها.

وبدراسة الجدول (23) الذي يبين عدد المباني حسب نوع المبنى وأوجه استخدامه سنة 2006م للمحلات الأربعة المكونة لمدينة سرت، نلاحظ بأن عدد المنازل في شكل حوش عربي 2776 وهي تمثل المساكن القديمة، أما الدارات (فيلا) تصل إلى 3652 وهي عبارة عن مساكن حديثة، وفق التصميم الجديد تنتشر حول العمارات التي تبلغ عددها 349 عمارة وهي عبارة عن مجموعة من الشقق السكنية تمثل التوسع الرأسي في البناء، وهو نمط حديث بمدينة سرت ظهر خلال السنوات الأخيرة حيث لم تكن توجد أية عمارة سكنية قبل سنة 1988م، أما المرافق العامة من مدارس ومساجد وفنادق ومستشفيات ومراكز توزيع تجارية تبلغ 270 أما المباني التي تحت التنفيذ تبلغ 656 مبنى.

تبلغ جملة المباني المخصصة للسكن فقط 4419 أما المستغلة للسكن والأعمال معاً 445، ويلاحظ من خلال الجدول بأن هناك أماكن معيشة غير المباني المذكورة ويبلغ عددها 43، وهي عبارة عن خيام وأكواخ استغلها بعض السكان المهاجرين عند أطراف المدينة في السنوات الماضية تمت إزالتها سنة 2006م.

خريطة (22): الاستعمال السكني للأراضي بمدينة سرت 2006م



جدول (23): توزيع عدد المباني بمدينة سرت حسب نوع المبنى واستخدامه سنة 2006م

اسم الحي	نوع المبنى											
	منزل / حوش	فيلا	عمارة بها عدد من الشقق	مدرسة مسجد فندق مستشفى مركز توزيع مبنى (خريب تحت التنفيذ فضاء محاط بسور	غير ما ذكر	الجملة	كله للسكن	للأعمال فقط	غير ما ذكر	أماكن معيشة في غير مباني	أوجه استخدام المبنى	
خليج سرت	402	940	5	69	130	15	182	112	2	14	28	0
سرت المركز	776	837	33	19	243	67	1975	1466	131	86	49	0
الحي الثاني	40	795	37	27	72	15	986	782	51	29	52	0
الرباط	1558	1080	274	155	211	102	3380	2059	261	170	679	43
الإجمالي	2776	3652	349	270	656	199	6523	4419	445	299	808	43

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية لتعداد المباني، 2006م ص ص 11 - 12

جدول (24): حالة المباني بمدينة سرت 2006م

النسبة	الحالة الفنية للمباني	ر.م
39%	جيدة	1
50%	متوسطة	2
11%	سيئة	3
100%	الإجمالي	

المصدر: مكتب البحوث والاستشارات الهندسية، مشروع الجيل الثالث، نطاق سرت، ص 21.

أما من حيث حالة المباني من خلال الجدول (24) تبين بأن حالة المباني من الناحية الفنية تصل إلى (39%) في حالة جيدة، أي أنها تتصف بالجدائة وتكامل الخدمات والوضع الفني للمبني كما أن المعايير الهندسية تعتبر متكاملة ومتناسقة إلى حد ما.

أما (50%) من حالة المباني فهي متوسطة حيث ينقصها العديد من الأساسيات المطلوبة للمبنى وهي تمثل نصف مباني المدينة، ويتطلب ذلك العمل على تجديد وظائف هذه المباني من حيث الصيانة الشاملة والدورية حتى تتأهل هذه المباني بشكل جيد وتناسب مع رغبات السكان وتطلعاتهم، أما المباني السيئة تمثل (11%) من جملة مباني مدينة سرت، حيث تفتقر إلى الأصول الفنية كما أنها لا تؤدي الوظائف المطلوبة للسكان وتعتبر غير صحية وهذا يتطلب إما إزالتها أو إعادة بنائها أو صيانتها كلياً بما يحافظ على التنسيق والمعمار والتصميم المقبول للمدينة وهذا يتطلب خطة كاملة وشاملة لهذا البرنامج يتم تنفيذها على مراحل زمنية.

وتبلغ مساحة الأراضي للاستعمال السكني 510 هكتاراً سنة 2006م أي ما يمثل (38.4%) من مساحة استعمالات الأراضي بالمدينة مقابل الاستعمالات الأخرى، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا يدل على أن هناك نهضة معمارية سكنية كبيرة خلال

السنوات الأخيرة أدت إلى ارتفاع مساحة الأراضي المخصصة للسكن وهذا انعكاس لوظائف المدينة والخدمات التي تقدمها ومدى رغبة السكان في الإقامة بمدينة سرت، إضافة إلى حجم التغير في شكل ونوع مخطط المدينة بما يتناسب والمركز الذي أصبحت تأخذها المدينة في إقليمها وعلى مستوى الدولة.

2- الاستعمال التعليمي.

الخدمات التعليمية هامة وضرورية في أية مدينة ويعتمد عليها السكان في تلقي شتى العلوم وهي تعكس الوجه الحضاري للمدينة، ويتدرج التعليم من مرحلة ما قبل الدراسة وهي الروضة إلى الجامعة حتى الدراسات العليا والبحث العلمي.

وتتوزع المباني التعليمية كما تبين الخريطة (23) على كافة أنحاء المجاورات السكنية لخدمة السكان، وفق الكثافة وقد تزايدت نسبة الاستعمال التعليمي في مدينة سرت خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى زيادة عدد السكان وتطور المؤسسات التعليمية وخصوصاً الجامعة التي أعطت لمدينة سرت بُعداً حضارياً وتغيراً واضحاً من حيث تنوع الكليات وزيادة رقعة ومساحة الجامعة وما تحويه من مدرجات ومكاتب ومعامل وملاعب وغيرها، ساهم مساهمة فعالة في تضاعف الوظيفة التعليمية وبالتالي زيادة مساحة الاستعمال التعليمي ازداد عدد الطلاب والطالبات بشكل ملحوظ في هذه الجامعة، خصوصاً من قبل المرأة التي كانت محرومة من مواصلة دراستها الجامعية بسبب عدم وجود جامعة في مدينة سرت، إن الوجه الحضاري الذي أضفته الجامعة على مدينة سرت يعطي البعد الواضح والمستقبلي في زيادة تطور ونمو هذه المدينة.

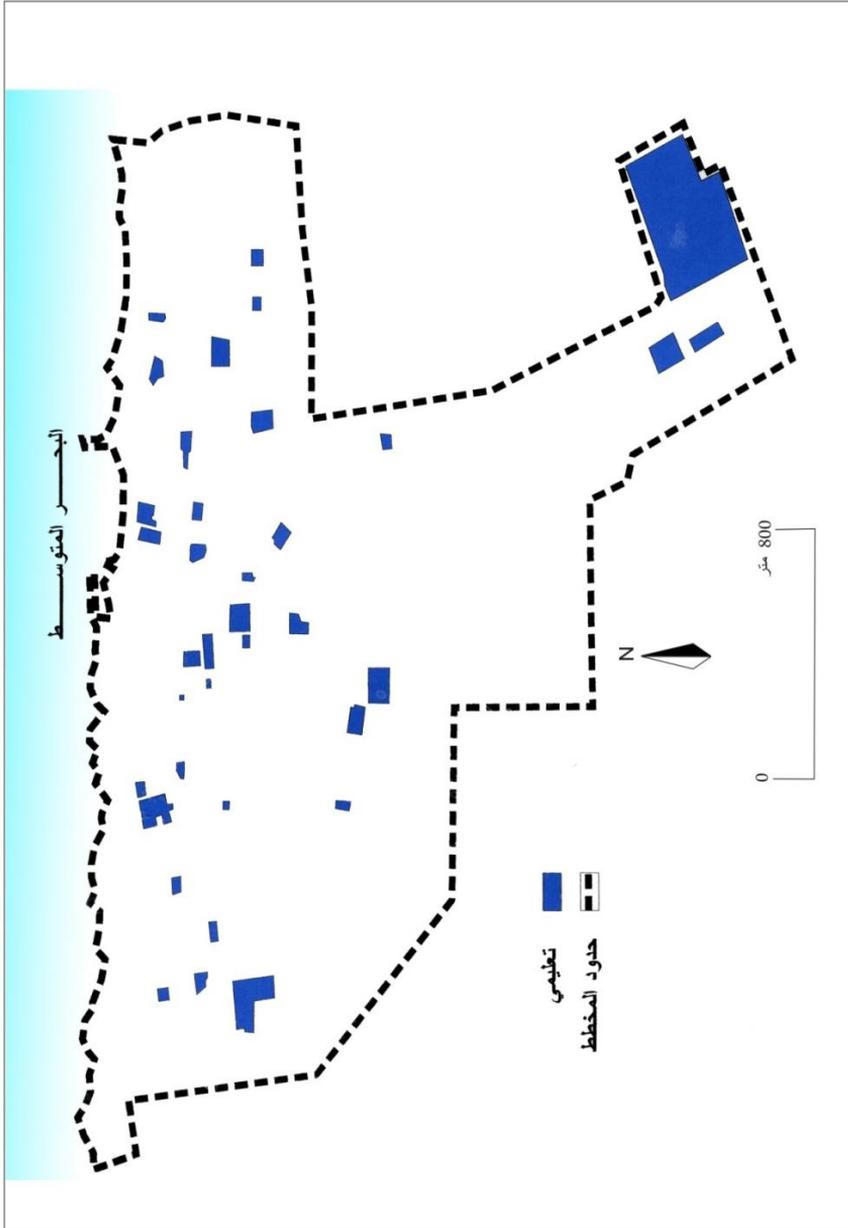
بلغ عدد المؤسسات التعليمية في مدينة سرت 28 مؤسسة منها 13 مدرسة للتعليم الأساسي وعدد 12 مدرسة للتعليم الثانوي والفني، إضافة لعدد ثلاث روض للأطفال والجامعة بما تشمله من كليات مختلفة التخصصات.

بلغت مساحة الأراضي المخصصة للاستعمال التعليمي في مدينة سرت حوالي 74.9

هكتار بنسبة (5.6%) سنة 2006م وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالاستعمالات الأخرى وبالسنوات السابقة، حيث كانت 61.8 هكتاراً بنسبة (4.9%) من إجمالي مساحة استخدامات الأراضي سنة 2002م.

وقد كانت مساحة الأراضي المخصصة للاستعمال التعليمي عند إعداد مخطط الجيل الأول سنة 1966م حوالي 1.7 هكتار من مجموع استعمالات الأراضي البالغ 79.9 هكتار، وقد لوحظ توفر واضح للمرافق التعليمية حيث تم إنشاء (40%) من الفصول الدراسية للمرحلة الابتدائية منذ عام 1973م حيث وصل عدد الطلاب إلى 30 طالباً لكل فصل دراسي ومعلم واحد لكل 23 طالباً وهي نسبة مرتفعة تدل على تطور الخدمات التعليمية كميّاً في مدينة سرت، وبالتالي زيادة مساحة الأراضي المخصصة للأغراض التعليمية، وقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة للأغراض التعليمية سنة 1979م 17.7 هكتاراً بنسبة (3.5%) من مجموع مساحة المنطقة الحضرية البالغ مساحتها الكلية (537.5) هكتار.

خريطة (23): الاستعمال التعليمي للأراضي بمدينة سرت 2006م



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لخريطة المصلحة التخطيطية العمرانية سرت 2006 م

3- الاستعمال الصحي.

الخدمات الصحية هامة جداً لسكان أية مدينة وتمثل هذه الخدمات أولوية في استعمالات الأراضي، حيث تتعدد المرافق الصحية من مركز صحي إلى مستشفى ولكل مرفق مساحة معينة وفق كثافة الحي أو المنطقة السكنية التي يقع بها، وإذا ما تتبعنا المساحة المخصصة للأغراض الصحية أو التي تشغلها هذه الخدمة نلاحظ بأنها كانت 6.1 هكتاراً سنة 1966م شاملة مستوصفاً صغيراً بالمنطقة المركزية وعيادتين صغيرتين في الأحياء السكنية إضافة إلى مركز الرعاية الصحية الأولية.

في سنة 1979م أصبحت مساحة الاستعمال الصحي 96.0 هكتاراً أي ما نسبته (18.9%) من مجموع الاستعمالات المختلفة، ونلاحظ هنا ارتفاع مساحة الأراضي المخصصة للأغراض الصحية بشكل واضح وهذا يدل على تعدد وتطور الخدمات الصحية بالمدينة كميّاً.

وقد بلغت مساحة الأراضي المخصصة للأغراض الصحية سنة 2002م حوالي 40.6 هكتار شاملة المستشفى الجديد سعة 200 سرير و5 مراكز رعاية صحية أساسية وعيادتين مجمعتين ومركزاً متخصصاً للأمراض السارية ومكافحتها أي ما نسبته (2.6%) من إجمالي الاستعمالات.

وقد بلغ عدد المرافق الصحية في مدينة سرت 15 مرفقاً صحياً يمثل حوالي 40.8 هكتار وهي إجمالي استعمالات المرافق الصحية بمدينة سرت سنة 2006م بنسبة (3.07%) من إجمالي الاستعمالات، ويبين الجدول (25) المساحة المخصصة لكل مرفق وموقعة داخل المدينة وتتوزع الخدمات الصحية على كل أحياء المدينة وأن أغلب المرافق الصحية يمكن الوصول إليها بالأقدام خصوصاً مراكز الصحية الأولية والعيادات، أما المستشفى فيقع جنوب المدينة ويمكن الوصول إليه بواسطة الطريق الشرياني الرئيسي المغذي للمدينة.

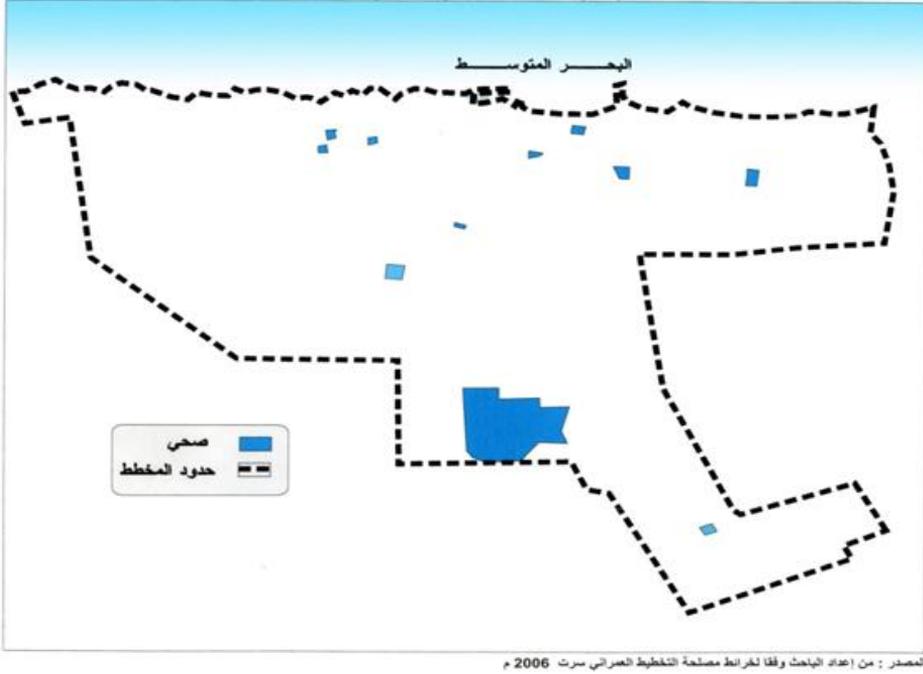
وتبين الخريطة (24) توزيع المرافق الصحية على أحياء المدينة والاستعمالات الصحية في مخطط المدينة .

جدول (25): المرافق الصحية بمدينة سرت 2006م

رقم	اسم المرفق	الموقع	المساحة بالمتر
1.	مركز الرعاية الصحية الأولية	الرباط	2336.6
2.	مركز الرعاية الصحية الأولية عمر المختار	الحي الثاني	5313.7
3.	مركز الرعاية الصحية الأولية خليج سرت	خليج سرت	5312.7
4.	مجمع عيادات سرت المركزي	الرباط	206971.2
5.	مجمع عيادات الأسنان	الرباط	3724.5
6.	مركز الأمراض الصدرية	الرباط	898.7
7.	مستشفى ابن سينا	الرباط	312298.9
8.	عيادة السلام الخاصة	الحي الثاني	100.2
9.	عيادة الزويبي الخاصة	الحي الثاني	61.6
10.	عيادة الخليج الخاصة	الرباط	555.2
11.	عيادة الحياة الخاصة	الرباط	1055.1
12.	عيادة الجوهرة الخاصة	الرباط	534.6
13.	عيادة الشفاء الخاصة	خليج سرت	537
14.	معامل تحليل وصيدليات خاصة	الرباط	100.2
15.	عيادة خاصة	الرباط	440.5
الإجمالي			540.240.7

المصدر: مكتب الصحة فرع سرت 2006م

خريطة (24): الاستعمال الصحي للأراضي بمدينة سرت 2006م



4- الاستعمال الديني والثقافي.

الخدمات الدينية والثقافية لها دور بارز في أية مدينة وهي تعكس المستوى الثقافي لسكان المدينة وترتبط هذه الخدمات بنشأة المدينة، حيث يمثل الجانب الديني أهمية كبيرة للسكان وتساهم المرافق الدينية والثقافية في تركيز السكان من خلال ممارستهم لشعائهم بصورة جماعية أو من خلال المنتديات والنوادي الثقافية التي تجمع السكان.

الاستعمال الديني والثقافي في مدينة سرت بدأ منذ نشأتها، حيث وجدت أطلال المرافق الثقافية والمقابر تحت الأرض، ثم المساجد التي كان لها الدور البارز في تطور ونمو المدينة حيث إنها كانت تمثل بؤرة تجمع للسكان.

تركزت الخدمات الدينية والثقافية وسط المدينة في المنطقة المركزية حيث كان يوجد

مسجدان في منطقة السوق ومركز ثقافي ونادي رياضي ومقبرة، وقد كانت مساحة هذه المرافق سنة 1966م حوالي 1.5 هكتار⁽¹⁾.

في سنة 1979م كان هناك 4 مساجد ودار عرض واحدة ومركز ثقافي ونادي رياضي واحد إضافة إلى العديد من المكتبات الثقافية التي تنتشر في الأحياء السكنية، وبلغت المساحة التي تشغلها المرافق الدينية والثقافية 4.0 هكتارات بنسبة (0.7%) من مجمل الاستعمالات زاد في سنة 2002م إلى 4.7 هكتارات بنسبة (0.3%)، حيث تم إنشاء العديد من المساجد وتوسيعها، في سنة 2006م كانت المساحة الكلية المخصصة للمرافق الدينية والثقافية 7 هكتارات بنسبة (5%) من مجموع مساحة الاستعمالات.

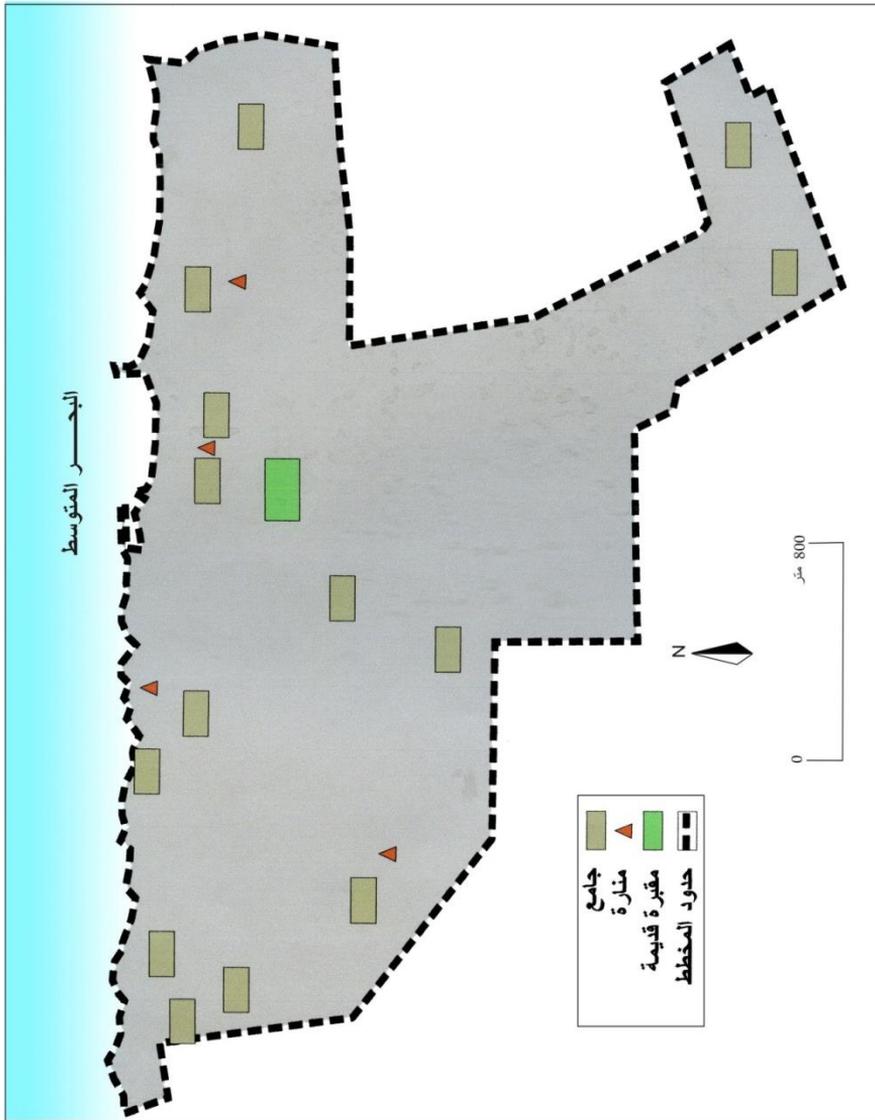
وباستعراض الخريطة (25) الذي يمثل استعمال الأراضي داخل مخطط مدينة سرت للأغراض الدينية سنة 2006م، نلاحظ بوضوح توزيع هذا الاستعمال على كافة أحياء المدينة بشكل متوازن، وهذا يعطي أهمية هذا الاستعمال في أراضي المدينة.

وتُبين الخريطة (26) الاستعمال الثقافي للأراضي بمدينة سرت سنة 2006م، حيث تنتشر المرافق الثقافية من مساح ومراكز ثقافية ومكتبات وغيرها على كافة أحياء المدينة ويمثل هذا الاستعمال حوالي (0.5%) من جملة استعمالات الأراضي سنة 2006م.

كما توجد إذاعة مسموعة وفرع للإذاعة المرئية، وتعتبر سرت مقراً لفرع الاذاعات الوطنية التي تضم إذاعات مصراتة، بني وليد، الجفرة، إجدابيا إضافة إلى فرع لوكالة الأنباء، وفرع الهيئة العامة للصحافة يقوم بتوزيع الصحف اليومية، ويتم توزيع المجلات والكتب وغيرها عن طريق المكتبات الخاصة المنتشرة في مدينة سرت والبالغ عددها 5 مكتبات، وتقوم إدارة الإعلام والثقافة سرت والفروع التابعة لها داخل المحلات بالاهتمام بالنشاط الثقافي داخل نطاق مدينة سرت والمنطقة المجاورة بصورة عامة من خلال الاهتمام بالمسرح والموسيقى والتراث والفن وغيرها.

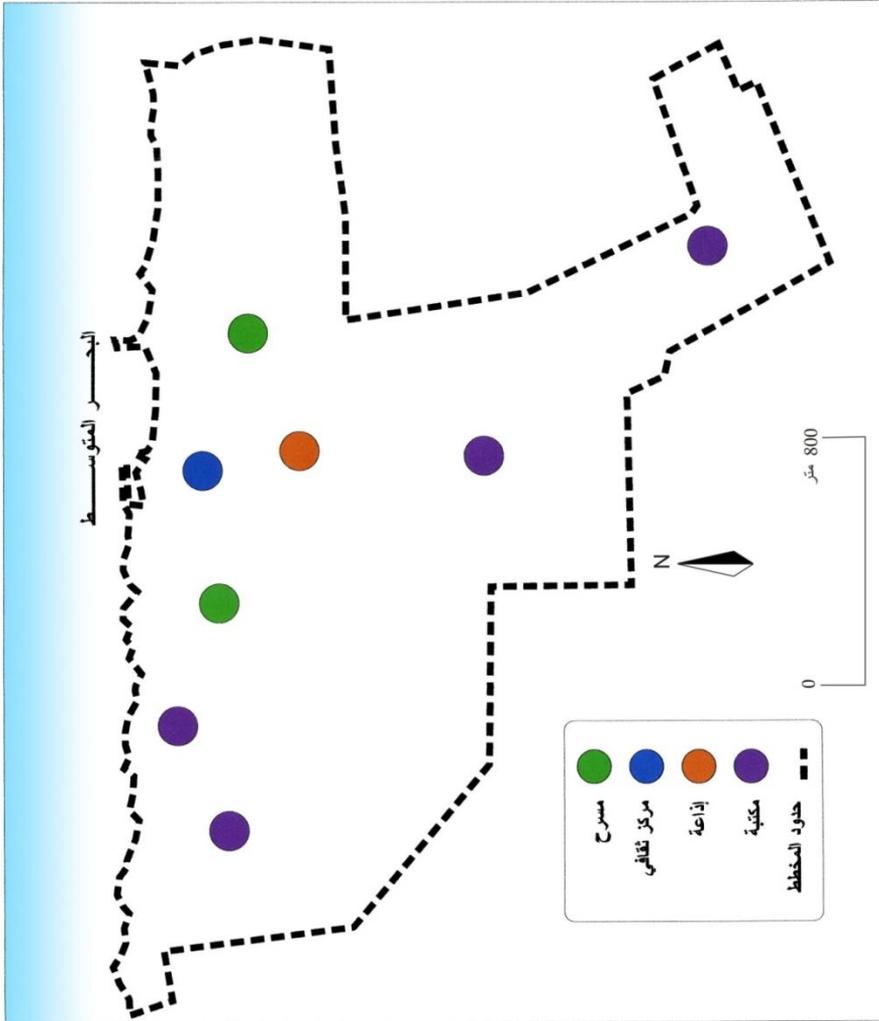
(1) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره، ص 141.

خريطة (25): الاستعمال الديني للأراضي بمدينة سرت 2006م



المصدر : من إعداد الباحث وفقا لخرائط مصالحة التخطيط العمراني سرت 2006 م

خريطة (26): الاستعمال الثقافي للأراضي بمدينة سرت 2006م



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لخريطة المصاحبة للتخطيط العمراني سرت 2006 م

5- الاستعمال الإداري والخدمي.

للخدمات أهمية بالغة لسكان المدينة، وتنوع الخدمات وتوزع على أحياء المدينة فالاستعمال الإداري له أهمية خاصة في تركيز الإدارات والمكاتب الرسمية، وهو يتناسب طردياً مع الدور الذي تلعبه المدينة وتطور وتعدد وظائفها.

تطورت الوظيفة الإدارية لمدينة سرت بشكل ملحوظ حيث كانت تشغل سنة 1966م حوالي 5.5 هكتار أي ما نسبته (6.9%) من مجموع الاستعمالات، شمل ذلك المباني الرسمية للدولة في المنطقة المركزية (السوق) على اعتبار سرت مقر متصرفية ومديرية في تلك الفترة.

في سنة 1979م أصبحت المساحة المخصصة للإدارة 2.8 هكتار أي ما نسبته (0.6%) من مجموع الاستعمالات، ونلاحظ هنا انخفاض المساحة وهذا راجع إلى إزالة المنطقة المركزية والسوق القديم والمدينة القديمة التي كانت تشكل المباني الإدارية جزءاً كبيراً منها سنة 1975م، أما في سنة 2002م ارتفعت مساحة الأراضي التي تشغلها المباني الإدارية والخدمية إلى 67.0 هكتاراً بنسبة (4.4%) من مجموع الاستعمالات، ونلاحظ هنا زيادة في مساحة الأراضي المخصصة لهذا الغرض، وهي الفترة التي انتقلت فيها بعض الإدارات العامة إلى مدينة سرت، وتم إنشاء مجمع متكامل للإدارة العليا شرق مدينة سرت على مساحة قدرها 42 هكتاراً، مما ضاعف مساحة الاستعمال الإداري في مدينة سرت بشكل ملحوظ.

قفزت مساحة الأراضي التي تشغلها الإدارة سنة 2006م إلى 97 هكتاراً بنسبة (7.3%) من مجموع الاستعمالات المختلفة، ونلاحظ هنا بوضوح التطور الكبير لخدمات الإدارة في مدينة سرت، بعد أن تنوعت الوظائف وزادت أهمية المدينة وأصبحت مقر العديد من الإدارات والشركات الخدمية، ازدادت معه الخدمات الأخرى وتغير شكل مخطط المدينة ونسيجها السكاني والمعماري والحضري خلال السنوات العشرين الأخيرة كنتيجة مباشرة لزيادة الوظيفة الإدارية والخدمية في آن واحد، ونلاحظ عند الاطلاع على الخريطة (27) المناطق التي تشغلها المباني الإدارية وتوزيعها على أحياء المدينة، حيث يُلاحظ تمركزها في خمس مناطق، المنطقة المركزية وسط المدينة وهي المنطقة التي أنشئت على أنقاض المدينة

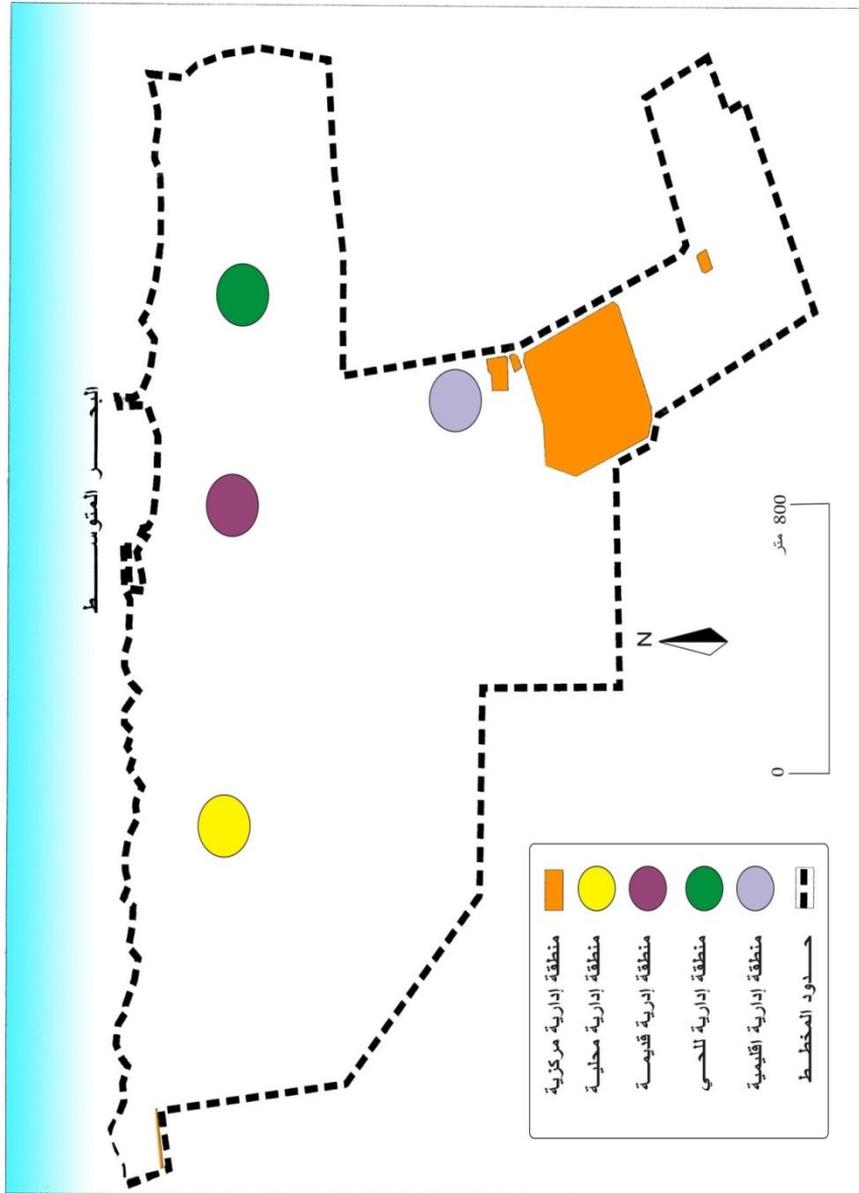
القديمة وتشمل المباني الإدارية الرسمية من مكاتب، ومصارف، وشركات تأمين، ومحاكم وغيرها، المنطقة الأخرى وهي شرق المدينة عند محلة رقم (2) حيث تتمركز مجموعة من المباني الإدارية شاملة الجوازات، والهلال الأحمر، وبيوت الشباب، والأرصاد الجوية، ومحطة البث المرئي، ومبنى المحلة ثم المنطقة الثالثة، وهي تقع جنوب المدينة عند منطقة المجمع الإداري جنوب الحديقة المركزية شاملة أغلب المباني الإدارية والخدمية، المنطقة الرابعة وهي وسط محلة خليج سرت وهي تمثل بؤرة إدارية للعديد من المؤسسات الإدارية والخدمية، والمنطقة الخامسة وهي المباني الإدارية المركزية جنوب شرق المدينة وهي أكبر تجمع للمباني الإدارية المركزية جنوب شرق المدينة وتعتبر من المناطق الإدارية التي تتسم بالتنظيم والطرز المعماري الحديث وهي عبارة عن مجمع كامل للمباني الإدارية كما تبين الصورة (15).

صورة (15): المباني الإدارية الحديثة بمدينة سرت 2006م



المصدر : من تصوير الباحث

خريطة (27): المناطق الإدارية والخدماتية بمدينة سرت 2006م



6- الاستعمال الصناعي.

للصناعة دور بارز في تنمية أية مدينة كما أنها مرتبطة بعمليات الإنتاج والاستهلاك واستخدام الأيدي العاملة من سكان المدينة، وبالتالي فهي من الفعاليات الأساسية للمدينة والصناعة أساساً صانعة التحضر ناشئة للمدن وجامعة للسكان وهي تمثل حركة دائمة في الحيز الجغرافي الذي ترتبط به.

الاستعمال الصناعي لمدينة سرت قديم حيث كانت الصناعات التقليدية مثل صناعة الأحذية يدويا، وصناعة الصوف، والوبر والسلال، وصباغة الجلود، والصناعات المعدنية البسيطة والمتمثلة في سحب وطرق المعادن، إضافة إلى إصلاح الآلات والمعدات وفي الغالب تكون المواد الخام لهذه الصناعات زراعية، أو حيوانية، وهي من الإقليم المجاور لمدينة سرت، ولم تشهد مدينة سرت الصناعة الحديثة إلا في بداية النصف الثاني من القرن العشرين وهي صناعة تجميد الأسماك وتسويقها وصناعة الأعلاف والصناعات الغذائية.

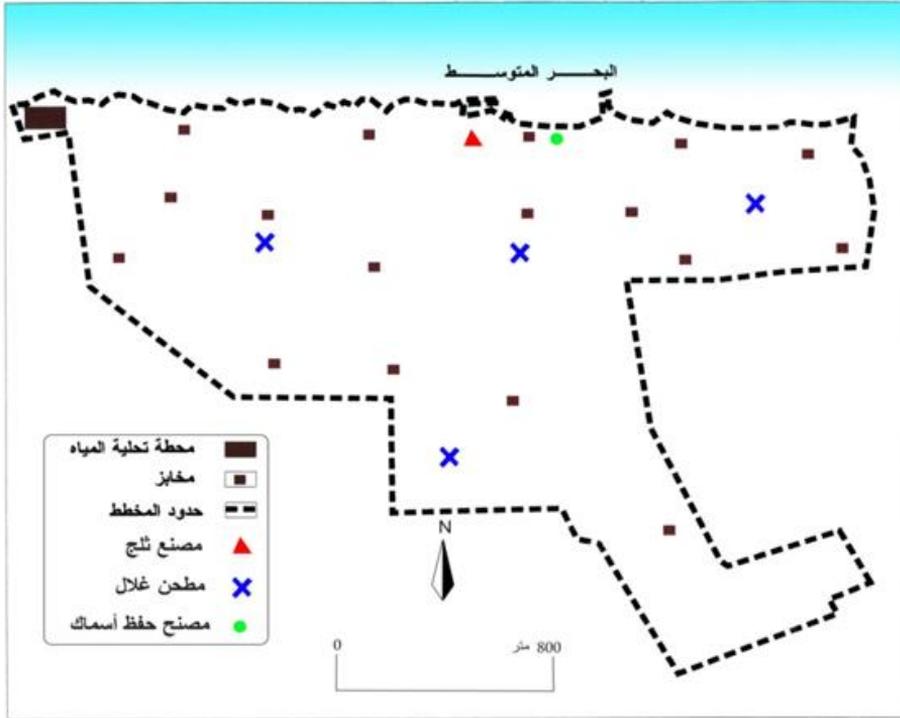
وقد بلغت مساحة الأراضي التي تشغلها الصناعة 5.4 هكتار سنة 1966م، وفي سنة 1982م كان يوجد ضمن المنطقة الحضرية اثنتا عشرة ورشة عمل خاصة بأعمال النجارة، وست مؤسسات تقوم بأعمال التصليح وعشرون ورشة توفر نواحي مختلفة من الخدمات والنشاطات الإنتاجية، وقد بلغت مساحة الأراضي المخصصة للصناعة سنة 1984م ثلاثة هكتارات أي ما نسبته (1.8%) من مجموع الاستعمالات مُقام عليها المنطقة الصناعية شاملة الورش وبعض المصانع الصغيرة للمواد البلاستيكية إضافة إلى مصنع للأحذية، وآخر للملابس، ومصانع صغيرة لإنتاج مواد التنظيف.

في سنة 2002م كانت جملة المساحة التي تشغلها الصناعة 2.8 هكتار بنسبة (1.2%)، ويلاحظ هنا تناقص المساحة بسبب توطين الصناعة خارج مخطط المدينة لمراعاة النواحي البيئية والسلامة العامة.

انخفضت المساحة سنة 2006م وأصبحت 2.5 هكتار بنسبة (0.18%) من إجمالي مساحة المخطط المعتمد، وهذا راجع إلى أن المنطقة الصناعية قد أُزيلت ونقلت كلياً من

داخل المدينة إلى خارجها، ولم يبق سوى بعض الصناعات الصغيرة المتمثلة في صناعة الخبز وتكرير المياه والمطاحن الصغيرة وهي عبارة عن مجموعة متناثرة وسط أحياء المدينة، ويمكن اعتبار الصناعة في مدينة سرت لا تلعب الدور الأساسي أو الرئيسي ضمن الوظائف التي تقدمها المدينة لعدم وجود مصانع كبيرة وعدم توفر المواد الخام والأيدي العاملة المدربة، إضافة إلى أن سرت لم تكن مدينة صناعية بمعنى الكلمة في يوم من الأيام وتبين الخريطة (28) الاستعمال الصناعي للأراضي بمدينة سرت سنة 2006م ويلاحظ انتشار المخازن والمصانع الصغيرة لطحن الغلال ومحطة تحلية مياه البحر ومصنع الثلج ومجمع صغير لحفظ الأسماك .

خريطة (28): الاستعمال الصناعي للأراضي بمدينة سرت 2006م



7- الاستعمال التجاري والأعمال.

الاستعمالات التجارية والأعمال للأراضي في أي مدينة تعتمد على نوع الخدمات التجارية، وتوزيعها على مساحة المخطط، كما أن نوع الوظيفة التي تقدمها المدينة له الدور الحاسم في تحديد نمط وشكل وأسلوب استخدام الأراضي.

يقول الجغرافي اللبناني عبد الله عطوي: "وإذا كان النقل (Transportation) هو المدنية (Civilization) فالتجارة هي المدينة، ففي كل العصور وفي ظل كل اقتصاد وجد الإنتاج نفسه أما متوجاً بفائض وإما مثقلاً بعجز وذلك بدرجة قلت أو كثرت، وفي الحالتين لزم التبادل، لأنه مادامت المنفعة الخدمية (Marginal Vitality) لأية سلعة تتناسب طردياً لا معها في حد ذاتها ولكن مع الحاجة إليها، كان في التبادل فائدة متبادلة على أن هذا التبادل استلزم بدوره عملية نقل طالت أو قصرت، واستدعى نقطة مركزية كبرت أو صغرت يتم فيها التجمع المدني"⁽¹⁾.

يتركز الاستعمال التجاري للأراضي في مدينة سرت في منطقة وسط المدينة ومناطق الترخيم للمجاورات السكنية، وقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة للأغراض التجارية سنة 1966م حوالي 1.4 هكتار بنسبة (1.8%) من مجموع استعمالات الأراضي في تلك الفترة(2)، شاملة المنطقة المركزية والتي تمثل القلب التجاري للمدينة حيث تبلغ مساحتها 0.5 هكتار حيث المحلات التجارية والأسواق المتخصصة إضافة إلى مناطق تجارية أصغر في كل حي سكني مجموع مساحتها 1.2 هكتار، ويضاف إليها سوق الحيوانات بمساحة 1.4 هكتار وبالتالي يبلغ المجموع الكلي للمناطق التجارية 5.2 هكتار في تلك الفترة ومن خلال الخريطة (29) الذي يبين المناطق التجارية سنة 1966م نلاحظ تركزها في منطقة وسط المدينة كما ذكرنا، وبدراسة الجدول (26) الذي يبين عدد الدكاكين الخاصة بالبيع لكافة

(1) عبد الله عطوي جغرافية المدن، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 105.

(2) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الأغراض والتي يتكون منها سوق سرت المركزي المكون من خمسة أسواق متخصصة، هي سوق لبيع التمور والشعير والقمح وسوق لبيع القش والحلفا والصوف الخام وسوق لبيع الفواكه والخضراوات وسوق لبيع الخردوات والأسمنت والحديد وغيرها وسوق بيع الحيوانات تمثل جملة عدد المحلات البالغ عددها 114 محلاً في مدينة سرت حوالي (48%) من جملة محلات المتصرفية كاملة، وهذا يدل على أن سرت مركز تجاري هام في تلك الفترة وسوق لكافة المناطق المحيطة بها وخصوصاً للمنتجات الزراعية الحيوانية.

في سنة 1979م بلغ مجموع استعمالات الأراضي للأغراض التجارية سبعة عشر هكتاراً بنسبة (3.4%) من مجموع استعمالات الأراضي في تلك الفترة، وتشمل المنطقة التجارية الجديدة أسفل التلال الرملية الشاطئية، حيث تم إزالة المركز التجاري القديم سنة 1975م وتوزعت المناطق التجارية جنوب وشرق وغرب المدينة، ولم يعد هناك منطقة مركزية للمدينة طوال الفترة اللاحقة.

جدول (26): نسبة حوانيت البيع بالتجزئة والمخازن العامة في مدينة سرت من جملة المتصرفية عام 1966م

م	نوع المحل التجاري	مدينة سرت	متصرفية سرت	نسبة عدد محال مدينة سرت إلى محال المتصرفية
1	حوانيت بيع الأغذية	07	09	77%
2	حوانيت بيع اللحوم	09	11	81%
3	مقاهي ومطاعم	12	18	67%
4	مخازن عامة	86	202	43%
	المجموع	114	240	48%

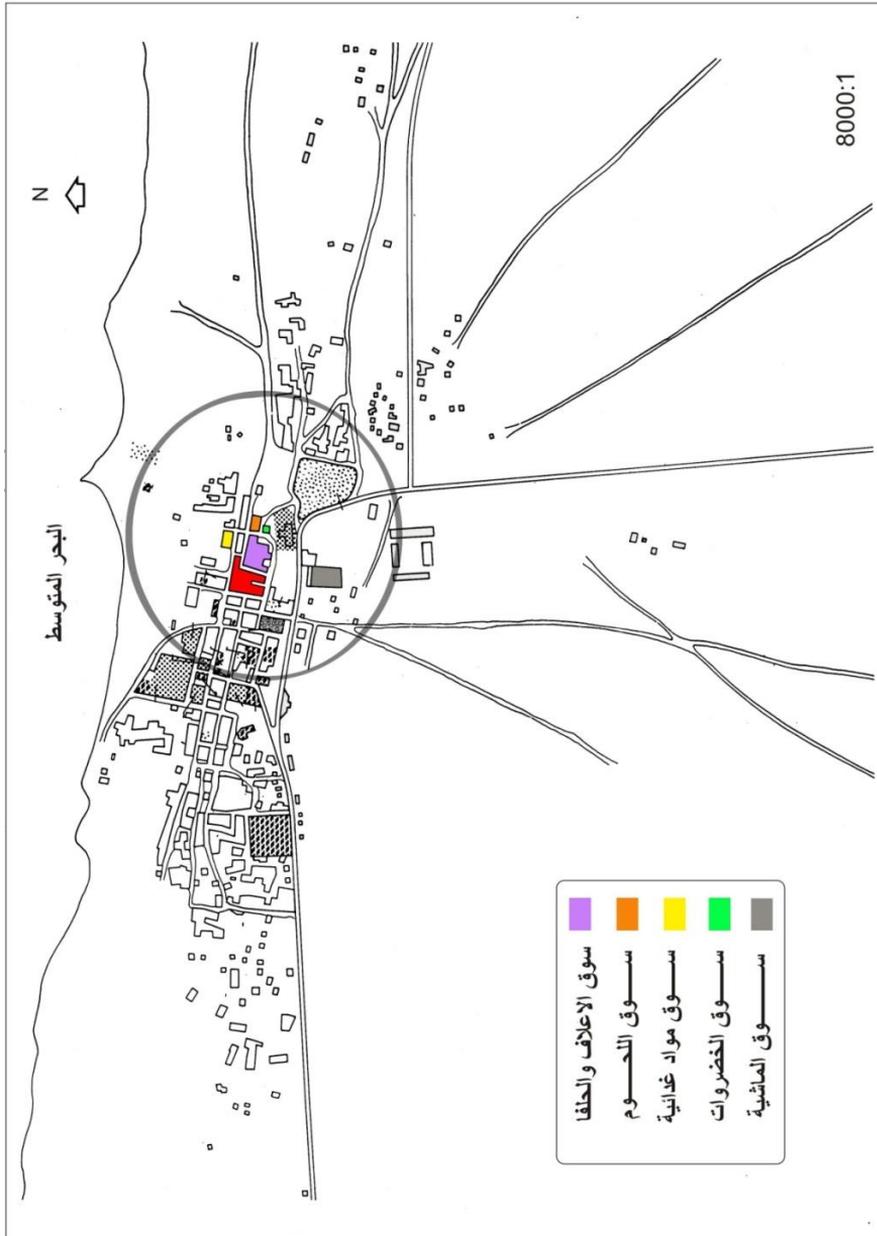
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة سرت، 1966 - 1988م. ص 72

بعد سنة 1979م ألغيت التجارة الخاصة، وأصبحت هناك أسواق عامة بلغ عددها داخل مخطط مدينة سرت ستة أسواق متوسطة، تشمل كافة السلع والخدمات التجارية توزعت على كافة الأحياء السكنية وسط المخطط، وألغيت المنطقة المركزية مرة أخرى وأصبحت الخدمات التجارية محددة في مواقع معينة.

استمر هذا الوضع داخل مخطط مدينة سرت إلى أن تم إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي بلغ عدد سنة 1984م حوالي 20⁽¹⁾ جمعية، أصبحت تقدم الخدمات التجارية لكافة سكان المدينة، ويتم ذلك عن طريق مؤسسة السلع التموينية التي يوجد لها مكتب بمدينة سرت تتولى توزيع السلع والخدمات على كافة الجمعيات، وفق عدد أفرادها وتم استحداث سوق للخضراوات والفواكه مساحته حوالي هكتارين إضافة إلى سوق آخر للأعلاف مساحته خمسة هكتارات.

(1) مقابلة شخصية مع مدير مكتب الاقتصاد والتجارة والاستثمار سرت يوم 2007/12/28م.

خريطة (29): المنطقة التجارية القديمة (السوق القديم) لمدينة سرت 1966م



استمر هذا الوضع حتى سنة 1989م عندما انتشرت المحال التجارية بجميع أنواعها على جانبي الطرق وأصبحت عبارة عن أشرطة للتسوق⁽¹⁾، دون أن يكون هناك منطقة مركزية في المدينة، ويلاحظ أن هناك تغيراً في استعمالات الأراضي خلال هذه الفترة، حيث استغلت المناطق السكنية كمناطق تجارية كما أن وظائف الطرق قد تغيرت نتيجة انتشار هذه المحال التجارية بصورة عشوائية ولم يكن هناك أي ضبط لهذه العملية.

بلغت مساحة الاستعمال التجاري والأعمال سنة 2002م في مدينة سرت 27.7 هكتار بنسبة (1.8%) من مجموع الاستعمالات البالغة 1534.2 هكتار في تلك الفترة، نلاحظ هنا ارتفاع مساحة الاستعمال التجاري والأعمال مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا راجع إلى انتشار المحلات التجارية بجميع أنواعها في الشوارع والطرق والأحياء السكنية، كما أن هذه الزيادة في عدد المحال نتج عن ازدياد القوة الشرائية في السوق المحلي لمدينة سرت الناتج عن تركيز الأعمال الإدارية والخدمية في هذه المدينة، خلال هذه المدة، وما يتطلب ذلك من استهلاك للمواد الغذائية وغيرها وزيادة العرض والطلب في آن واحد، وهي الفترة التي تم فيها نقل بعض الإدارات العامة إلى مدينة سرت ترتب عليه زيادة الوظائف وزيادة عدد السكان نتيجة انتقال الموظفين وعائلاتهم إلى مدينة سرت من المناطق الأخرى.

في سنة 2006م بلغ مجموع استعمالات الأراضي الخاصة بالتجارة 29.2 هكتار بنسبة (2.19%) من مجموع استعمالات الأراضي البالغ مجموعها 1327.28 هكتار.

ونلاحظ هنا الزيادة في مساحة الأراضي المخصصة للأغراض التجارية حيث شملت الأسواق الخاصة بالخضراوات، والحيوانات، والمحلات التجارية المتنوعة التي بلغ عددها أكثر من 1197 يعمل فيها أكثر من 2571 فرداً⁽²⁾.

وهنا نلاحظ مساحة الأرض المخصصة للأغراض التجارية والأعمال قد ارتفعت في

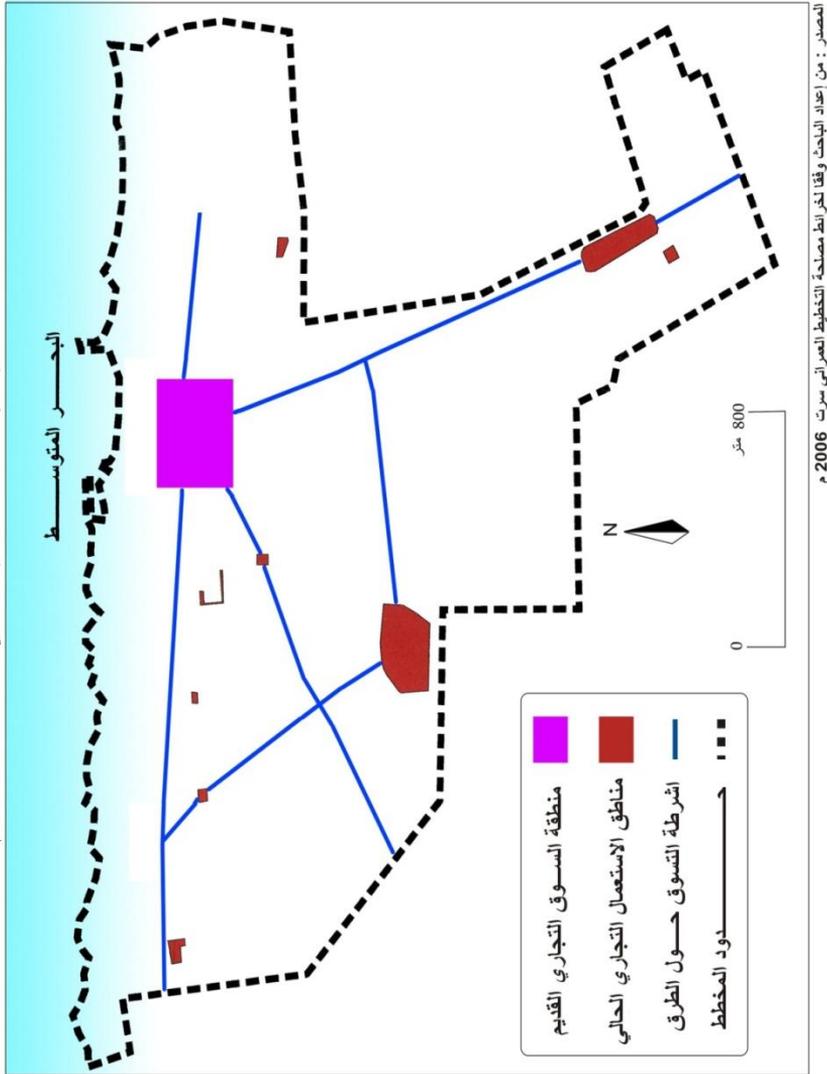
(1) سعد خليل القزيري، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) الزيارة الميدانية التي قام بها للباحث 2007/10/28م.

مدينة سرت بشكل واضح خصوصاً خلال السنوات الأخيرة بعد عودة التجارة الخاصة، وتطور الدور الذي أصبحت عليه المدينة، وتعدد الوظائف التي تقدمها، والنتائج عن دورها على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، من خلال تركيز الإدارة والخدمات في هذه المدينة مما ضاعف من دورها وبالتالي رفع من مساحة الأراضي المستغلة للأغراض التجارية.

وتبين الخريطة (30) الاستعمال التجاري للأراضي في مدينة سرت سنة 2006م، حيث نلاحظ المنطقة التجارية القديمة وسط المدينة والتي كانت تشمل كل الأسواق سابقة الذكر، إضافة إلى المنطقة التجارية الحالية شاملة أشرطة التسوق حول الطرق ومن خلال هذه الدراسة لاحظنا أن الاستعمال التجاري للأراضي في مدينة سرت ازداد بشكل واضح وهذا ناتج عن تعدد الوظائف وزيادة عدد السكان.

خريطة (30): الاستعمال التجاري للأراضي بمدينة سرت 2006م



8- استعمالات النقل والمواصلات.

تلعب المواصلات دوراً أساسياً في الربط بين التجمعات السكنية والحضرية ولها الدور الواضح في تنمية كافة الأقاليم، وهي تمثل شرايين يتدفق منها الناس والاقتصاد، وتمثل المواصلات نسبة مرتفعة في استعمالات الأراضي لما تشغله المواصلات من أراضي سواء كان ذلك للشوارع أو الطرق أو المستودعات والورش الخاصة بالمواصلات ومواقف السيارات.

وتساهم وسائل النقل بأنواعها بدور أساسي في تنمية وتطوير المدن حيث تنقل الناس إلى أعمالهم وتساهم في تزويد المدينة بالمواد الخام والمستلزمات والمواد الغذائية وغيرها.

ومن خلال دراسة الجدول (27) تبلغ أطوال شبكة الطرق بمدينة سرت حوالي 161 كم طولي، وهي عبارة عن طرق وشوارع فرعية ورئيسية وشريانية تغذي المدينة وأحياءها، حيث بلغت أطوال الطرق الشريانية سنة 2006م 7 كم وطرق التجميع 19 كم والطرق الفرعية 32 كم أما الطرق الجانبية والدائرية حوالي 100 كم، وتبلغ كثافة الطرق إلى عدد السكان حوالي 208 كم لكل 1000 نسمة، وهي نسبة مرتفعة وهذا يدل على أن الشوارع وطرق المدينة مؤهلة للنمو الحضري ويتراوح عرض الطرق من 10 أمتار إلى 30 متراً.

ترتبط مدينة سرت بالطريق الساحلي الدولي الذي يربط ليبيا من الشرق إلى الغرب، كما أنه طريق دولي يعبر إلى شرق الوطن العربي ومغربه، إضافة إلى طريق ودان الذي يربط سرت بالمناطق الجنوبية من ليبيا وأفريقيا، مما يعطى مدينة سرت وضعاً خاصاً في شبكة الطرق والمواصلات على مستوى ليبيا عزز من استعمالات الطرق والنقل.

وبإلقاء نظرة على الخريطة (31) الذي يبين الطرق داخل المخطط بأنواعها التي ذكرت أعلاه إضافة إلى الطرق الدولية العابرة لمدينة سرت نلاحظ بوضوح تطور هذه الشبكة والدور الذي تلعبه في تنمية مدينة سرت، وقيمة استعمالات الأراضي لغرض النقل والمواصلات في هذه المدينة.

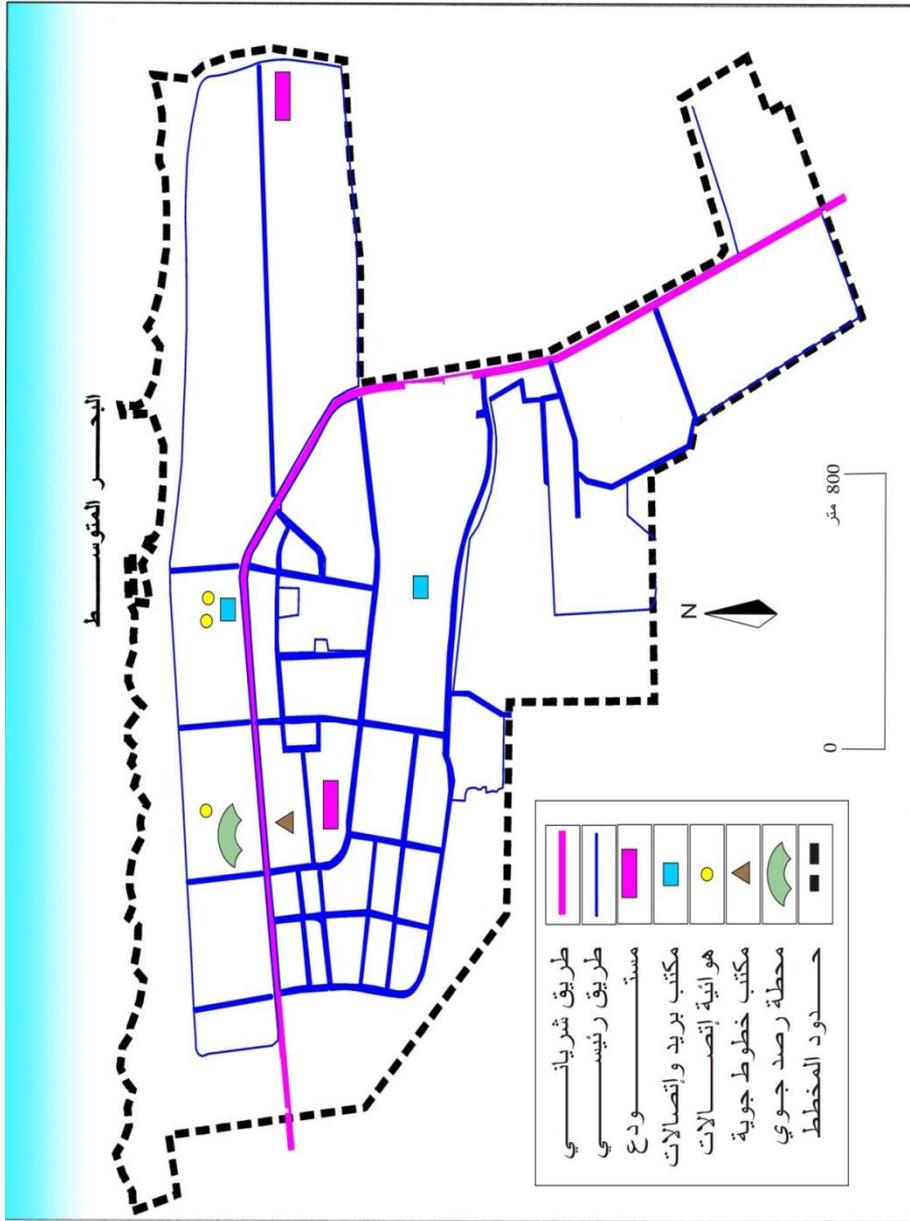
جدول (27): شبكة الطرق بمدينة سرت 2006م

الكثافة كم/1000 نسمة	المساحة		الطول		العرض	نوع الطريق
	%	هكتار	%	كم	متر	
0.127	11.387	21.573	4.459	7.191	30	طريق شرياني*
0.338	20.248	38.36	11.894	19.18	20	طرق تجميع**
0.565	23.647	44.8	19.844	32	14	طريق مغذي***
1.815	44.718	84.72	63.803	102.89	10	طرق أخرى****
2.845	100	189.453	100	161.261		الإجمالي

المصدر: مكتب البحوث والاستشارات الهندسية، كلية الهندسة، جامعة طرابلس، مشروع الجيل الثالث للمخططات نطاق الخليج، سرت الواقع والرؤية المستقبلية 2006م - 2025م - 2007م ص 35.

- * الطريق الشرياني هو عبارة عن طريق رئيسي يمر وسط المدينة تتفرع منه طرق أخرى إلى محلات المدينة.
- ** الطريق التجميعي هو عبارة عن طريق تتجمع فيه الطرق الصغيرة التي تؤدي إلى المساكن والمرافق الخدمية.
- *** الطريق المغذي هو عبارة عن طريق صغير يغذي المناطق السكنية الداخلية ويربطها بالطرق التجميعية والشريانية.
- **** طرق أخرى هي عبارة عن طرق متنوعة قد تكون خارج نطاق المخطط تربط الأحياء السكنية بالمناطق الزراعية حول المدينة.

خريطة (31): استعمالات النقل والمواصلات للأراضي بمدينة سرت 2006م



أما فيما يتعلق بالنقل الجوي الذي يعود إلى سنة 1925م، عندما تم تمهيد مهبط صغير حول أطراف سرت في تلك الفترة استعمله الإيطاليين في عملياتهم العسكرية ضد المجاهدين صورة (16).

خلال عقد السبعينيات ساهم مهبط سرت الساحلي الذي يقع غرب مدينة سرت بحوالي 17 كم والذي يبلغ طوله 3000 متر، حيث استعمل في عمليات النقل الجوي منذ عام 1976م، عندما كانت تُسير منه رحلة واحدة في الأسبوع بواسطة طائرة فوكر 27 بواسطة شركة الخطوط الجوية العربية الليبية.

كما تم استعمال هذا المهبط في الإسعاف الطائر ويستعمل حالياً (2008م) من طرف استمطار السحب لزيادة كمية الهطول في منطقة سرت وما حولها، حيث تم تركيب رادار طقس وبرج مراقبة سنة 1990م، وتجهيزه بكافة معدات الرصد الجوي والاتصالات والدعم الإداري والفني لهذا الغرض.

تتم عمليات النقل الجوي التجاري والخاص والعارض^(*) حالياً عن طريق مطار سرت الدولي الذي يعتبر أحد المطارات في ليبيا ويعتبر المنفذ الدولي الرابع لليبيا بعد طرابلس وبنغازي وسبها، وقد لعب هذا المطار الدور البارز في تطور مدينة سرت حيث كان البوابة الرئيسية والمنفذ لمدينة سرت عبر العالم، هبط به العديد من الطائرات الأجنبية، وأقلعت إلى العديد من الدول.

أما النقل البحري فيتمثل في المرفأ الصغير وسط ساحل المدينة، والذي يستعمل في الصيد البحري، وقد تم إنشاء ميناء صيد بحري حديث اثنان كيلو متر شرق سرت به العديد من الأرصفة استعمل في عدة مناسبات، ورسا العديد من السفن التجارية وسفن الركاب ويبلغ عمق الغطس به تسعة أمتار.

(*) الطيران الخاص والعارض هو عبارة عن رحلات جوية غير مُجدولة.

صورة (16): مهبط طيران بمدينة سرت 1925م



المصدر : الأرشيف الإيطالي ، روما

يتم الآن الشروع في التخطيط لتنفيذ ميناء تجاري كبير سعة ثمانية ملايين طن سنوياً غرب مدينة سرت عشرة كيلو مترات، وهو الموقع الذي تم التخطيط له منذ سنة 1975م في شكل ميناء تجاري، ويتوقع أن يصبح هذا الميناء بعد الانتهاء منه من المواني التجارية الهامة في ليبيا، مما يعطي مدينة سرت بعداً جديداً في تطورها ونموها، حيث إن مدينة سرت تقع مباشرة على البحر المتوسط أي أنها مدينة ساحلية وكان لها الدور البارز في توجيه وإرشاد السفن منذ عقود، ويلاحظ ذلك من خلال المنارة الضوئية التي كانت تعمل في المدينة تحت إشراف مصلحة المواني والمناير وهي تستعمل في توجيه وإرشاد السفن العابرة أو التي ضلت الطريق وكانت هذه المنارة تمثل معلماً من معالم مدينة سرت القديمة أزيلت للأسف سنة 2002م.

9- الاستعمال الترفيهي.

لا غنى لأي مدينة عن مساحات معينة يتم تحديدها في المخطط سواء كأراضي فضاء أو مناطق خضراء وسط المخطط وحول المدينة أو مناطق ترفيه يستغلها السكان في أوقات فراغهم، وتحسب هذه المساحات بدقة، ويتم توزيعها على مساحة المخطط للمدينة، بحيث تشمل كل الأحياء السكنية، ويستفيد منها كل السكان وتشمل هذه المساحات شواطئ البحار والغابات والحدائق والملاعب المتنوعة، وتلعب هذه المناطق الدور الأساسي في عملية التوازن بين المناطق المبنية والأراضي الفضاء بما يخلق فضاء يتوجه إليه السكان عند الحاجة.

استعمالات الأراضي للأغراض الترفيهية بمدينة سرت يمكن استعراضها منذ البداية في مخطط الجيل الأول سنة 1966م، حيث كانت مساحة الأراضي الخاصة بهذا النشاط 40 هكتاراً وهو ما يمثل (46.3%) من مجموع استعمالات الأراضي البالغ (79.90)⁽¹⁾ هكتار في تلك الفترة.

(1) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل، سرت، مرجع سبق ذكره ص 111.

وهي عبارة عن منطقة شاطئ البحر الملاصق لمدينة سرت، وأرض فضاء وسط المخطط وحول المدينة، إضافة إلى أرض زراعية وسط المدينة وحدائق عامة وغابات تشكل حزاماً أخضر حول المدينة في تلك الفترة، ونلاحظ هنا أن مجموع استعمالات الأراضي للغرض الترفيهي، تعتبر مرتفعة نظراً لحدثة المخطط ومحدودية المنطقة العمرانية المبنية في تلك الفترة، في سنة 1979م وعند الشروع في مخطط الجيل الثاني 2000م كان مجموع استعمالات الأراضي للأغراض الترفيهية 48 هكتاراً⁽¹⁾، بزيادة ثمانية هكتارات عن سنة 1966م، وهو ما يمثل (12%) من جملة استعمالات الأراضي البالغ مساحتها 537 هكتاراً سنة 1979م، ونلاحظ هنا ارتفاع الاستعمالات الأخرى السكنية والتعليمية والصحية وغيرها مقابل تناقص الاستعمال الترفيهي مقارنة بسنة 1966م ومرد ذلك إلى زيادة العمران والمنطقة المبنية لكافة الأغراض دون مراعاة الغرض الترفيهي.

أما في سنة 2002م فكانت مساحة الأرض المخصصة للأغراض الترفيهية 700.5 هكتار شاملة الملاعب الرياضية، والمناطق الترفيهية، والمناطق الخاصة والمناطق الخضراء، والزراعية داخل مخطط المدينة، وهو ما يمثل (52.6%) من مجموع استعمالات الأراضي البالغ مساحتها 1534.2 هكتار في تلك السنة، ونلاحظ هنا ازدياد المنطقة العمرانية المبنية وتضاعف الاستعمالات الأخرى على حساب الاستعمال الترفيهي.

أما في سنة 2006م بلغت جملة استعمالات الأراضي للأغراض الترفيهية 355.63 هكتاراً، شاملة المناطق الخضراء، والحدائق، والملاعب، والمناطق الفضاء والخاصة، وهو ما يمثل (26.2%) من مجموع استعمالات الأراضي البالغ 1327.28 هكتار ونلاحظ هنا تناقص المساحة الكلية للمخطط مقارنة مع سنة 2002م، وهذا راجع إلى تعديل في مخطط المدينة ترتب عليه اقتطاع جزء كبير من المخطط لصالح الأراضي الزراعية شرق المدينة.

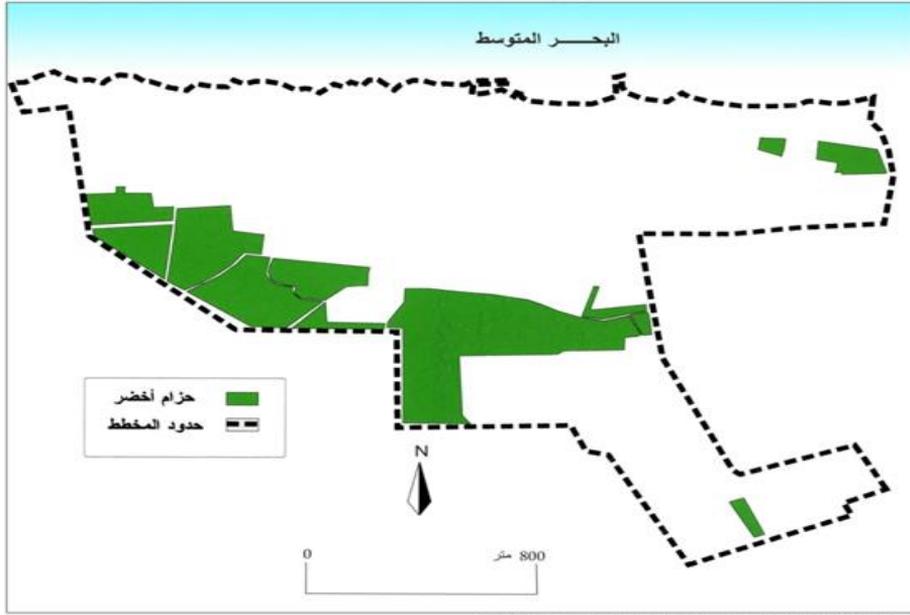
(1) أمانة للمرافق، المخطط الشامل لمدينة سرت 2000م، مرجع سبق ذكره ص.ص 2-5.

وتبين الخريطة (32) الاستعمال الترفيهي للأراضي بمدينة سرت 2006م الذي يمثله الشاطئ، ومجموعة من الحدائق، والمناطق الخضراء داخل المخطط، كما يمثل الأراضي الفضاء داخل المخطط والتي تستعمل في الأغراض الترفيهية في بعض الأحيان، وتعتبر متنفساً داخل المخطط للمناطق السكنية المكتظة بالسكان. وتبين الخريطة (33) الحزام الأخضر حول مدينة سرت، الذي يعتبر من المناطق الترفيهية حيث يعكس الطابع الجمالي للمدينة، ويحميها من الرياح الجنوبية الحارة والقوية، ويلطف درجة الحرارة كما أنه يمثل استراحة للسكان ويستعملونه لقضاء إجازاتهم.

خريطة (32): الاستعمال الترفيهي للأراضي بمدينة سرت 2006م



خريطة (33): الحزام الأخضر بمدينة سرت 2006م



خلاصة.

وفي الختام يمكن استخلاص نتيجة هامة هي أن هناك تناقصاً ملحوظاً في المناطق الترفيهية مقارنة بعدد السكان واستعمالات الأراضي للأغراض الأخرى، كما لوحظ التعدي الواضح على المناطق الخضراء وسط المدينة وتغيير استعمالاتها إلى سكنية وخدمية وغيرها على حساب الترفيه والأرض الفضاء داخل المخطط دون مراعاة التناسق والتناغم والتوازن بين المباني الخرسانية والأرض الخضراء وهو ما يعتبر تشويهاً للمخطط يجب تلافيه بقدر المستطاع.

تحليل:

بعد دراسة الاستعمالات المختلفة للأراضي في مخطط مدينة سرت وذلك خلال الفترة من 1966م حتى 2006م ولمدة أربعين عاماً، يمكن إجراء مقارنة بين الاستعمالات المختلفة

من خلال جداول استعمالات الأراضي وذلك لبيان حجم وقيمة التغير في كافة الاستعمالات التي تعكس التطور في وظائف المدينة والدور الذي تأخذه خلال كل مرحلة أدى إلى توسع في مخططها واستعمالات الأراضي بها.

كما يلاحظ تباين في الاستعمالات المختلفة حسب الفترة الزمنية التي كانت عليها المدينة من حيث الدور الذي كانت تؤديه في نطاقها الإداري، أو الإقليم التابع لها متأثرة بالأقاليم الأخرى في الدولة، وإذا ما تتبعنا المراحل الزمنية للاستعمالات من سنة 1966م التي بينها الشكل (19) حيث نلاحظ بأن مجموع الاستعمالات كان 79.9 هكتار، وهي شاملة المنطقة العمرانية المبنية داخل مخطط المدينة في تلك الفترة شاملة الاستعمال السكني بمساحة قدرها 28.3 هكتار بنسبة (35.4%) من مجموع الاستعمالات المختلفة وهو أكبر الاستعمالات مساحة.

شكل (19): توزيع استعمالات الأراضي بمدينة سرت 1966م



أما الاستعمال الصناعي فكان 0.1 هكتار بنسبة (0.1%) وهو كما نلاحظ قليل نظراً لعدم وجود صناعات كبيرة في تلك الفترة ولم تكن سوى بعض الدكاكين الصغيرة التي تقوم بالصناعات التقليدية وإصلاح الحقائق والأحذية وبعض الصناعات البسيطة والتي لا تحتاج إلى مساحات كبيرة.

الاستعمال التجاري بلغ سنة 1966م 1.4 هكتار بنسبة (1.8%) وهو عبارة عن منطقة السوق المركزي وسوق التمور والحبوب والخضراوات في المنطقة المركزية والمحال والدكاكين المنتشرة وسط المدينة، ولم تكن هناك مستودعات كبيرة أو مساحات خاصة بتجارة الجملة وكانت الاستعمالات التجارية عبارة عن مساحات صغيرة للمحل الواحد وفق التصنيف النوعي للمحل.

احتلت المرافق العامة مساحة 5.5 هكتار بنسبة (6.9%)، وهي عبارة عن مجموع مساحات المباني الإدارية والخدمية المنتشرة في وسط المدينة، وعلى أطرافها شاملة المشتل الزراعي والمسلك والحديقة المركزية وتعتبر هذه المساحة مرتفعة مقارنة بالاستعمالات الأخرى، مما يدل على الدور الإداري الخدمي للمدينة في تلك الفترة والفترات اللاحقة حيث كانت المدينة عبارة عن مقر إداري لمتصرفية سرت ومقر لأربع مديريات تابعة للمتصرفية التي كانت تتبع محافظة مصراتة، كما أنها كانت مركز خدمة للمناطق الريفية والقروية حول المدينة، وسوقاً محلية للمنتجات الزراعية والحيوانية في تلك الفترة تطورت في الفترة اللاحقة، أما الاستعمالات الخاصة بالأراضي شاملة الشواطئ ومناطق الاستجمام بلغت مساحتها 0.8 هكتارات بنسبة (1.0%) وهي شاطئ البحر التي تطل عليه مدينة سرت، إضافة إلى مناطق صغيرة وسط المخطط للترفيه.

بلغت المساحة المخصصة للشوارع والطرق والأزقة الصغيرة 7.6 هكتار بنسبة (9.5%) من مجموع الاستعمالات تشمل الأرصفة، وتتركز أغلب هذه الاستعمالات في المنطقة المركزية من السوق وترتبط المناطق السكنية بمناطق الخدمات الأخرى.

المناطق الفضاء والزراعية كانت مساحتها 26.9 هكتار بنسبة (45.3%) وتشمل الأراضي

الزراعية وسط المدينة وهي عبارة عن بساتين من الكروم تابعة لكل منزل، يعمل بها أفراد الأسرة للاكتفاء الذاتي من الخضراوات والمواد الغذائية الزراعية باستعمال الآبار السطحية الناتجة عن الرشح وكانت تمثل هذه المناطق الخضراء والمساحات قيمة جمالية كبيرة قبل إن تزحف المباني على هذه المساحات.

بعد خمس عشرة سنة أي في سنة 1979م زادت وتطورت المساحات المخصصة لكافة الأغراض، بعد أن أصبحت المدينة مقر بلدية ومنطقة عسكرية في تلك الفترة حيث كانت مساحة الأراضي للأغراض السكنية 280 هكتاراً بنسبة (52%) من مجموع الاستعمالات أي بزيادة قدرها 151.7 هكتار عن سنة 1966م، وهنا نلاحظ تضاعف المساحة وهو ما يدل على التطور العمراني وزيادة المساكن الناتج عن زيادة عدد السكان وعن عامل الهجرة في السبعينيات والثمانينيات الناتجة عن زيادة الوظيفة الإدارية والخدمية للمدينة باعتبارها مركز خدمة للمناطق المجاورة لها.

أما الاستعمال التعليمي أصبح 17.7 هكتار بنسبة (32.9%) من إجمالي الاستعمالات ويلاحظ ارتفاع المساحة المخصصة لهذا الاستعمال خلال الخمس عشرة سنة التالية لسنة 1966م، وهو يدل على زيادة المباني والمساحات المخصصة للتعليم الناتجة عن الاهتمام بالتعليم في جميع مراحلها، إضافة إلى الزيادة الطبيعية والهجرة في عدد السكان مع ملاحظة بأن هذه الاستعمالات كانت مشمولة مع المرافق العامة البالغة 5.5 هكتار سنة 1966م.

الاستعمال الصحي للأراضي في مدينة سرت كان 96.0 هكتار سنة 1979م بنسبة (17.9%) من جملة الاستعمالات، ونلاحظ هنا التطور الكبير لمساحة هذه الاستعمالات وهو يدل على انتشار المرافق الصحية في جميع أحياء المدينة من وحدات للرعاية الصحية الأولية ومستوصفات وعيادات مجمعة وإضافة إلى إنشاء المستشفى الجديد سعة 200 سرير جنوب المدينة، كما أن المراكز الصحية المتخصصة مثل مركز مكافحة الأمراض السارية والمتوطنة وغيرها ساهمت في رفع مساحة الأراضي التي تشغلها المرافق الصحية مع ملاحظة بأن هذه الاستعمالات كانت مشمولة مع المرافق العامة سنة 1966م بمساحة إجمالية قدرها 5.5 هكتار.

وإذا ما درسنا الاستعمال الديني والثقافي لمدينة سرت سنة 1979م نلاحظ بأن مقدار المساحة المخصصة لهذا الاستعمال أربعة هكتارات بنسبة (0.7%) من جملة استعمالات الأراضي، وهي تشمل المساجد والمقابر والمراكز الثقافية والمكتبات إضافة إلى المنتديات الثقافية ودور العرض والمسرح والأنشطة الثقافية والدينية الأخرى، أما الاستعمال التجاري بلغ 17 هكتار بنسبة (3.4%) سنة 1979م، ويلاحظ هنا على الرغم من هدم المدينة القديمة التي كانت تشمل الأسواق والمحال والدكاكين إلا أن هذه الاستعمالات قد زادت وذلك بسبب انتشار المحال التجارية والأسواق المجمع ومراكز التوزيع المتنوعة مع ملاحظة بأن هذه الأنشطة لم تكن موزعة على كامل مخطط المدينة بل اقتصر على المنطقة المركزية وبعض المحلات ذات الكثافة السكانية العالية وذلك بسبب اقتصار النشاط التجاري في هذه الفترة على الدولة.

الاستعمال الإداري والخدمي للأراضي بمدينة سرت بلغ 2.8 هكتار سنة 1979م بنسبة قدرها (0.6%) من جملة الاستعمالات، وتمثل هذه الاستعمالات المباني الإدارية الرسمية وأجهزة الدولة مع ملاحظة بأن المدينة كانت تمثل مقر بلدية وفرعاً بلدياً تتبعه مجموعة من الفروع كما أنها مقر للقيادة العسكرية الوسطى، تركزت أغلب الإدارات والمرافق الخدمية الأخرى في المجمع الإداري جنوب المدينة إضافة إلى بعض المكاتب في المحلات الأربعة والتي شكلت في وقت لاحق بؤراً أو مراكز إدارية، ساهمت في تعزيز دور المدينة من الناحية الإدارية، أما الاستعمال الصناعي للأراضي بمدينة سرت بلغ واحداً وثلاثين هكتاراً بنسبة قدرها (6.1%) سنة 1979م، وهي تشمل المنطقة الصناعية التي تحوى الورش والمستودعات والمصانع الصغيرة في الجهة الجنوبية الشرقية إضافة إلى المخازن وبعض الصناعات البلاستيكية المنتشرة وسط الأحياء السكنية، ونلاحظ هنا زيادة مساحة الأرض المخصصة للصناعة سنة 1979م مقارنة مع سنة 1966م، وذلك راجع إلى نمو المدينة وزيادة عدد سكانها وما يتطلبه من تواجد العديد من الورش والصناعات الصغرى إضافة إلى بعض المصانع التي تشرف عليها الدولة مثل مصنع الملابس والأحذية ومصنع الألمونيوم

والخشب ومصنع الثلج وتجميد الأسماك.

أما الأراضي المستعملة في النقل والمواصلات بلغت سنة 1979م اثنين وثلاثين هكتاراً بنسبة (1.8%) من جملة الاستعمالات الأخرى، وهي تشمل الطرق داخل المخطط ومستودعات المواصلات والبريد والهاتف وخدمات نقل الركاب ومكتب حجز تذاكر الخطوط الجوية ومكاتب النقل الجوي والبحري، وكما نلاحظ عند العودة إلى هذه الاستعمالات سنة 1966م عندما كانت الطرق عبارة عن شوارع غير مرصوفة ومحدودة داخل المنطقة المركزية وسط المدينة ازدادت هذه الاستعمالات خلال الخمس عشر سنة 1966م إلى 1979م بحوالي 25.4 هكتار، وهو يدل على حجم الزيادة في عدد المركبات وتنوع وسائل الاتصالات والمواصلات والنقل في مركز المدينة المحلات الأربعة.

أما الأراضي الفضاء والزراعية والخاصة كانت على التوالي واحداً وثلاثين هكتاراً، وهكتارين شاملة الأرض التي لم تستغل داخل المخطط إضافة إلى بعض البساتين الصغيرة داخل مخطط المدينة وبعض الاستعمالات الخاصة للأراضي وسط مخطط المدينة، وخلال عشرون سنة أي في سنة 2000م وبعد تعديل مخطط المدينة نتيجة التغير في وظيفة المدينة اعتباراً سنة 1989م، عندما أصبحت المقر الإداري للعديد من الإدارات والشركات الإنتاجية والخدمية، كما أنها أصبحت بلدية تشمل مصراتة، الجفرة، إجدابيا والعديد من القرى والمدن الصغيرة الأخرى (بلدية خليج سرت)، ضاعفت من استعمالات الأراضي لمختلف الأغراض وخصوصاً الإدارية والخدمية وما يرتبط بها، وإذا ما استعرضنا الجدول (28) الذي يمثل استعمالات الأراضي سنة 2000م داخل المخطط المعتمد والمنفذ لمدينة سرت نلاحظ الزيادة الواضحة في كل الاستعمالات بشكل متفاوت، حيث أحتلت الاستعمالات للأغراض السكنية حوالي 567.1 هكتار نسبة قدرها (43.0%) شاملة المساكن الخاصة والمباني المخصصة للسكن بصورة عامة ونلاحظ انخفاض النسبة لصالح الأغراض الإدارية بعد تطور الخدمات الإدارية والترفيهية والنقل والمواصلات وأصبح هناك توازن بين الاستعمالات.

جدول (28): مقارنة استعمالات الأراضي بمدينة سرت خلال سنوات 1966م - 1979م - 2002م - 2006م

مقدار الزيادة خلال 40 سنة	2006		2002م		1979م**		1966م*		نوع الاستعمال
	النسبة %	المساحة هـ	النسبة %	المساحة هـ	النسبة %	المساحة هـ	النسبة %	المساحة هـ	
481.7+ هكتار	38.4	510	43	567.1	52.1	280	35.4	28.3	سكني
57.2+ هكتار	5.6	74.9	5.7	75.2	3.3	17.7			تعليمي
31.14- هكتار	3.07	40.8	7.4	97.1	17.9	96.0			صحي
3+ هكتار	0.5	7.0	0.4	4.7	0.7	4.0			ديني وثقافي
27.8+ هكتار	2.19	29.2	1.1	15.2	3.2	17.0	1.8	1.4	تجاري
94.2+ هكتار	7.3	97	0.6	7.6	0.5	2.8			إداري
26.4+ هكتار	0.18	41.4	11.6	125.8	2.8	15			ترفيهي

* في سنة 1966 لم يكن هناك تصنيف دقيق للأراضي ولهذا ضمت الاستعمالات التعليمية والصحية والدينية والثقافية والإدارية والترفيهية ضمن خانة المرافق والخدمات.

** بيانات سنة 2002 م هي عبارة عن عمليات الجرد التي قامت بها شعبية سرت لكافة استعمالات الأراضي في تلك الفترة.

تابع جدول (28)

مقدار الزيادة خلال 40 سنة	2006		2002م		1979م		1966م		نوع الاستعمال
	النسبة %	المساحة هـ	النسبة %	المساحة هـ	النسبة %	المساحة هـ	النسبة %	المساحة هـ	
1.1+ هكتار	3.11	2.5	7.9	104.9	5.8	31	0.1	0.1	صناعي
11.98+ هكتار	1.3	17.48	1.1	14.4	1.7	9	6.9	5.5	مرافق وخدمات
134.17 + هكتار	14.5	192.77	12.9	17.2	5.9	32	9.5	7.6	نقل ومواصلات
142.34 + هكتار	10.7	142.34							مناطق خضراء
116.590 + هكتار	9.5	117.39	1.6	21.1	0.4	2	1.0	0.8	خاص
27.6+ هكتار	4.1	54.5	6.7	89.1	5.8	31	45.3	36.2	فضاء
1247.38 هكتار	100	1327.28	100	1319.4	100	537.5	100	79.9	الإجمالي

المصدر:

وزارة التخطيط والتنمية - المخطط الشامل لمدينة سرت 1966 – 1988م.
 مصلحة التخطيط العمراني، مكتب للمرافق، المخطط الشامل لمدينة سرت 1979-2000م.
 مصلحة التخطيط العمراني، مكتب الجامعة للاستشارات الهندسية، مخطط الجيل الثالث لمدينة سرت 2006م.

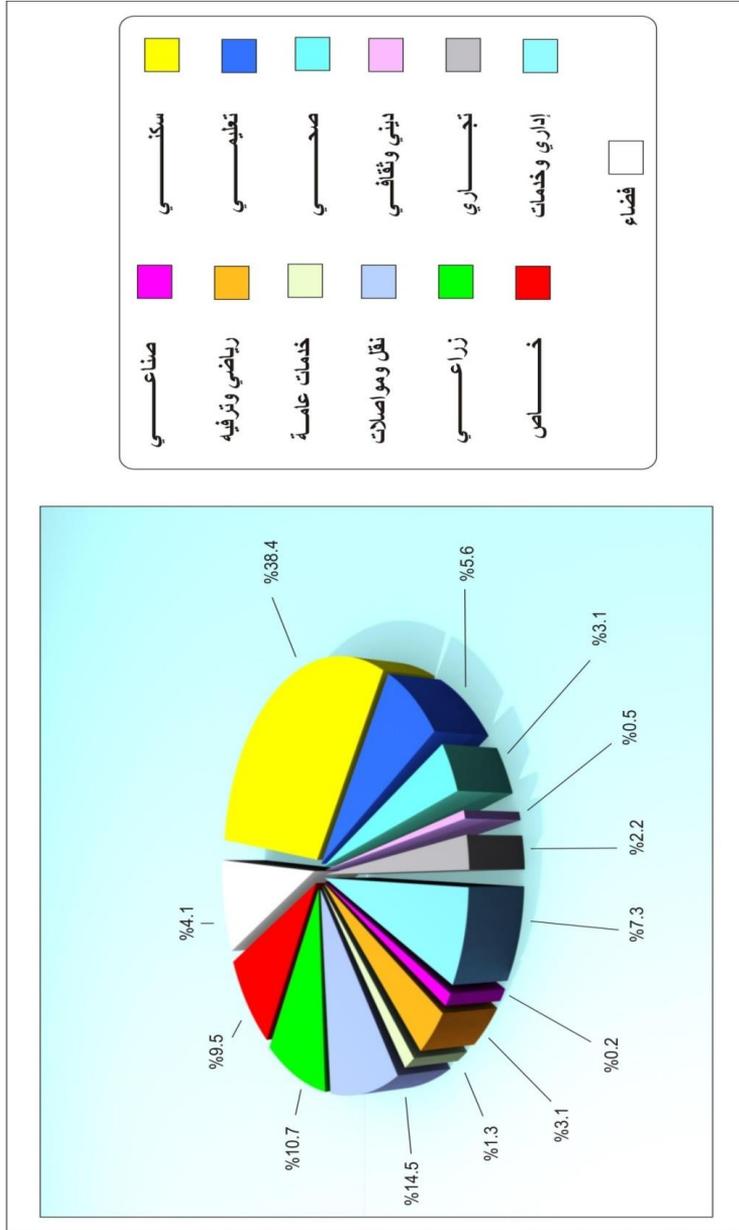
أما في سنة 2006م كما يبين الشكل (20) فقد أصبحت المساحة الكلية للمخطط 1327.28 هكتاراً يُمثل الاستعمال السكني حوالي 510 هكتار بنسبة (43.0%)، حيث انخفض عن سنة 2000م وذلك ناتج عن إزالة عدد كبير من المساكن العشوائية وغير الصالحة داخل المخطط.

أصبح الاستعمال التعليمي حوالي 74.9 هكتار بنسبة (5.6%)، يليه الاستعمال الصحي 40.8 هكتار بنسبة (3.57%) من جملة الاستعمالات ومن خلال الجدول (28) نلاحظ ارتفاع الاستعمالات الإدارية والخدمية والتجارية للأراضي إضافة للنقل والمواصلات، وهذا يدل على تعدد وتضاعف الوظائف بمدينة سرت الناتجة عن تغير في دورها وزيادة عدد سكانها وأهمية موقعها بين أقاليم الدولة واعتبارها حلقة وصل بين الأقاليم.

وبمقارنة الخرائط (34) (35) (36) والتي توضح استعمالات الأراضي بمدينة سرت سنة 2000م، 2002م، 2006م، يُلاحظ بوضوح التغير الكبير في كافة الاستعمالات ولكافة الأغراض وبشكل واضح، خصوصاً خلال سنة 2002م بعد إلغاء جزء من المخطط كان يستعمل للأغراض الصناعية والضممانية والتعليمية وأصبح منطقة فضاء. أما التغير خلال الفترة من 2002م إلى 2008م لم يكن كبيراً، حيث حدث استقرار في المخطط بل حدث تحسن واضح وأزيلت المباني والمناطق العشوائية واستعيض عنها بمناطق خضراء وحدائق زادت من مساحة المنطقة الخضراء داخل المخطط.

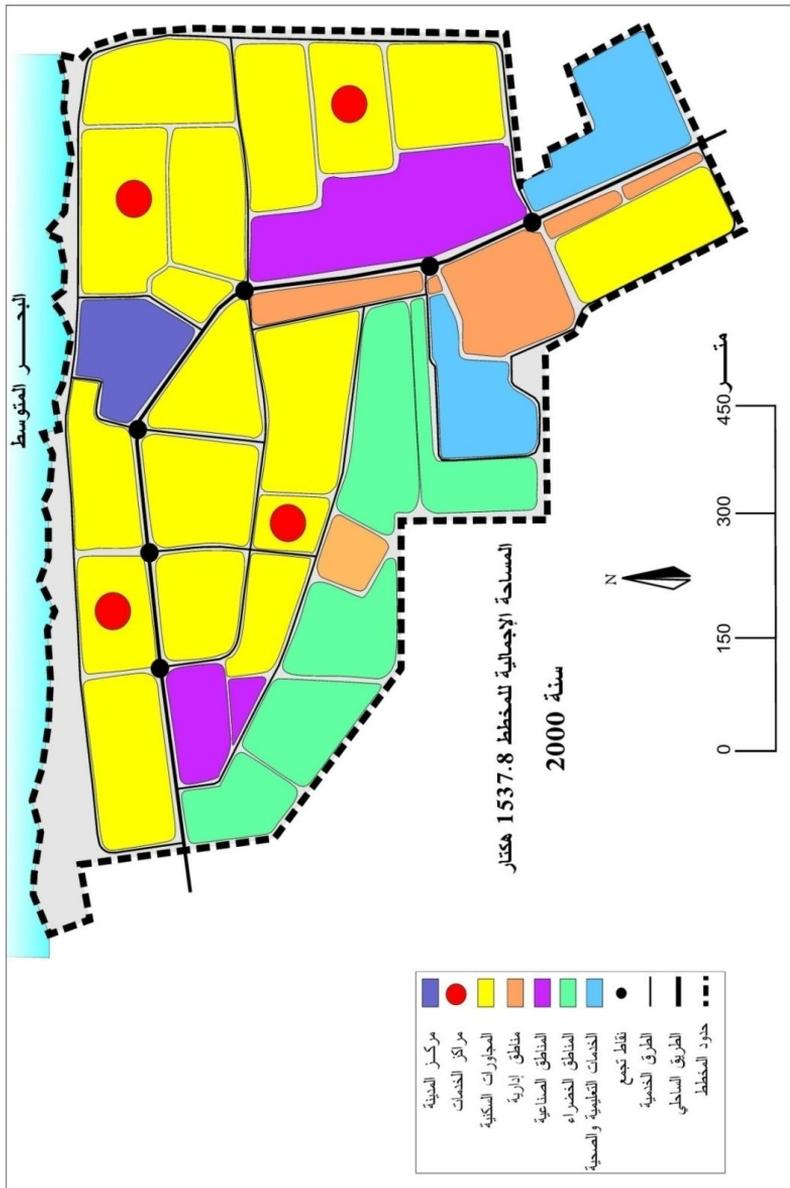
وبإلقاء نظرة على الخرائط التي تحويها الأشكال المذكورة يُلاحظ التغير في شكل المخطط، وبالتالي التغير في مورفولوجية مدينة سرت بعد تغير استعمالات الأراضي وتعدد الوظائف كنتيجة مباشرة لتغير دورها على المستوى المحلي والإقليمي والوطني.

شكل (20): توزيع استعمالات الأراضي بمدينة سرت 2006م

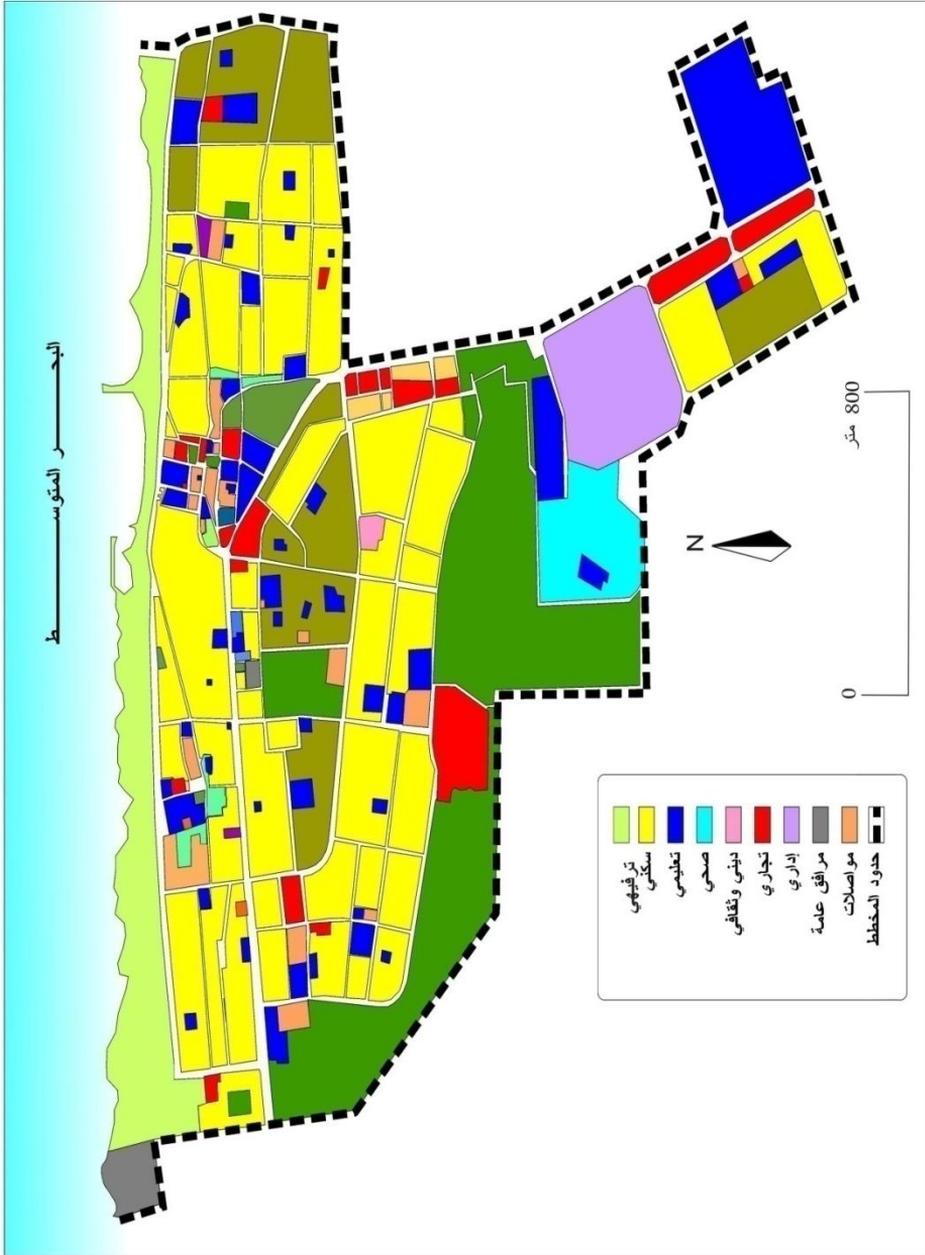


المصدر : مصلحة التخطيط العمراني، الجبل التخطيطي الثالث 2005 - سرت 2006 م

خريطة (34): استعمالات الأراضي بمدينة سرت 2000م

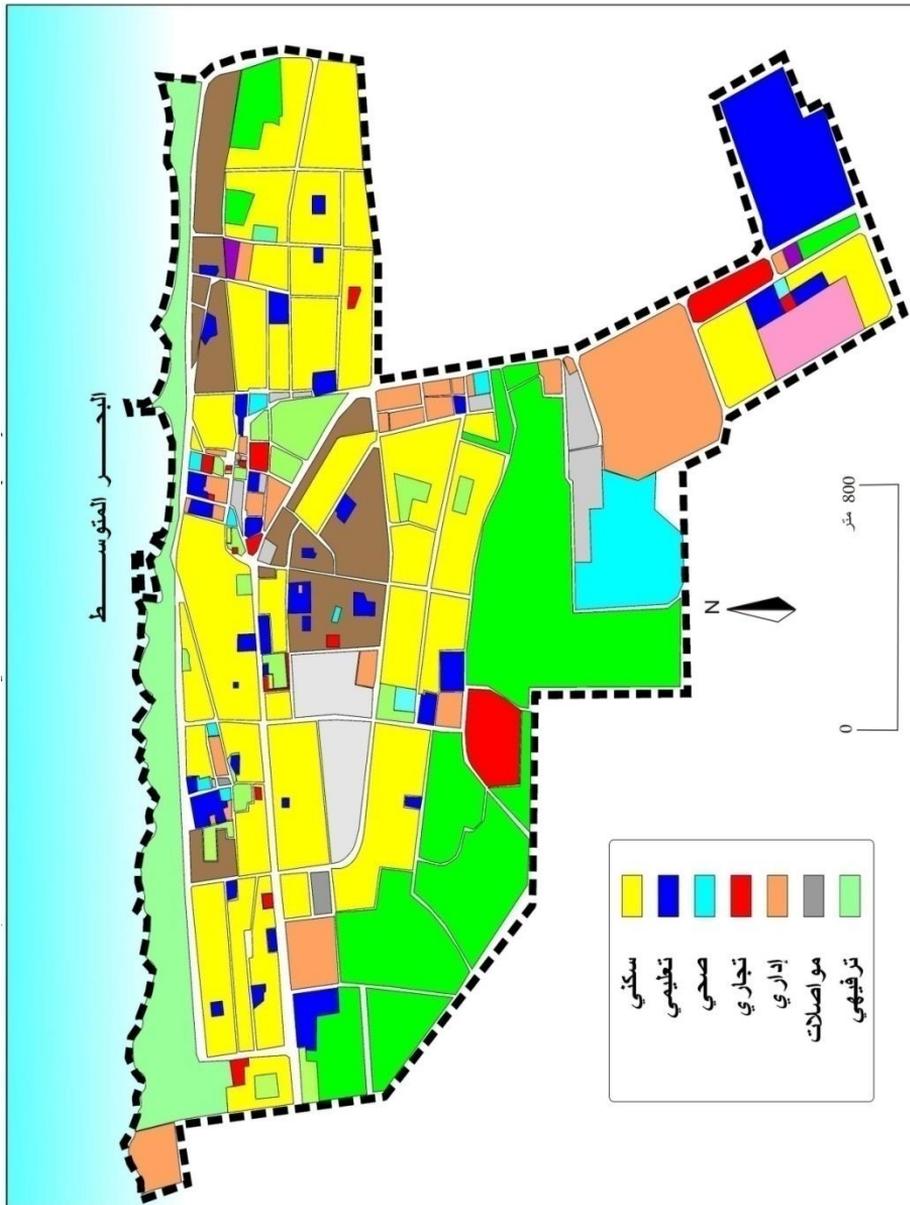


خريطة (35): استعمالات الأراضي بمدينة سرت 2002م



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لخرائط مصلحة التخطيط العمراني سرت 2006 م

خريطة (36): استعمالات الأراضي بمدينة سرت 2006 م



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لخرائط مصلحة التخطيط العمراني سرت 2006 م

من هنا نلاحظ بوضوح أنه بعد فحص الخرائط للمدد الزمنية المتفاوتة وجداول استعمالات الأراضي في مدينة سرت، أن المدينة نمت وتطورت بشكل سريع في بعض الأحيان خصوصاً خلال الفترة بعد سنة 1988م، حيث أصبحت المدينة أحد المراكز الإدارية الرئيسية في ليبيا بعد نقل العديد من المؤسسات الرسمية إليها ساهم ذلك في نمو الوظيفة الإدارية والخدمية والنقل والاتصالات وغيرها، أدى إلى تغير واضح في شكل مخطط المدينة والمنطقة العمرانية المبنية أو التي يراد بناؤها كما أن ذلك أدى إلى نمو وتطور الضواحي والقرى المجاورة أثر كل ذلك على اقتصاد المدينة حيث أصبح متعدد الأوجه.

وعند دراسة التغيرات الكمية في استعمال الأراضي لكافة الأغراض في مدينة سرت خلال السنوات التي سبقت تعدد الوظائف والمركز الإداري وتطور الوظيفة الإدارية، أخذنا سنة 1979م وهي السنة التي تم جرد استعمالات الأراضي في المدينة عند بداية إجراء مخطط الجيل الثاني 1980م - 2000م، نلاحظ بوضوح التغير الكبير في مساحة الأراضي المستعملة لكافة الأغراض مقارنة بسنة 2002م، والتي قامت فيها بلدية سرت بجرد استعمالات الأراضي ومحاولة تعديل المخطط وإضافة مناطق جديدة بسبب تزامم الاستعمالات بعد نمو وتطور الوظيفة الإدارية وحجم الخدمات التي أصبحت تقدمها المدينة باعتبارها مركز إدارة. ومن خلال دراسة الجدول (29) الذي يبين هذه التغيرات والنسبة المئوية للتغير حيث كان الاستعمال السكني للأراضي 280 هكتاراً سنة 1979م أصبح 404.5 هكتار 2002م بزيادة قدرها 124.5 هكتار بنسبة (44.5%) أي حوالي النصف خلال ثلاث وعشرين سنة، وهي نسبة كبيرة تدل على أن هناك زيادة في عدد المساكن وهذا ناتج عن زيادة عدد السكان إما بالزيادة الطبيعية أو الهجرة إلى المدينة من الريف والمناطق الأخرى، أما الاستعمال التعليمي أصبح 84.5 هكتار سنة 2002م بعد أن كان 17.7 هكتار سنة 1979م بزيادة قدرها 66.8 هكتار بنسبة زيادة قدرها (377.4%) ونلاحظ هنا الارتفاع الكبير في استعمال الأراضي للأغراض التعليمية وهذا دليل على أهمية

الوظيفة التعليمية وتطورها خلال المدة كما أنه مؤشر على تزايد السكان في مدينة سرت وحاجتهم إلى هذه الخدمة.

جدول (29): التغيرات الكمية في استخدام الأراضي الحضرية لمدينة سرت بين سنتي 1979م- 2002م بالهكتار.

النسبة المئوية للتغير خلال المدة	مقدار التغير	السنة		نوع الاستعمال
		2002	1979	
26.1%	+105.5	510	404.5	سكني
11.4%	-9.6	74.9	84.5	تعليمي
0.5%	+0.2	40.8	40.6	صحي
48.9%	+2.3	7.0	4.7	ديني وثقافي
50.4%	+1.5	29.2	27.7	تجاري
44.8%	+30.0	97.0	67.0	إداري
89%	-20.3	2.5	22.8	صناعي
6.7%	+1.1	17.5	16.4	مرافق
59%	+27.27	195.77	165.5	النقل والمواصلات
17.6%	+35.53	237.43	37.1	ترفيهي
10.5%	+11.29	117.39	106.1	خاص
84.6%	-300.9	54.5	35504	فضاء
100%	+201.9	+201.9		مناطق خضراء
180%	+966.7	1534.2	537.5	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لجداول استعمالات الأراضي بمدينة سرت مشروع مخطط الجيل الثاني والجرد الذي أجري سنة 2002م للاستعمالات المختلفة للأراضي بالمدينة.

أما في المجال الصحي فقد تناقص استعمال الأراضي من 96.0 هكتار سنة 1979م إلى 40.6 هكتار سنة 2002م وكان مقدار النقص 55.4 هكتار بنسبة (57.7%)، وهذا راجع إلى إلغاء أو إزالة العديد من المباني الصحية القديمة، التي كانت تشغل أماكن عديدة وسط المدينة وتم التركيز على الوحدات الصحية في الأحياء السكنية على شكل مجمع للعيادات بدل المساحات الواسعة التي كان يشغلها هذا الاستعمال، إضافة إلى تغير وظيفة المستشفى القديم على الطريق الساحلي السابق إلى مباني إدارية متعددة الأغراض وبالتالي لا يعتبر التناقص في استعمالات الأراضي للأغراض الصحية تناقصاً في هذه الخدمات بل تركزها وتطورها في مساحة أقل ويلاحظ ذلك بعد إنشاء المستشفى الجديد (ابن سينا) سنة 200 م سيرير وذلك سنة 1980م.

تطورت مساحة الخدمات الدينية والثقافية سنة 2002م بنسبة قدرها (17.5%) وكانت قيمة التغير 0.7 هكتار حيث كانت 4.0 هكتار سنة 1979م وأصبحت 4.7 هكتار سنة 2002م وهي زيادة غير كبيرة ناتجة عن التطور الواضح للوظيفة الدينية والثقافية.

أما الاستعمال التجاري فقد زاد بنسبة (62.9%) وكانت قيمة الزيادة 27.7 هكتار سنة 2002م وهذا ناتج عن استحداث أسواق مجمعة في كل الأحياء إضافة إلى فروع الشركات التجارية العامة في تلك الفترة.

أما الاستعمال الإداري للأراضي بمدينة سرت فقد أصبح 67.0 هكتار سنة 2002م بعد أن كان 2.8 هكتار سنة 1979م بزيادة قدرها 64.2 هكتار وكانت نسبة الزيادة (292.8%)، ونلاحظ هنا الارتفاع الكبير لهذه الوظيفة وهذا الاستعمال الناتج عن تطور الخدمات الإدارية بعد أن أصبحت سرت مركزاً إدارياً خلال الربع الأخير من هذه الفترة.

ومن هنا نلاحظ التطور والتوسع الذي حدث للمخطط أو الرقعة العمرانية الناتج عن الطلب المتزايد على الأراضي للسكن والاستثمار ونتيجة طبيعية بسبب زيادة عدد السكان عن طريق الهجرة لتوفر الخدمات وفرص العمل وتعدد وظائف المدينة نتيجة موقعه الجغرافي واعتدال مناخها وقرها من البحر.

وبالتالي أصبحت هذه الوظيفة تلعب دوراً كبيراً يبين وظائف مدينة سرت، ولا شك أن هذا التطور ساهم في زيادة وتطور بقية الوظائف، وهذا من نتائج زيادة عدد الوظائف والموظفين في مدينة سرت وإنشاء العديد من المراكز الإدارية والخدمية والمحلية والإقليمية والوطنية. أما الاستعمال الصناعي للأراضي بمدينة سرت فقد تناقص من 31.0 هكتار سنة 1979م إلى 22.8 هكتار سنة 2002م وكانت نسبة التغير (26.5%) وقيمتها 8.2 هكتار، ويرجع سبب هذا التناقص في هذا الاستعمال إلى انتقال العديد من الأنشطة الصناعية خارج نطاق المخطط المعتمد وتناقص دور الوظيفة الصناعية داخل نطاق مدينة سرت.

أما استعمال الأراضي في المرافق العامة والخدمية فقد تطورت من 9.0 هكتار سنة 1979م إلى 16.4 هكتار سنة 2002م، وكانت قيمة الزيادة 7.4 هكتار بنسبة قدرها (23.1%)، وهنا نلاحظ أن هناك زيادة في هذا الاستعمال ناتج عن التطور الطبيعي لوظائف المدينة وزيادة عدد السكان وحاجتهم إلى الخدمات المتنوعة.

الاستعمال في مجال النقل المواصلات ارتفع بشكل كبير من اثنين وثلاثين هكتار سنة 1979م إلى 165.5 هكتار سنة 2002م، وكانت قيمة الزيادة 133.5 هكتار ونسبتها (417.2%)، ونلاحظ هنا الارتفاع الواضح والكبير لهذا الاستعمال ناتج عن إنشاء العديد من المرافق الخاصة بالمواصلات والنقل مثل الطرق والاتصالات والبريد وغيرها داخل نطاق المخطط المعتمد والناتج عن زيادة عدد السكان وتعدد الوظائف الأخرى، وزيادتها داخل نطاق المدينة ساهم في الارتفاع الكبير لهذا الاستعمال.

المناطق الترفيهية ارتفعت من 15.0 هكتار سنة 1979م إلى 37.1 هكتار سنة 2002م، مقدار الزيادة 22.1 هكتار بنسبة (147.3%)، وهي كما نلاحظ نسبة مرتفعة وهو دليل على تطور في الخدمات الترفيهية للسكان خلال الفترة والناتجة عن زيادة عدد السكان بسبب تطور دور المدينة وتغييره على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

أما المناطق الخضراء وسط مخطط المدينة فقد أصبح 201.9 هكتار سنة 2002م بنسبة زيادة قدرها 100% عن سنة 1979م، حيث لا توجد مناطق خضراء داخل المخطط

في تلك الفترة وأن المساحات الفضاء كانت هي السائدة بداية إنشاء المخطط، ويُلاحظ هناك الزيادة الكبيرة في هذه الاستعمالات وهي مؤشر على تنوع المخطط والتناسق بين المساحة المبنية والمساحة الخضراء داخل المخطط بحيث يُعطي المدينة الشكل المناسب ويكون هناك تجانس بين الخرسانات والأراضي الخضراء.

وقد بلغت الزيادة في مخطط المدينة ومساحة الأراضي المستغلة لكافة الأغراض والاستعمالات 966.7 هكتاراً من سنة 1979م إلى سنة 2002م بنسبة قدرها (180%)، ونلاحظ هنا الزيادة الكبيرة في مساحة المخطط بصورة عامة وتضاعف استعمال الأراضي أكثر من مرة وهذا كما ذكرنا يدل بوضوح على تغير دور المدينة على كافة المستويات وتطور الوظائف بجميع أنواعها، إضافة إلى زيادة عدد السكان وأصبحت مدينة سرت مدينة جاذبة للسكان من المناطق الأخرى لما تقدمه من خدمات متنوعة على جميع المستويات، وإذا ما استعرضنا التطور أو التغير في السنوات الأربعة من سنة 2002م إلى سنة 2006م، نلاحظ بأن مساحة المخطط المستغل قد تناقص من 1534.2 هكتار سنة 2002م إلى 1327.8 سنة 2006م قيمة التناقص قدرها 59.6 هكتاراً بنسبة قدرها (29.5%) وهذا ناتج عن استقطاع جزء كبير من المخطط، وإذا ما استعرضنا ذلك بالتفصيل بدراسة الجدول (30) نلاحظ أن الاستعمال السكني قد زاد بنسبة (26.1%) حيث كان 404.5 هكتار سنة 2002م أصبح 510 هكتار سنة 2006م مقدار الزيادة 105.5 هكتار، أي أن هناك زيادة في عدد المباني المخصصة للأغراض السكنية وهذا دليل على زيادة السكان في هذه الفترة.

تناقص الاستعمال التعليمي بعد أن شهد زيادة كبيرة خلال الفترة الماضية من سنة 1979 - 2002م حيث كان 84.5 هكتاراً سنة 2002م وأصبح 74.9 هكتاراً سنة 2006م وكانت قيمة التغير 9.6 هكتار بنسبة (11.4%)، وهذا ناتج عن إزالة العديد من المباني التعليمية في المنطقة ما بين الجامعة وشارع عمر بن الخطاب في محلة خليج سرت وتغير خصائص هذه المنطقة.

الاستعمال الصحي للأراضي خلال هذه الفترة ارتفع من 40.6 هكتاراً سنة 2002م إلى 40.8 هكتاراً سنة 2006م بنسبة قدرها (0.5%) قيمة الزيادة 0.2 هكتار، ونلاحظ هنا

الزيادة البسيطة في هذا الاستعمال الناتج عن التوسع الرأسي للخدمات الصحية حيث تم تطوير المستشفى والعيادات القائمة في الأحياء.

جدول (30): التغيرات الكمية في استعمال الأراضي الحضرية لمدينة سرت بين سنتي 2002م - 2006م بالهكتار

النسبة المئوية للتغير خلال المدة	مقدار التغير	السنة		نوع الاستعمال
		2006	2002	
44.5%	+124.5	404.5	280	سكني
37704%	+ 66.8	84.5	17.7	تعليمي
57.7%	- 55.4	40.6	96.0	صحي
17.5%	+ 0.7	4.7	4.0	ديني وثقافي
62.9%	+ 10.7	27.7	17.0	تجاري
2292.8%	+ 64.2	67.0	2.8	إداري
26.5%	- 8.2	22.8	31.0	صناعي
23.1%	+ 7.4	17.48	9.0	مرافق
417.2%	+ 133.5	192.77	32.0	النقل والمواصلات
147.3%	+ 4.3	41.4	15.0	ترفيهي
5.2%	+ 104.1	106.1	2.0	خاص
1046.7%	+ 324.4	355.4	31.0	فضاء
29.5%	59.6	142.34	201.9	مناطق خضراء
13.5%	-206.92	1327.28	1534.2	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لجدول استعمال الأراضي بمدينة سرت مشروع مخطط الجيل الثالث والجرد الذي أجري سنة 2002م للاستعمالات المختلفة للأراضي بالمدينة.

أما الاستعمال الديني والثقافي للأراضي بمدينة سرت خلال هذه الفترة فقد تطور بشكل واضح من 4.7 هكتار سنة 2002م إلى 7.0 هكتار سنة 2006م بنسبة زيادة قدرها (48.9%) قيمتها 2.3 هكتار وهذا ناتج عن إنشاء العديد من المساجد والمراكز الثقافية خلال هذه الفترة.

الاستعمال التجاري ارتفع من 27.7 هكتاراً سنة 2002م إلى 29.2 هكتاراً سنة 2006م مقدار الزيادة 1.5 هكتار بنسبة قدرها (5.4%) خلال الفترة ويُعزى ذلك إلى الزيادة في عدد المحلات التجارية المتنوعة داخل المدينة.

أما الاستعمال الإداري للأراضي بمدينة سرت فقد ارتفع مرة أخرى بشكل واضح من 67.0 هكتار سنة 2002م إلى 97.0 هكتار سنة 2006م قيمة الزيادة 30 هكتاراً ونسبة الزيادة (44.8%) خلال الأربع سنوات وهنا نلاحظ الزيادة الكبيرة في هذا الاستعمال والناتج عن إنشاء العديد من المراكز الإدارية داخل نطاق المدينة الناتج عن تطور الوظيفة الإدارية لهذه المدينة بعد تغير دورها على المستوى المحلي والإقليمي والوطني.

تناقص الاستعمال الصناعي مرة أخرى من 22.8 هكتار سنة 2002م إلى 2.5 هكتار سنة 2006م مقدار التناقص 20.3 هكتاراً نسبة التناقص (89%) وهذا ناتج عن إلغاء المنطقة الصناعية بكاملها في المنطقة الجنوبية الغربية من مخطط المدينة، ونقلها إلى خارج نطاق المخطط في منطقة الزعفران شرق المدينة ولم يبين سوى بعض الصناعات البسيطة المتمثلة في صناعة الخبز والحلويات والمشروبات والمرتبطة مباشرة بالسكان. ارتفعت مساحة النقل والمواصلات في استعمالات الأراضي من 165.5 هكتاراً سنة 2002م إلى 192.77 هكتاراً سنة 2006م بزيادة قدرها 27.27 هكتاراً نسبة الزيادة (29%) ونلاحظ هنا تضاعف هذا الاستعمال خلال هذه الفترة وهذا ناتج عن زيادة وسائل المواصلات والاتصال المرتبطة بالسكان وزيادة أعدادهم خلال هذه الفترة.

المرافق العامة بلغت نسبة الزيادة في استعمالاتها للأراضي بمدينة سرت داخل المخطط حوالي (6.7%) حيث كانت 16.4 هكتاراً سنة 2002م وأصبحت 17.5 هكتاراً سنة

2006م قيمة الزيادة 1.1 هكتار ناتجة عن تطور الخدمات بصورة عامة وإنشاء العديد من المباني الخدمية داخل مخطط المدينة.

أما الاستعمال الترفيهي فقد تطور بشكل واضح خلال المدة حيث أصبح 14.4 هكتاراً سنة 2006م بعد أن كان 37.1 هكتاراً سنة 2002م بزيادة قدرها 4.3 هكتار نسبة الزيادة (11.6%)، وأزيل العديد من المباني القديمة والمتهاكلة والمناطق العشوائية وأصبحت حدائق ومناطق خضراء وفضاء داخل مخطط المدينة كما أن المنطقة التي أُزيلت منها المنطقة الصناعية والخدمية والتعليمية بمحلة خليج سرت جنوب شرق المدينة أصبحت منطقة فضاء وتم خلال الفترة الأخيرة زراعتها، وأصبحت منطقة خضراء زادت من المساحات الترفيهية والخضراء داخل مخطط المدينة التي واجهت تناقصاً واضحاً خلال الفترات الماضية بسبب التعدي على هذه المناطق داخل المخطط واستعمالها في أغراض أخرى مثل السكنية والخدمية وغيرها.

أما المناطق الفضاء فقد تناقصت بشكل واضح من سنة 2002م في سنة 2006م حيث كانت 355.4 هكتاراً وأصبحت 54.5 هكتاراً وهي الفترة التي استقطعت فيها المنطقة الواقعة شرق مدينة سرت، وتم تعبئة الفراغات داخل المخطط وكانت نسبة التناقص في المناطق الفضاء (84.6%) وقيمة التناقص 300.9 هكتار ومن هنا حدث تعديل في مخطط مدينة سرت بعد سنة 2006م، وهو إلغاء جزء كبير من المخطط لصالح المنطقة خارج مخطط المدينة أي المنطقة الزراعية جنوب شرق مدينة سرت وهي من جنوب شارع عمر بن الخطاب، وحتى جامعة سرت موازية للطريق الشرياني الرئيسي الذي يقسم المدينة وحتى الطريق الدائري شرق المدينة عند المنطقة الزراعية، ويتوقع بأن يتم تنمية هذه المنطقة وفق الأصول الفنية والقانونية وأن تكون في شكل منتزه وطني ومنطقة خضراء حول مدينة سرت.

وبعد استعراض التغيرات الكمية في استعمال الأراضي الحضرية لمدينة سرت خلال الفترتين من 1979م - 2002م وحتى 2006م نلاحظ بوضوح بأن هناك زيادة في أغلب

الاستعمالات للأراضي لجميع الوظائف وتعددت هذه الوظائف خلال هذه الفترات من عمر المدينة، وهذا لا شك ناتج عن الزيادة في عدد السكان الناتج عن تغير الدور الذي أصبحت تلعبه المدينة من المستوى المحلي خلال الفترة السابقة لهذه المدة إلى الدور الإقليمي المتمثل في بلدية سرت التي شملت العديد من المناطق حول المدينة إضافة إلى مناطق أخرى في كثير من الحالات مثل إجدابيا ومصراته والجفرة كما سبق وأن ذكرنا عند دراسة نفوذ مدينة سرت في الفصل الثاني.

كما أن الدور الذي أصبحت تلعبه المدينة على المستوى الوطني حيث أصبحت المدينة أحد المراكز الإدارية الرئيسية في ليبيا، وهذا ساهم في تنوع وتعدد وتطور الوظائف جميعها في هذه المدينة إضافة إلى الزيادة في استعمالات الأراضي لكافة الأغراض والذي بدوره أثر على شكل مخطط المدينة بشكل واضح.

خلاصة.

بعد أن تمت دراسة استعمالات الأراضي بمدينة سرت لكافة الأغراض، ومن خلال الدراسة الميدانية والخرائط الصادرة من الجهات الرسمية والشركات الاستشارية أو الخرائط التي تم إنتاجها في هذه الدراسة، يمكن التعرف على أسباب التغير المستمر في استعمالات الأراضي بمدينة سرت بين دورات الأجيال التخطيطية أو من خلال مراجعة المخطط المعتمد وتنفيذه وتطبيقه على الواقع يمكن استخلاص الأسباب التالية وراء التغير المستمر في استعمالات الأراضي بمدينة سرت وخارج المخطط المعتمد وهي:

1- الانتهاء المستمر والمتعمد للمخطط المعتمد للمدينة، من حيث إعادة تخطيط واستعمال المناطق الخضراء داخل مخطط المدينة خصوصاً خلال فترة إعطاء المحلات والإدارة المحلية صلاحيات التخطيط والتخصيص وتعديل المخطط، فالتخطيط العمراني يفترض أن يكون مركزياً حتى تتم السيطرة على المخططات ومراعاة الأسس والضوابط الهندسية والقانونية في هذا الموضوع الهام.

- 2- تعبئة الفراغات المخصصة للأغراض الترفيهية والخدمية واستعمالها كمناطق سكنية.
- 3- تغيير وظائف الطرق والشوارع بصورة غير منظمة من حيث الاعتداء من قبل الجهات العامة والأفراد على ارتداد الطرق والأرصفت المخصصة للمشاة وحدود الطرق الخدمية.
- 4- تغيير أنماط وأشكال المباني بالمناطق للمخطط حيث يلاحظ تعدد الأدوار في مناطق كثيرة لم تصنف في المخطط كمناطق متعددة الأدوار.
- 5- تغير دور المدينة وتعدد وظائفها والحاجة إلى مساحات إضافية أو تغير المساحات القائمة للاستعمالات الجديدة مثل الاستعمال الإداري الذي تضاعف خلال السنوات العشرين الأخيرة.
- 6- صعوبة السيطرة على النمو السكاني والحضري والحاجة إلى مساحات من الأراضي لهذه الاستعمالات فاقت المخطط المعتمد.
- 7- عدم مراجعة المخطط المعتمد وعدم إجراء عملية تطبيق للمخطط على الطبيعة من فترة إلى أخرى أدى إلى تفاقم الانتهاك للأراضي وتداخل الاستعمالات مع بعضها.
- 8- عدم استقرار المؤسسات المستولة عن التخطيط والتنفيذ وتعددتها في بعض السنوات وتداخل اختصاصاتها حيث يتم تعديل المخطط بواسطة جهات غير ذات اختصاص فني أو إداري في هذا الموضوع وكذلك تكليف أشخاص غير متخصصين في التخطيط الحضري أو المعماري.
- 9- التوسع الكبير في المحال التجارية حيث انتشرت المحلات بشكل عشوائي على محاور الطرق وهو ما يسمى بأشرطة التسوق دون أن يراعى التصنيف المخصص للاستعمال التجاري.

أما المعوقات في استعمال الأراضي الحالية والعوامل الطبيعية والبشرية التي تساهم في الحد من النمو الحضري هي:

1- وجود البحر المتوسط في الشمال حد من إمكانية النمو في هذا الاتجاه وهو عائق طبيعي.

2- يحد المخطط من الناحية الشرقية الواقعة جنوب شارع عمر بن الخطاب المنطقة الخامسة والسادسة والتي صنفت كمنطقة زراعية.

3- وادي تلال الشمالي الذي يفصل منطقة المخطط عن منطقة الزعفران والواقعة إلى الغرب من مدينة سرت والتي تضم بيوت الضيافة وبعض المرافق الخدمية الحديثة الأخرى.

4- منطقة الميناء وما يتوقع لها من توسع مستقبلي جهة الشرق.

5- التطور الصناعي والمحتمل باتجاه الغرب حيث توجد حالياً منطقة مصنع الأعلاف والمنطقة الصناعية أضف إلى ذلك محطة المعالجة الخاصة بالمدينة.

وهنا نلاحظ أن هناك عوائق بشرية وطبيعية تحد من نمو وتطور العمران الحضري لمدينة سرت، ساهمت في إجراء تعديل جوهري للمخطط الشامل والتفصيلي أدى إلى ظهوره بالوضع الحالي (2008م)، وهذا يتطلب تطويره بمراعاة الوظائف المتنوعة بالمدينة ومعدل النمو السكاني بها.

ثانياً: مورفولوجية المدينة

مدخل.

تُصنف المدن بصورة عامة من حيث المكان الذي تقع فيه أو الموضع الذي تشغله، بخصائصه الطبيعية والبشرية ومدى تأثير هذا على استعمالات الأراضي بها والوظائف التي تقدمها المدينة، فمثلاً المدن التي تقع على سواحل البحار والمحيطات لها خصائص تختلف عن غيرها من المدن التي تقع في الجبال أو مصبات الأنهار أو الصحاري.

مدينة سرت مدينة ساحلية تقع على البحر المتوسط وسط سهل في شكل مرفأ صغير ونمت بشكل طولي يوازي ساحل البحر، وهي من خصائص المدن الطولية التي تقع على البحار، أما تصنيف المدن من حيث الزمان فيتعلق الأمر بالفترة التي نشأت فيها المدينة والظروف المحيطة بهذه النشأة فمثلاً تُصنف المدن إلى المدن القديمة ومدن ما قبل الإسلام ومدن العصور الوسطى والمدن الصناعية وغيرها.

سرت هي إحدى المدن التي نشأت منذ فترة طويلة سابقة للإسلام أي أنها مدينة ذات بُعد موغل في القدم وهذا يضيف على المدينة الطابع التاريخي ويكون هناك ربط بين الماضي والحاضر.

أما من حيث الحجم فيتعلق الأمر بالكتلة السكانية وحجم القوى العاملة والنشاط الذي يمارسونه والعدد الكلي للسكان وفق نظام المراتب (Rank) أو (Orders)، من بلده إلى مدينة صغيرة ومتوسطة وكبيرة فمثلاً سرت تُصنف على أنها مدينة متوسطة حيث يبلغ عدد سكانها 56681 نسمة حسب نتائج التعداد العام للسكان 2006م خصوصاً إذا ما عرفنا أن المدن المتوسطة يكون عدد سكانها من 25 ألف إلى 100 ألف نسمة حسب تصنيف المدن.

كما أن الوظائف لها دور في تصنيف المدينة من حيث نوع وحجم الوظائف التي تقدمها المدينة في الإقليم الذي تقع فيه والوظيفة (Function) هي مبرر وجود المدينة حيث لا توجد مدينة لا تقدم وظائف وقد تخصصت مدينة سرت في تقديم خدمة ووظيفة معينة

وقد تعددت وظائف المدينة حسب الموقع والموضع وحجم المدينة. وحتى يتم التعرف على مورفولوجية مدينة سرت وفق هذا التطور التاريخي والوظائف التي تقدمها أو حجم هذه المدينة واستعمالات الأراضي، لا بد من التطرق إلى خطة وأشكال المدينة والوضع الذي كانت عليه والتطور الذي حدث إلى أن وصلت المدينة إلى مورفولوجيتها الحالية، وذلك بعد أن تم التعرض خلال الفصل الخامس والجزء الأول من هذا الفصل إلى الوظائف التي قدمتها المدينة وتقدمها واستعمالات الأراضي التي تشكل مجتمعة مورفولوجية المدينة.

1- مورفولوجية المدينة.

مورفولوجية المدينة (Morphology of Town) مصطلح يستخدم لوصف شكل المدينة ومظهرها الخارجي، وعند دراسة المورفولوجية فإن الباحث يتناول محورين بالدراسة أولهما وصف للمدينة وتركيبها ونسيجها الحضري (Urban Fabric) وكذلك ترتيب المباني (Arrangements Of Buildings)، وثانيهما الأنماط التي تأخذها (Pattern) وما فيهما من تحليل للأنماط واستغلال الأراضي (Land Use) وكلاهما انعكاس لوظائف المدن⁽¹⁾.

ومورفولوجية المدينة عبارة عن تفاعل الشكل مع الوظائف لينتج عنها (Town Scape)، وهو الكل المرئي في المدينة الذي يتكون من خطة المدينة ونمط أشكال الأبنية ونمط استعمالات الأراضي، أما المرحلة المورفولوجية فهي فترة من التاريخ الحضري لمنطقة ما، تخلق نماذج أو أشكالاً مادية متميزة في المظهر الحضري للأرض لتسد حاجات اجتماعية واقتصادية لمجتمع المدينة في تلك الفترة وهكذا بالإمكان معرفة عدد المراحل التي قطعها المستوطنة من نماذج لا تتكرر في المراحل السابقة أو اللاحقة.⁽²⁾

(1) سعد خليل القزيري، التحضر، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سبق ذكره، ص 434.

(2) عبدالحكيم ناصر العشماوي، جغرافية المدن (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008 م)، ص 117.

وتتميز المدن التي نمت نمواً طبيعياً وغير مخطط بمورفولوجية غير محددة حيث كثرة الطرقات والأزقة وصعوبة تفسير اتجاهاتها ومواقع المباني فيها، وتتأثر بالبيئة التي حولها سواء كانت ملكية زراعية أو نهراً أو جبالياً أو بحراً أو غيرها من العوامل البشرية والطبيعية التي تفرض على المدينة خطة وتشكل مورفولوجية معينة تتأثر بالظروف التي تم ذكرها، وبالرغم من عدم وجود مخطط في هذه المدن إلا أن هناك فكراً تخطيطياً ويظهر ذلك في مدينة غدامس القديمة وغات القديمة وطرابلس القديمة ودرنة القديمة وغيرها من المدن على المستوى الوطني أو العالمي.

وفي إطار التغير في دور مدينة سرت على المستويين الإقليمي، والوطني، حيث أصبحت إحدى المراكز الإدارية فقد طورت دراسة التصميم الحضري فلسفة جديدة للمدخل التخطيطي للمدينة ككل، كما افترضت بنية عمرانية وهيكلية جديدة، من خلال مفهوم الشكل والتركيب والنمو المستقبلي للمدينة، بهدف الوصول لطابع متميز وأصلي يرقى لدور المدينة ووظيفتها الجديدة.⁽¹⁾

وبعد التعرف على الخطة وارتفاعات المباني واستعمالات الأراضي داخل المخطط وظروف الموضوع وخاصة المباني والطرز المعماري، إضافة للنسيج الحضري وتوزيع السكان يمكن أن نلاحظ مورفولوجية المدينة وإعطاء فكرة واضحة عن شكل المخطط والمدينة بصورة عامة استناداً للمعطيات السابقة.

وبدراسة الجدول (31) الذي يمثل تطور المنطقة الحضرية والمخطط لمدينة سرت من 1943م حتى 2006م أي خلال ثلاث وستين سنة، نلاحظ التطور الكبير الذي حدث للمخطط من حيث المساحة ونسبة إشغال هذه المساحة بالمباني على مختلف أنواعها وأغراضها، وهذا يعكس التطور الكبير في مورفولوجية المدينة خصوصاً خلال العقود

(1) سعد خليل القزيري، التقرير الوطني المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات (هيتايت) تركيا 1996م، ص63.

الثلاثة الأخيرة حيث قفزت مساحة المخطط من 537.5 هكتار سنة 1979م وهي الفترة التي لم تكن المدينة تمارس إلا دورها المحلي والإقليمي كبلدية تخدم المناطق المجاورة فقط، وأصبحت مساحة المخطط 710.4 هكتار سنة 1990م ثم 1534.2 سنة 2002م وأصبحت 1327.3 هكتار سنة 2006م، وهذا بطبيعة الحال ناتج عن تغير وتعدد وظائف المدينة ودورها الإقليمي والوطني، وإذا ما تتبعنا هذا التغير نلاحظ بأن قيمة الزيادة في مخطط المدينة من 1943م إلى 1966م كان 50.2 هكتار نسبة الزيادة (169%) خلال اثنتين وعشرين سنة، وهي الفترة السابقة لتصدير النفط حيث تم اكتشافه سنة 1958م وبدأ الإنتاج سنة 1961م ولإزالة الاقتصاد الليبي في مراحله الأولى، ولم ينعكس على الدخل القومي والمحلي للمناطق والمدن وبالتالي فإن النمو الحضري لم يشهد طفرة كبيرة خلال هذه المدة في كل المدن الليبية.

جدول (31): قيمة ونسبة الزيادة في مخطط مدينة سرت

م	السنة	مساحة المخطط بالهكتار	قيمة الزيادة في مساحة المخطط هكتار	عدد السنوات	نسبة الزيادة %
1	1943	29.7	-		
2	1966	79.9	50.2	22	169
3	1979	537.5	457.6	16	125
4	1990	710.4	172.9	11	32.2
5	2002	1534.2	823.8	12	116
6	2006	1327.3	206.9	4	13.5

المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لخرائط مخططات سرت، مصالحة التخطيط العمراني سرت.

أما خلال الفترة من 1966م وحتى 1979م بلغت قيمة الزيادة في مخطط مدينة سرت 457.6 هكتار ونسبة الزيادة (125%) خلال ست عشرة سنة، ونلاحظ هنا الزيادة الكبيرة في المخطط مقارنة بالمدة الزمنية خلال الفترة الماضية المذكورة أعلاه ويعزى هذا إلى عامل الهجرة وتوسع النمو الحضري الناتج عن زيادة عدد السكان بسبب زيادة الدخل القومي والمحلي الناتج عن استخدام عوائد النفط في التنمية الذي انعكس على كافة الأنشطة وخصوصاً المدن ومن بينها سرت.

وفي الفترة من 1979م إلى 1990م بلغت الزيادة في مخطط مدينة سرت 172.9 هكتار ونسبة الزيادة (32.2%) خلال إحدى عشرة سنة، وقد شهدت هذه الفترة انخفاض أسعار النفط الذي انعكس على الدخل وبالتالي على مخصصات المدن كما حدث استقرار سكاني ناتج عن تناقص الهجرة إلى المدينة أي وصولها مرحلة التشبع بعد تيار الهجرة خلال المرحلة السابقة الذي ساهم في ارتفاع مساحة المخطط بشكل واضح.

بلغت الزيادة في مساحة مخطط مدينة سرت وهي المنطقة العمرانية ذات الاستعمالات للأغراض المختلفة من سنة 1990م إلى 2002م حوالي 823.8 هكتار بنسبة مئوية قدرها (116%)، وهي مرتفعة عن الزيادة السابقة ناتج عن زيادة استعمالات الأراضي وتطور وتنوع وتعدد وظائف المدينة بعد أن أصبحت تقدم هذه الوظائف على المستوى الوطني، كما أن التوسع الأفقي في المخطط صاحبه توسع رأسي في ارتفاع المباني وتعددت استخداماتها.

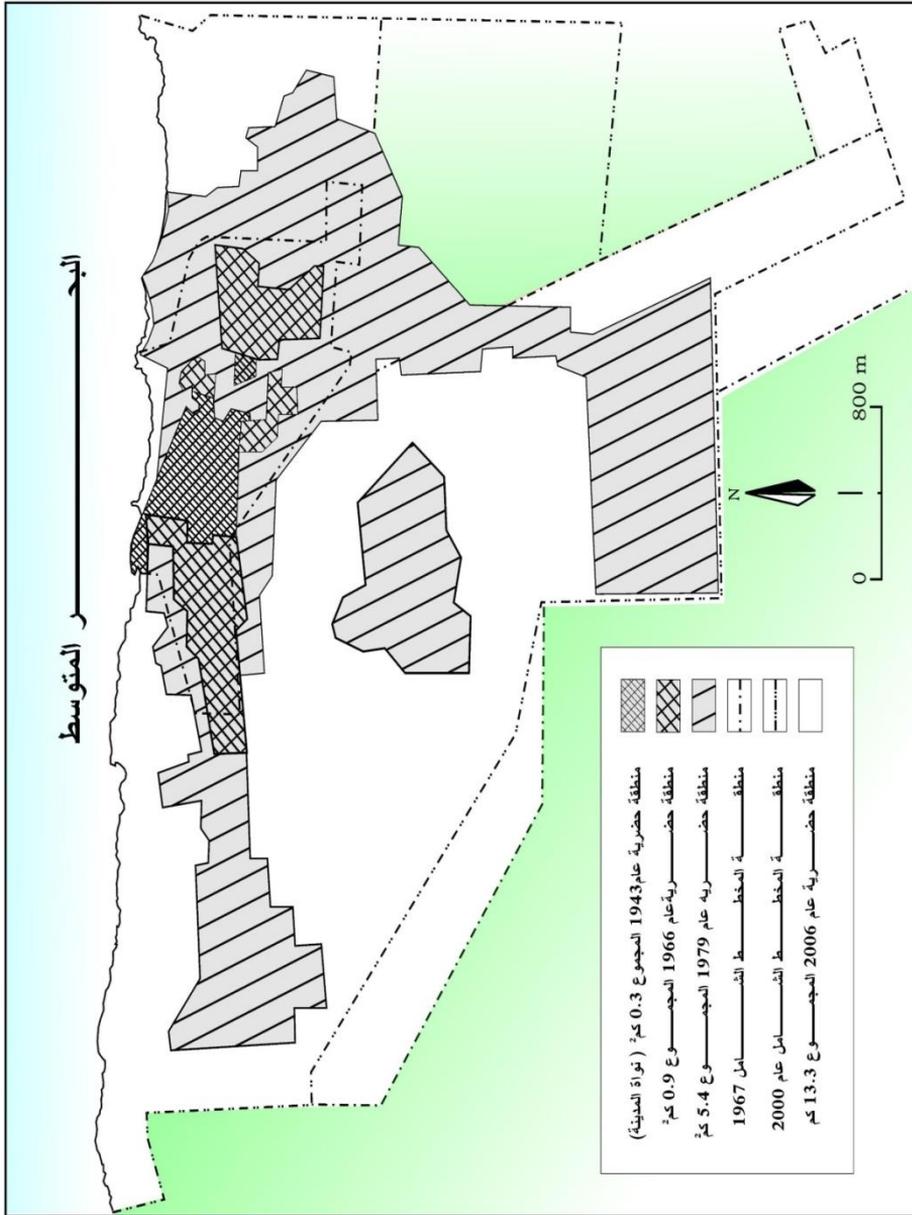
أما الفترة الأخيرة من سنة 2002م حتى 2006م بلغت قيمة التناقص في مخطط المدينة 206.9 هكتار بنسبة مئوية قدرها (13.5%) ونلاحظ هنا بوضوح التغير في المخطط الناتج عن التعديل في مساحة المخطط بسبب الضغط الشديد على الأراضي وتطور المخطط بشكل واضح، ولا شك بأن ذلك ناتج عن تدخل عوامل عديدة صاحبت تطور الوظائف المختلفة لمدينة سرت وخصوصاً الوظيفة الإدارية وما صاحبها من زيادة في المباني الإدارية والخدمات والإسكان الوظيفي، كما أن زيادة عدد السكان الناتج عن انتقال العديد من الموظفين للعمل في مدينة سرت باعتبارها المقر الإداري على المستوى الوطني، وهنا نلاحظ

بوضوح أثر التركيب والتغير الوظيفي على شكل وحجم وسعة مخطط مدينة سرت وتغيرت مورفولوجيتها كما سنلاحظ لاحقاً.

وتبين الخريطة (37) النمو الحضري لمدينة سرت من 1943م إلى 2006م، حيث يلاحظ بوضوح التطور في المخطط خلال السنوات الماضية الناتج عن زيادة عدد السكان الذي نتج عنه زيادة المساحات المبنية والمستغلة لكافة الأغراض إضافة إلى تعدد الوظائف التي أصبحت تقدمها المدينة والتي أدت إلى توسع المخطط وزيادة النمو الحضري.

ويمكن وصف مورفولوجية سرت حيث تتربع المدينة فوق كثبان رملية شاطئية بشكل طولي وتمتد إلى السبخة المجاورة، ثم تمتد جنوباً حتى وادي تلال وتأخذ شكلاً شبه دائري وتمثل شبكة الطرق حلقات دائرية في بعض الأحيان، حيث الطريق الدائري الأول القديم ثم الطريق الدائري الثاني والطريق الدائري الثالث نهاية مخطط المدينة، وتصل بعض الطرق طولية إلى مركز المدينة أعلى الكثبان الرملية، ويمكن وصف ترتيب المباني على أنها تتدرج من الدور الواحد عند المركز إلى الدورين في الأحياء السكنية الأولى والثانية والثالثة، وهي الحي الثاني وسرت المركز وخليج سرت ثم المباني متعددة الأدوار في محلة الرباط ويمكن ملاحظة نظام ترتيب المباني وفق (R1) و (R2) وهكذا والخاص بالكثافة السكنية، وكثافة المباني ويلاحظ أن خط السماء يتموج ارتفاعاً وانخفاضاً في المنطقة الحضرية، حتى أن العمران البشري قد طال منطقة السبخة التي تعتبر جزءاً من وادي تلال، وأصبحت المباني السكنية والإدارية وسط هذه السبخة، وهنا علينا أن نلاحظ بأن المنطقة الخاصة (معسكرات الجيش) التي كانت جنوب سرت ساهمت في توسع المدينة شرقاً وغرباً، وحدت من توسعها جنوباً مما اضطر السلطات المختصة بالمخططات إلى تخطيط منطقة السبخة، وإدخالها في المخطط لمواجهة الطلب الكبير على الأراضي، والسكن، بعد أن تطورت المدينة وأصبحت إحدى المراكز الإدارية في ليبيا اعتباراً من سنة 1989م حيث نفذت ألف وحدة سكنية كإسكان وظيفي، وتم تنفيذ مائة وستين وحدة سكنية لإسكان المواطنين وتم توزيع قطع الأراضي، ومنح القروض للمواطنين للبناء في هذه المنطقة.

خريطة (37): النمو الحضري لمدينة سرت 1943م-2006م



وهنا علينا أن نؤكد من وجهة النظر الجغرافية والهندسية بأن هذه المنطقة ذات خصائص معينة من حيث نوع التربة، والوضع المائي أسفل هذه التربة، حيث نسبة الأملاح عالية في التربة والمياه مالحة.

وهذا يعني أن التصميم الهندسي للمباني يجب أن يكون خاصاً في هذه التربة، بحيث يكون تصميم المباني، والإنشاءات يتناسب وطبيعة هذه التربة الملحية، حتى لا تسبب مشاكل في المباني ومواد البناء التي تستخدم في الإنشاء وقد تم تطبيق ذلك في الوحدات السكنية التي قامت بتنفيذها الدولة حيث نظام (Foundation) والأسطوانات الخرسانية للقواعد، أما مساكن المواطنين فإنها نُفذت كما تم التصميم والتنفيذ لأي منطقة أخرى في مدينة سرت دون مراعاة التصاميم الفنية التي يجب أن تُؤخذ في الحسبان في مثل هذه الحالات.

في بداية التسعينيات وفي ظل سياسة محاولة إعادة توزيع السكان وملء منطقة الفراغ التي تمثله منطقة الساحل الاوسط من بنغازي إلى مصراتة، وتنفيذاً لتوصية شركة (أيطال كونسلت) التي قامت بدراسة للمستوطنات الحضرية في ليبيا سرت 1976م، حيث أوصت بأن تكون هناك عدة مدن ذات خصائص معينة في منطقة خليج سرت، أقطاب نمو صناعي في البريقة ورأس الأنوف، ومركز إداري في مدينة سرت وهذا ما تم بالفعل، حيث اكتسبت مدينة سرت بعضاً من الوظيفة الإدارية على مستوى الدولة، وأصبحت مقراً لبعض الأمانات والجهات الرسمية، وهذا يعني زيادة المساحة المخصصة للأغراض الإدارية والخدمات، واتساع مخطط المدينة، وضرورة إعادة التصميم الحضري للمدينة، وهذا ما حدا بجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بالتعاقد مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية بنغازي بالعمل على إعداد تصميم حضري لمدينة سرت.

على أربع مراحل⁽¹⁾ وهي:

- 1- التصميم الحضري لمنطقة السبخة.
 - 2- التصميم الحضري لمنطقة الشاطئ (الواجهة البحرية).
 - 3- التصميم الحضري للمراكز الحضرية.
 - 4- التصميم الحضري للتجمعات السكنية الجديدة.
- وعلينا أن نلاحظ هنا بأن المخطط الحضري لمدينة سرت، لم يستوعب الحركة والكثافة الكبيرة التي شهدتها المدينة، والذي صُمم على أساسه مركز إداري إقليمي كمقر لبلدية أو متصرفية فقط، بل شهدت نمواً طبيعياً وفق الزيادة الطبيعية للسكان، أو وفق الهجرة من الريف إلى المدينة، حسب حاجة السكان وهو معدل لم يُؤخذ حتى في حساب مخطط الجيل الأول 1968م-1988م ومخطط الجيل الثاني حتى سنة 2000م.

لم يتوقع المخطط أو الاستشاري أن مدينة سرت ستصبح مركزاً إدارياً على المستوى الوطني، ولهذا لم يأخذ في حساباته التطور في المخطط، والنمو الذي سيصاحب هذه الوظيفة الجديدة.

تغير شكل مدينة سرت مرة أخرى، حيث تم تنفيذ مجمع الإدارات ومقر الأجهزة الرسمية والخدمية كما تبين الصورة (17)، والقاعة الكبرى (وقادوقو) حيث تبلغ المساحة الكلية لهذه المنطقة حوالي اثنين وأربعين هكتاراً وتبلغ المساحة الإجمالية المسقوفة لهذه المباني (125.000)م²، وتتميز بالتخطيط الرائع والتصميم الجميل للمباني والإنشاءات والحدائق الجميلة، مما أضاف نمطاً معمارياً حديثاً وشكلاً جديداً لمدينة سرت أعطاهما بُعد حضارياً ومعياراً حقيقياً للوظيفة الإدارية في ليبيا، وتغير شكل المدينة (City Morphology) وتطورت مورفولوجيتها بشكل واضح مرة أخرى وأصبح لها شخصيتها (City Characteristic) المميزة.

(1) سعد خليل القزيري، "التصميم الحضري لمدينة سرت"، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، 1996م، ص9.

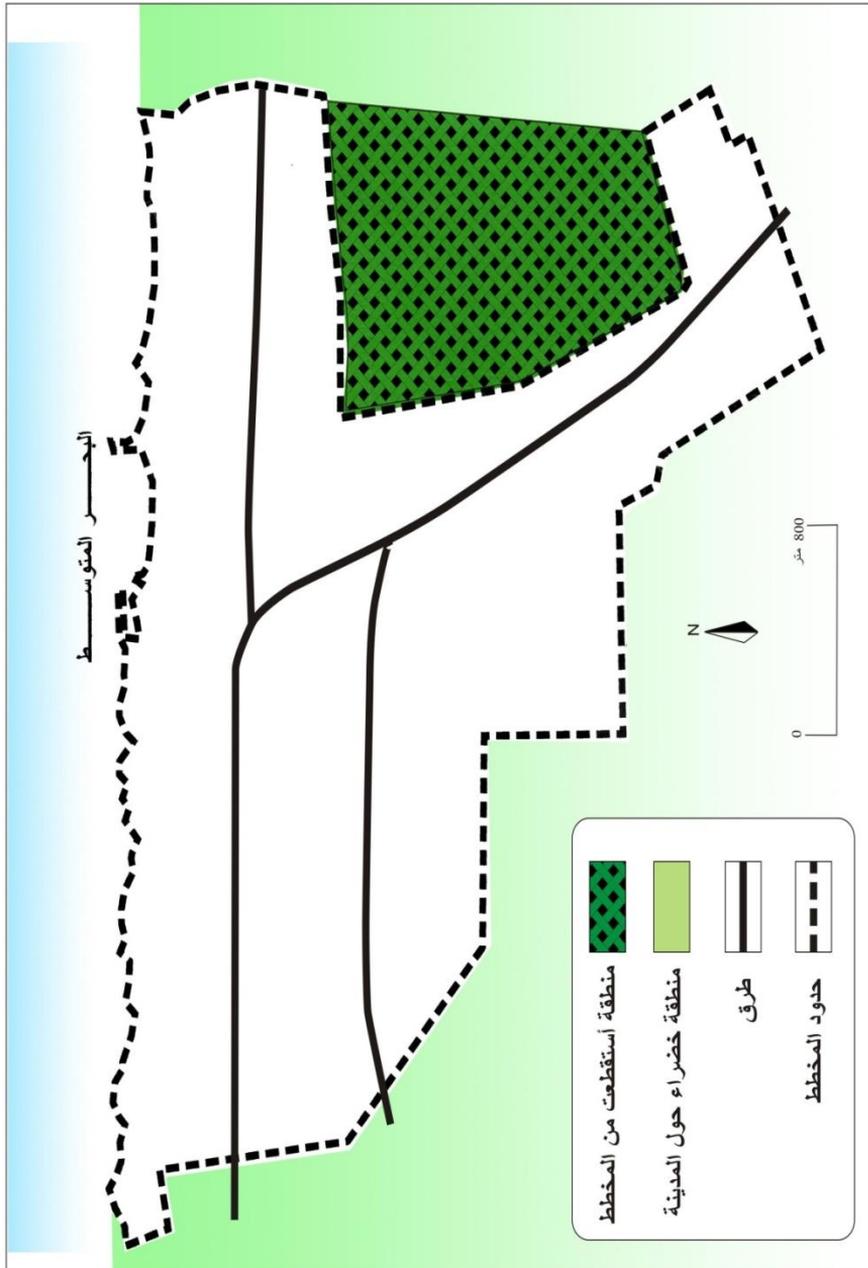
أما المنطقة التي كانت تشغلها الورش والمستودعات وبعض المباني الإدارية والصحية والتعليمية والترفيهية جنوب شرق مدينة سرت موازية للطريق الشرياني مقابل المجمع الإداري الحديث، والتي تبلغ مساحتها ثمانمائة هكتار يتوقع أن يتم تنميتها وتصبح منطقة حديثة، ويلاحظ من خلال الخريطة (38) الجزء المستقطع من المخطط بعد أن تتم تعديله والمنطقة التي سبق الإشارة إليها.

صورة (17): المجمع الإداري المركزي الحديث وقاعة واقادوقو بمدينة سرت



المصدر : من تصوير الباحث

خريطة (38): المناطق العشوائية التي أزيلت سنة 2001م من المخطط



2- الخطة (Plan).

تمارس المدينة نشاطها في إطار خطتها (Town Plan) التي نمت مع الزمن ولدراسة الخطة ينبغي لنا أن نفرق بين المدن التي نمت نمواً طبيعياً بغير نظام (Un Planned)، وتلك التي أنشئت وفق خطة موضوعة (Planned) وفي العالم اليوم أمثلة من كل النوعين. مدينة سرت مرت بالمرحلتين وهي النمو الطبيعي غير المخطط منذ نشأتها حتى سنة 1943م، عندما تم وضع نظام لنمو المدينة انحصر في النواة التي تكونت عليها المدينة في المنطقة المحاذية لساحل البحر عند أعلى منطقة في التلة الرملية، وبالتحديد الموضع الذي يقع فيه الجامع العتيق والحديقة العامة، وهو ما يفسر وجود المقابر المسيحية من القرن الرابع الميلادي (العصر البيزنطي)، قرب هذا الموقع والذي كان نواة تكون المدينة ولم تتجاوز مساحة المنطقة المبنية في سنة 1943م أكثر من ثلاثين هكتاراً، وهي عبارة عن مجموعة من المباني الصغيرة حول الجامع الذي يتجمع حوله الناس وسوق صغير مع مجموعة من المباني الرسمية، ومتاجر للبيع بالمفرد إضافة إلى مبنى صغير للبريد ومجموعة من مساكن المواطنين لا تتعدى مائة مسكن، أغلبها مبني بالطين والخشب وبعض المواد البحرية مثل التبن والكور البحري، إضافة إلى أن الأسقف كانت إما من الصفيح الأسود أو جذوع النخيل والأشجار، ثم تطورت المنطقة الحضرية في مدينة سرت إلى تسعين هكتاراً سنة 1966م، حيث اتسع المخطط وزادت المباني السكنية والخدمات خصوصاً بعد اكتشاف النفط الذي ساهم في زيادة الدخل القومي الذي انعكس على الدخل المحلي للمدن والتجمعات السكنية، إضافة إلى هجرة سكان الريف والبادية إلى المدن للحصول على فرص عمل في المدن خصوصاً القريبة من مناطق استكشاف وإنتاج النفط ومن بينها مدينة سرت. وبصورة عامة توجد ثلاثة أنواع من الخطط التي تنمو على أساسها المدن، وهي الخطة ذات الزوايا القائمة وهي الأكثر شيوعاً، والخطة الإشعاعية ذات الحلقات الدائرية والخطة الشريطية.

وهناك خطط أخرى عبارة عن خليط بين الخطط المذكورة أعلاه أو خطة ونموذج

خاص يتم تصميمه لمدينة وفق ظروف الموضع والموقع، وتتغير خطة المدينة من فترة إلى أخرى بسبب النمو السكاني والزيادة في مساحة الأراضي التي تشغلها المباني إضافة إلى التعديلات التي تظهر من فترة إلى أخرى لتحسين الخطة وجعلها مرنة تساهم في تسهيل الحركة والمرونة اللازمة بعد تزايد عدد وسائل المواصلات والسكان بصورة عامة، ولمزيد من التوضيح يمكن أن نستعرض باختصار ملامح كل خطة ونتعرف بعد ذلك على نوع وشكل الخطة التي عليها مدينة سرت والخطة التي كانت عليها قبل ذلك⁽¹⁾.

- خطة الزوايا القائمة (Gridion Plan).

هذه الخطة تشبه في تقسيماتها لوحة الشطرنج وهي من الخطط التي لاقت إقبالاً منذ القدم لأنها تتميز بسهولة تحديد الملكيات وسهولة التقسيم الإداري، كما أن وسائل المواصلات تتحرك بسهولة ويمكن بناء المساكن والمباني في شكل مستطيل بكل سهولة ويسر، ولكن أحد أهم عيوبها هو أن الرياح والشمس تؤثران في الشوارع المتوازية بشكل واضح وأن مجال الرقعة محدود وضيق جداً عند مفترق الطرق وأن الوصول إلى أطراف المدينة لا يتم مباشرة مما دفع المهندسين إلى إجراء تعديل بتصميم طرق جانبية لتغطية حركة النقل بين أطراف المدينة.

- الخطة الإشعاعية ذات الحلقات الدائرية (Radiocon Centric Plan).

وهي في شكل حلقات دائرية متتابعة حول نقطة مركزية وتخرج طرق إشعاعية تصب في القلب، وهي عادة منطقة الأعمال المركزية والخدمات وشبكة المواصلات نجمية يسهل الوصول إلى كل أطراف المدينة عن طريق الطرق الدائرية الالتفافية، ويؤخذ على هذه الخطة أنها بطيئة لحركة السير والرؤية محدودة مما يؤثر على الحركة، وتسعى السلطات المسؤولة لحل هذه المشكلة من خلال إحالة الأشكال السداسية إلى أشكال دائرية بقدر الإمكان.

(1) عبد الفتاح وهيبية، مرجع سبق ذكره، ص 140. 144.

وتتسم حركة السير في هذه الخطة بالدوران حول المركز وأن الحركة تكون بشكل مضغوط على هذا المركز، ويحدث الازدحام ويرتفع سعر الأراضي في منطقة المركز وبالتالي يتم التحول إلى الأطراف على مراحل زمنية، وبالتالي تتغير هذه الخطة وتظهر حلقات وأشكال أخرى للنمو.

- الخطة الشريطية (Linear Plan).

وهي عبارة عن شريحة طويلة من خطة الزوايا القائمة وتظهر الطرق والشوارع على شكل موازٍ لهذه الأشرطة، وتظهر المباني على شكل مجاورات مستطيلة حول هذه الطرق ويتحكم موضع المدينة في هذه الخطة تؤخذ هذه الخطة كأساس لنمو مدينة ويعتقد مصمم هذه الخطة (Sven Dahl)⁽¹⁾، أن الخطة تستطيع أن تستوعب مدينة عدد سكانها عشرون ألف نسمة يتمتعون بحياة سهلة ومريحة من حيث التعرض بشكل كافٍ للشمس وأن حركة الرياح تكون متعامدة مع الشوارع، إضافة إلى إمكانية تكون الظل على الطرق من المباني المستطيلة والمجاورات كما أن الطرق واضحة والرؤية أكثر وضوحاً ويمكن التحكم في نظام السير ولا توجد عملية ازدحام حول المركز بل تشتت الحركة حول الأطراف وتعتبر هذه الخطة مثالية للمدن التي تقع على السواحل ولا توجد عوائق طبيعية للمدن التي تنمو بشكل شريطي.

- خطة مدينة سرت (Sirte Town Plan).

بعد استعراض أنواع ومزايا الخطط الموضوعية لنمو المدن بصورة عامة، يمكننا أن نطبق ذلك على مدينة سرت في وضعها الحالي، حيث إن الخطة التي تظهر عليها المدينة الآن (2008م)، هي الخطة الشريطية حيث نلاحظ بأن شوارع المدينة تسير بشكل متوازٍ مع المباني، كما أن النمو الحضري يأخذ شكل المستطيل وأن المجاورات السكنية في المنطقة الأولى عند مركز المدينة القديم والمنطقة الثانية غرب المدينة والمنطقة الثالثة شرق المدينة

(1) المرجع السابق، ص 144.

والمنطقة الرابعة جنوب المدينة، كلها عبارة عن مستطيلات توازيها شوارع رئيسية أو فرعية، وقد ساهم موضع المدينة في إنشاء أو تطور هذه الخطة حيث إن العامل الطبيعي الشمالي وهو البحر قد حد من نمو المدينة في هذا الاتجاه وجعل المباني تسير بمحاذاة الساحل وكذلك الطرق أما الجهة الجنوبية فقد تأثرت بالطريق الرئيسي الساحلي الذي أنشئ سنة 1935م⁽¹⁾ كحد جنوبي للمدينة، وما إن تطورت المدينة حتى وصلت إلى هذا الطريق وتجاوزه أكثر من ثلاث مرات وأصبح طريقاً داخلياً وشارعاً رئيسياً.

أنشئت المباني الخدمية مثل محطات الوقود المتاجر والمحال حول هذا الطرق بشكل شريطي، كما أن التلة الرملية الشاطئية التي تشغلها المدينة الآن وشغلها في السابق هي عبارة عن شريط موازٍ للبحر وهذا يعني أن للموضع دوراً كبيراً في تحديد الخطة الشريطية لمدينة سرت.

وستستمر هذه الخطة حسب اعتقادنا خلال السنوات القادمة حيث العامل الطبيعي في الجهة الشمالية وهو البحر والطريق الساحلي الجنوبي، الذي يحد المدينة من الجهة الجنوبية إضافة إلى وادي تلال جنوب المدينة عند منطقة الغربيات، مما يجعل الاستمرار في البناء والطرق والمسارات يتكون بشكل مستطيل أو شريطي وهو ما يعني الخطة الشريطية بكل ما تعني هذه الكلمة.

وبصورة عامة فإن خطط المدن في تغير مستمر ولكنه بطيء في بعض الحالات ويأتي استجابة لمتطلبات العصر وتعتبر مشكلة التعديل اليوم هي أصعب مشكلة تواجه مخططي المدن، وخاصة تعديل مورفولوجية النواة القديمة أو الحي القديم، وذلك للرجبة في المحافظة على المظهر والنسيج الحضري القديم ومسيرة الجديد، وكما نعلم فإن الحي القديم أو النواة هي عبارة عن مبانٍ تاريخية تشمل المساجد والمباني الرسمية والأثرية ومن الصعوبة

(1) أبو القاسم محمد العزاي، الطرق والنقل البري، والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية، (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1981م) ص 199.

بمكان الاستغناء عن القيمة التاريخية والحضارية لهذه المباني، حيث إنها الوجه المشرق لتاريخ المدينة وهي مفتاح الماضي والذي يجب المحافظة عليه وتطويره وفق الأسس العلمية الحديثة وهو ما تفتقر إليه المدن الليبية بصورة عامة ومن بينها مدينة سرت، حيث أزيلت المباني القديمة في منطقة النواة مما جعل المدينة دون هوية تاريخية، ولم يتم استثمار الموقع الذي كانت تستغله المدينة القديمة بالشكل المناسب حيث تم إنشاء مباني ذات طراز معماري سيء ودون أي روح أو معمار أو نسيج حضري ملائم وتم ترك هذه المساحات فضاء حتى الآن (2008م)، دون استغلالها بشكل اقتصادي أو حتى كمناطق خضراء ولم يبق إلا الجامع العتيق فقط ضمن المدينة التي كانت تزخر بالحياة وتعكس الروح الحقيقية لمدينة سرت ذات التاريخ الحضاري منذ القدم.

3- ارتفاعات المباني وخط السماء.

يبين الشكل العام للمدينة ارتفاعات المباني والإنشاءات بأنواعها وتظهر هذه المباني وفق طبوغرافية الأرض (Land Scape)، ويظهر بعد ذلك شكل المدينة (Town Scape)، يبلغ ارتفاع الكثبان الرملية الموازية لساحل البحر في مدينة سرت حوالي واحد وعشرين متراً ويبلغ أقل منسوب للأرض حوالي متر واحد هذا يعني وقوع المباني والإنشاءات في أعلى الارتفاع وأقله وما بين هذه الارتفاعات، مما يعني أن شكل المدينة ذو طابع خاص حيث تنتشر المباني على طول الكثبان الرملية الموازية للبحر في شكل شريط طولي تم حول الطريق الرئيسي الذي يقسم المدينة إلى نصفين، لم تكن هناك مباني عالية الارتفاع في مدينة سرت قبل سنة 1988م حيث تتكون أغلب المباني من طابق واحد إلى طابقين.

حدث تطور سريع في شكل وارتفاع وتصميم المباني بعد زيادة الوظيفة الإدارية على نشاط المدينة، باعتبارها إحدى المراكز الإدارية في ليبيا، وتعددت المباني ذات الطوابق العالية والمساكن حتى خمسة طوابق، وزادت المباني الإدارية والخدمية، حيث إن أكثر من (90%) من مباني سرت تتكون من طابق أو طابقين وتظهر بعض المباني متعددة الطوابق.

تطور نوع وشكل وتصميم المباني في مدينة سرت وكذلك نوع المواد المستعملة في إنشاءات المدينة خلال السنوات العشر الأخيرة حيث زادت المباني الإدارية والتجارية إضافة إلى المباني الخدمية .

وظهرت في شكل تصاميم حديثة وارتفاعات متعددة أضفى على المدينة طابعها الحضري والعصري.

يلاحظ من دراسة الجدول (32) المتعلق بارتفاعات المباني في مدينة سرت سنة 2002م، بأن المباني ذات الطابق الواحد تبلغ (56.4%) من مجموع المباني أي أكثر من النصف وهذا دليل على أن التوسع كان يأخذ الطابع الأفقي والانتشار على رقعة الأرض وفق خصائص الموضع والظروف الطبيعية المحيطة به أما المباني ذات الطابقين بلغت (34.9%)، وتأتي في المرتبة الثانية أي أكثر من الثلث وقد جاء ذلك نتيجة عدم التوسع في المخطط بعد انتهاء الجيل الثاني 1988م – 2000م والقيود التي وضعت وتم تطبيقها بعدم انتشار المباني بصورة عشوائية مما جعل السكان يسعون إلى التوسع الرأسي وهو ما يبرر زيادة المباني ذات الدورين وأكثر، أما المباني ذات الثلاثة أدوار تصل إلى (4.3%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة المباني ذات الدور الواحد أو الثاني وأغلب هذه المباني هي رسمية ومقرات للإدارة أي أن الدولة ساهمت في إنشائها، كما تبلغ المباني ذات الأدوار الأربعة (0.2%) أما الخمسة وأكثر تبلغ (0.2%) وهي نسبة بسيطة أغلبها مباني للدولة ومجمعات سكنية استثمارية مثل عمارة التأمين..

جدول (32): ارتفاعات المباني في مدينة سرت سنة 2002م

النسبة من إجمالي المباني %	عدد الأدوار	ر.م
56.4	1	1
34.9	2	2
4.3	3	3
0.2	4	4
0.2	أكثر من 5	5
100	الإجمالي	

المصدر: مصلحة التخطيط العمراني فرع سرت مشروع إعادة النظر في مخطط مدينة سرت تقرير أعمال الجرد الحقلي 2000م، ص 8.

أما في سنة 2006م وباستعراضنا للجدول (33) الذي يبين ارتفاعات المباني لمدينة سرت نلاحظ بأن (51%) من مباني المدينة ذات الدور واحد أي أكثر من النصف هي عبارة عن مباني مخصصة للسكن، أما المباني ذات الطابقين تبلغ (38.2%) وهي عبارة عن مباني مخصصة للسكن وبعض منها للعمل وصلت نسبة المباني ذات الثلاثة طوابق إلى (6.7%)، وهي كذلك مباني مخصصة للسكن، إضافة إلى بعض المقرات الرسمية ومكاتب خاصة أما المباني ذات الأربعة طوابق ارتفعت نسبتها إلى (3.8%) مما يدل على أن هناك اتجاهاً إلى التوسع الرأسي لمباني المدينة بعد استغلال كل الأراضي داخل المخطط والحاجة إلى الشقق والمباني المرتفعة، بلغت نسبة المباني ذات الخمسة طوابق فأكثر (0.3%) وهي عبارة عن عمارات سكنية بها عدد من الشقق مخصصة للسكن وزادت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يدل على التوسع الرأسي للمباني داخل مخطط مدينة سرت.

وبناء على ذلك يمكن بوضوح معرفة ارتفاعات المباني في مدينة سرت وتطور هذه المباني وانتشارها ودور التوسع الرأسي في زيادة عدد المباني والأدوار وهو يعكس النمط

المعماري والتصميم المعماري الحديث الذي أصبحت تكتسبه المدينة. ويمكن بوضوح أيضاً إلقاء نظرة عامة على شكل ومخطط المدينة من خلال المخطط والمباني والإنشاءات القائمة نلاحظ بأن خط السماء (Sky - line) يتمثل في المآذن وأبراج الاتصالات وسط المدينة، إضافة إلى العمارات ذات الأدوار المتعددة وهنا علينا أن نلاحظ بأن لا يوجد تجانس واضح بين ارتفاعات المباني، حيث نلاحظ بأن المباني ذات الطابق أو الطابقين أي أن هناك ارتفاعاً وانخفاضاً في خط السماء ولا يوجد تدرج واضح للمباني في مدينة سرت، وهو دليل على فقدان التصميم الحضري للمباني والتعديل خارج المخطط وفق تصنيف المناطق من حيث الكثافة السكانية ونوع المبنى المراد تشييده ويمكن إرجاع ذلك إلى التغير في وظائف المدينة والحاجة الماسة إلى تعديل أو إنشاء مباني ذات ارتفاع مقابل المباني القديمة.

جدول (33): ارتفاعات المباني لمدينة سرت 2006م

النسبة %	عدد الأدوار	ر.م
51%	1	1
38.2%	2	2
6.7%	3	3
3.8%	4	4
0.3	أكثر من خمسة	5
100%	الإجمالي	

المصدر: مكتب البحوث والاستشارات الهندسية، مشروع الجيل الثالث للمخططات، نطاق الخليج، سرت الواقع والرؤية المستقبلية، 2006م. 2025م، طرابلس، 2006م، ص 23.

4- قيمة وسعر الأراضي داخل المدينة.

الأراضي في مدينة سرت كانت ملكية خاصة عدا مركز المدينة، حيث توجد المدينة القديمة التي تمت إزالتها سنة 1975م.

بعد أن تم تخطيط وإعداد وتهيئة الأراضي لتكون في شكل مخطط حضري وتم بيان استعمالات الأراضي، حيث لكل أرض سعر معين حسب نوع الاستعمال فالأرض السكنية سعرها مختلف عن الأرض التي تخصص للتجارة أو الخدمات أو الأغراض الصناعية، وقد حددت الدولة سعراً معيناً لكل أرض وفق القانون وكان في الأغلب رمزياً لتشجيع البناء ولحل مشكلة السكن والعمل للسكان، وخلق تنمية موجهة تساعد على توطن السكان في المخطط.

لم يتعد سعر الأرض عن خمسمائة درهم⁽¹⁾ للمتر المربع داخل المخطط الذي أعدته الدولة، وهو سعر منخفض مقارنة بأسعار الأراضي واستعمالاتها في المدن بصورة عامة.

قيمة الأرض في مدينة سرت حالياً تتفاوت بين منطقة وأخرى حسب موقع هذه الأرض وإمكانية الوصول إليها والطرق التي تؤدي إليها، إضافة إلى نوعية التربة ومدى قربها أو بعدها عن شاطئ البحر، حيث لوحظ أن قيمة الأرض مرتفعة في المنطقة المركزية (CBD) عند المسجد العتيق، والحديقة القديمة.

والأرض التي تقع مباشرة على الشاطئ مرتفعة السعر والقيمة، حيث إنها تتميز بأن التربة بحرية لا توجد بها ملوحة عالية، وتساعد على البناء، كما أنها لا تحتاج إلى مواصفات معينة في الإنشاءات مثل التربة الملحية والسبخية جنوب سرت، ومتصلة بطرق وشوارع رئيسية ومتعددة، ويمكن الوصول إليها من كافة الاتجاهات، إضافة إلى وجود تكتل سكاني كبير في هذه المناطق أو حولها مما يعطيها قيمة مضاعفة لقربها من المناطق الخدمية والشوارع الرئيسية وابتعادها عن المناطق التي تتأثر برياح القبلي.

(1) بلدية سرت، التقرير السنوي، 1974م، ص 14.

القطع السكنية الداخلية أقل سعراً من القطع التي تقع على الطرق والشوارع خصوصاً الجنوبية، حيث إن المنازل التي تطل على الشوارع الرئيسية قد قام أصحابها بتغيير استعمالها إلى محلات تجارية وخدمية. ترتفع قيمة وسعر الأرض كلما زادت كثافة السكان، وكلما زادت وظائف المدينة على مر السنوات.

أما بخصوص الأراضي الخاصة فإن ثمن المتر الواحد قد ارتفع إلى أكثر من مائة دينار⁽¹⁾، وهذا يدل على أن قيمة الأرض في مدينة سرت في ارتفاع مستمر.

في بعض المناطق من أحياء المدينة، حدث تحديث في البناء حيث تم بناء كل القطع السكنية داخل هذه الأحياء، بل إن السكان يقومون بإعادة بناء مساكنهم وفق تصاميم حديثة، وطرز معماري جديد كنوع من التطور في السكن.

إضافة إلى قيامهم بإزالة بعض المباني التي شيّدت خلال فترة الستينيات، والسبعينيات وإحلال المباني الحديثة متعددة الأدوار بدلها، وهذا يعطي تغييراً لقيمة وأهمية الأرض في المدينة.

خلال السنوات من نهاية سنة الهدف (Target -Year) 1988م وحتى سنة 2000م لمخطط الجيل الثاني لم يتوسع المخطط، بل إن هناك قيوداً على عدم توسيع المخطط مما أدى إلى ارتفاع سعر الأرض داخل المخطط، وانتشار المباني والأحياء العشوائية حول المدينة لمواجهة الزيادة الطبيعية، والهجرة للسكان وحاجتهم إلى مساكن، خصوصاً بعد أن تغير دور المدينة، مما جعل الطلب على الأرض لغرض السكن أو الخدمات في تزايد.

الملكيّات الخاصة داخل المخطط هي عبارة عن حيازات لبعض الملاك خلال عبر السنوات، والتي سبقت المخطط وهي عبارة عن عملية وضع يد على جزء من الأرض لاستعمالها في الأغراض الزراعية حول المدينة قبل إن تتوسع في الاتجاهات الثلاثة.

(1) مقابلة شخصية مع مدير مصلحة الأملاك العامة سرت بتاريخ 2006/4/24م.

يحتفظ بعض السكان بوثائق من العهد العثماني والعهد الإيطالي عن ملكية هذه الأرض، وتستعمل عند المنازعات بين المواطنين، ولكن الدولة نزعت ملكية هذه الأرض التي دخلت المخطط وفق القانون، وأصبحت ملكية عامة يستفيد منها الجميع مع إعطاء الأولوية لقاطني أو مالكي هذه الأرض وفق المساحة المخصصة.

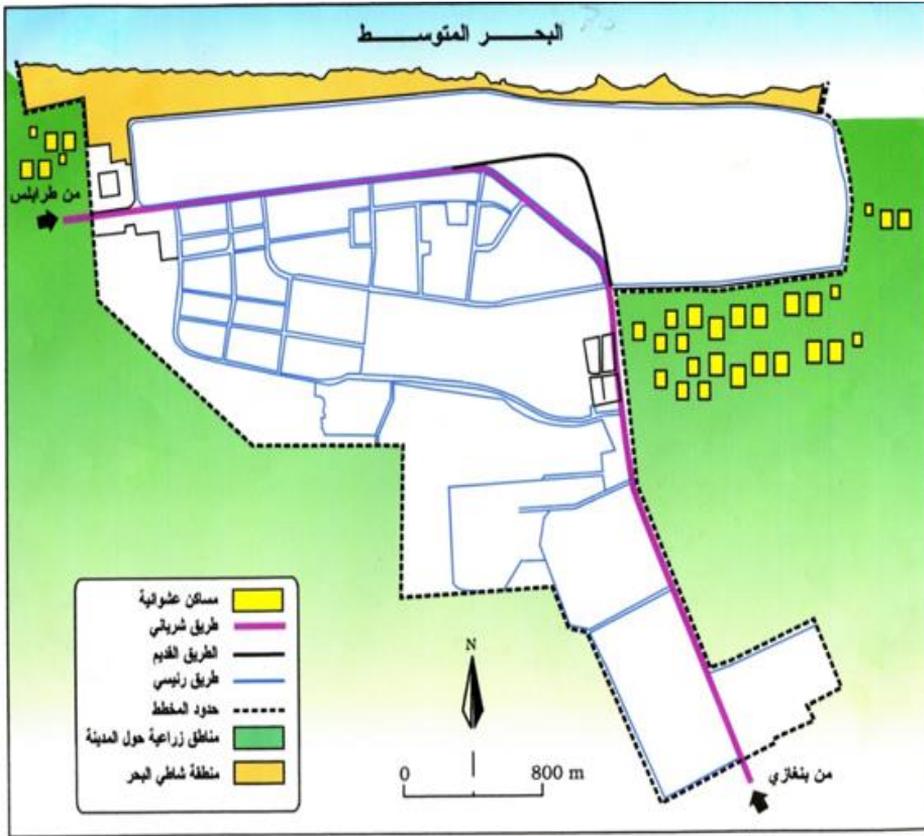
وتؤخذ الاعتبارات المتعددة عند تخطيط أو توزيع الأراضي الخاصة التي دخلت المخطط من حيث ترك الأراضي المزروعة، والتي بها أشجار من أي نوع أو بها بئر أو إنشاءات لصاحبها، إضافة إلى مساحة كافية من الأرض الفضاء، بحيث يتم مراعاة اللُّحمة الاجتماعية وحاجة المالك إلى ارتفاع أبنائه أو أقاربه بهذه الأرض، ويتم تخطيط هذه الأرض وفقاً لهذا المعيار وبما لا يتعارض مع نظم التخطيط الحضري والهندسي.

خلال الفترة التي لم يتوسع فيها المخطط بصورة رسمية أو قانونية، تم التعدي على المساحات والأراضي الفضاء خارج المخطط، أو تم تخصيصها كمزارع للاكتفاء الذاتي من قبل الزراعة ووزعت على المواطنين إلا أن هذه الأراضي تم إعادة تخطيطها بواسطة الملاك أنفسهم والبناء فيها أو تقسيمها إلى عدة قطع سكنية وبيعها بأسعار مرتفعة بدون تخطيط سليم، ولم تراعى النظم الهندسية وقواعد التخطيط الحضري في هذه التقسيمات الخاصة وهذا يسبب مشكلة في المستقبل، حيث إن مخطط المدينة سيتوسع وفق معدل النمو الطبيعي للسكان على الأقل، وبطبيعة الحال سيغال هذه الأراضي والتقسيمات التي ستكون محملة بقيود من حيث المباني والمسكن والإنشاءات والأشجار وغيرها.

ويتطلب تخطيطها وتنظيم خط السير بها إجراءات معقدة وطويلة من حيث عدم رغبة المالكين في التخطيط لهذه الأرض ورفضهم التعامل مع المخطط وعدم تغير خصائص وتصنيف أراضيهم، إضافة إلى طلب التعويض في حالة التنفيذ وهذا يتطلب جهداً ووقتاً كبيرين إضافة إلى الأموال الطائلة التي تصرف في سبيل إعادة البناء، والهدم، والتخطيط، والتعويض، وهي عراقيل ما كانت لتحدث لو أن المخطط قد نفذ بدقة وتم تخطيط المدينة ورُوعيت في عملية التخطيط الاتجاهات الخاصة للنمو والتطورات المستقبلية،

وحاجة السكان ومعدل الزيادة الطبيعية، وعامل الهجرة المخطط، وهي مشكلة تواجهها أغلب المدن الليبية، حيث يلاحظ أن التنفيذ يسبق دائماً التخطيط وبشكل متسارع. في هذه الحالة يقوم السكان بالبناء العشوائي حول أطراف المدن، وخارج المخطط وتنتشر الأحياء العشوائية كما تبين الخريطة (39).

خريطة (39): المناطق السكنية العشوائية بمدينة سرت 2003 م



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لخرائط مصلحة التخطيط العمراني سرت 2006 م

حدث هذا في مدينة سرت حيث انتشرت الأكواخ، والبيوت القديمة، والمباني التي جهزت على عجل في منطقة الزعفران قرب محطة التحلية⁽¹⁾، وفي حي خليج سرت جنوب شارع عمر بن الخطاب، أُزيلت هذه الأحياء سنة 2004م - 2005م، وتم نقل السكان إلى مساكن جديدة خصصت لهم، ويتوقع بأنه ما لم تتخذ الإجراءات بشأن معالجة مشكلة زيادة المخطط فإن هذه المباني العشوائية ستعود مرة أخرى كتطور طبيعي لنمو وحاجة السكان للسكن إضافة إلى هجرة السكان من المناطق المجاورة أو البعيدة نظراً كعوامل الجذب الكثيرة التي تتميز بها مدينة سرت من حيث توفر الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها وتوفر فرص العمل بها لما تشهده من نهضة معمارية وتنمية شاملة في كافة النواحي وهذا يتطلب سوق عمل وعمالة.

وهذا كله يرفع من سعر وقيمة الأرض داخل أو خارج المخطط بشكل متسارع وحسب النوع والغرض الذي ستستخدم فيه هذه الأرض.

5- دور الطريق الساحلي في تنمية وتطور ونمو مدينة سرت.

موقع مدينة سرت على الطريق الساحلي الذي يربط ليبيا شرقها بغربها، بل إنه طريق دولي يربط شرق الوطن العربي بمغربه أدى إلى نمو وتوسع المدينة وامتدادها على طول هذا الطريق، وإذا ما استعرضنا نشأة هذا الطريق نلاحظ بوضوح الدور الذي لعبه في شكل وهيكل المدينة.

هذا الطريق كان عبارة عن مسلك أو ممر ومعبر للإنسان مستعملاً الدواب في عمليات النقل والترحال أو ماشياً على الأقدام قبل اكتشاف واستعمال وسائل المواصلات الحديثة، ويمكن تفسير دور هذا المسلك أو الممر قرب الشاطئ لتوفر المياه من خلال الآبار الساحلية والصحاريح التي يتم تخزين مياه الأمطار بها (ماجن)^(*).

(1) الزيارة الميدانية التي قام بها الباحث يوم 2004/6/26م.

(*) الماجن: عبارة عن تجويف صخري على شكل إناء يتم تسرب مياه الأمطار إليه ويتم تخزينها.

ويمكن حفر بئر والحصول على المياه الخاصة بالرشح بواسطة الينين، وهذا ما يفسر وجود الطرق والمسالك بالقرب من الشاطئ، كما أن حرارة الصحراء المرتفعة جنوب مدينة سرت، لا تساعد على مرور الإنسان عبرها إلا في الحالات التي يضطر فيها إلى ذلك خوفاً من قُطاع الطرق على الشاطئ، كما أن البحر يلعب دوراً مهماً في تلطيف درجة الحرارة، وبالتالي سهولة تنقل الإنسان بالقرب منه ومواصلة السير مسافات طويلة، وقد انتقل الإنسان في شكل مجموعات وهجرات متعاقبة بين الشرق والغرب، ساهمت في إنشاء هذا الطريق الحيوي.

استمر هذا الوضع حتى سنة 1935م، عندما قامت السلطة الإيطالية التي احتلت ليبيا سنة 1911م بإنشاء الطريق الساحلي في ظل تنمية الشاطئ الرابع كما تدعى لاستيطان الطليان فيه، حيث عمدت إلى إنشاء الطرق والممرات وتسهيلها لتنقل قواتها وتزويدها بالإمدادات ومضاعفة الجهد لعمليات الاستيطان الإيطالي في ليبيا، كان الطريق الساحلي يمر جنوب المدينة مباشرة بعد التلة الرملية الشاطئية (القوز)^(*) ومحاذياً لها مباشرة، وينحرف متجهاً إلى بنغازي جنوب شرق، حيث المقبرة القديمة وارتفاع الرمال وكثرتها في الجهة الشرقية من المدينة، وتبعد الطريق عن خط الشاطئ إلى مسافة كيلو متر واحد تقريباً.

كانت هذه الطريق تمر وسط مدينة سرت، حيث تتوفر خدمات الوقود بوجود محطتين على الطريق وسط المدينة، وتنتشر الدكاكين والمحال، والمقاهي على طول الطريق حيث يستعمل الطريق للحركة من وإلى المدينة.

في سنة 1968م تم تغيير مسار الطريق الساحلي إلى جنوب المدينة عند منطقة السبخة، وذلك بعد نمو المدينة ولم يعد الطريق السابق يفي بالغرض الذي أنشئ من أجله في شكل طريق رئيسي يربط بين الشرق والغرب، وأصبح الطريق السابق طريقاً داخلياً وشارعاً رئيسياً لمدينة سرت.

(*) القوز: عبارة عن مرتفع من رمال الشاطئ البيضاء في شكل سيف محاذي شاطئ البحر (مصطلح يطلقه سكان المنطقة على هذا المرتفع).

في سنة 1985م وبعد النمو الكبير للمدينة وما شهدته من تنمية في جميع المجالات، كنتيجة مباشرة لسياسة الدولة وما انتهجته من سياسة تنموية، تهدف إلى تنمية البلدات والمدن الصغرى والمتوسطة، وخصوصاً التي لها ظهير وأرياف ومنها مدينة سرت، تصدير النفط وما أدره من عائدات كبيرة تم تسخيرها في خدمة كافة أوجه التنمية، كما أن هجرة السكان من الأرياف والبوادي، والقرى المجاورة لمدينة سرت، لتلقي الخدمات التعليمية والصحية وغيرها والاستقرار بدل حياة التنقل والترحال التي كانوا يتصفون بها أدى ذلك إلى نمو المدينة بشكل كبير منذ بداية المخطط 1968م، حيث كانت المنطقة الحضرية مساحة ثلاثين هكتاراً أصبحت في سنة 1979م حوالي 537 هكتاراً.

وتم تنفيذ المخطط ومنح القروض للمواطنين لبناء مساكن حديثة، وتم توزيع قطع الأراضي في السبعينيات، والثمانينيات وتغير شكل المدينة، وأصبحت تنمو جنوباً، وشرقاً، وغرباً، وكما نعرف بأن هناك عائقاً طبيعياً هو البحر يحد من نمو المدينة شمالاً.

أصبحت الطريق الساحلي خارج المدينة على بعد حوالي سبعة كيلومترات جنوب المدينة بين وادي أتلال الغربيات والمرتفع السهلي جنوب مدينة سرت، حيث أصبحت السيارات المتجهة إلى الشرق والغرب تستعمل هذه الطريق وخف الضغط على الطريق الساحلي القديم، وأصبح شارعاً رئيسياً به حركة كثيفة، حيث تنتشر (80%) من المحلات، والمقاهي، والخدمات وغيرها... على طول الشارع الرئيسي باعتباره أكبر وأوسع شارع في مدينة سرت، ويقسمها إلى قسمين شمالي حيث محلة سرت المركز عدد السكان 12756 نسمة وخليج سرت عدد السكان 11214 نسمة والحي الثاني عدد السكان 9184 نسمة وجنوباً محلة الرباط الذي يبلغ عدد سكانه 23487 نسمة حسب تعداد سنة 2006م.

ونلاحظ هنا بوضوح كيف تغير شكل ومورفولوجية المدينة سواء من حيث نظام الطرق التي تحولت إلى شوارع أو شكل المباني التي أصبحت ذات أدوار متعددة وبتصاميم حديثة، إضافة إلى انتشار المحلات، والمقاهي، والخدمات الأخرى على جانبي الشوارع. ومن هذا نستخلص كيف تلعب الطرق الدور الرئيسي في تنمية وتطوير المراكز الحضرية،

ورفع مستواها لما تساهم به من حركة للسكان، والبضائع وغيرها في المدينة وخارجها. وكما ذكرنا نرى الدور الذي لعبته الطريق الساحلي الذي يمر عبر سرت منذ إنشائه في سنة 1935م نلاحظ التطور الكبير والتوسع في مخطط مدينة سرت على حساب المناطق الزراعية شرق وجنوب المدينة.

ويعتبر الطريق الساحلي أحد العوامل الرئيسية في تنمية وتطوير مدينة سرت، حيث لعب الطريق الدور الفاعل في بقاء سرت وتطورها على مختلف الفترات التاريخية، وإذا ما تتبعنا تاريخ هذا الطريق يلاحظ بأنه أول طريق ماراً بسرت كان يسمى طريق (الحاجية)، وهي عبارة عن مسلك ضيق يستخدمه حجاج المغرب العربي للذهاب إلى الأراضي المقدسة باستخدام الدواب أو على الأقدام والعودة.

وكما نعرف بأن موسم الحج سنوي وأن الحج فريضة على كل مسلم ومسلمة لمن استطاع إليه سبيلاً، وبالتالي استخدام الناس هذا الطريق كان ضرورياً وقد اتخذ مسار الطريق بالقرب من شاطئ البحر لعدة أسباب منها:

- 1- تناسب المناخ لعلمية السفر حيث إن البحر كان عاملاً أساسياً في تلطيف درجة الحرارة.
- 2- اعتبار البحر نقطة إرشاد للمسافرين بجانبه والحرص على عدم فقدان الطريق.
- 3- وجود معالم على الشاطئ تساهم في إرشاد المسافرين.
- 4- كثرة النباتات الساحلية لاستخدامها في عمليات الطهي وعلف للحيوانات.
- 5- المعدل المرتفع للأمطار بالقرب من الساحل وذلك لاستعمال المياه في السفر.
- 6- إمكانية إنشاء أماكن لتخزين المياه من سواني وآبار وغيرها.
- 7- وجود مياه رشح بالقرب من الشاطئ لاستعمالها عند الحاجة خصوصاً وأنها قريبة من الطبقة العلوية للتربة.

لهذه الأسباب وغيرها جعلت المسافرين عبر الطريق (الحاجية) من الشرق والغرب مروراً بسرت يستعملون هذه الطريق لتقديم خدمات للمسافرين والعابرين لهذه الطريق،

وامتد نمو المدينة بين شاطئ البحر والطريق الساحلي على شكل شريط موازٍ لهما، وبهذا امتد مخطط المدينة والمنطقة العمرانية على طول هذا الطريق، الذي ساهم بفعالية في تطور وزيادة حجم المدينة بشكل شريطي، أصبح هذا الطريق شارعاً داخلياً سنة 1968م بعد أن تم تحويل الطريق لأول مرة جنوب المدينة لمسافة ألف متر عن الطريق القديم الذي كان يُسمى طريق طرابلس بنغازي.

وبعد ذلك أصبح المرور عن طريق هذه التحويلة حتى سنة 1985م عندما تم التفكير جدياً في تحويل الطريق مرة أخرى، نظراً للتطور الكبير في مخطط ونمو مدينة سرت، حيث أصبح هذا الطريق شارعاً داخلياً آخر ويمكن اعتباره أهم وأكبر شارع في مدينة سرت، حيث تنتشر المحلات على جانبيه وأصبح يربط المدينة على جميع محاورها ويعج بالحركة طوال اليوم. زاد تطور نمو المدينة مرة أخرى وأصبح هذا الطريق شارع كما ذكرنا وتغيرت وظيفته من طريق دولي سريع إلى طريق شرياني داخلي لمدينة سرت وضواحيها، وبهذا نرى الدور البارز الذي لعبه الطريق الساحلي في تطور ونمو مدينة سرت بشكل طولي.

6- فقدان قلب المدينة لوظائفه بعد هدم المدينة القديمة.

كما ذكرنا سابقاً بأن نواة تكون المدينة أو الموضع الذي أنشئت عليه في أساسها، هو الربوة العالية من الرمال الشاطئية وبالتحديد أمام مصرف ليبيا المركزي فرع سرت (مبنى البلدية سابقاً) عند الحديقة العامة، التي تحوى تحتها على مقابر مسيحية من القرن الرابع الميلادي.

فقد المركز حيويته ونشاطه سنة 1975م بعد أن تم إزالة السوق والمدينة القديمة التي كانت تشكل منطقة مركزية ساهمت في تكون وتشكل المدينة. يتكون المركز الحضري لمدينة سرت قبل الإزالة من أربعة أسواق متنوعة سوق خاص بالخضار والفواكه مُغطى ومُصمم بشكل جيد يسمح بمرور الهواء الرطب البارد القادم من البحر يستعمل كمبرد لهذا السوق حفاظاً على الفواكه والخضراوات والمواد الغذائية من التلف، وهو يشكل تصميمياً معمارياً خاصاً كما أن هناك سوقاً آخر للحبوب والتمور وسوقاً للأعلاف الخاصة بالحيوانات وسوقاً

خاصاً باللحوم، ويدل هذا التصنيف على التخطيط والتنفيذ السليم الذي كان سائداً في المدينة.

كما أن مركز المدينة كان يتكون من عدة مباني ومقرات إدارية وخدمية مثل مكتب البريد، مركز الشرطة، مبنى المواصلات، ومقر البلدية، والمتصرفية والإدارة المحلية، إضافة إلى مبنى محطة الكهرباء وعدد مدرستين ابتدائية، وإعدادية ومبنى المحكمة، ومبنى بيوت الطلبة والمسجد والحديقة العامة.

استمر هذا الوضع وأصبح الموضع الذي يقع فيه السوق والمباني الإدارية وغيرها أرضاً فضاء، إلى أن تم إعادة تأهيله من جديد حيث تم في منتصف الثمانينيات الشروع في بناء مصرف الوحدة سرت ومركز الشرطة ومقر المدرسة الدينية القديمة، إضافة إلى صيانة وتأهيل الحديقة العامة القديمة وإنشاء مقر للمصرف العقاري ومقر المركز الثقافي ومقر لفرع مصرف ليبيا المركزي إضافة إلى مقر بلدية سرت سابقاً الذي أصبح مقراً للرقابة الإدارية، وتم الإبقاء على المدرسة الابتدائية القديمة والإعدادية ومدرسة البنات وأستعيض عن عنابر بيوت الطلبة بالمقر الإداري لشركة الخطوط الجوية الليبية وتم إنشاء مسجد القدس سنة 1976م وكان آخر المباني التي أزيلت من المدينة القديمة مركز الشرطة القديم حيث أزيل سنة 2006م، ثم تعددت المباني بعد ذلك وكما نعرف بأن المدينة القديمة أو النواة لها دور بارز في خلق حيوية ونشاط للمدينة إضافة إلى الهوية التاريخية وأن فقدان هذه النواة لوظائفها أدى إلى خلل واضح في المدينة وتبعثرت خدماتها ووظائفها في كافة الاتجاهات، ولم تعد هناك مركزية أو ضابط إيقاع لهذه المدينة بعد سنة 1975م.

حيث تقلصت بشكل كبير النشاطات التي كان يؤديها المركز باعتباره منطقة عمل مركزية، تشمل المقرات الإدارية والخدمية إضافة إلى المنطقة التجارية ولم يبق من هذه الوظائف والخدمات سوى الوظيفة الدينية المتمثلة في الجامع العتيق والمدرسة القديمة التي لم تمارس العملية التعليمية منذ 1962م، وتم الشروع في إعادة المباني الإدارية بعد ذلك حيث تم إنشاء مقر مصلحة الأملاك العامة ومقر مكتب المرافق ويمكن اعتبار ذلك

إحياء وإعادة إنعاش لهذا القلب الذي فقد وظائفه خلال المدة من 1975م حتى 1989م ولكن الهوية التاريخية والنسيج المعماري القديم الذي كان يمثل الماضي لن يُعوض. أصبحت تعود الخدمات إلى هذا المركز بعد أن توزعت على كافة أحياء المدينة مما أوجد مدينة سرت بدون مركز خلال السنوات السابقة.

وبدراسة مخطط مدينة سرت سنة 1979م الخريطة (40) حيث كانت المساحة الإجمالية للمخطط 1357.4 هكتار لكافة الاستعمالات موزعة على مساحة المخطط من خط الشاطئ في الشمال (Shore line) إلى الطريق الساحلي في الجنوب والمنطقة الزراعية شرق المدينة والحزام الأخضر غرب المدينة شاملة منطقة مجرى وادي تلال وسط المدينة، ويلاحظ بأن هناك عدد ثلاثة مراكز خدمات متنوعة إدارية وثقافية واقتصادية تخدم الأحياء الثلاثة كما أن منطقة مركز المدينة الموضح في الشكل والذي كان يمثل المدينة القديمة والسوق ومقر الإدارات قد أصبح منطقة فضاء، بعد إزالة المباني والإنشاءات القائمة وهذا أثر على مورفولوجية المدينة حيث أصبحت المدينة تنمو في الأطراف وتتوسع على طول خط الشاطئ والطريق الساحلي الجنوبي، وانتشرت مراكز الخدمات وابتعدت عن منطقة المركز، وهو تحول كبير في شكل ونمط مخطط مدينة سرت.

بلغت نسبة المنطقة العمرانية المبنية من المخطط حوالي (85%) شاملة المناطق السكنية والخدمية والصناعية إضافة إلى المنطقة التجارية الموزعة على كافة أحياء المدينة، وبالمقارنة مع الخريطة (41) الذي يمثل المخطط الحالي لمدينة سرت 2006م، نلاحظ التغير الواضح في مساحة المخطط وشكله واستعمالات الأراضي حيث زادت المنطقة الإدارية وتم إلغاء المنطقة الصناعية جنوب شرق المدينة وتم إزالة كل العوائق في المنطقة الساحلية وأصبحت منطقة ترفيه، إضافة إلى زيادة مساحة المناطق الخضراء داخل المخطط بعد إزالة الكثير من المباني والإنشاءات غير الصالحة، كما تم فتح مجموعة كبيرة من الطرق الفرعية والالتفافية والتي ساهمت في تخفيف الضغط على الطريق الشرياني وسط المدينة وتم تنفيذ العديد من المباني السكنية ذات الأدوار المتعددة، وتعبئة الفراغات وسط المخطط

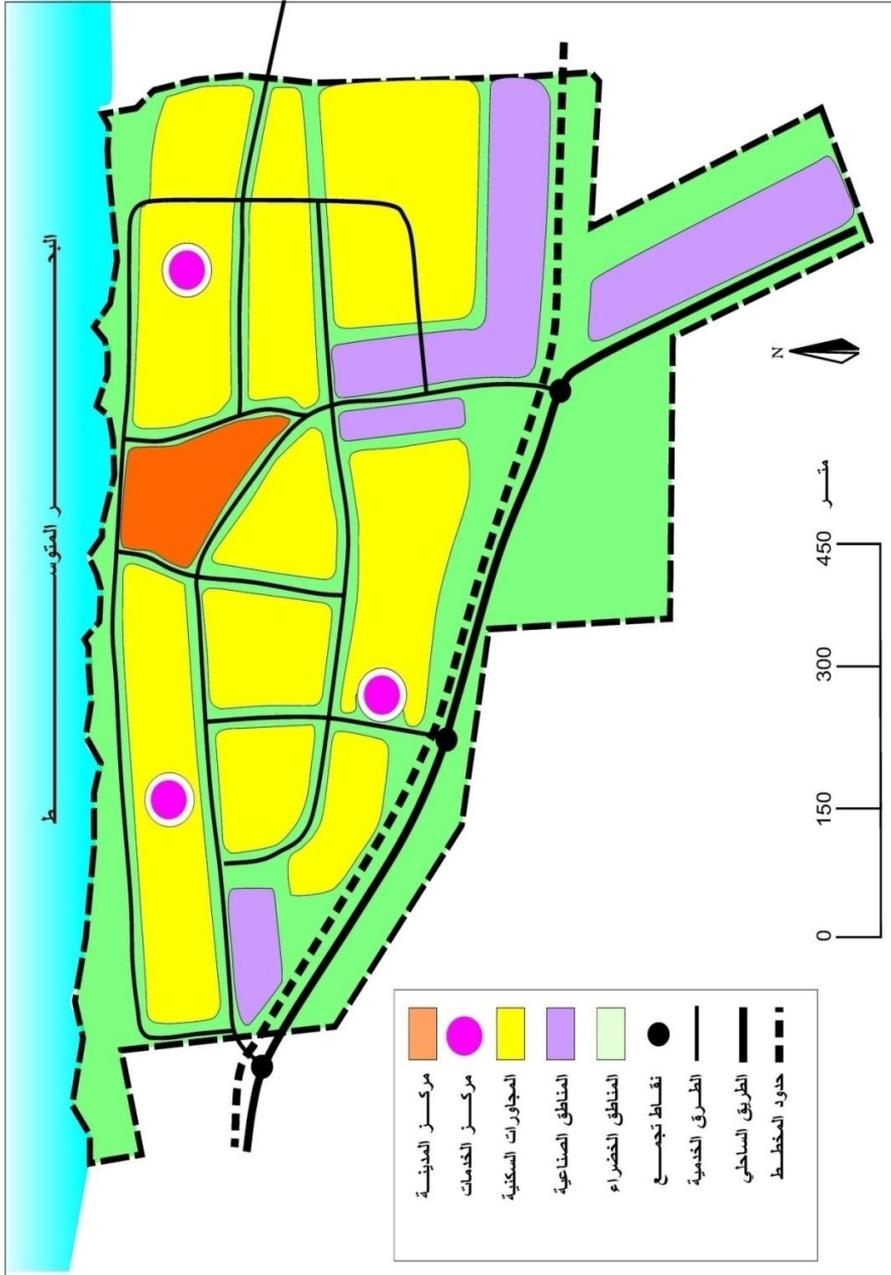
ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة استقرار المخطط وإعادة تنظيمه بما يتمشى مع لوائح التخطيط المعتمدة خصوصاً بعد الشروع في مخطط الجيل الثالث 2000-2025م. وتبين الخريطة (42) الهيكل الحضري لمدينة سرت سنة 2006م، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة المنطقة المبنية وخصوصاً السكنية وزيادة المناطق الإدارية والخدمات بوضوح بعد أن أصبحت الوظيفة الإدارية والخدمات غالبية على وظائف المدينة، كما أن مركز خدمات المجاورات السكنية أو الحي السكني عززت من توزيع الخدمات وانتشارها على رقعة المخطط، حيث لم تعد هناك منطقة مركزية يتوجه إليها السكان، خصوصاً إذا ما عرفنا أن الخطة الشريطية التي عليها مدينة سرت، لا تسمح بأن تكون هناك منطقة مركزية وتبعثت الخدمات على الأطراف وفق وضع الطرق وانتشار السكان حول الشريط الموازي لها، ومن خلال استعراضنا للجدول (34) الذي يبين الترتيب الهرمي للمدن الليبية سنة 1984م نلاحظ بأن ترتيب سرت في الحجم الرابع مع مجموعة المدن المتوسطة التي تبدأ بالزاوية وتنتهي بدرنة حيث استحوذت المدن الرئيسية الثلاثة طرابلس وبنغازي ومصراته على قمة الهرم حتى تعداد سنة 1984م.

جدول (34): الترتيب الهرمي للمدن الليبية 1984م

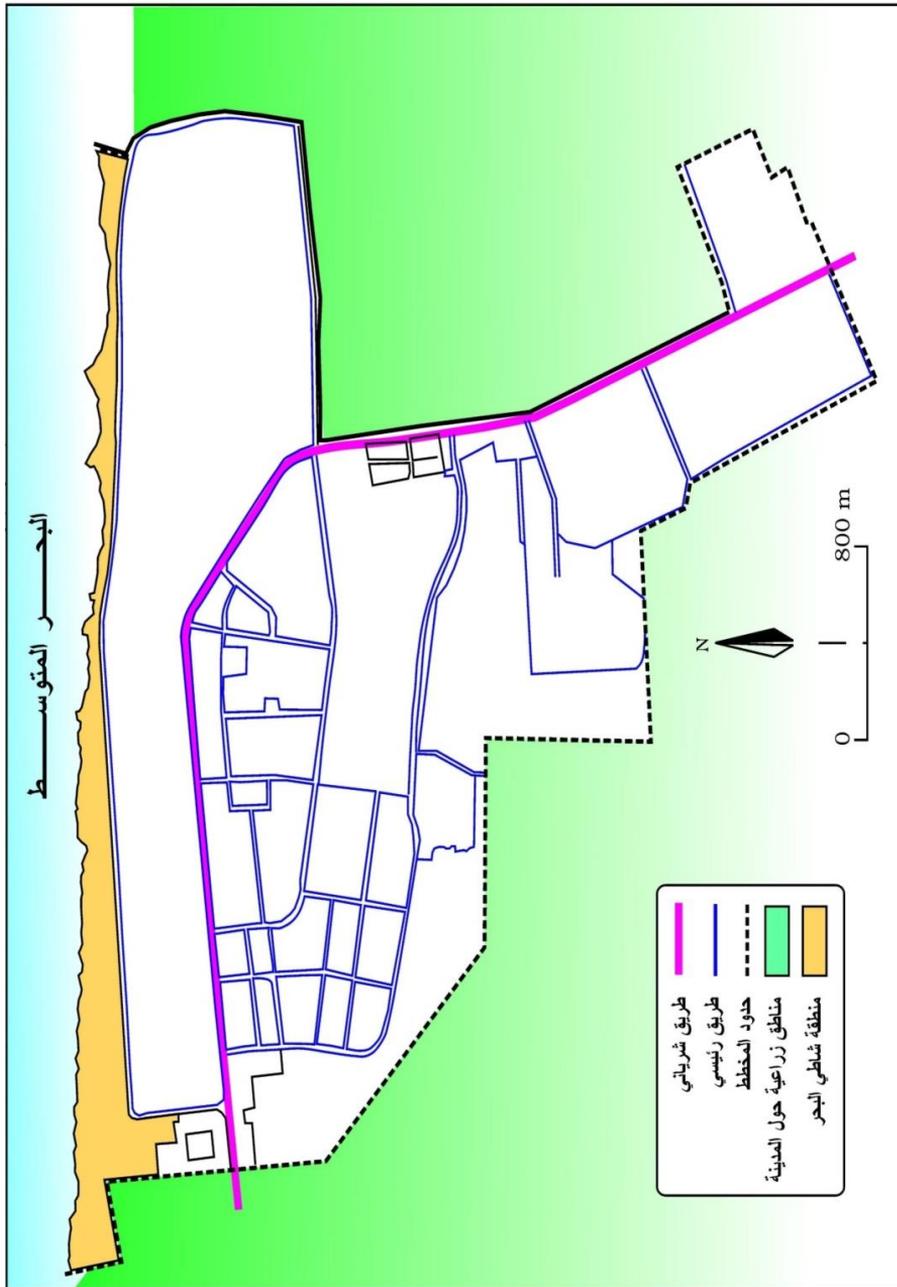
الترتيب	المدن
الأول	طرابلس
الثاني	بنغازي
الثالث	مصراتة
الرابع	الزاوية - سبها - البيضاء - إجدابيا - طبرق - المرج - زليتين - الخمس - سرت - صبراتة - درنة
الخامس	بقية المدن

المصدر: الجماهيرية دراسة في الجغرافيا (التحضر) سعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1995م. ص 445.

خريطة (40): مخطط مدينة سرت 1979 م

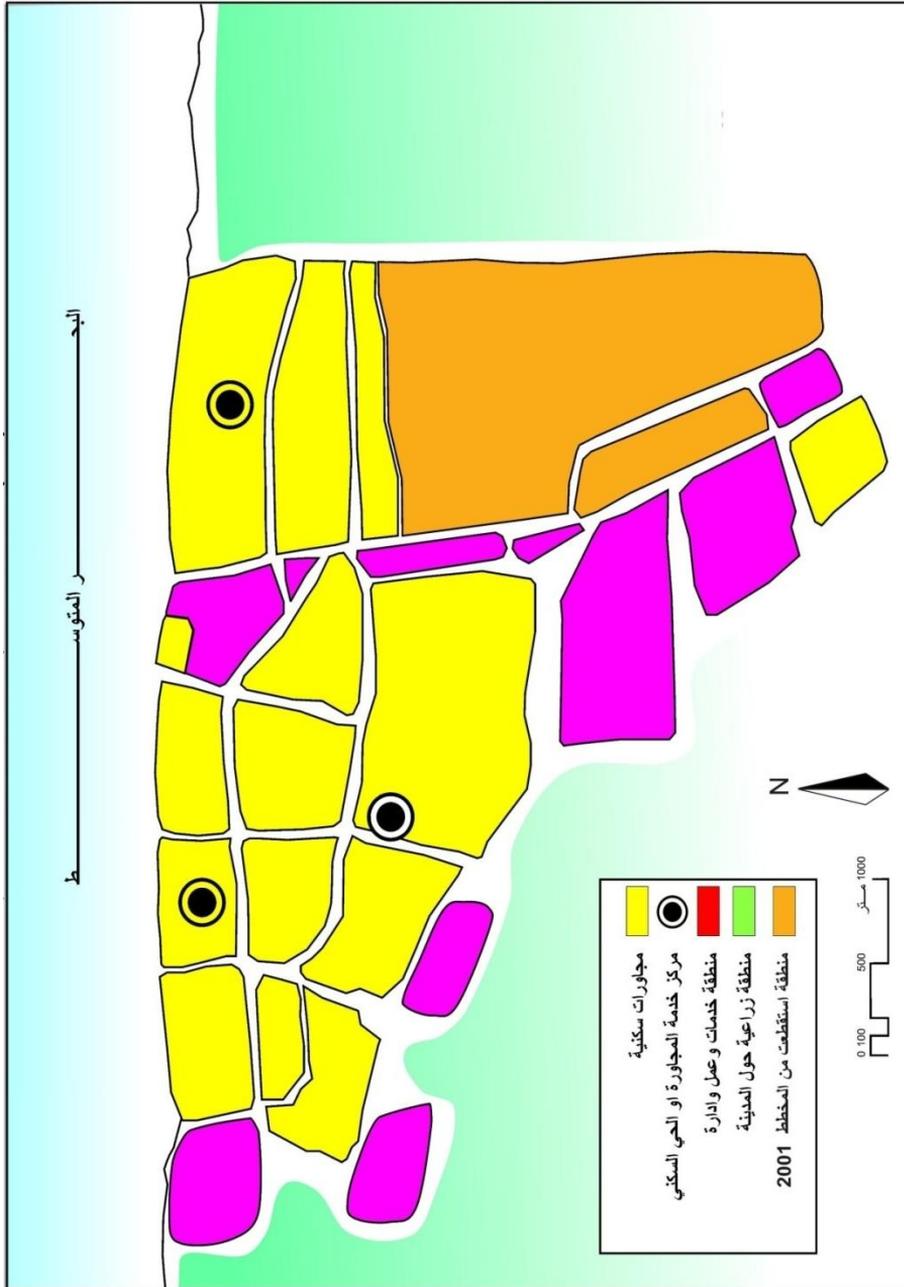


خريطة (41): حدود المخطط الشامل لمدينة سرت 2006م



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لخرائط المخططة العمراني سرت 2006 م

خريطة (42): الهيكل الحضري لمدينة سرت 2006م



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لخراطة مصلحة التخطيط العمراني سرت 2006 م

7- حجم المدينة.

إن دراسة الترتيب الحجمي للمراكز الحضرية في ليبيا من سنة 1954م حتى 1984م شكل (21)، نلاحظ بأن مدينة سرت احتلت المرتبة السابعة عشرة سنة 1954م ثم المرتبة الخامسة عشرة سنة 1964م ثم المرتبة الرابعة عشرة سنة 1973م ثم المرتبة الثالثة عشرة سنة 1984م، أي أن هناك تقدماً في ترتيب مدينة سرت خلال الثلاثين سنة، وهناك زيادة في عدد السكان أدى إلى الارتفاع المستمر في حجم المدينة بين المدن الليبية، خصوصاً إذا عرفنا بأن عدداً كبيراً من المدن قد تراجعت خلال الثلاثين سنة المذكورة نتيجة تضائل دورها المحلي والإقليمي في منطقتها وتناقص عدد سكانها بسبب الهجرة أو فقدان دورها الوظيفي، وهذه نقطة ضعف لهذه المدن عكس مدينة سرت التي ساهم موقعها على الساحل في تنميتها وهجرة السكان إليها وبالتالي زيادة حجم وترتيب المدينة، ويمكن قراءة ذلك من خلال الجدول (35) الذي يبين تطور المنطقة الحضرية من 1943م حتى 2006م حيث كان 29.2 هكتاراً سنة 1954م أصبح 79.9 هكتاراً سنة 1966م بزيادة نسبتها (169%) ثم قفزت المساحة إلى 537.5 هكتاراً سنة 1979م بنسبة (572.7%) ونلاحظ هنا التطور والنمو السريع للمنطقة الحضرية والمعمارية، وأصبح 1534.2 هكتار سنة 2002م بزيادة نسبتها (185%) إلى أن أصبح 1327.2 هكتار سنة 2006م بتناقص قيمته (135%) عن سنة 2002م، وهي الفترة التي شهدت توسعاً رأسياً لمخطط المدينة وتعدد الوظائف داخل مساحة المخطط، وهنا نلاحظ ديناميكية مخطط مدينة سرت وتطوره خلال الخمسين سنة خصوصاً خلال العشرين سنة الأخيرة بعد تضاعف وتنوع الوظائف التي أصبحت تقدمها. إن زيادة أو ارتفاع حجم مدينة سرت في الترتيب الحجمي للمدن الليبية، لا يعني أن المدن الأخرى قد تضائل عدد سكانها أو فقدت الدور الذي تقوم به، ولكن نظراً للنمو الكبير لمدينة سرت فإنها أصبحت تمثل حجماً كبيراً ومناسباً مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات السابقة ويرجع ذلك إلى الزيادة في عدد السكان وكثرة استعمالات الأراضي وتعدد الوظائف وأثر التركيب الوظيفي على مدينة سرت الذي أثر على حجم المدينة.

جدول (35): تطور المنطقة الحضرية لمدينة سرت من 1943م إلى 2006م

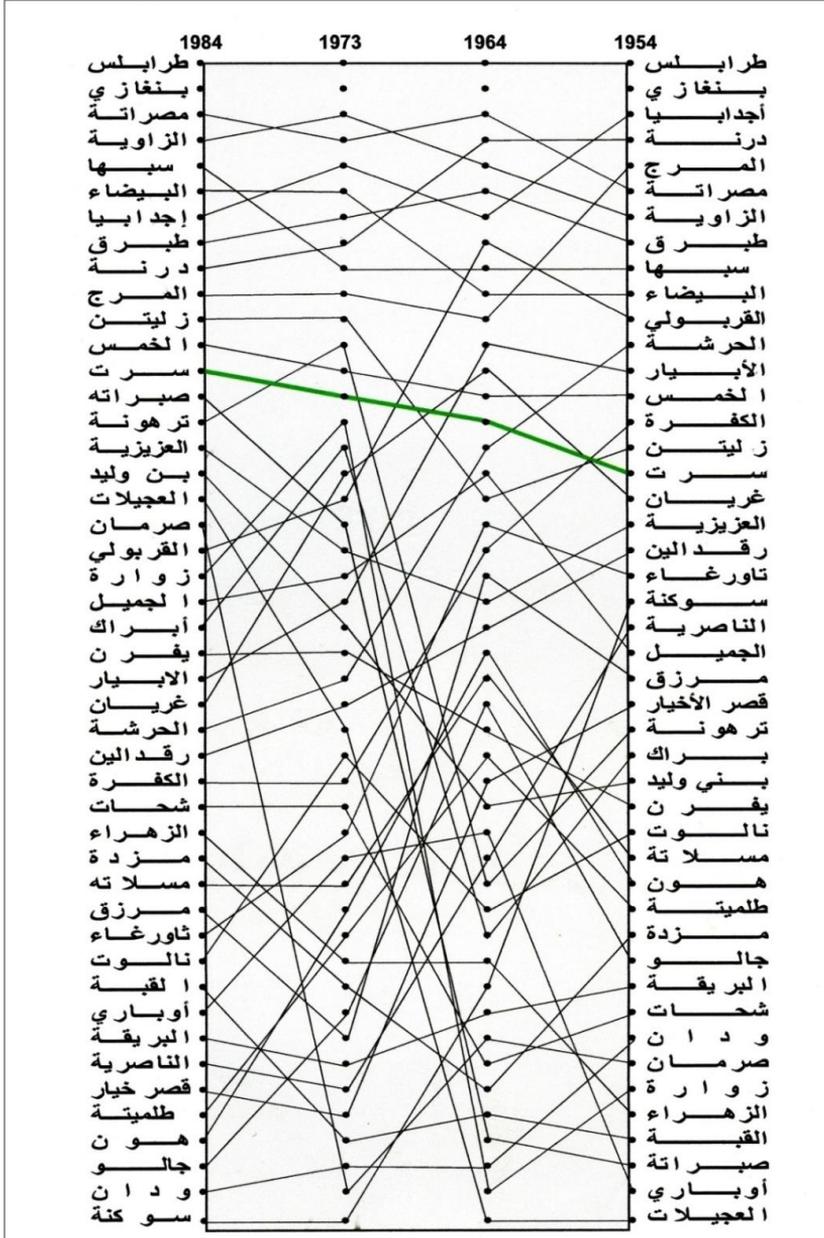
السنة	إجمالي الأراضي الحضرية بالهكتار	نسبة التطور%
1943	29.7	--
1966	79.9	169
1979	537.5	572.7
2002	1534.2	185
2006	1327.2	135

المصدر: مصلحة التطوير العمراني سرت، مشروع إعادة النظر في مخطط مدينة سرت، تقرير أعمال الجرد الحقلي 2002م، ص 5..

من هنا نلاحظ سرعة تطور المنطقة الحضرية، خلال نصف قرن تقريبا لعدم وجود عوائق واستواء السطح وتوفر مواد البناء والمياه ودعم الدولة لبرنامج الإسكان لتوفير المأوى للمواطن بمواصفات صحية ووفق الأصول الهندسية المتعارف عليها، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار تخلل هذه الفترة جيلين تخطيطيين لمدة أربعين عاماً.

إن حجم المدن وما تمثله من أنشطة ووظائف له انعكاس كبير على مورفولوجية المدينة التي تمثل استعمالات الأراضي وترتيب المباني ومسارات الشوارع والطرق وهي انعكاس لوظائف المدينة التي تقدمها لسكانها وسكان المنطقة التابعة لها من ضواحي وقرى وبلدات تقع تحت تأثيرها ونفوذها، من هنا كلما زاد حجم المدينة زادت فعاليتها وشدة تأثيرها على ما حولها وقد يمتد إلى ما أبعد من ذلك في حالة العواصم والمدن الإقليمية التي تشكل الشبكة الحضرية في الإقليم أو الدولة.

شكل (21): الترتيب الحجمي للمراكز الحضرية في ليبيا (1954-1984م)



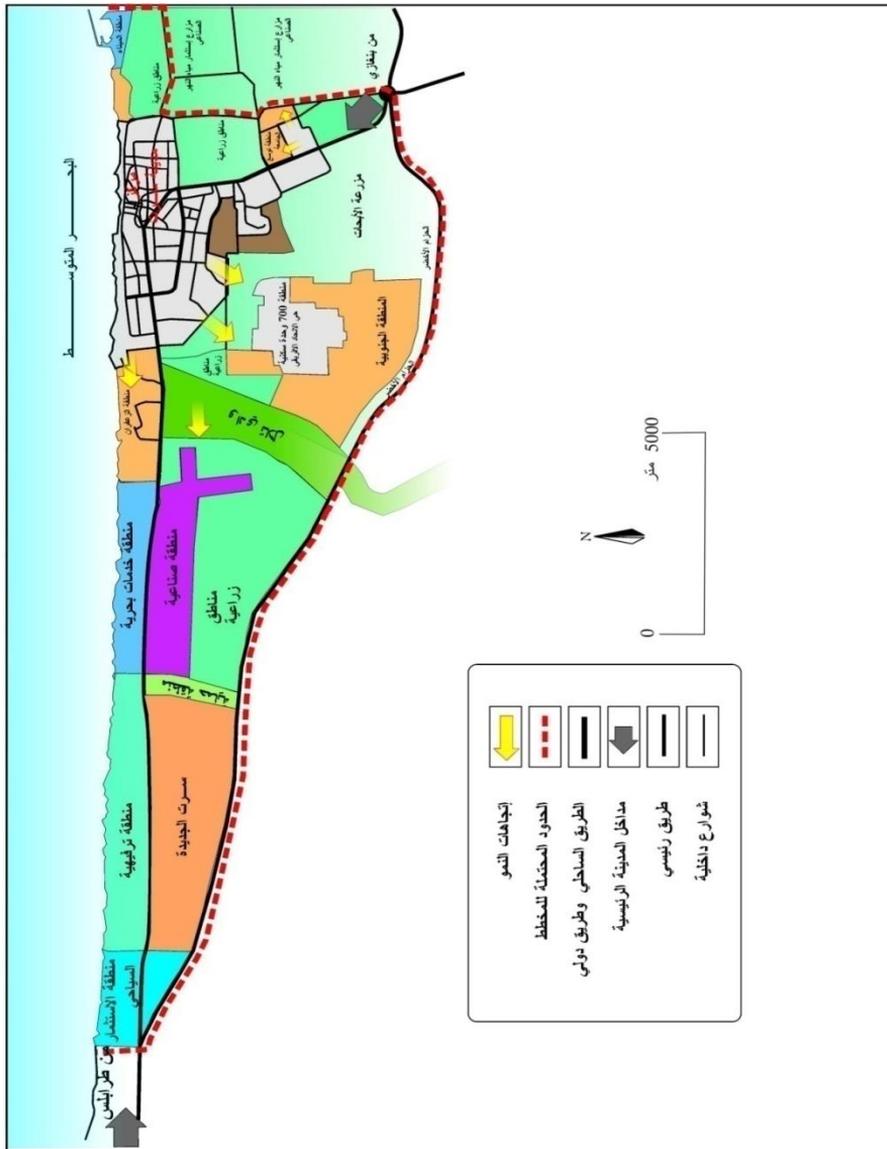
المصدر: سعد خليل القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا (التحضر) مرجع سبق ذكره، ص 249

8- إمكانيات النمو والتطور المستقبلي.

بدراسة خريطة التطور المستقبلي خريطة (43) لمدينة سرت وفق معدل النمو الحالي للسكان والتوسع الحضري السريع، يمكن رسم صورة واضحة لإمكانيات النمو والتطور المستقبلي لهذه المدينة من خلال المُعطيات المُتاحة من أراضي حول المدينة وإمكانية استعمالها وفق التصنيف الفني، كما أن عدم وجود عوائق طبيعية من جبال أو أنهار وغيرها يُعطي فرصة مثالية لتوسع المدينة ومخططها في جميع الاتجاهات عدا الشمالي حيث البحر. عليه فإن إمكانيات التطور المستقبلي لمدينة سرت والذي معه ستتغير المورفولوجية وشكل المخطط تتلخص في الآتي:

- 1- يتوقع أن تصبح مدينة سرت أحد المراكز الإدارية ذات الأهمية البالغة على مستوى ليبيا.
- 2- المحور الرئيسي للنقل يتشكل بواسطة الطريق الساحلي القائم الذي يخدم الشوارع الرئيسية للمدينة وبالتالي يُساهم في تطور ونمو المدينة.
- 3- موقع مركز المدينة يمثل الامتداد الطبيعي للتطور الحضري في المستقبل وذلك بعد إعادة تنظيمه وتوظيفه.
- 4- منطقة طريق الكورنيش تعتبر موقعاً ملائماً لإقامة الخدمات الترفيهية لأحياء المدينة إذا ما أُعيد تأهيلها بالشكل المناسب.
- 5- الظهير الزراعي الملاصق للمدينة سيُصبح الممول الأول للمدينة من المنتجات الزراعية والحيوانية.
- 6- أن توفر المياه الجوفية القادمة من الصحراء المرحلة الأولى من النهر الصناعي العظيم السرير- سرت والمرحلة الثانية جبل الحساونة - السدادة، والرابط بينهما والذي تم في سنة 2007م سيلعب دوراً كبيراً في تنمية وتطوير المدينة باعتبار أن الماء مصدر الحياة.

خريطة (43): النمو والتطور المستقبلي المحتمل على محاور الطرق لمخطط مدينة سرت



- 7- وقوع المدينة على البحر مباشرة سيكون له دور إيجابي في تنمية الثروة البحرية وتزويد المدينة بمنتجات البحر.
 - 8- إذا ما تم تنفيذ الميناء التجاري الرئيسي عشرة كيلو متر غرب مدينة سرت ثمانية مليون طن سنوياً سيكون له الأثر الفعّال والكبير في تنمية وتطوير سرت.
 - 9- مطار سرت الدولي خمسة عشر كيلومتراً جنوب سرت منفذ خارجي للمدينة وإذا ما تم تطويره حسب الخطة سيكون عاملاً إيجابياً في نمو وتطوير المدينة.
 - 10- يتوقع أن تعتمد مدينة سرت على نفسها من المنتجات الزراعية الغذائية والخدمات بعد تشغيل الميناء والمطار، وتصبح مدينة غير مدعومة بشكل كبير وهذا فرصة للتنمية أن تكون مركزاً على المدينة وضواحيها.
 - 11- جامعة سرت عامل تنمية مباشرة من الناحية الاجتماعية والعلمية خصوصاً إذا ما تم تنفيذ المدينة الجامعية الجديدة وهي تعطى بُعداً كبيراً لمدينة سرت وضواحيها والإقليم التابع في التنمية البشرية والعلمية.
- وعلى الرغم من أن الدولة ترسم سياسة عدم الاعتماد على مدينة واحدة في إدارة الدولة بمعنى عدم سيطرة المدن الكبرى على كافة الأنشطة والخدمات الاقتصادية والخدمية وغيرها، يلاحظ ذلك من خلال توزيع المباني الإدارية والخدمية والمؤسسات في العديد من المدن المتوسطة والصغيرة في ظل سياسة توزيع الخدمات والسكان وانتشار جميع السكان على رقعة الدولة، خصوصاً وأن ليبيا تواجه مشكلة نقص الكثافة السكانية في المساحة نظراً لاتساع المساحة ومحدودية السكان في هذه الرقعة الواسعة ومن هنا يمكن القول بأن سرت لا يمكن أن تتأثر بتوزيع الخدمات على المدن الأخرى، وذلك راجع إلى موقعها وسط ليبيا وتوسطها أقاليم الدولة الرئيسية الثلاثة برقة، فزان، طرابلس إضافة إلى حيوية إقليم الخليج من الناحية الاقتصادية، حيث تتركز أغلب حقول النفط في هذا الإقليم وقربه من مدينة سرت، إضافة إلى وقوعها على ساحل البحر المتوسط واستواء السطح واعتدال المناخ، وتوفر كميات هائلة من المياه الجوفية المنقولة عبر الأنابيب من

جنوب شرق ليبيا (النهر الصناعي العظيم) وتوسطها إقليمها المحلي من وديان المشاريع الزراعية ومنطقة رعوية شاسعة، تؤهلها للاستمرار في إدارة محيطها وإقليمها للظروف الطبيعية المذكورة، إضافة إلى تطور أعداد السكان في المدينة وهذا يعني أن مستقبل سرت واضح وهو الاستمرارية في تأدية الدور المناط بها وزيادة المعمور على رقعة سرت واعتبارها عقدة أو وصلة النقل بين الأقاليم التقليدية في ليبيا.

إن استخدام التقنية الحديثة من اتصالات متطورة أو نظم استقبال أو الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية سيساهم في تعزيز دور المدينة، ولا يتوقع أن يكون له دور سلبي عليها من حيث استعمالات الأراضي أو الوظائف التي تقدمها وإن الإدارة الإلكترونية تساهم في تعزيز دور سرت على المستوى الوطني والدولي من خلال الاتصالات مع العالم الخارجي وإدارة الأشياء عن بعد، ويرجح أن يساهم ذلك في إدارة المؤسسات من خلال محطة الاتصالات عبر الفضاء بمدينة سرت أو المركب الإداري الحديث وسط المدينة واعتبارها مقراً للعديد من المناشط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في وقت لاحق، كما أن مطارها الدولي يعتبر حلقة وصل يعزز من مكانة مدينة سرت إضافة إلى الميناء التجاري المزمع تنفيذه وهذا كله يساهم في استمرارية الدور الذي تلعبه مدينة سرت في ليبيا.

وبصورة عامة فإن التغير في شكل المدينة ومخططها هو نتاج عدة مؤثرات داخل المدينة وخارجها ولكل مؤثر دوره في هذه العملية المستمرة، ويمكن إطلاق مصطلح محدثو التغيير في المدينة وهم الأشخاص أو الجهات والمؤسسات التي لها دور أساسي في المدينة من حيث تخطيطها وتطويرها أو الحد من ذلك وفق الظروف والمؤثرات البيئية والحضرية في أي فترة.

إن أي رغبة في تغيير الواقع الحضري سواء من ناحية تجديده أو تعديله أو إزالته لا بد

من أن تمر عبر قنوات تنظر وتؤثر فيه كماً وكيفاً فمثلاً أن ذلك الذي يحدد أو يتبنى التغيير الحضري هم ثلاث جهات هي (1):

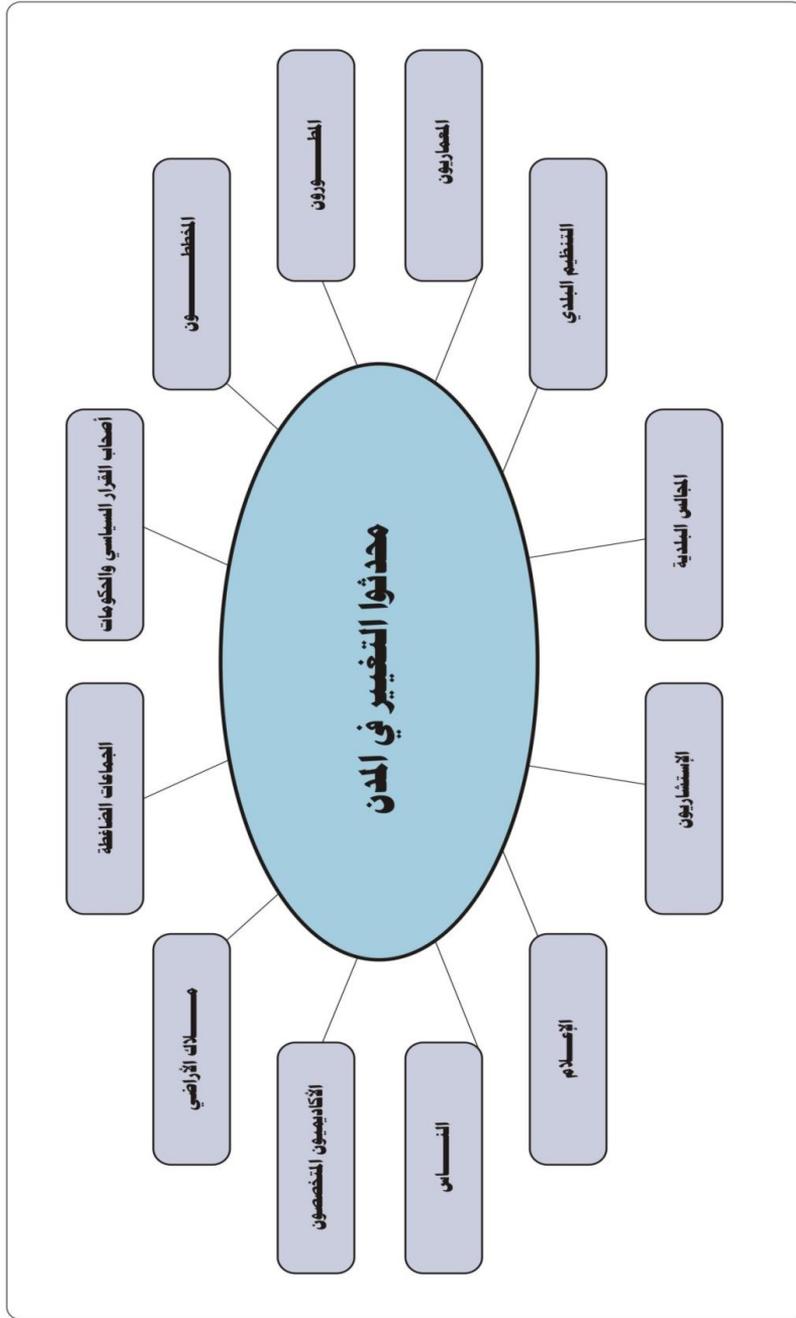
المجموعة التي ستتأثر بالخطة، المخططون، أصحاب القرار السياسي، ويمكن أن يتصل بذلك وسائل الإعلام المختلفة ورد فعل الناس بعد تطبيقه فيما لو بوشر بعمل التغيير الحضري، فيقدر إتقان الخطة ومراعاتها لكافة المؤثرات التي تتصل بها تكون قوتها أو ضعفها أو بقاؤها أو زوالها، أما محدثو التغيير في المدن بصورة مباشرة أو غير مباشرة منهم أصحاب القرار السياسي أو الجهة الحكومية (Politicians and governmental bodies) والمخططون على اختلاف تخصصاتهم (Planners) والمطورون (Developers) والمعماريون (Architectures) والتنظيم البلدي (Municipally Regulations)، الذي يشمل التحديد والتنطيق (Zoning) ونوع استعمال الأرض (Land use) والمجالس البلدية والبرلمانية والاستشاريون (Master and comprehensive planning consultants) ووسائل الإعلام المختلفة من صحف وإذاعات وغيرها، كما أن السكان بتركيبهم العمري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وغيرها، لهم الدور البارز في التأثير على المدينة ومخططها، أما الأكاديميون المتخصصون (University and Institution Academies) لهم نظرة علمية واقعية للمدينة ومستقبلها، كما أن ملاك الأراضي يلعبون دوراً كبيراً في التأثير على مخطط المدينة، من حيث رغبتهم في الحصول على أكبر قدر من المنفعة، وتلعب جماعات الضغط (Pressure Groups) والتي تظهر فجأة وتمارس ضغوطاً على المخططين والمعماريين وغيرهم في سبيل الحصول على مكاسب خاصة بهذه الجماعة، ويمكن أن تكون جماعات حماية البيئة والجمعيات الأهلية التي ترغب في الحفاظ على التراث والبيئة، ويُطلق عليهم في أحيان كثيرة المانعون (Stoppers) أو الآخذون (Getters) لحقوقهم من خلال انضوائهم تحت الجمعيات الأهلية والرسمية التي تساهم في التأثير على مخطط المدينة وشكلها.

(1) وليد عبدالله المنيسي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

إن ذلك يمكن تطبيقه على مدينة سرت من خلال دراستنا للفصول السابقة، حيث نلاحظ بأن مصلحة التخطيط العمراني تلعب دور المخطط والمطور والمعماري والمنظم، أما على المستوى البلدي فإن الإدارة المحلية على مختلف مستوياتها يمكن أن تلعب دور الجهات الرسمية التي تؤثر في تخطيط المدينة، ويمكن اعتبار الحكومات صاحبة القرار السياسي في سبيل نمو وتطور المدينة، وتلعب المكاتب الاستشارية العامة الدور الأساسي في الاستشارة الفنية وتطبيق المخطط على الواقع، ويمكن اعتبار الأهالي والقبائل التي تقطن المدينة أو ما حولها وأصحاب الأراضي الخاصة بدور جماعات الضغط أو المانعون، حيث يلاحظ ذلك من خلال وقوفهم في وجه الخطط والبرامج التي تهدف إلى توسع المخطط أو توجيهه إلى اتجاهات النمو المستهدفة، يُلاحظ أن هؤلاء السكان يمارسون التأثير المباشر والمانعون لعملية استعمال أراضيهم ويمثل الشكل (22) الجهات التي تلعب الدور الأساسي في التأثير على شكل ونوع المخطط في أي مدينة.

ولكل مدينة شخصية متميزة عن غيرها، ولا يمكن أن تتكرر هذه الشخصية من شكل ونوع المخطط والظروف الطبيعية والبشرية في أي مدينة أخرى، وإن عمليات التطوير في المخطط عملية مستمرة يلعب العامل البشري الدور الأساسي في رسم ملامحها النهائية.

شكل (22): الجهات التي تؤثر في مخططات المدن



المصدر : مجلة الجمعية الجغرافية العربية ع 32 ج 1 1998 ص 141

التحليل والنتائج والتوصيات

التحليل والنتائج:

مدينة سرت ساحلية الموضع قديمة النشأة، توسعت بسرعة طوال العقود الثلاثة الأخيرة، ويبدو أن هذا التوسع وقع تحت تأثير العامل الحضاري المتمثل في زيادة وتنوع الوظائف التي أصبحت تأثيراتها واضحة وبالتالي حددت الاتجاه الذي يمكن أن تنمو وتمتد نحوه المدينة وتوسع رقعتها شرقاً وغرباً وجنوباً خصوصاً على محاور طرق المواصلات، والتي تبين من خلال هذه الدراسة بأنها لعبت دوراً كبيراً في زيادة تطور المدينة نظراً لموقعها وسط ليبيا واعتبارها منطقة عبور لكافة المناطق.

وقد رافق توسع المدينة المذكور نمو في أعداد سكانها وهذه من الظواهر الهامة عند دراسة المدن فكان نمواً سريعاً خلال الفترة الواقعة بين تعدادي 1973-1984م، حيث كان معدل الزيادة السنوية لسكان المدينة (4.7%) وهو معدل مرتفع يدل على آثار واضحة لحركة الهجرة نحو المدينة ونتوقع أن هذا سيستمر ويتزايد سكان المدينة خلال السنوات القادمة، وذلك كنتيجة مباشرة لتطور وتعدد الوظائف التي أصبحت تقدمها المدينة خصوصاً بعد تطوير الجامعة والميناء والمطار وما يترتب على ذلك من تزايد الخدمات المصاحبة لهذا التطور على جميع المستويات.

كما أن هناك عوامل كثيرة تدفع السكان للهجرة إلى هذه المدينة وقد ظهر من خلال هذه الدراسة أن ثمة تحولات حصلت في وظائف المدينة وهذه الظاهرة تحصل لغالبية المدن أن لم تكن لجمعيتها، ففي الوقت الذي تأسست مدينة سرت لتكون مركزاً محلياً أي وظيفة خدمة محدودة فإنها تحولت بعد ذلك إلى مدينة إدارية وتجارية وخدمية هامة تضاعفت على أثره شخصيتها والإدارية، كما أن الوظيفة التجارية أعطتها بعد ذلك خصائص متميزة بين إقليمين جغرافيين، هما إقليم برقة ذو الخصائص البشرية والطبيعية المتنوعة، وإقليم

طرابلس الذي يمثل الثقل السياسي والسكاني والاقتصادي للدولة ككل، وارتباط مدينة سرت مع إقليم فزان الذي يعتبر عمقاً صحراوياً للمدينة، كما أن الإقليم الرعوي والزراعي الذي يحيط بالمدينة لعب الدور البارز في تنميتها وإمدادها بالمواد اللازمة لإقتصاد المدينة، وقد حصل في المدينة تحول وظيفي آخر خلال الفترة الزمنية المتأخرة وهي تطور الوظيفة الإدارية والخدمية.

إن الهيكل الاقتصادي لهذه المدينة يعتمد على عدد من الفعاليات التي تقدمها لسكانها وسكان الإقليم الذي يمثل حدود المنطقة، ولغيرها من سكان جهات واسعة من البلاد فالوظائف التي تقدمها المدينة تطورت مع مرور الزمن وتحولت مدينة سرت إلى مدينة متعددة الوظائف.

- العوامل المؤثرة في التركيب الوظيفي لمدينة سرت⁽¹⁾.

ينعكس التركيب الوظيفي (Functional Structure) للمدينة على تركيبها الداخلي (Internal Structure) فيرسم لها نظام تركيبها معيناً، وعند دراسة الجغرافيين والاجتماعيين ومخططي المدن لهذه التراكيب توصلوا إلى عدة نظريات في تفسيرها كان من بينها ثلاث نظريات معروفة وهي:

1- نظرية الدوائر المتركرة.

2- نظرية القطاعات.

3- نظرية النوى المتعددة.

وعند دراسة مفاهيم هذه النظريات والأشكال التي تفترضها مع ما توصلنا له عند دراسة التركيب الوظيفي في هذه الدراسة، لاحظنا أن أثر هذا التركيب الداخلي على للمدينة جعلها تقترب من النظرية الأخيرة، فنظرية الدوائر المتركرة التي توصل إليها الباحث الاجتماعي إرنست برجس (Ernest W.Burgess) عام 1925م عند دراسته لمدينة (شيكاغو)

(1) عبد علي حسن الخفاف، التركيب الوظيفي لمدينة السليمانية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص83.

في الولايات المتحدة، تفترض ظهور خمس دوائر على شكل حلقات متداخلة، وهي لم تظهر في تركيب مدينة سرت بشكل واضح كما أن ترتيب المناطق السكنية الذي تفترضه النظرية، هو الآخر لم يظهر بها، أما نظرية القطاعات التي توصل إليها هومر هويت (Home Hoyt) فيصعب الاعتماد عليها نظراً لوجود استعمالات مبعثرة بسبب موضع المدينة الساحلي على شاطئ البحر وامتداد المدينة موازية للطريق الساحلي.

من ذلك نرى أن نظرية النوى المتعددة (Multy Nudic Concept) التي توصل إليها مكينزي (D.D.Mackenzzy) تطابق بنية مدينة سرت أكثر من سابقتها.

إن خارطة توزيع الاستعمالات الوظيفية في الفصل الخامس من هذه الدراسة توضح لنا تطابق مفاهيم نظرية النوى المتعددة على هذه المدينة رغم كونها من المدن غير الكبيرة، فمثلاً نلاحظ أن المؤسسات الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع العام تتوزع بعيداً عن المراكز، فتشكل نوى يجتمع حولها السكان كما هو الحال في مصنع الأعلاف غرب سرت ومجمع الدواجن والأبقار جنوب وشرق سرت، كما أن وجود الأسواق الصغيرة في كل من الزعفران والرباط ومحلة السوق والحي الثاني تعتبر نواة تجارة وكذلك الحال بالنسبة للوظيفة السكنية فالضواحي السكنية في الزعفران والسواوة والغربيات كلها نوى سكنية بعيدة عن المدينة حتى أن بعضها يبدو على شكل سوق صغيرة.

أما العوامل المؤثرة في هذا التركيب الوظيفي فيمكن تحديدها في قوتين:

1- القوة الطاردة من المركز Centriugal Force .

2- القوة الجاذبة نحو المركز Centrifetal Force.

لقد كان دور القوة الأولى في دفع بعض الوظائف إلى المركز وهي تلك الوظائف التي تحتاج إلى مساحات واسعة من رقعة أرض المدينة، والتي تتحمل دفع مبالغ عالية ويستلزم سهولة الوصول لها، سواء من قبل سكان المدينة أو سكان الأقاليم، ومثال ذلك مخازن ومحلات تجارة المفرد وتصليح وبيع الأجهزة الدقيقة والمجوهرات والمعادن والمواد الكهربائية والمطاعم والفنادق وغيرها من محلات الخدمات ومراكز الخدمات الرسمية المتنوعة،

والتي تتجمع وسط المدينة بين مبنى مصرف الوحدة والجامع العتيق والمصرف المركزي فرع سرت وهو موضع المدينة القديمة والسوق القديم، أما القوة الثانية فدورها دفع بعض الوظائف إلى أطراف المدينة بعيداً عن مركزها وهي تلك التي تحتاج إلى مساحات واسعة والتي لا تتحمل دفع الإيجار المرتفع ولا يستلزم وقوعها في المركز، حيث يمكن الوصول لها من قبل جميع السكان من داخل المدينة أو من سكان إقليمها ومثال ذلك مؤسسات الصناعة الكبيرة مثل مصنع الأعلاف ومجمع الدواجن والأبقار ومصنع المشغولات المعدنية والورش الصناعية المتعددة الأغراض، كما أن الجانب البيئي المتعلق بالملوثات والغبار والدخان والروائح الكريهة تدفعها بعيداً عن وسط المدينة.

ومما تقدم يظهر لنا عدد من العوامل الفاعلة التي تحدد نشاط هاتين القوتين العاملتين باتجاهين متضادين وهذه العوامل هي:

1- العامل الاقتصادي:

ويتلخص في مدى إمكانية قيام الوظيفة من دفع سعر الأرض أو إيجارها ومساحة هذه الأرض ونوعيتها.

2- العامل الاجتماعي:

ويتلخص بدوافع فردية وجماعية متنوعة لاستثمار الأرض ترتبط في الغالب مع العامل الاقتصادي ومن آثاره ظاهرة السيطرة، حيث تبرز منطقة تجارية معينة في رقعة ما من المدينة مثلاً وتتحكم في الفعاليات التجارية عموماً ومثل هذه السيطرة أو التنوع يحدد التميز الوظيفي والتكتل نتيجة الفروق بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية فتداخل الوظيفتين السكنية والثقافية معاً، واقتراب الصيدليات والعيادات الطبية والمقاهي والمطاعم والفنادق ببعضها والرغبة في تغيير طريقة استثمار الأرض سواء على صعيد الأفراد أو الجماعات لها آثارها في بنية المدينة ومظهرها الخارجي من حين لآخر.

3- العامل المتعلق بالمصلحة العامة.

وينظر إليه عادة لأجل تحقيق سلامة الأفراد وعدم تلويث البيئة والحفاظ على نظافة المدينة وسهولة التنقل بداخلها، ولهذا يستلزم إصدار القوانين والتشريعات للإشراف على طريقة استثمار الأرض داخل المدينة من قبل السلطات المختصة بإدارة المدينة مثل المرافق وغيرها.

إن مدينة سرت كغيرها من المدن الليلية حصلت على اهتمام واضح من قبل الدولة، حيث أخذت على عاتقها مسألة الإشراف والتحكم في بناء المدينة وتغيير مظهرها وفق منظور المصلحة العامة وذلك خلال السنوات الأخيرة بشكل واضح، وهذا الاهتمام يتفق تماماً مع المنهج العلمي لدراسة المدينة سواء من الناحية الجغرافية أو غيرها من النواحي الأخرى.

والجغرافي يهتم بالمدينة علمياً لأن دراسته تبدأ أولاً بدراسة الحيز الأرضي الذي تمتد فوقه وينتهي لكشف العلاقات المكانية للظواهر الموزعة بداخلها ولكلا الجانبين عناصرها الجغرافية.

وأخيراً فإن هذه المدينة شملت في بنيتها القديم والحديث في الأسواق والأحياء السكنية والطرق والشوارع والوظيفية السكنية لازالت لم تستوعب نمو السكان المطرد رغم أنها تشغل أكثر من (60%) من رقعة الأرض.

إن مدينة سرت مدينة نامية من الناحية الوظيفية إلا أنها تفتقر لبعض الخدمات والمرافق العامة، سيما وأنها أصبحت مدينة جامعية، حيث تحتاج إلى تنوع كبير من الخدمات والمرافق العامة، كما أن الدور الإداري الذي تقدمه وموقعها المتوسط يتطلب مضاعفة الجهد في سبيل تطوير وتنظيم المدينة.

وبعد أن تم دراسة وفحص الخرائط والوثائق والدراسة الميدانية لمدينة سرت والتعرض إلى التطور التاريخي لنمو المدينة من خلال المخططات المعتمدة أو المنفذة وبعد تحليل

المعطيات والبيانات التي تم الحصول عليها والتي تم التعرض لها في فصول هذه الدراسة، تبين من خلال الدراسة أن مدينة سرت مدعومة (Subsidised Town)⁽¹⁾ أي أن الدولة ساهمت بنسبة (99%) في تخطيطها وتطويرها وتمكن الباحث من الحصول على النتائج التالية:

- 1- مخطط مدينة سرت شهد الكثير من الانتهاكات والتعديلات الذي أثر على شكلها واستعمالات الأراضي بها.
- 2- النمو الحضري في مدينة سرت والمنطقة العمرانية شهدت تطوراً كبيراً خلال الثلاثين سنة الأخيرة.
- 3- المناطق الخاصة (معسكرات الجيش) التي كانت جنوب المدينة ساهمت في توجه النمو العمراني شرقاً وغرباً.
- 4- بعد تغير استعمالات الأراضي في المنطقة الجنوبية للمدينة أصبحت المدينة تتجه إلى الجنوب بشكل واضح مما يعني معه أنها ستصل إلى الطريق الساحلي الدولي وإلى وادي أتلال جنوباً مستغلة المساحات الواسعة من الأرض خلال السنوات العشرين القادمة.
- 5- النمو السكاني في مدينة سرت سواء بالزيادة الطبيعية أو الهجرة كان أحد العوامل الأساسية في تطور ونمو المخطط وشكل المدينة.
- 6- تغير شكل المخطط ومورفولوجية المدينة عدة مرات بشكل سريع ناتج عن التغير في استعمالات الأراضي والنمو السكاني.
- 7- مدينة سرت وجدت حالياً بدون هوية تاريخية، حيث لم يتم ربط الماضي والمتمثل في المدينة القديمة التي أُزيلت كلياً سنة 1975م، ولم يبق منها سوى الجامع العتيق والحاضر المتمثل في البناء الحديث والمتطور الذي يعكس روح المدينة المعاصر وهذا يعني فقدان الهوية التاريخية.
- 8- تعدد وتغير وظائف المدينة في السنوات الأخيرة أدى إلى تغير في شكل المخطط.

(1) سعد خليل القزيري، التحضر في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سبق ذكره، ص 472.

- 9- لعب الطريق الساحلي الدولي الدور البارز في نمو وتطور المدينة وذلك لاتجاه البناء على محور هذا الطريق بشكل طولي شرقاً وغرباً.
- 10- المنطقة الشاطئية على الرغم من أهميتها والدور الذي تلعبه في الترفيه على المدينة، إلا أنها لم تلق العناية اللازمة في سبيل تطويرها.
- 11- من خلال الدراسة تبين بأن الملكية الخاصة وقفت عائقاً في سبيل نمو أو تطور المدينة في العديد من الاتجاهات.
- 12- تبين من خلال الدراسة تعدد الجهات الرسمية المسؤولة عن تنفيذ المخطط وعدم التنسيق بين المؤسسات المحلية والوطنية في سبيل ضمان تخطيط جيد وتنفيذ صحيح للمخطط.
- 13- تبين من خلال الدراسة الميدانية بأن هناك عدم فهم لمعنى المخطط من قبل المواطنين والجهات الرسمية في بعض الحالات.
- 14- ارتفاع أسعار الأراضي والمسكن بشكل كبير داخل المخطط نتيجة المضاربة في العقارات.
- 15- لم تراعى الظروف الطبيعية من جيولوجيا وجيومورفولوجيا عند إعداد المخططات أو تنفيذها ويظهر ذلك من خلال التوسع العمراني في منطقة مجرى وادي أتلال جنوب التلة الرملية الشاطئية، والتي كان يجب أن تكون منطقة خضراء وترفيهية وفضاء بدل أن تكون مباني سكنية وخدمية وغيرها في موضع غير مناسب من الناحية الفنية، حيث الأسباخ وقرب المياه السطحية لسطح الأرض، إضافة إلى التكاليف الباهظة في سبيل إنشاء وتطوير وصيانة هذه الإنشاءات في هذه المنطقة الصعبة.
- 16- تبين من خلال دراسة وظائف المدينة بأن الوظيفة الإدارية احتلت المرتبة الأولى من بين وظائف المدينة بنسبة (27.7%) تليها الوظيفة التعليمية بنسبة (26.1%) ثم الخدمات بنسبة (22.3%) وهذا يعني أن المدينة متعددة الوظائف وأنها مدينة خدمية بالدرجة الأولى.

التوصيات:

بعد أن تم دراسة مخطط مدينة سرت واستعمالات الأراضي والوظائف التي تقدمها المدينة، وتحليل هذه الوظائف وعلاقة مركز المدينة ببقية أجزائها والمناطق والأقاليم المحيطة بها، والتعرف على مورفولوجية المدينة وشكل المخطط والتطور الذي حدث له خلال الثلاثين سنة الماضية، كما أن التغير في وظائف المدينة وطغيان الوظيفية الإدارية والخدمات على كل الوظائف الأخرى بعد أن تغير دور المدينة من المستوى المحلي والإقليمي إلى المستوى الوطني وحجم الإنفاق في التنمية من أجل الوصول إلى مدينة عصرية حديثة ترتقي إلى المستوى المطلوب، عليه فإن هذه الدراسة وبعد التحليل والفحص الدقيق لمخطط مدينة سرت من خلال دراسة موضعها وموقعها والعوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر فيها، فإن من الواجب إعداد التوصيات اللازمة والتي هي عبارة عن انعكاس للنتائج التي توصل إليها الباحث عن مدينة سرت وتتلخص هذه التوصيات في الآتي:

- 1- مراعاة الزيادة الطبيعية والهجرة عند إعداد المخططات واستعمالات الأراضي بما يواكب النمو الحضري لمدينة سرت خلال الثلاثين سنة القادمة.
- 2- ضرورة تطبيق مبدأ التنمية المستدامة (Sustainable Development) في التخطيط الحضري بما يمكن من المحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية والاهتمام بالبيئة الحضرية وذلك لصالح الأجيال القادمة.
- 3- اتباع سياسة النمو المتوازن (Balanced Growth) في التنمية لكافة القطاعات بما يحقق رفاهية السكان وفق الأسس العلمية والتطورات الحديثة واستخدام التقنيات في كافة المجالات، وذلك بتنمية المدن والقرى الصغيرة المحيطة بمدينة سرت مثل أبوهادي، جارف، بن جواد، الهيشة، زمزم، الغربيات، السواوة، هراوة، أبو نجيم وغيرها.
- 4- تحديد أنواع مواد البناء والإنشاءات بما يساهم في المحافظة على البيئة واختيار المواد التي تواجه الظروف الطبيعية.

- 5- المحافظة على الأراضي الزراعية حول مخطط المدينة وذلك نظراً لقلتها والحاجة الماسة إلى تنميتها، بحيث تكون مصدر الغذاء للسكان ليتم الاعتماد ذاتياً من الغذاء حتى تعتمد المدينة تُعيل نفسها وأن لا تكون عالة على غيرها من المدن، واتباع سياسة النمو الرأسي في البناء والتوسع في الإنشاءات والمباني المرتفعة حفاظاً على الأراضي وعدم انتشار المباني على حساب الأراضي التي تقع حول المدينة.
- 6- المحافظة على النسيج الحضري بالمحافظة على المباني القديمة وصيانتها وتصميم المباني الجديدة، بما يواكب البيئة والنسيج الحضري للمدينة حتى تكتسب المدينة طابعاً مميزاً.
- 7- الاهتمام بمنطقة شاطئ البحر وتنميتها وعدم البناء في مسافة مائة متر من خط المد، والتي حددها القانون حفاظاً على البيئة البحرية ولخلق بيئة سياحة للسكان تكون على درجة عالية من الكفاءة والنظام، لما يمثله البحر من قيمة جمالية وبيئية ومتنفس للسكان.
- 8- تنظيم عمليات البيع والشراء وتوزيع المنشآت وفق نظم المخطط الحضري واستعمالات الأراضي.
- 9- تطوير وظائف المدينة والاهتمام بقطاعات أخرى مثل السياحة، الصيد البحري.
- 10- الاستفادة من مياه الصرف الصحي، ومياه الأمطار في عملية رش الحدائق والمزارع حول المدينة وبالقرب منها حتى لا تضيع هذه المياه هدرًا وللمحافظة على إمدادات المياه وترشيدها.
- 11- الاتجاه نحو الجنوب الغربي في اتجاه موقع حي الاتحاد الأفريقي، حيث سبعمائة وحدة سكنية مع مراعاة وجود الحزام الأخضر والمحافظة عليه والذي يفصل المناطق السكنية القائمة والمقترحة وإعادة توظيفه كمتنفس للمدينة.
- 12- توجيه التطور الصناعي المحتمل باتجاه الغرب، حيث توجد منطقة مصنع الأعلاف،

والمنطقة الصناعية أضف إلى ذلك محطة المعالجة الخاصة بالمدينة وصولاً إلى المنطقة الصناعية سبعة كيلو مترات غرب سرت .

13- الحد من البناء لغرض السكن في الاتجاه الغربي والسيطرة على البناء العشوائي في منطقة الزعفران حتى لا يصل البناء لغرض السكن إلى المنطقة الصناعية ولما لذلك من تأثير على سلامة البيئة والسكان.

14- تنفيذ القوانين الخاصة بالملكية وتطبيق قانون نزع الملكية للمصلحة العامة والسيطرة على أسعار الأراضي حول المدينة.

15- عدم التهاون في تطبيق المخطط وفق الاستعمال القانوني لكل مساحة من الأرض وعدم تغير وظائف وخصائص هذه الاستعمالات.

16- في سبيل ضمان مدينة فعّالة وقادرة على الاستمرار لا بد من تطبيق أسلوب الحياة الحضرية (Urbanism) في إدارة المدينة وتوجيه السكان إلى هذا الأسلوب باحترام القوانين والنظم واللوائح المختلفة والتي تؤكد على النظام وتكافؤ الفرص والجدارة والاستحقاق والمساواة بين السكان.

17- اتباع سياسة التخطيط المستمر (Continuous Planning) في كافة عمليات توجيه النمو الحضري للمدينة بحيث يكون سريعاً ومرناً (Fast And Flexible Planning Process) يعطى المجال لتوجيه الأهداف بما يحقق راحة وسلامة سكان المدينة.

18- السيطرة على النظام العشوائي للتسويق الذي ينتشر في المدينة على شكل أشربة (Shopping Ribbons)⁽¹⁾ على جانبي الطرق مما يعيق الحركة ويساهم في ربكة واضحة لشوارع المدينة.

(1) سعد خليل القزيري، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 18.

قائمة المصادر والمراجع

وتشتمل المصادر والمراجع على :

أولاً: المصادر والمراجع العربية 

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية 

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1- الكتب:

- 1- أبو خشيم، ابريك عبدالعزيز، الغلاف الحيوي، في الهادي بولقمة وسعد خليل القزيري (محرران)، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995م.
- 2- العزابي، أبو القاسم محمد، الطرق والنقل البرى والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس، 1981م.
- 3- الشريعي، أحمد البدوي، دراسات في جغرافية العمران، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995م.
- 4- علام، أحمد خالد، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988م
- 5- إسماعيل، أحمد علي، دراسات في جغرافية المدن، ط5، دار الثقافة، القاهرة، 1992م.
- 6- الزاوي، الطاهر أحمد، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، 1968م.
- 7- ريمشا، أناتولى، تخطيط وبناء المدن في المناطق الحارة، ترجمة داود المنير، دار مير للطباعة والنشر، موسكو، 1977م.
- 8- جارنية، جاكلين، دراسات في جغرافية العمران الحضري، تعريب، محمد بهجت الفاضلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000م.
- 9- تايلور، جرافيت، الجغرافيا الحضرية، تحرير جرافيت تايلور، الجغرافيا في القرن العشرين، ترجمة محمد السيد غلاب، محمد مرسى أبو الليل، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م.

- 10- حمدان، جمال، جغرافية المدن، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1977م.
- 11- -----، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الأول، دار الهلال، القاهرة، 1998.
- 12- -----، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، دار الهلال، القاهرة، 1999م.
- 13- -----، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثالث، دار الهلال، القاهرة، 2000م.
- 14- -----، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الرابع، دار الهلال، القاهرة، 2001م.
- 15- -----، الجمهورية العربية الليبية، دراسة في الجغرافيا السياسية، ط2، مكتبة مدبولي القاهرة، 1995م.
- 16- محمد، خلف الله حسن، البيئة والتخطيط العمراني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999م.
- 17- الدليبي، خلف حسين، التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
- 18- متشل، روجر، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد غلاب، ودولت أحمد الصادق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973م.
- 19- القزيري، سعد خليل، التركيب الداخلي في منصور البابور (محرر)، مرزق التحضر والقاعدة الاقتصادية، ط2، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1995م.
- 20- -----، استعمالات الأراضي، في منصور البابور (محرر)، غدامس التحضر والقاعدة الاقتصادية، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1995م.
- 21- -----، التحضر، في الهادي بولقمة، سعد خليل القزيري (محرران) في

- الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995م.
- 22-، دراسات حضرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2007م.
- 23-، الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، 2006م.
- 24-، المحافظة على المدن القديمة، منشورات جهاز تنظيم وإدارة مدينة بنغازي القديمة، بنغازي، 2007م.
- 25-، التخطيط للتنمية السياحية في ليبيا، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2006م.
- 26-، السياحة في ليبيا الامكانيات والمعوقات، ط1، دار اساريا للطباعة والنشر، بنغازي، 2002م.
- 27-، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، 1999م.
- 28- الحداد، عوض يوسف، أبحاث في الجغرافيا البشرية، المركز القومي للبحوث والدراسات الحضرية، طرابلس، 1998م.
- 29-، مقالات في الجغرافيا الحضرية، مكتبة الأنوار العلمية، بنغازي، 2002م.
- 30-، الطرق الفرعية، وشبكات النقل، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 1996م.
- 31-، دليل البحث الجغرافي العلمي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 2003م.
- 32- مصيلحي، فتحي محمد، جغرافية المدن الإطار النظري وتجارب المدينة العربية، مطابع التوحيد الحديثة، القاهرة، 2000م.

- 33- عطوى، عبد الله، جغرافية المدن، الجزء الأول، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2001م.
- 34-، جغرافية المدن، الجزء الثاني، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002م.
- 35-، جغرافية المدن، الجزء الثالث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2003م.
- 36- المهدي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990م.
- 37- غلاب، محمد السيد، الجوهري، يسرى، جغرافية الحضر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991م.
- 38- أبوعياش، عبد الإله، أزمة المدينة العربية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م.
- 39- أبوعياش، عبد الإله، القطب، إسحاق يعقوب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م.
- 40- الحوات، على، التخطيط الحضري، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1990م.
- 41- عمورة، علي الميلودي، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري، ط1، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1998م.
- 42- موسى، على، الوجيز في المناخ التطبيقي، دار الفكر، دمشق، 1983م.
- 43- وهيبه، عبد الفتاح محمد، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.
- 44- جودة، حسنين جودة، أبحاث في جيومورفولوجية الأراضي الليبية، الجزء الأول، ط1، منشورات جامعة بنغازي، 1973م.
- 45-، أبحاث في جيومورفولوجية الأراضي الليبية، الجزء الثاني، ط2، منشورات جامعة بنغازي، 1975م.

- 46- الخفاف، عبد على حسن، التركيب الوظيفي لمدينة السلیمانية الكبرى، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة السلیمانية، 1977م.
- 47- الخفاف. عبد على حسن، وآخرون، المبادئ العامة لجغرافية المدن، دار الكندی، اربد، 2000م.
- 48- شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، ط3، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996م.
- 49- أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2000م.
- 50-، السكان والنمو الحضري، دار النهضة العربية، بيروت 1984م.
- 51- ويلارد، جيمس، الصحراء الكبرى، ترجمة مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1967م.
- 52- خير، صفوح، الجغرافيا مناهجها وأهدافها، دار الفكر، دمشق، 2000م.
- 53- فاغور، على، آفاق التحضر العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2004م.
- 54- فياض، فتحي عبدالله، مبادئ الإحصاء الجغرافي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1983م.
- 55- الحجاجي، سالم على، ليبيا الجديدة، منشورات مجمع الفاتح للجامعات طرابلس، 1989م.
- 56- الصقار، فؤاد محمد، التخطيط الإقليمي، ط3، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994م.
- 57- الزوي، لوجلي، المدينة المتغيرة، إجدابيا 1966م، 1990م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1991م.
- 58- عبد الحكيم، محمد صبحي، غلاب، محمد السيد، السكان جغرافياً وديمقرافياً، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998م.
- 59- الكيخيا، منصور محمد، السكان، الهادي بولقمة وسعد خليل القزري (محرران)، في

- الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995م.
- 60-، الوضع السكاني، في منصور البابور (محرر)، غدامس التحضر والقاعدة الاقتصادية، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1995م.
- 61- الكيب، نجم الدين غالب، صيراته في فلك التاريخ، ط1، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1975م.
- 62-، قصة اكتشاف ليبيا في العصر الحديث، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1979م.
- 63- العشاوي، عبد الحكيم ناصر، جغرافية المدن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008م.
- 64- ينسن، أريلر هولت، الجغرافية، تاريخها ومفاهيمها، ط1، ترجمة عوض يوسف الحداد وابو القاسم عمر الشتيوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م.
- 65- أبولقمة، الهادي مصطفى، القزيري، سعد خليل، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995م.
- 66- أبولقمة، الهادي مصطفى، دراسات ليبية، ط1، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م.
- 67- النهموم، الصادق، وآخرون، تاريخنا، الكتاب الأول، ليبيا منذ عصور ما قبل التاريخ حتى القرن السابع قبل الميلاد، دار التراث، جنيف، 1977م.
- 68- لامة، أحمد غيث، مختصر تاريخ سرت، اللجنة الشعبية للإعلام والثقافة شعبية سرت، 2005م.
- 69- طنطيش، جمعة رجب، مقيلي، محمدع ياد، مدخل إلى البحث الجغرافي، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1993م.
- 70- البابور، منصور محمد، غدامس التحضر والقاعدة الاقتصادية ط2 منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1995م.

- 71-، مرزق التحضر والقاعدة الاقتصادية، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1995م.
- 72- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، المدينة ودراسة في علم الاجتماع الحضري، ط6، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م.
- 73- كريستلو، د.ف.ق، التحضر في الشرق الأوسط، ط1، ترجمة رمضان عريبي خلف الله، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1989.
- 74- ابو العينين، حسن سيد أحمد، معالم سطح الأرض، دار النهضة العربية، بيروت، 1998م.
- 75-، أصول الجغرافيا المناخية، دار النهضة العربية، بيروت، 1995م.
- 76- الأجواد، فضل إبراهيم، براك القديمة، دراسة إقليمية، ط1، المركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية، مرزق، 1992م.
- 77- الزوكة، محمد خميس، البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996م.
- 78- أغسطس، هنريكودي، سكان ليبيا، القسم الخاص بطرابلس الغرب، ترجمة خليفة محمد التليسي، ط1، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978م.
- 79- شلوف، عبد السلام محمد، الأسماء القديمة للمدن الليبية، ط1، مجلس تنمية الإبداع الثقافي، بنغازي، 2002م.
- 80- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد عمر، تقويم البلدان، ج 1، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1978م.
- 81- الهمالي، عبد الله محمد، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي منشورات جامعة قاريونس 1988م.
- 82- الفوال، صلاح محمد، منهجية العلوم الاجتماعية، القاهرة، عالم الكتب، 1987م.
- 83- نيكولاي إيلتش بروشين، تاريخ ليبيا، ترجمة: عماد الدين غانم، الطبعة العربية، دار

الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2001م.

84- ناجي، عبد الجبار، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، منشورات جامعة البصرة، البصرة، 1986م.

85- خالد رمضان بن محمود، الترب اليبية، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 1995م.

2- الرسائل الجامعية:

1- أبو بريق، على. "الزحف الحضري على الأراضي الزراعية بمدينة زليتن" (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الفاتح، طرابلس، 2002م.

2- الخبائي، صلاح حميد حبشي، "التغير في استعمال الأراضي حول المدينة العراقية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة) كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة 1977م.

3- الشركسي، ونيس عبد القادر، "تقييم مخطط مدينة بنغازي"، (1966م - 2014م) (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، بنغازي، 1989م.

4- الغول، عبد القادر على، "الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لخليج سرت"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م.

5- الزقلعي، فاطمة، "النمو الحضري في مدينة الأبيار" دراسة تحليلية لحالات البناء العشوائي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2004م.

6- الجهيمي، كريمة أحمد الهادي، "الهجرة الداخلية وآثارها في التركيب الاقتصادي لمدينة بنغازي"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاريونس، بنغازي، 2006م.

- 7- الزرقاني، أحمد منيس محمد، بني وليد "خلال العهد العثماني الثاني 1835م – 1911م دراسة تاريخية في أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة المرقب، 2004م.
- 8- المنصوري، سالمة محمد، "مدينة دننة، دراسة في جغرافية المدن"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي 1995م.
- 9- الزييط، نفيسة، "الأراضي الزراعية ومخاطر الزحف العمراني"، دراسة تحليلية في الجغرافيا الزراعية بمنطقة البيضاء بالجبل الأخضر، (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 1999م.
- 10- بريش، مولود على، "النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي، (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة قاريونس، بنغازي 1996م.
- 11- حدود، أبو صاع محمد على، "تقييم مخطط مدينة بني وليد"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الدراسات العليا، شعبة البشرية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، بني وليد، 2003م.
- 12- خليل، علاء السيد محمد، "تلوث الهواء في محافظة القاهرة" دراسة في الجغرافيا التطبيقية"، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 1999م.
- 13- عبد النبي، أحمد عبد السلام، "التركيب المكاني الداخلي لمدينة البيضاء"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، البيضاء، 2003م.
- 14- عبد الحكيم، محمد صبحي، "مدينة الإسكندرية دراسة جغرافية" (رسالة دكتوراه غير منشورة) كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 1958م

- 15- عبد الرحمن، محمد عبد الهادي، "استخدام الأراضي في مدينة عمان"، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 1995.
- 16- عويدات، فائق حسن يوسف، "التصحّر في المنطقة الممتدة ما بين وادي هراوة شرقاً ووادي جارف غرباً بمدينة سرت"، دراسة في اختلال التوازن البيئي في المناطق الجافة وشبه الجافة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة التحدي، سرت، 2008م.
- 17- محمد، أسامة خير الله على، "التوزيع السكاني للخدمات بمدينة المرح الجديد في الفترة من 1973م إلى 2003م"، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة قاريونس، بنغازي، 2003م.
- 18- محمد، عواطف الأمين، "تقييم مخطط مدينة الزاوية لسنة 2002م"، (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم الجغرافيا جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 1996م.

3- التقارير الرسمية:

1. مصلحة التخطيط العمراني، مشروع الجيل الثالث للمخططات، إقليم الخليج التخطيطي، نتائج المخطط الإقليمي والمخططات المحلية لإقليم الخليج التخطيطي طرابلس، 2007م.
2. مصلحة التخطيط العمراني، مشروع الجيل الثالث للمخططات، إقليم الخليج التخطيطي الإقليمي التخطيطي سرت، مكتب الجامعة للاستشارات الهندسية، طرابلس، 2006م.
3. أمانة اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة، ليبيا في عشرين عاماً، إعداد مجموعة من الأساتذة، 1969، 1989م طرابلس، 1989م.
4. المركز الوطني للأرصاد الجوية، إدارة المناخ، النشرة المناخية السنوية، طرابلس 1993م.
5. مركز البحوث الصناعية، خريطة ليبيا الجيولوجية 1:250000 الكتيب التفسيري، لوحة قصر سرت، ش.د 4.33، طرابلس، 1977م.

6. القيادة الشعبية الاجتماعية لمنطقة سرت، ميثاق الشرف، سرت، 2004م.
7. الهيئة العامة للاستثمار مياه النهر الصناعي العظيم، تقرير عن التربة في المنطقة الوسطى، سرت، 2000م.
8. الهيئة العامة للبيئة، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الجزء الأول، طرابلس، 2008م.
9. بلدية سرت، التقرير السنوي، سرت، 1973م.
10. اللجنة الشعبية للتخطيط فرع سرت، سرت في سطور وأرقام، نشرة سنوية، سرت 1990م.
11. تقرير حول المسطحات الخضراء في مدينة سرت، إعداد:م. أسماء إسماعيل كبلان، مكتب التخطيط العمراني، سرت، 2004م.
12. أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلس الوطني، طرابلس، 1978م.
13. اللجنة الشعبية لشعبية سرت، مشروع إعادة النظر في مخطط مدينة سرت، الجرد الحقل، المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق، بمساندة شركة جيوكارت البولندية، سرت، ناصر 2002م.
14. الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 2006م، طرابلس، 2006م.
15. الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006م، طرابلس، 2008م.
16. أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان 1984م، بلدية سرت، طرابلس، 1989م.
17. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، نتائج التعداد العام للسكان 1996، طرابلس 1998م.

18. أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام لسكان الخليج، 1973م، طرابلس 1977م.
19. وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964م مقاطعة مصراتة، طرابلس، 1965م.
20. وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، تقرير التعداد العام للسكان 1954م، طرابلس، 1959م.
21. المركز الوطني للأرصاد الجوية، إدارة المناخ، النشرة المناخية السنوية، طرابلس 1973م.
22. المركز الوطني للأرصاد الجوية، إدارة المناخ، البيانات المناخية لمحطة الأرصاد الجوية سرت من 1970م حتى 2007م، طرابلس 2008م.
23. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1424 ميلادية، (1995 ف)، طرابلس 1428 ميلادية (1998 ف).
24. الإعلام الخارجي، غطرسة القوة الأمريكية، المواجهة الليبية الأمريكية فوق مياهانا الإقليمية، طرابلس، 1982م.

4- الدوريات:

1. الخياط، حسن، "التركيب الوظيفي لمدينة طرابلس الكبرى بالجمهورية العربية الليبية"، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السادس، بغداد، 1970م.
2. القزيري، سعد خليل، "التحضر في ليبيا ودور المدن الصغرى" مجلة المدينة العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، الكويت، 1986م.
3. المصراتي، أحمد، "تحول الأراضي للاستعمال الحضري أثره وطبيعته في ليبيا"، مجلة الفكر العربي، العدد الثالث والأربعون، بيروت، 1986م.

4. المنيسي، وليد عبد الله، " أثر لوائح التخطيط الحضري ومنهجيته الفكرية والسياسية على المدن"، مجلة الجمعية الجغرافية العربية، القاهرة، 1998م.
5. حزين، عبد الفتاح إمام، "الاتجاهات الحديثة في جغرافية المدن خلال الربع الأخير من القرن العشرين"، مجلة الجمعية الجغرافية العربية العدد 2، الجزء الثاني، القاهرة، 1998م.
6. صقر، زين الدين، "تحليل وتنبؤ التطور العمراني للمدن الليبية الرئيسية، دراسة مقارنة مع المدن العراقية"، مجلة كلية الآداب والعلوم، جامعة المرج العدد السابع، المرج، 2000م.
7. قدور، أسامة، "التطور المعاصر للمدن"، الملتقى الجغرافي الأول الزاوية 25 – 29 / 3 / 1993م مجلة العلوم الجغرافية والبيئة، ط1، الزاوية 1993م.
8. كشيدان، الهادي، "الانتقال السكاني داخل المنطقة الجغرافية الواحدة"، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، الزاوية، 25 – 29 / 3 / 1993م.
9. محمد، عواطف الأمين، "نشأة مدينة الزاوية"، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، العدد (2) الزاوية 1997م.
10. الأسدي، فوزي، "تطور مورفولوجية مدينة مصراتة"، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس، العدد التاسع، بنغازي، 1979م.
11.، "اقتباس أنماط حضرية في مجتمع عربي"، أبعاده ومشاكله، مجلة جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العين، 1983م.

5- المؤتمرات والندوات.

- 1- الزائر، عبد القادر، أهمية البعد البيئي في التخطيط الحضري، المركز الفني لحماية البيئة، طرابلس، 1987م.

- 2- القزيري، سعد خليل، التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، (غير منشور) تركيا، 1996م.
- 3- القزيري، سعد خليل، تخطيط المدن ومشكلة الإسكان في ليبيا، ندوة الادخار والاستثمار لغرض السكن للفترة من 28.29 نوفمبر 1994م، طرابلس.
- 4- بكري، بهاء، التقرير العربي الموحد حول التحضر في الوطن العربي، ومستقبل المستوطنات البشرية، جامعة الدول العربية، مؤتمر مجلس الوزراء العرب، القاهرة، 1996م.
- 5- الجار الله، أحمد جار الله، الاتجاهات الحديثة في الجغرافية البشرية وانعكاساتها على جغرافية الحضر والتخطيط الحضري والإقليمي، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم الجغرافيا للفترة من 27.29 نوفمبر 1995م. الإسكندرية.
- 6- البحيري، صلاح حماد، مورفولوجية التركيب التجاري لشارع الشمبري بقلب مدينة الرياض، دراسة ميدانية، ندوة المدن السعودية، انتشارها وتركيبها الداخلي للفترة من 21.23 مارس 1983م، جامعة الملك سعود، الرياض، 1983م.
- 7- أبوصبحه، كايد، استخدام التحليل العاملي في دراسة التركيب الداخلي للمدن، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم الجغرافيا في الفترة من 27.29 نوفمبر 1995 الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
- 8- السرياني، محمد بن محمود، النمو الحضري لمكة المكرمة في ضوء نظريات المدن الحديثة، الندوة الثانية لأقسام الجغرافيا في المملكة العربية السعودية للفترة من 23.25 أبريل 1985م.
- 9- فتحي، محمد فريد، تخطيط المدن رؤية جغرافية، الجغرافية والمجتمع، بحوث الندوة الأولى لشعبة الخرائط والمساحة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مارس، 1990.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

1. Al.khalij Regional Development plan 1979 – 2000 finmap (1984).
2. Bulugma, H.M-(1964). the Urban Geography of Benghazi PhD thesis University of Durham.
3. G.E.F.L.I, Soil and Water Resources Survey for hydro-Agricultural Development, Central zone , (1973).
4. Italconsult , (1976) settlements pattern study.8 vols. Rome.
5. Jefferson , M. "The low of the primate city" geog. rev April,(1939).
6. Morgan , f. Ports and Harbours.London. (1952).
7. Mumford,L.the City in History,N.Y.(1963).
8. M.M El Mehdawi. Urban growth in Libya case study of Benghazi paper submitted to conference ades du 3e coiloque de demographic maghrebine Tunis (1978).
9. Murphy-Raymond.E (1966) the American city an urban geography – macgrow hill book co New york12.
10. M. c. Gagughy , Marshall Mcmillan and. Luca (1968) Master Plans and Layout. plans for the Muhafadat of El khums and Misurata vols.15Tripoli.
11. Naltional spatial policy (2006-2030) prepared by the urban planning agency in co-operation with un-habitat October – (2006).
12. The National Physical Perspective Plan (2005-2025) prepared by the urban planning agency in co-operation with un - Habitat Tripoli (2004).
13. Regional plan - Elkhaliij region. Secretariat of the general popular committee for utitities – 1984.

14. Report of the second session of the world urban forum 2004.
15. Saad kezeiri, Urban planning in libya, Libyan studies London vol.14 pp., 9,4 (1983).
16. Saad kezeiri, aspects of change and development in the small towns in Libya PhD Thestes University of Durham England (1984).
17. Smailes – brthur.E. (1968) the geography of towns Hufchson University of Library – London.
18. Smailes,A,the. Geography of towns, London (1953).
19. Taylor, G.Urban geography. London.(1949).



تم تنفيذ أعمال التجهيزات الفنية والطباعة



8 أ شارع أحمد فخري - مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفاكس: 23490242 - 23490419 (00202)
web site: www.alarabgroup.net
E-mail: info@alarabgroup.net